سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية 12

المحيط الإقليمي ومحاربة الإرهاب في العراق

تأليف
د. باسم محمد يونس

مركز الرافدين للحوار

المحيط الإقليمي ومحاربة الإرهاب
في العراق

المحيط الإقليمي ومحاربة الإرهاب في العراق

تأليف: د. باسم محمد يونس

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2025

First Edition، Beirut/Najaf، 2025

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN: 978 - 9922 - 721 - 92 - 7

فبراير/شباط 2025

المحيط الإقليمي ومحاربة الإرهاب في العراق

تأليف

د. باسم محمد يونس

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الكتاب في الأصل أطروحة دكتوراه
أنجزها مؤلفها بإشراف أ.د. رامز عمَّار

الفهرس

الإهداء 9
شكر وتقدير 11
المقدمة 13
أهمية الدراسة 17
أهداف الدراسة 18
حدود الدراسة 19
إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية 19
فرضية الدراسة 21
المنهجية المعتمدة 21
الدراسات السابقة 22
هيكلية الدراسة 24
الفصل الأول: الإرهاب في العراق: الأسباب الداخلية والخارجية 27
المبحث الأول: مفهوم الإرهاب 28
المطلب الأول: مفهوم الإرهاب في اللغة والاصطلاح وفي بعض القوانين 28
المطلب الثاني: الإرهاب في الاتفاقات الدولية والإقليمية 30
أولاً: مفهوم الإرهاب في الاتفاقيات القطاعية المتخصصة 30
ثانياً: مفهوم الإرهاب في الاتفاقيات الإقليمية والدولية 32
المبحث الثاني: الأسباب الداخلية 38
المطلب الأول: الأسباب السياسية والأمنية للظاهرة الإرهابية 38
أولاً: العامل السياسي 39
ثانياً: العامل الأمني 47
المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية 51
ثانياً: العامل الاجتماعي 56
المبحث الثالث: الأسباب الخارجية 68

المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بسياسة العراق الخارجية 68
المطلب الثاني: الأسباب الإقليمية والدولية 75
ثانياً: العوامل الدولية 80
الفصل الثاني: العلاقات الإقليمية بين التنافس والتوازن 85
المبحث الأول: أسباب ومظاهر التنافس في العلاقات الإقليمية وتأثيراته على العراق 86
المطلب الأول: الأسباب والمظاهر 88
المطلب الثاني: تأثير التنافس الإقليمي على العراق 117
أولاً: الروابط الاثنية والدينية والمذهبية 117
ثانياً: التداخل والجوار الجغرافي 121
ثالثاً: النشأة التاريخية للعراق 122
رابعاً: حضور البعد التاريخي في علاقات العراق الخارجية 123
خامساً: الضعف السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي الذي يمر به العراق 125
سادساً: علاقات العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بعض الدول للصراع معها على ارض العراق 126
المبحث الثاني: التوازن الإقليمي: المضمون وتأثيراته على العراق 129
المطلب الأول: مضمون التوازن الإقليمي 129
أولاً: إن القوى الإقليمية الكبرى هي: تركيا وإيران و(كيان إسرائيل المحتل) ومصر والسعودية 130
ثانياً: إن بعض هذه القوى تمتلك أسلحة نووية أو على الأقل أسلحة دمار شامل وهي (كيان إسرائيل المحتل) وإيران 138
ثالثاً: إن بعض هذه القوى تحسب قدراتها على أساس تحالفات متعددة الأطراف وهي حال تركيا و(كيان إسرائيل المحتل) وإيران 138
رابعاً: إن كل قوة إقليمية لها طريقتها في كسب عوامل القوة أو التمتع بعوامل قوة مهمة، سواء بالاعتماد على الذات أو على التحالفات 139
خامساً: إن توازن القوى هو مسألة مطروحة بشدة بسبب عامل غياب الثقة الذي يسود البيئة الإقليمية لأسباب مختلفة 140
سابعاً: إن وضع العراق في التوازن الإقليمي أشبه بفراغ القوة، ولا يمكن أن يستعيد وضعه في التوازنات الإقليمية إلا بعد بناء قوته الخاصة وتعامله وفقاً لنهج يخدم مصالحه الوطنية الخاصة 141

المطلب الثاني: تأثير التوازن الإقليمي على العراق 142
أولاً: ضعف الدولة أو قوتها 143
ثانياً: علاقات الدولة بالقوى الكبرى 144
ثالثاً: حجم التداخل بين داخل الدولة وبيئتها الإقليمية 144
رابعاً: نوع العلاقات بين البيئتين الداخلية والإقليمية 145
خامساً: سياسات الدول الإقليمية في التدخل 146
الفصل الثالث: جهود مكافحة الإرهاب في العراق 149
المبحث الأول: الجهد الوطني: المضمون والآليات 150
المطلب الأول: مضمون وآليات الجهود الوطنية لمحاربة الإرهاب 150
المطلب الثاني: نتائج الجهد الوطني لمحاربة الإرهاب 163
أولاً: إعادة المدن العراقية إلى سيطرة الحكومة الاتحادية 163
ثانياً: البحث عن علاجات لمشاكل العراق الحقيقية 164
ثالثاً: إدراك إنَّ العراق أمام مرحلة يتطلب إطلاق عملية بناء الدولة 168
رابعاً: أظهرت السياسة العراقية لمكافحة الإرهاب ظهور نتيجة مضمونها إنَّ هناك تكاتفاً شعبياً داعماً للحكومة ولوحدة العراق 170
خامساً: تحمل العراق خسائر مرتفعة جداً، بشرية ومالية 170
سادساً: فرضت السياسات العراقية الجديدة للتعامل مع الإرهاب الحاجة إلى تصحيح مسار السياسة الداخلية 174
سابعاً: فرضت السياسات العراقية الجديدة للتعامل مع الإرهاب الحاجة إلى تصحيح مسار السياسة الخارجية 175
المبحث الثاني: الجهد الإقليمي والدولي: المضمون والآليات 178
المطلب الأول: مضمون وآليات الجهد الإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب 178
أولاً: الجهد الإقليمي 179
ثانياً: الجهد الدولي 190
المطلب الثاني: نتائج الجهد الإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب 197
أولاً: النتائج الإقليمية 197
ثانياً: النتائج الدولية 202
الفصل الرابع: المواقف الإقليمية والدولية ونتائجها في محاربة الإرهاب في العراق 205
المبحث الأول: الموقف الإقليمي العربي: الأسباب والنتائج 206

المطلب الأول: المواقف العربية من محاربة الإرهاب في العراق وأسبابها..... 206
المطلب الثاني: النتائج المترتبة من المواقف العربية من محاربة الإرهاب في العراق 214
أولاً: مرحلة ما بين عامي 2003-2011..... 215
ثانياً: مرحلة ما بعد عام 2011..... 217
المبحث الثاني: الموقف الإقليمي غير العربي: الأسباب والنتائج..... 219
المطلب الأول: أسباب ونتائج موقف إيران من محاربة الإرهاب في العراق..... 219
المطلب الثاني: أسباب ونتائج موقف تركيا من محاربة الإرهاب في العراق..... 227
المبحث الثالث: الموقف الدولي: الأسباب والنتائج..... 236
المطلب الأول: أسباب ونتائج موقف الولايات المتحدة الأمريكية..... 236
المطلب الثاني: أسباب ونتائج موقف روسيا..... 245
الخاتمة..... 257

الإهداء

إلى...وطن الشمس، ومنبع الحضارة، ومسقط رأس الكون... إلى الذي وإنْ شاخ الزمان جميعاً، لايزال صبي.. إلى العراق....

***

إلى... كل الذين بذلوا دماءهم وأرواحهم من أجل حفظ العراق ووحدة أرضه وشعبه، والذين وقفوا سداً منيعاً في صدِّ ريح الإرهاب السوداء، أبناء القوات المسلَّحة العراقية البطلة بكلِّ صنوفها...

***

إلى... كل القوى الإقليمية والدولية التي ساهمت وساعدت العراق على اجتياز محنته الصعبة، وكل ذي موقف مشرِّف تجاه قضايا العراق المصيرية في مقارعة الإرهاب....

أُهدي هذا الجهد

شكر وتقدير

انطلاقاً من قول خاتم الأنبياء (ﷺ): **(لا يشكر الله من لا يشكر الناس)**

لذا كان لزاماً عليَّ أنْ أتقدّم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل إلى رئاسة **الجامعة الإسلاميَّة في لبنان**، متمثلةً برئيستها **الأستاذ الدكتورة دينا المولى**، والكادر التدريسي وموظفي الجامعة فلهم كلَّ الاحترام والتقدير لِما بذلوه ويبذلوه من أجل تقديم العون والمساعدة لكلِّ الطلبة العراقيين.

كما أتقدّم بعظيم شكري وامتناني إلى **عمادة كليّة الحقوق والعلوم السياسيَّة** متمثّلةً بنائب العميد المشرف على هذه الدراسة **الأستاذ الدكتور رامز عمَّار**، الذي لم يدَّخر جهداً في تقديم العون والمساعدة منذُ اللحظة الأوّلى لانتسابي إلى الكليَّة، وتقديم الاستشارات العلميَّة، فاسأل الله العلي العظيم أنْ يمدّ في عمره، ويديمه مرجعاً علميَّاً لكُلِّ الطلبة.

ويسعدني في هذا المقام أنْ أتقدَّم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي القارئ الاول **الأستاذ الدكتور جورج عرموني**، الذي أفاض عليَّ بعلمه ووقته، ولِما منحه لي من توجيهٍ وإرشاد فأنار لي الطريق وغمرني بعلمه الواسع وأخلاقه الرفيعة لإتمام هذه الدراسة، فالله أسأل أنْ يبارك له في وقته، وأنْ يسهَّل له بعلمه طريقاً إلى الجنَّة، وأنْ يُقرَّبهُ منه بحُسن خلقه ولين جانبه، وكذلك اتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى القارئ الثاني **الأستاذ الدكتور محمد منذر**، التي كان لملاحظاته القيمة والسديدة الأثر الواضح في إغناء دراستي وتقويمها، فلهم مني كلَّ الاحترام والتبجيل.

وأتقدَّم بخالص شكري وامتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة، وهم: الأستاذ **الدكتور علي محمود شكر، والدكتورة غادة حب الله،** لما بذلوه من عناء في قراءة الدراسة ولما أبدوه من ملاحظات تصب في مصلحة رصانتها، ولتكرَّمهم عليَّ بقبول مناقشتها، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وإنَّه لمن دواعي سروري، أنْ أغتنم هذه الفرصة لأتقدَّم بخالص شكري وتقديري إلى كل من آزرني أثناء فترة دراستي وأخصُّ منهم بالذكر **الأستاذ الدكتور ياسين محمد حمد العيثاوي** أستاذ النظم السياسية والدستورية في جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية.

ويطيب لي في هذا المقام، أنْ أتقدَّم بشكري وخالص امتناني إلى عائلتي الصغيرة، لتحملهم غيابي وانشغالي عنهم. والشكر موصول إلى كلِّ من فاتني أنْ أذكر أسمهُ لسهوٍ أو نسيانٍ أو تقصيرٍ مني، فمنهم ألتمس العذر، فهم أهلاً لذلك.

المقدمة

شكَّل الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 نقطة تحول بارزة وكبيرة، ليس على مستوى العراق فحسب، بل على مستوى منطقة الشرق الأوسط عموماً. بادئ ذي بدء، انخرطت هذه المنطقة بعمليات دراماتيكية كبيرة إرهابية بدائية وعشوائية، ثم تطورت إلى عمليات إرهابية مبنية على أساس تنظيمي إرهابي، حازت على تمويل إقليمي ودولي، ودعم وقدرة على التجنيد والتدريب والحصول على الموارد من أفراد وجماعات ودول.

شكّلت العمليات الإرهابية وتداعياتها أحد الاسباب الرئيسة المعرقلة لبناء النظام السياسي الجديد في العراق وتطوير بنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ انصبّت جهود وإمكانات العراق وحلفائه على توفير مختلف الموارد وحشدها في مواجهة الإرهاب، مما انعكس سلباً على إمكانية بناء وتطوير نظامه السياسي، وتحديداً بعد عام 2005 (عندما شرع العراقيون بكتابة الدستور الدائم والتأسيس لنظام سياسي لمرحلة ما بعد الديكتاتورية).

إن ظاهرة الإرهاب التي شهدها العراق بعد عام 2003، تم تناولها من عدة اتجاهات، تحليلاً وكتابةً وتفسير، وعلى المستويات المحلي والإقليمي والدولي. فالإرهاب في العراق هو ظاهرة تورطت فيه أو تساهلت تجاهه جهات إقليمية ودولية، على نحو أحدث ضرراً كبيراً بهذا البلد على مختلف الصعد أبرزها السياسي والتنظيمي وأثر بشكل سلبي على المستويات كافة. ويعد ظهور الإرهاب في العراق ظاهرة غريبة على الفرد والمجتمع والدولة العراقية؛ فالمجتمع العراقي معروف بابتعاده عن التيارات الدينية المتشددة، مما جعله مجتمعاً تتعايش داخله تيارات كثيرة مختلفة حتى عهد قريب. وحتى خروج اليهود من العراق في خمسينيات القرن الماضي عُدَّ خروجاً سياسيا وليس مجتمعياً.

لقد تسبب الإرهاب في العراق بخسائر، منها المادية والمجتمعية والمعنوية، بل مستقبلية أيضاً فالمشكلة هنا ليست في حساب الخسائر المادية والبشرية فقط إنما في تقدير حجم الخسائر المعنوية والمستقبلية، إذ أن تأثيرها على انقسام الداخل العراقي ما يزال واضحا في استمرار تبعات حالات التهجير والنزوح وحالات التغييب القسري وحالات تأثر العوائل العراقية بتبعاته اجتماعيا، والتي تمثل تركة ضخمة تتداخل مع العوامل الأخرى المرافقة

لضعف الاستقرار السياسي الذي شهده البلد، على نحو جعل العراق يعاني من هذه الظاهرة التي تفاعلت مع ظواهر أخرى شهدها البلد منها الفساد. فالتوجه نحو محاربة الإرهاب أثّر سلبياً في جهود محاربة الفساد مما جعل هذا الأخير بقوة ليعطل عملية بناء الدولة أو يؤخرها.

لقد عانى العراق من تداعيات الإرهاب، حيث كانت طبيعة البيئتين الإقليمية والدولية أما سلبية في موقفها منه أو أنها كانت غير مكترثة بتفاعلات وتداعيات تلك الظاهرة على العراق والمنطقة برمتها وهو أمر تجلى في فتح حدود العراق وعدم قدرته على التعامل مع تلك الظاهرة لإيقافها بعد العام 2003 مما جعله يعاني بشدة من خطورتها. كانت الموارد المختلفة تتدفق على العراق: أفراد وأموال وأسلحة فضلاً عن دعم بمختلف أنواعه. استهدف الارهاب الدولة بكافة مفاصلها السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية، مما أحدث انقساماً مضافاً في المجتمع، في ظرف كانت فيه العملية السياسية، بل ومؤسسات الدولة تعاني من العزلة والضعف.

أخذت بعض تداعيات الإرهاب، بعد عام 2003، تنتقل من العراق أو بسببه إلى البيئة الخارجية، ويعود ذلك إلى التنافس السلبي بين الدول ضمن البيئة الإقليمية، وظهور أبعاد مرتبطة بتوازنات القوى، والصراع الاثني والطائفي في المنطقة. إن البيئتين الإقليمية والدولية أوصلت إلى قناعة مفادها أن الإرهاب في العراق لا يمكن ان يُحصر في هذا البلد. وعلى الرغم من تفعيل الإجراءات الأمنية والسياسية المختلفة عبر الحدود، ونقل جزء من أنشطة تلك الدولة وتأثيرها إلى داخل العراق بقصد جعله خط الدفاع الأول، إلا أن تداعيات الإرهاب أخذت تصل إلى البيئة الخارجية، وخير مثال على ذلك ما حصل في سوريا بعد العام 2011، ناهيك عن العمليات الإرهابية التي طالت دولاً أخرى.

ان انتقال الإرهاب إلى الدول المجاورة للعراق، وإدراك تلك الدول ان تغاضيها عن انتقاله عبر الحدود يضر بمصالحها جعلها تعيد النظر بنظرتها إزاءه، إذ جاء حدث ظهور تنظيم داعش في العامي 2013-2014 ليدفع تلك الدول مجتمعة إلى إعادة النظر بحسابتها بشأن هذه الظاهرة. قادت إعادة النظر هذه دول عديدة إلى إحداث تغيير في مواقفها بإزاء الإرهاب؛ فبدلا من الدعم غير الصريح أو التجاهل للظاهرة أو عدم الجدية في التعامل معها وعدم الاهتمام بالتبعات المترتبة عليها، أخذت البيئة الإقليمية تتجه إلى إعادة النظر بسياساتها بما يتفق مع إحداث قدر من الانسجام في المواقف على ثلاث مستويات: العراقي والإقليمي والدولي، على نحو يؤدي إلى تقليص الظاهرة أو احتوائها:

1 ـ على الصعيد العراقي: أخذت الدول الإقليمية تنفتح على العراق، وتناقش معه في موضوع الإرهاب، وما يمكن أن تقدمه من دعم أو إسناد أو حتى تنسيق مواقف، من موضوع الإرهاب، بقصد حصره وقمعه.

2 ـ على الصعيد الإقليمي: فإن التنسيق الإقليمي تأثر بأحداث الصراعات الإقليمية وتناقضاتها، التي حددت أو قصرت التعاون بين أطراف البيئة الإقليمية على التنسيق أو عدم الاعتراض وهو ما تمثل بصعوبة التوفيق بين المواقف: العربية والإيرانية والتركية فكانت اغلب أطراف تلك البيئة متورطة بعلاقات صراع عدة.

3 ـ على الصعيد الدولي: فإن البيئة الإقليمية والبيئة الدولية تفاعلتا معاً بموضوع مكافحة الإرهاب وقمعه داخل العراق. هذا ما ظهر في أعقاب ظهور تنظيم داعش الإرهابي في العراق عام 2014، وكان ابرز تجليات ذلك هو تأسيس التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في العراق وسوريا من قبل عدد كبير من الدول بقيادة الولايات المتحدة، وإنشاء التحالف الرباعي بين روسيا وايران وسوريا والعراق لتنسيق الجهود لقمع الإرهاب في العراق وسوريا.

أخذت البيئة الإقليمية بشكل خاص والدولية بشكل عام تدرك أن استمرار ظاهرة الإرهاب ولا سيما في العراق قد يؤدي إلى انفلاتها وعدم السيطرة على تداعياتها، لذلك يجب ان تعيد النظر بمواقفها بإزاء الظاهرة وسبل احتوائها ومحاربتها، بما يعيد ربط الأولويات بين السياسات العراقية والإقليمية والدولية، أي إنَّ البيئة الإقليمية لم تعد تنظر إلى أحداث العراق بوصفها أحداث منعزلة عما يجري في الوسط الإقليمي والدولي، بل بوصفها جزء من التفاعلات الإقليمية والدولية تؤثر وتتأثر بالبيئة الإقليمية والدولية، بحكم الترابط بين العراق وتلك البيئة من جانب، وبحكم التداخل بين ظاهرة الإرهاب وغيره من الظواهر المجتمعية والأمنية والسياسية الإقليمية الدولية من جانب آخر.

يجب أن نميز بين المواقف الداعمة للعملية السياسية في العراق أو المعارضة لها وبين المواقف من الإرهاب. فالعملية السياسية التي أرسيت في العراق على إثر عملية الاحتلال ومن ثم تغيير النظام السياسي شهدت تحولات كثيرة، إذ كانت بداياتها غير منسجمة مع احتياجات بناء الدولة العراقية بفعل حجم التوجهات التي سادت لدى الولايات المتحدة والقوى السياسية التي نشطت في العراق بعد عام 2003. قاد الموقف من العملية السياسية، وحجم الانقسام الذي ارتبط بها إلى ظهور تيارات عدة تعارض العمل السياسي دون أن تصنف

بأنَّها إرهابية، بعضها غيّر موقفه لاحقا وانخرط في العمل السياسي، والبعض الآخر استمر بعدم التفاعل بإيجابية مع العمل السياسي. أما الموقف من الإرهاب فإنَّه يشير إلى الموقف من أعمال العنف غير الشرعية التي تستهدف كل الموارد لأغراض سياسية، وتنتهي إلى إيقاع اكبر الخسائر المادية والمادية.

ان السبب وراء التمييز بين الموقفين هو ان الخط الفاصل بين المعارضة والإرهاب هو خط متداخل أحيانا لأسباب سياسية، ذلك أن الانكشاف الذي تعرض له العراق، وحجم الضغط الخارجي على العملية السياسية الداخلية، ويبقى الإرهاب يتمثل في كل فعل يهدف إلى رفع معدل الخسائر لأسباب سياسية دون الرغبة بتحقيق أي نتيجة أخلاقية أو مشروعة. لقد شهد العراق أنواعاً مختلفة من العنف ومنها العنف السياسي الذي تداخل مع وصف ومضمون الإرهاب. أخذت المواقف الإقليمية تُدين الإرهاب بشكل صريح بعد أن أصبح يظهر بصيغ أعاد من خلالها إنتاج نفسه محلياً، وينمو إلى مستويات تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي؛ إذ ضرب الإرهاب عدة مرات تركيا والخليج وسوريا ومصر وغيرها من دول المحيط الإقليمي وللأسباب نفسها التي ضربت بها العراق.

ولم تكتف اغلب الدول الإقليمية باتخاذ مواقف من الإرهاب في العراق وبذل الجهود في محاربته، إنما اتجهت إلى تقديم المساعدة المباشرة من خلال مساعدات أخذت عناوين مختلفة، كانت مساهمات الدول المجاورة للعراق فيها متباينة بحسب الإمكانات أو المواقف السياسية أو الضغوطات التي تتعرض لها كل دولة من دول جوار العراق، ولعل اهم ما كانت تقدمه دول البيئة الإقليمية للعراق من مساعدات مباشرة هي الآتية:

1 ـ تقديم دعم عسكري ومالي وإعلامي للعراق.

2 ـ جهود الدعم غير المباشر: العمل على منع تدفق الإرهاب إلى العراق: أفراد وأسلحة وأموال وتدريب وغيرها من طرق تدعم أعمال العنف وإيصاله إلى الداخل العراقي كفرض آليات وأساليب للسيطرة على التحويل النقدي وتداول العملات الصعبة في البنوك، فقد فرضت قيود وأساليب معقدة لحركة الأموال وتداولها تحت طائلة المسؤولية.

بناءً عليه، فإن العراق لم يعد يحارب الإرهاب بأبعاده ومستوياته المختلفة بمفرده، بل وجد نفسه في وسط بيئة إقليمية ودولية تقدم الدعم له، أو أنها تسهم بجهود منع انتشار الظاهرة، مالياً وسياسياً وإعلامياً وثقافياً. كما أسهم الجهد الإقليمي، بما فيه من مواقف ودعم،

إلى تسريع جهود العراق في محاربة الإرهاب، لهذا استطاع القضاء على تنظيم إرهابي خطير مثل تنظيم داعش في وقت قصير، إذ أن الخسائر التي قدمتها القوات العراقية بمختلف صنوفها في سبيل القضاء على هذا التنظيم سواء أكانت على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري والاجتماعي ستكون خطيرة وكبيرة جداً بدون الدعم الإقليمي الدولي الذي تاكملت معه الجهود لمحاربة التنظيم، لا سيما في ظل الوسائل والأساليب التي اعتمدتها التنظيمات الإرهابية والتي جعلتها تتمرد وتغير من تكتيكاتها ووسائلها. مع ذلك، فإن الإرهاب بكل أشكاله هو ظاهرة شبه مستمرة بحاجة إلى جهود محلية وإقليمية ودولية مستدامة لمواجهته.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة بشكل عام في كونها تتناول، بعمق، العلاقة بين البيئة الإقليمية للعراق وما جرى من إرهاب أو جهود لمحاربته خلال المدة التي تلت العام 2003، وكيف ان العراق عندما عايش مرحلة عدم تفاعل البيئة الإقليمية مع الجهود العراقية لقمع الإرهاب إنما شهد موجة من العنف غير المسبوق الذي كان يتطور بمرور الوقت حتى وصل إلى مستويات خطيرة في العام 2014، وعندما أخذت البيئة الإقليمية تتفاعل إيجابا مع الجهود العراقية لمحاربة الإرهاب إنما شهد العراق تغيراً مهماً باتجاه تذليل العقبات لقمع ومكافحة الإرهاب. ومن ثم، يستمد موضوع الجهد الإقليمي في محاربة الإرهاب في العراق أهمية بالغة كأحد اهم الموضوعات التي تتصدر مشهد البحث العلمي والأكاديمي وتتجلى هذه الأهمية في النقاط أدناه:

1 ـ ان الإرهاب أصبح ظاهرة كونية تهدد الاستقرار الإقليمية والعالمي بشكل عام والعراق بشكل خاص. إذ صنفت الأمم المتحدة ظاهرة الإرهاب بوصفها تهديداً للسلم والأمن الدوليين ووضعتها ضمن الفصل السابع من ميثاقها.

2 ـ إن العراق بوصفه أحد أهم الدول التي أريد بها ومن خلالها إحداث تأثير وتغيير إقليمي ودولي من قبل الولايات المتحدة في العام 2003، أصبح نقطة تقاطع مع الديناميات الإقليمية والدولية ولا سيما تلك التي تتقاطع مع السياسات الأمريكية، مما فاقم من ظاهرة الإرهاب حتى وصلت إلى مستويات تخطت حدود العراق وصارت تنذر بحدوث تهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، لا سيما فيما يرتبط على نحو خاص بالأحداث في سوريا والتوترات في العلاقات العربية – الإيرانية، والغربية – الإيرانية.

3 ـ إن الإرهاب لا يمثل اتجاها فكريا محلياً داخلياً، إنما هو يمثل في احد جوانبه، الصريحة أو الضمنية، عن عمليات دعم مباشرة أو غير مباشرة، لأطراف إقليمية ودولية، بقصد استخدامه في التعامل مع الخصوم والمنافسين، ومن ثم، فإن المحيط الإقليمي عنصر أساس في توليد الظاهرة

أهداف الدراسة

لا يمكن لأي دراسة علمية حول ظاهرة أو عدة ظواهر أن تكون عشوائية، بل يجب تبحث في إطار يتناسب ووجود مشكلة ما، ومن ثم تضع الأهداف التي يجب أن تكون منسجمة مع تحديد وتشخيص تلك المشكلة. وتتمثل أهداف الدراسة في النقاط أدناه:

1 ـ البحث في معنى الإرهاب، والمسببات التي صاحبت ظهوره في العراق، بعد نيسان/ أبريل 2003، سواء أكانت الداخلية أم الخارجية أم كلاهما.

2 ـ تحليل مضمون العلاقات الإقليمية، بما يسودها من اتجاهات للتوازن وأخرى للصراع والتنافس، وهو امر غلب على التفاعلات في البيئة الإقليمية التي تحيط بالعراق، وتأثر إلى حد بعيد، نظرا لأن احدى اهم مخرجات الاحتلال الأمريكي للعراق هو خروج العراق من معادلات التوازن الإقليمي، ومن ثم حدوث خلل في هذا التوازن استفادت منه قوى إقليمية، وهو ما اثر في العراق الذي أصبح ساحة لتصفية حسابات قوى إقليمية ودولية، وهو ما يقتضي تحليل منطق التنافس والتوازن الذي غلب على التفاعلات الإقليمية وتحديد وصف له.

3 ـ أما الهدف الثالث الذي تسعى الدراسة لتحقيقه هو البحث في الجهود المختلفة التي بذلت لمحاربة الإرهاب في العراق، سواء أكانت إقليمية أو دولية.

4 ـ وأخيرا تهدف الدراسة إلى تشخيص المواقف الإقليمية والدولية فيما يتعلق بجهود محاربة الإرهاب في العراق، وتحليل أسباب تلك المواقف والنتائج التي تترتب عنها عبر التركيز على المواقف الإقليمية منها، نظراً لأهميتها في إعانة العراق على تحقيق الغاية الرئيسية من محاربة الإرهاب وهو: تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، ودعم السلم الأهلي.

حدود الدراسة

إن التعامل مع الأهداف المُشار اليها أعلاه سيكون مقصوراً على الحدود الآتية وضعت ضمنها الدراسة بناءً على ومتغيراتها وبياناتها:

1 ـ الحدود الزمانية: سيكون التركيز على الأحداث التي جرت بعد العام 2003، وذلك أن العراق لم يكن يعاني من وجود ظاهرة الإرهاب قبل هذا التاريخ، وأيضاً لكون هذا التاريخ شهد وجود انقسامات بين البيئة الإقليمية على العديد من الموضوعات ومن ضمنها موضوع الإرهاب، وكيف اثر ذلك في واقع العراق ومستقبله.

2 ـ الحدود المكانية: سيكون التركيز على البيئة الإقليمية، سواء بشقها العربي أو غير العربي، المجاور للعراق (ضمن نطاق الشرق الأوسط والمنطقة العربية)، بوصفها من أكثر البيئات تأثيراً وتأثراً في العراق فيما يتعلق بموضوع الإرهاب.

3 ـ أما البيئة أو الحدود الموضوعية، فإن الدراسة تخصصت بموضوع الإرهاب، بوصفه موضوع الدراسة الرئيس، ويتحدد بعلاقة العراق بالبيئة الإقليمية وجهوده لمحاربة هذه الظاهرة.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية

إن تحديد الإشكالية ليس بالأمر اليسير إنما يتطلب أما الاستعانة بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية للوقوف على حجم المشكلة ودراساتها بقصد إيجاد حلول لها، أو طلب الاستشارات من المختصين للوقوف على المشكلة وأبعادها وطرح أمكانية علاجها أو عبر قراءة كتابات وأنشطة المختصين، للوقوف على وجود المشكلة، أو عبر المعاينة الشخصية للدارس، وهنا علينا الاستناد إلى القراءات التي شخصت وجود مشكلة في علاقة العراق بالإرهاب، تقترن بأنَّه في مرحلة ما قبل العام 2014 كانت اغلب البيئة الإقليمية غير مهتمة بجهود العراق في محاربة الإرهاب مما جعل اغلب الجهود العراقية غير فاعلة، ثم اتجهت البيئة الإقليمية إلى التفاعل الإيجابي مع العراق لمحاربة الإرهاب أو عدم التغاضي عن أنشطته عبر الحدود الإقليمية، بعد ان وصل الإرهاب إلى مستويات خطيرة، على نحو دفع بجهود العراق لمحاربة الإرهاب إلى نتائج مهمة، انتهت إلى التضييق بسرعة على تنظيم داعش، ومن ثم، والقضاء عليه.

بناءً عليه، تحاول هذه الدراسة معالجة مشكلة مؤداها: إن البيئة الإقليمية تتفاعل مع

العراق، لأسباب سياسية وأمنية وجغرافية وتاريخية واثنية وطائفية ودينية، وهو ما يجعل العراق وبيئته الإقليمية يتفاعلان تأثيراً وتأثراً.

إن الإرهاب، ورغم إنّه أصاب العراق في وقت مبكر بعد نيسان/أبريل 2003، إلا إنّه استمر يعاني منه لمدة عقد تقريباً، بدعم أو تجاهل أو عدم جدية البيئة الإقليمية لهذا الموضوع والظاهرة الخطيرة، قبل ان تدرك البيئة الإقليمية ان الإرهاب بات يتمدد إلى البيئة الإقليمية نفسها، وسينتهي إلى حدوث عدم استقرار سياسي وأمني واسع، لن تسلم منه أي دولة مهما كانت قدراتها.

إن هذا المنظور الإقليمي الذي تراوح بين ترك العراق يعاني من الإرهاب وتباعته وبين دعم جهود العراق أو دعم مواقفه في محاربته، يحمل في طياته تساؤلات عديدة عن معنى الإرهاب الذي تقصده الأطراف الفاعلة في البيئة الإقليمية، ولماذا تركت الإرهاب ينمو حتى تحول إلى ظاهرة تهدد الاستقرار الإقليمي بشكل واضح، ولماذا اختارت الدول توقيتات بعينها لتقدم المساعد إلى العراق في جهود محاربة الإرهاب؟

إن هذه التساؤلات الرئيسة تدفعنا إلى طرح تساؤلات فرعية كما هو موضح في أدناه:

- لماذا ظهر الإرهاب في العراق بعد نيسان/أبريل 2003؟ وما هي الأسباب الداخلية والخارجية لهذه الظاهرة؟ وما مدى تورط دول ضمن البيئة الإقليمية أو الدولية بهذه الظاهرة؟ وما هي الغاية من وراء هذا الاتجاه في التعامل مع الإرهاب؟
- ما هو المضمون الغالب على التفاعلات الإقليمية، هل هو التوازن؟ أم الصراع؟ وكيف أثر هذا الاتجاه في علاقة الأطراف الإقليمية الفاعلة مع العراق؟
- ما هو مضمون الجهد العراقي في التعامل مع الإرهاب، وبماذا انتهى ذلك الجهد؟
- وما هو مضمون الجهد الإقليمي والدولي لمساعدة العراق في جهود محاربة الإرهاب، وبماذا انتهى؟
- ما هي الأسباب التي تقف خلف الجهد الإقليمي والدولي لمساعدة العراق في محاربة الإرهاب؟
- ما هي النتائج التي ترتبت عن الجهد الإقليمي والدولي لمساعدة العراق في محاربة الإرهاب؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

1 ـ ان الإرهاب الناشئ في العراق إنما هو إرهاب مرتبط بالبيئة الخارجية، وليس إرهاباً مستوطناً بالعراق، فالبيئة الاجتماعية والسياسية الداخلية عرفت التسامح والتعايش عبر قرون طويلة، ولا يوجد منظور جمعي للعنف.

2 ـ ان الإرهاب مرتبط بعوامل سياسية واستخبارية وليس بأسباب دينية، على الرغم من إنّه استخدم الأخطاء والظروف غير الطبيعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجودة في العراق والمنطقة، واستغل الخطاب (الديني) لاستغلال المجاميع المتأثرة من أوضاع وظروف عراق ما بعد الاحتلال، ليتمدد.

3 ـ ان الجهد الإقليمي لمحاربة الإرهاب إنما كان جهدا ذا غايات سياسية، ولم يكن جهدا يهدف إلى تعزيز وحماية أمن واستقرار العراق، لأن العراق خضع للإرهاب طيلة المدة التي تلت نيسان/أبريل 2003، ولم تظهر الجهود الإقليمية بشكل واضح إلا بعد حزيران/يونيو 2014، أي إنّه برز بعد أن تمدد الإرهاب إلى مستويات أصبح من الصعب حصره إلا بجهد إقليمي جمعي.

المنهجية المعتمدة

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي لتحليل العلاقة النسبية بين المتغيرات، وهذا المنهج يقوم على وجود نظام من التفاعلات، فيه مدخلات معينة، ويتفاعل، لتظهر نتائج محددة.

ان الظاهرة وجدت وتمددت في العراق، بفعل وجود مدخلات تحكمت بالظاهرة السياسية والأمنية، تتمثل بوجود أسباب للإرهاب داخلية وخارجية، وأخطاء في السياسات الحكومية، وكانت الأخطاء السياسية والأمنية الحكومية والأخطاء التي ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكية، والتي استغلتها المجاميع الإرهابية، أو الجهات التي تقف خلفها، وتستغل تلك الثغرات بطريقة تستفاد من كل الأخطاء لتثبيت وجودها ولتحقيق استمراريتها، وترتب عليهما وجود مخرجات محددة، تمثلت بنمو الإرهاب حتى أصبح ظاهرة كبيرة تتمدد بشكل واسع متمثلة بتنظيم داعش في حزيران/يونيو 2014.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن الجهد العراقي الذاتي لمحاربة الظاهرة كان محدود النتائج، لأسباب عديدة أهمها ان الإرهاب كان يتفاعل مع العملية السياسية وواقعها ونتائجها، وهو ما كان مدخلا ساعد على وصول الظاهرة إلى مستويات خطيرة في حزيران/يونيو 2014، وجهود محاربة الإرهاب لم تصل إلى اقصى فاعليتها إلا بمدخل مهم ألا وهو: التوافق العراقي -الإقليمي-الدولي، أي إنَّ اتباع جهد مركب: عراقي-إقليمي –دولي، للتعامل مع هذه الظاهرة سرع من نتيجة: إنهاء الظاهرة التي تمثلت بتنظيم داعش.

الدراسات السابقة

يعد الاطلاع على الدراسات السابقة خطوة مهمة لمعرفة الاسهام البحثي الذي تقدمه هذه الدراسة، فكل موضوع سبق ان مهد للكتابة فيها عدد من الباحثين، تمثل قواعد بياناتها وتحليلاتها أما مقدمة للتحليلات أو إنّه تم الكتابة وفقاً لقواعد منهجية مختلفة (الإشكالية والفرضية والأهداف والمنهجية)، وفي الحالتين، نقصد من كل ذلك الوصول إلى أهداف أو اختبار منهجية أو فرضية جديدة.

لقد تركزت الدراسات السابقة على تفسير وشرح الظاهرة الإرهابية بوصفها الإرهابي وإشكالاتها مهملة الدور الإقليمي والدولي وهو دور فاعل ومؤثر في الظاهرة ببعديها ظاهرة إرهابية مدمرة وتحالفات إقليمية ودولية الغرض منها محاربة الإرهاب وتطويقه. وان هذه الدراسات ان وجدت فإنَّها قاصرة وغير شاملة لدراسة الدور الإقليمي والدولي، حيث أنتجت الدراسات محاور وبحوث حول الدور التركي مثلاً أو الخليجي أو العراقي وذلك يعني دراسات لإرادات إقليمية منفردة في محاربة الإرهاب. يمكن ان تضاف إلى فقرة/النقطة الدراسات السابقات.

ولعل من بين الدراسات العديدة التي تناولت موضوع العراق عامة أو موضوع الإرهاب خاصة في العراق أو مواقف البيئة الإقليمية من جهود العراق لمحاربة الإرهاب، هي ما تم توضيحه والاشارة إليه في النقاط أدناه:

1 ـ بيتر و.غالبريث، نهاية العراق، ترجمة إياد احمد، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007. يتناول الكتاب فكرة مهمة مضمونها ان العراق يعاني من وجود أزمات متعددة، كان أحد الأسباب الرئيسية فيها هو الغزو الأمريكي للعراق، والإرهاب بالطبع يمثل احد ابرز تلك الأزمات التي ظهرت بعد العام 2003.

2 ـ تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق: 11 أيلول/سبتمبر – 10 كانون الأول/ديسمبر 2014، مفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كانون

الأول/ديسمبر 2014. يشير التقرير إلى الانتهاكات التي تعرض لها المدنيون أثناء النزاعات التي شهدها العراق، ومنها ما ارتبط بجهود محاربة الإرهاب.

3 ـ جلال خضير الزبيدي، حسن عزيز نور الحلو، الإرهاب في القانون الدولي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015. يتناول الاتجاهات المختلفة التي سادت في القانون الدولي لتعريف الإرهاب، والتي انتهت إلى كون تلك الظاهرة ما زال من الصعب الاتفاق على تقديم تعريف واحد لها.

4 ـ جمال عبد الله، السعودية وإيران: صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، شباط/فبراير 2016. يشير إلى ما يسود من علاقات صراع إقليمية بين طرفين مهمين مؤثرين على العراق وهما: السعودية وايران، وكيف ان علاقاتهما اتجهت إلى التأطر في علاقات التنافس والصراع.

5 ـ جون دايار، الفوضى التي نظموها، الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008. يتناول التوجهات السياسية المتقاطعة التي أصابت الشرق الأوسط عامة في الألفية الجديدة، والتي جعلت المنطقة مهيئة للتفاعل مع ظواهر مستجدة ومنها الإرهاب، ومن بين أبرز الأحداث التي أصابت المنطقة وكانت مؤشراً على الاتجاه نحو الفوضى هي حدث احتلال العراق.

6 ـ صلاح عبدالحميد، تنظيم داعش وإدارة الوحشية، اطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، مصر، 2015. يتناول موضوع ظهور تنظيم داعش، بوصفه واحداً من اكثر التنظيمات التي لجأت إلى الإرهاب، في التعامل مع الواقع الإقليمي الشرق أوسطي وخاصة العربي، وهو تنظيم اتجه إلى ممارسة اقصى أنواع العنف في المنطقة.

7 ـ لين إي. دايفس، وآخرون، استراتيجيةٌ لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام كتهديد عبر إقليمي، مؤسسة راند، واشنطن، 2017. يشير الباحثون في هذا الكتاب إلى الأسباب التي قادت إلى ظهور تنظيم داعش، وأنشطته، وجهود محاربته إقليميا ودوليا.

8 ـ هشام الهاشمي، عالم داعش، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لندن، دار الحكمة، 2015. يناقش المؤلف في هذه الدراسة موضوع ظهور تنظيم داعش وأنشطته، وابرز توجهاته الفكرية.

9 ـ أثير ناظم الجاسور، الإرهاب ومرتكزات الأمن الوطني العراقي، المجلة السياسية والدولية، العددان 28 و29، الجامعة المستنصرية، 2015. يتناول البحث موضوعاً مرتبطاً بأسباب ظهور الإرهاب في العراق، وكيف أثر في الأمن الوطني العراقي.

10 ـ خضر عباس عطوان وآخرون، سياسات الأمن الوطني العراقي في التعامل مع التحدي الإرهابي بعد 2005، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 41، 2016. يتناول الباحثون مضمون الإرهاب الذي ضرب المجتمع العراقي، والسياسات العامة التي تبنتها الحكومات العراقية للتعامل مع هذا الموضوع بقصد كبحه.

11 ـ خضر عباس عطوان، صدام عبد الستار رشيد، الفكر الطائفي العنصري وأثره على انتهاك الحقوق والحريات، قراءة في التطبيقات المعاصرة في أحداث سوريا والعراق، مجلة تحولات، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2018. يتناول الباحثان موضوع الإرهاب، وما رافقه من سيادة للفكر الطائفي، وكيف اثر في المجتمع في العراق وسوريا.

12 ـ دنيا جواد، الإرهاب في العراق دراسة في الأسباب الحقيقية: دراسة تحليلية لأسباب الإرهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2009. ويتناول البحث موضوع الأسباب التي قادت إلى بروز ظاهرة الإرهاب في العراق.

ان الباحث وهو ينظر إلى هذه الدراسات وغيرها، إنما عدها مقدمة مهمة للبحث في موضوع البيئة الإقليمية وموقفها من الجهود المتبعة في محاربة الإرهاب في العراق.

هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة على أربعة فصول، فضلاً عن مقدمة وخاتمة، وكالآتي:

في الفصل الأول: (الإرهاب في العراق الأسباب الداخلية والخارجية)، تم فيه البحث في توصيف معنى الإرهاب، والأسباب التي قادت إلى نمو هذه الظاهرة في العراق، سواء أكانت الداخلية أو الخارجية، وذلك عبر ثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول: معنى الإرهاب، والمبحث الثاني: الأسباب الداخلية، (أسباب سياسية وأمنية أو أسباب اقتصادية واجتماعية)، والمبحث الثالث: الأسباب الخارجية، (أسباب متعلقة بسياسات العراق الخارجية، أو أسباب إقليمية ودولية).

أما **الفصل الثاني:** (العلاقات الإقليمية بين التنافس والتوازن)، وتناول مضمونه البحث في محتوى العلاقات الإقليمية التي تطغى على التفاعلات بين دول المنطقتين: العربية والشرق أوسطية، ذلك أن الغرب يشيع في خطابه ان المنطقة هي منطقة شرق أوسطية، بضم إيران وتركيا والكيان الصهيوني إليها، ما يهم هنا ان المنطقة يغيب عنها اطار مؤسسي أو تعاهدي ضامن للتفاعلات التعاونية، وهو ما يجعلها تدور حول التنافس والصراع، ثم مع حدث احتلال العراق انفتحت على حدوث خلل في التوازن الإقليمي، وفي الحالتين تأثر العراق بشدة بتلك السياسات، وقد تم تناول موضوع الفصل عبر مبحثين وهما: المبحث الأول: التنافس في العلاقات الإقليمية من حيث الأسباب والمظاهر وتأثيراته على العراق، والمبحث الثاني: التوازن الإقليمي وتأثيراته على العراق.

أما في **الفصل الثالث:** (جهود مكافحة الإرهاب في العراق)، فتم فيه البحث في الجهود العراقية والإقليمية والدولية التي بذلت في سبيل محاربة الإرهاب في العراق وعموم المنطقة، وذلك عبر مبحثين وهما: المبحث الأول: الجهد الوطني من حيث المضمون والآليات، والمبحث الثاني: الجهد الإقليمي والدولي من حيث المضمون والآليات.

وتمّ في **الفصل الرابع:** (المواقف الإقليمية والدولية ونتائجها في محاربة الإرهاب في العراق)، البحث في أسباب ونتائج المواقف الإقليمية والدولية التي ساعدت العراق على محاربة الإرهاب، والتي انتهت إلى اضمحلاله والانتصار على تنظيم داعش، واتجاه الدولة العراقية إلى الاستقرار، وتم ذلك عبر ثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول: الموقف الإقليمي العربي من حيث الأسباب والنتائج، والمبحث الثاني: الموقف الإقليمي غير العربي من حيث الأسباب والنتائج، والمبحث الثالث: الموقف الدولي من حيث الأسباب والنتائج.

الفصل الأول

الإرهاب في العراق: الأسباب الداخلية والخارجية

عُدّ الإرهاب في العراق ظاهرة طارئة، نمت وتمددت بقوة بفعل عوامل مختلفة، ومن بينها أنها وجدت في البيئة الإقليمية إحدى المسببات المهمة لتمددها، جراء حالات التنافس السلبية من جهة والتركيز على دعم مواقف الأطراف الإقليمية في علاقات التوازن التي ظهرت بعد احتلال العراق من جهة اخرى.

وسيتم التركيز على موضوعين، وهما: أسباب ظهور الإرهاب وتمدده في العراق، ودراسة الواقع في العلاقات الإقليمية.

عانى العراق بعد العام 2003 من بروز عدة قضايا وموضوعات كان لها تأثيرها السلبي على واقعه ومستقبله، ومنها الإرهاب، الذي ضرب البلد بالتزامن مع غياب سلطة الدولة بعد حدث الاحتلال التي استمر ضعفها في المدة اللاحقة، وصولاً إلى تفاعلات أحداث حزيران/يونيو 2014 التي أشارت إلى ان هناك مشكلة داخلية كبيرة يعاني منها العراق، متداخلة الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية فضلاً عن المشاكل الخارجية أيضاً في الوقت نفسه.

لذلك سنبين في هذا الفصل الأسباب التي أدت إلى ظهور الإرهاب في العراق بعد العام 2003، مع التمهيد له بتعريف ظاهرته، وذلك من خلال ثلاثة مباحث وهي الآتية:

- **المبحث الأول: مفهوم الإرهاب.**
- **المبحث الثاني: الأسباب الداخلية لظهور الإرهاب في العراق.**
- **المبحث الثالث: الأسباب الخارجية لظهور الإرهاب في العراق.**

المبحث الأول

مفهوم الإرهاب

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب في اللغة والاصطلاح وفي بعض القوانين

إن كلمة الإرهاب في اللغة العربية لها أكثر من معنى، فقد وردت في القرآن الكريم بمعنى الخوف والرهبة والرعب كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ**﴾[1]، ووردت كذلك فيه بمعنى الخشية ومخافة الخالق سبحانه وتعالى كما في قوله تعالى: ﴿**يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[2]، كما وردت فيه أيضاً بمعنى يدل على الرهبنة والتعبد. ان الأصل في كل هذا جميعاً هو الرهب أو الخوف. أما المعنى المتداول للكلمة في عالم اليوم فهو المأخوذ من الثقافة الغربية سواء ما ورد في اللغة الإنكليزية أو الفرنسية. ففي قاموس أكسفورد تفيد كلمة إرهاب معنى شخص يسبب خوفاً كبيراً، أو شيء يستخدم العنف من اجل إجبار آخرين على فعل شيء يتسبب بنتائج سياسية كبيرة، أي إنّه يتضمن الإشارة إلى أفكار أو ممارسات لنشر الذعر. وجاءت الكلمة في قاموس المورد بمعنى ما يوقع الرعب في النفوس، ومن ثم يلاحظ أن هناك فرقا بين مضمون المعنى العربي والمعنى الغربي للكلمة[3].

وقد عرف الإرهاب بأنَّه "مجموعة أعمال العنف التي تقوم بها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة القائمة، والإرهابي هو الشخص الذي يمارس العنف"[4]، ويعرف على إنّه نزاع يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي

(1) القرآن الكريم، سورة الانفال، الآية 60.

(2) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 40.

(3) للمقارنة بين المعاني واستخداماتها لكلمة إرهاب قارن بين:
منير البعلبكي، **المورد (قاموس إنكليزي-عربي)**، ط5، دار الملايين للعلم، بيروت، 2001، ص96؛ وأدونيس العكرة، **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانيّة**، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص64؛ وعثمان علي حسن ويسي، **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونيّة والسّياسيّة في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، مطبعة منارة، أربيل، 2011، ص61-62.

(4) السيد محمد علي الحسيني، **المصطلحات والتعابير السياسية**، ط1، دار المحجة البيضاء، دار الرسول الأكرم، بيروت، 2004، ص19.

أو فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة[1]. وعرفه آخرون بأنَّه اللجوء إلى أشكال من القتال "قليلة الأهمية بالنسبة للأشكال المعتمدة في النزاعات التقليدية إلا وهي قتل السياسيين والاعتداء على الممتلكات"[2]. وعرف كذلك بأنَّه استخدام العنف أو التهديد باستخدامه من جانب فرد أو جماعة لخلق اضطراب كبير أو بث الخوف في مجموعة مستهدفة أكبر أو أوسع من الضحايا الحاليين[3].

ويعرف الإرهاب أيضاً بأنَّه الاستخدام "غير القانوني" أو التهديد به كالاغتيال أو التشويه أو التعذيب أو التخريب، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو وسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية[4]. وورد تعريف أولي للإرهاب في الاتفاقية الدولية الموقعة في جنيف سنة 1937 وجاء فيها بأنَّه "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتي من شأنها لطبيعتها إثارة الرعب لدى الشخصيات أو جماعات معينة أو لدى الجمهور"[5]. وعرفه المجمع الفكري الإسلامي في رابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة عشرة عام 2002م بتعريف شامل على إنّه "العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان-دينه ودمه وعقله وماله وعرضه-، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق وكل فعل من أفعال القتل والتهديد يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم"[6]

كما ذهبت بعض القوانين العربية إلى تقديم تعريفات محددة للإرهاب منها القانون المصري الذي عرّف الإرهاب بأنَّه "كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع، يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض

(1) د. حميدة سميسم، **الإرهاب والحرب الإيرانية**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص19.

(2) أدونيس العكرة، **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانيّة**، مرجع سابق، ص83-84.

(3) بشتيوان صادق، **موسوعة الإرهاب**، ج1، ط1، مطبعة الحاج هاشم، أربيل، 2006، ص143.

(4) د. عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السّياسيّة**، ج1، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص153.

(5) د. مصطفى العوجي، **القانون الجنائي-النظرية العامة للجريمة**، ج1، ط2، مؤسسة نوفل، بيروت، 1988، ص244.

(6) عبد الرحمن اسبينداري، **الإرهاب من منظور قرآني**، ط1، مطبعة جامعة دهوك، كوردستان، 2006، ص16.

سلامة المجتمع وأمنه للخطر"[1]. وعرف القانون المصري الإرهابي بأنه: كل شخص طبيعي يرتكب أو يشرع في ارتكاب أو يحرض أو يهدد أو يخطط في الداخل والخارج لجريمة إرهابية بأي وسيلة كانت ولو بشكل منفرد أو يساهم في هذه الجريمة في إطار مشروع إجرامي مشترك"[2]. وعرّف المشرع العراقي بعد عام 2005 الإرهاب بأنه: كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فردا أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أو أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بقصد الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس وإثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية"[3].

نلاحظ مما سبق أن تحديد المشرع المصري الغاية من الأعمال الإرهابية هي الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر انما مثّل خلطاً واضحاً بين الأعمال التي تشكل الإرهاب والغاية منه، في حين أن المشرع العراقي ميّز بين الأعمال الإرهابية ولكنه لم يبين المقصود من عبارة "الغايات الإرهابية" وبالتالي ترك الباب واسعا أمام القضاء في تحديد نطاق الإرهاب، والتعامل معه.

المطلب الثاني: الإرهاب في الاتفاقات الدولية والإقليمية

لم يكن هناك اتفاق بين أطراف المجتمع الدولي على توصيف أو إعطاء معنى للإرهاب، ولعل ذلك يعود إلى الأسباب السياسية التي هي من كانت تمنع ذلك. ومع ذلك فقد ظهرت عدة محاولات لإعطاء توصيف للإرهاب بوصفه ظاهرة تؤثر في الأمن والسلم والاستقرار.

ومن بين هذه المحاولات التي تعاملت مع مصطلح الارهاب لتحديد معناه:

أولاً: مفهوم الإرهاب في الاتفاقيات القطاعية المتخصصة

عقدت الدول عدة اتفاقيات لمكافحة الإرهاب وقمعه في مواضيع متخصصة أطلق عليها الاتفاقيات القطاعية منها ما يتعلق بالملاحة الجوية والبحرية، ومنها ما يتعلق بقطاعات أخرى وهو ما سنتناوله باختصار على الشكل الآتي:

(1) المادة 86 من **القانون المصري رقم 97 لسنة 1992**.
(2) قرار بقانون رقم 8 لسنة 2015 بشأن تنظيم الكيانات الإرهابية والإرهابيين في مصر.
(3) المادة الأولى من **القانون العراقي لمكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005**.

1-مفهوم الإرهاب في الاتفاقيات المتعلقة بالملاحة الجوية والملاحة البحرية

تعد اتفاقية الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات لعام 1963 أولى الاتفاقيات في تنظيم التعامل مع حالة الإرهاب، لأنّ الأعمال الإرهابية في بدايتها كانت غالبا ما توجه إلى الطائرات من اجل جذب الانتباه العالمي إلى القائمين بهذه العمليات ومطالبهم، فضلاً عن سهولة السيطرة على الموقف من قبل الإرهابيين بسبب الخوف المتولد لدى قائد الطائرة من إمكانية سقوطها أو تدميرها إذا لم يخضع لإرادتهم. ولم تعرف هذه الاتفاقية الإرهاب بل نصت على الأفعال التي يمكن أن تشكل جريمة إرهابية، وهي فضلاً عن أية جرائم خاضعة لأحكام قانون العقوبات في الدول الأطراف، تشمل أيضاً الأفعال التي تعد جرائم أو لاتعد كذلك والتي من شأنها أن تعرض أو يحتمل أن تعرض للخطر سلامة الطائرة أو الأشخاص أو الأموال الموجودة فيها[1].

2-مفهوم الإرهاب في الاتفاقيات القطاعية الأخرى

وفيما عدا ما ذكرنا من اتفاقيات تتعلق بالملاحة الجوية والبحرية، عقدت سبع اتفاقيات أخرى لقمع الإرهاب، اثنتان منهما تحدد التزامات الدول فقط وهما "اتفاقية المواد النووية" لسنة 1987 بشأن حيازة المواد النووية واستخدامها بشكل غير مشروع وتعديلاتها[2]. واتفاقية سنة 1991 بشأن تمييز المتفجرات البلاستيكية والكشف عنها[3]، وتنص على التمييز الكيميائي لتيسير كشف المتفجرات البلاستيكية، أما الاتفاقيات الخمس الأخرى فهي لم تتعرض لتعريف الإرهاب بل اكتفت بتحديد الأفعال الجرمية التي تقع في نطاقها، ومن هذه الاتفاقات الاتية:

أولاً: اتفاقية منع وقمع الجرائم المرتبكة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون لعام 1973، والتي عدت أي تعرض لشخص يتمتع بحماية دولية جريمة يعاقب عليها القانون وتخضع لتسليم المجرمين ولا يمكن اعتبارها بأي حال من الجرائم السياسية[4].

---

(1) **France Law 96647**- of 22 July 1996 Article 421.

(2) **اتفاقية المواد النووية**، وقعت: 26 تشرين الأول/اكتوبر 1979، في فيينا، ودخلت حيز النفاذ: 8 شباط/فبراير 1987، أما التعديلات التي أدخلت على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية فقد وقعت: 8 تموز/يوليو 2005 فيينا.

(3) أبرمت: 1 آذار/مارس 1991، مونتريال ودخلت حيز النفاذ: 21 حزيران/يونيو 1998.

(4) Adopted by The General Assembly of The United Nation On 14 December 1973, Entered into Force 1997.

ثانياً: اتفاقية 1979 لمناهضة أخذ الرهائن والتي تعد جريمة تسبب قلقا بالغا للمجتمع الدولي، وقد أبرمت هذه الاتفاقية لوضع واتخاذ تدابير فعالة لمنع جميع أعمال أخذ الرهائن وملاحقة هذه الأعمال والمعاقبة عليها، إذا كانت الغاية منها إكراه طرف ثالث سواء كان دولة أو منظمة دولية حكومية أو شخصا طبيعيا أو اعتباريا أو مجموعة من الأشخاص على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل معين كشرط صريح أو ضمني الإفراج عن الرهينة[1]، نلاحظ هنا أن هذه الاتفاقية جعلت الغاية من القبض على الشخص هو إجبار الآخرين على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل ركنا في هذه الجريمة على عكس الاتفاقيات السابقة التي لا تعول على الغاية من الفعل بل تجرم الفعل نفسه بمجرد حدوثه. ويلاحظ أيضاً ان الاتفاقيات السابقة، على العكس من الاتفاقيات المتعلقة بالملاحة الجوية والبحرية، حيث أنها نصت صراحة على الإرهاب، ولم تعد أعمال الجريمة أعمالا إرهابية لذاتها بل لمقاصدها وغايتها[2].

ثانياً: مفهوم الإرهاب في الاتفاقيات الإقليمية والدولية

تراوحت هذه الاتفاقيات بين اتفاقيات تنص على تعريف صريح ومحدد للإرهاب يتلاءم وسياسة تلك الدول كما هو الحال في الاتفاقيات العربية والخليجية والأفريقية ومنظمة التعاون الإسلامي، واتفاقيات اكتفت بتحديد الأفعال التي تشكل جرائم إرهابية كما هو الحال في الاتفاقيتين الأوربية والأمريكية. ونظرا لتميز الاتفاقيات العربية الإسلامية من غيرها من الاتفاقيات الإقليمية في تعريف الإرهاب، سنشير هنا إليها فضلاً عن اتفاقية شنغهاي لمحاربة الإرهاب والتطرف والحركات الانفصالية، واتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب 2002، وما انتهى إليه مجلس الأمن بشأن الإرهاب بموجب قرارته الأممية بعد العام 2001، وكما يأتي:

1-مفهوم الإرهاب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1999

عقدت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بموجب قرار من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب[3]. تتميز هذه الاتفاقية عن سابقاتها بأنَّها لم تكتف بالإحالة إلى المعاهدات القطاعية، بل وضعت تعريفا محددا للإرهاب وللأعمال الإرهابية ثم عادت فيما بعد إلى الاتفاقيات الأخرى. فقد عرفت الاتفاقية الإرهاب بأنَّه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء

(1) اعتمدت: 17 كانون الأول/ديسمبر 1979، نيويورك، ودخلت حيز النفاذ في 3 حزيران/يونيو 1983.
(2) المادة الثانية من **الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام 1979**.
(3) الفقرة الثالثة من المادة الأولى، **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1999**.

الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو حقوقهم للخطر"[1].

2-مفهوم الإرهاب عند منظمة التعاون الإسلامي

لقد اعتمد مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي (المؤتمر الإسلامي سابقا) معاهدة لمكافحة الإرهاب الدولي[2]، وقد اتجهت هذه المعاهدة كسابقتها إلى تحديد مفهوم كل من الإرهاب والجريمة الإرهابية على حدة. فقد عرفت هذه المعاهدة الإرهاب بأنه: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى القاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أعراضهم أو حريتهم أو أمنهم أو حقوقهم للخطر أو إلحاق الضرر في البيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو المرافق الدولية للخطر أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدول المستقلة[3].

وعرفت الجريمة الإرهابية بأنها: أي جريمة أو شروع أو اشتراك فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول الأطراف أو ضد رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها أو المرافق والرعايا الأجانب المتواجدين على إقليمها مما تعاقب عليهـــا القوانين الداخلية[4].

3-اتفاقية شنغهاي لمحاربة الإرهاب والتطرف والحركات الانفصالية لسنة 2009 [5]

تميزت هذه الاتفاقية بأنَّها قامت بتفصيل ثلاث قضايا تشترك فيما بينها بعنصر العنف وهي "الإرهاب والتطرف والانفصال"، حيث عرفت الإرهاب بأنه: أي عمل يعرف على إنّه اعتداء في أي من الاتفاقيات الدولية القطاعية السابق ذكرها، لكنها لم تكتف بما ورد في الاتفاقيات الدولية ذات الشأن كما فعلت الاتفاقية الأوربية الأمريكية، بل زادت على ذلك قولها أن الإرهاب يشمل أيضاً: أي عمل يهدف إلى قتل أو إحداث أذى جسدي خطير لأي

(1) الفقرة الأولى من المادة الثانية، **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1999**.

(2) **معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي لسنة 1999**.

(3) الفقرة الثانية من المادة الأولى، **معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي لسنة 1999**.

(4) الفقرة الثالثة مـــن نفس المادة 49، **معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي لسنة 1999**.

(5) عقدت بين كل من جمهورية كازاخستان، الصين الشعبية، قيرغيزيا، روسيا الفيدرالية، طاجيكستان عام 2009.

من المدنيين أو أي شخص غير منخرط في أعمال عدائية أو صراعات مسلحة أو أي عمل يتسبب في إحداث تخريب كبير في أي من المنشآت أو أي عمل يهدف إلى تنظيم أو تخطيط أو مساعدة أو تحريض على أعمال تستهدف إرهاب المواطنين أو النيل من الأمن العام[1]. وعرفت التطرف الاتفاقية نفسها بأنه: العمل العنيف الذي يستخدم لتغيير النظام الدستوري في بلد أو الانتهاك العنيف لحرمة الأمن بواسطة منظمة أو مجموعات مسلحة غير قانونية تشارك في الأعمال المشار إليها وتلك الجريمة التي تستحق العقاب طبقا لقوانين الدول أطراف هذه الاتفاقية[2]. يلاحظ هنا أن التطرف حسب مفهوم الاتفاقية، يدخل في نطاق الإرهاب لأنه يتضمن استخدام العنف ويستهدف حرمة الأمن العام، ولكن يبدو أن الدول أرادت من خلال النص عليه منفردا إعطاءه المزيد من الأهمية الخاصة وذلك بسبب المخاوف التي تثيرها المنظمات المتطرفة في تلك البلدان.

4-اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب 2002

لم تذكر الاتفاقية الأمريكية تعريفا محددا للإرهاب أو للجريمة الإرهابية كما هو الحال في الاتفاقية الأوربية، انما اكتفت بالإحالة إلى الاتفاقيات الدولية القطاعية التسع التي سبقتها.

5-الأمم المتحدة والإرهاب

لم تستطع الأمم المتحدة عبر تاريخها من تعريف الإرهاب، وكل ما استطاعت ان تصل إليه هو تحديث المعنى العام لعام 1972، الذي عدّته مشكلة دولية، وانه يمثل استخداماً للعنف بصورة غير قانونية أو التهديد به بغية تحقيق هدف سياسي معين. ولم يحدث تغير كبير في التعامل مع الإرهاب إلا عام 1994 عندما أصدرت إعلانا بالتدابير الرامية إلى وضع حد للإرهاب الدولي، ثم أضافت إلى ذلك عام 1996 دعوة إلى تشكيل لجنة متخصصة معنية بالإرهاب الدولي[3].

ولكن بعد ان ضربت أحداث 11 أيلول 2001 الولايات المتحدة، اتجهت الأمم المتحدة إلى استصدار قرار أممي يدين الإرهاب، ويحث دول العالم على مكافحته، ويذكر ان الجهد

(1) الفقرة الثالثة من المادة الأولى، **اتفاقية شنغهاي لمحاربة الإرهاب والتطرف والحركات الانفصالية، لسنة 2009**.

(2) الفقرة الثالثة من المادة الأولى، **اتفاقية شنغهاي لمحاربة الإرهاب والتطرف والحركات الانفصالية، لسنة 2009**.

(3) ينظر: الإجراءات المتخذة من الجمعية العامة لمكافحة الإرهاب، **موقع الامم المتحدة** بتاريخ 16 تموز/يوليو 2019، على الرابط: https://www. un. org/ar/terrorism/ga. shtml، تاريخ الزيارة: 16/2/2018.

الدولي للتعامل مع الإرهاب السابق على عام 2001 حيث إنّه سبق لفقهاء القانون الدولي، ان عملوا على إيجاد تعريف متفق عليه للإرهاب، وذلك في مؤتمر توحيد القانون الجنائي عام 1930، إلا انهم انقسموا في حينه إلى تيارين، أحدهما يعد الإرهاب خطرا جماعيا بينما يرى الثاني ان الإرهاب هو جريمة اجتماعية، أي إنَّ لكل مجتمع خصوصية في التعاطي معها، ولم يستطع المجتمع الدولي الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب، حتى وصلنا إلى عام 2001 عندما أخذ المجتمع الدولي يدرك مخاطر عدم التصدي للإرهاب، فاصدر مجلس الأمن عدة قرارات، منها القرار 1368 في 12 أيلول/سبتمبر 2001 الذي أدان أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، ودعا جميع الدول إلى منع الأنشطة الإرهابية، واتخاذ كل الخطوات اللازمة للرد على الهجمات الإرهابية[1]، والقرار 1373 في 28 أيلول/سبتمبر 2001 الذي قرر وجوب التزام الدول بوقف تمويل الأعمال الإرهابية، أو تقديم أي دعم لأي نشاط إرهابي، واتخاذ الإجراءات لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية، وتبادل المعلومات بشأن أي نشاط إرهابي، وجعل التهديد الإرهابي خطراً على السلم والأمن الدوليين[2]، ثم جاء القرار الأممي 1377 في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 المتضمن إدانة الإرهاب والبحث في سبل التعاون الجماعي للقضاء على هذه الظاهرة وتنظيم الجهد الأممي في سبيل حرمان الإرهابيين من الدعم المالي والملاذ الآمن، والدعوة إلى تعزيز الجهد المشترك في سبيل القضاء على الإرهاب[3].

ثم القرار 1438 في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2002 والمتضمن حث الدول على الالتزام بالقرار 1373 لسنة 2001، والتأكيد على مكافحة جميع أشكال الإرهاب[4]، والقرار 1440 في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2002 المتضمن التأكيد على مكافحة جميع أشكال الإرهاب[5]، والقرار 1450 في 13 كانون الأول/ديسمبر 2002 والذي يشير إلى حث الدول على الالتزام بالقرار 1373 لسنة 2001، والتأكيد على مكافحة جميع أشكال الإرهاب[6].

وفي أيلول/سبتمبر 2006 اعلن عن: استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بموجب قرار الجمعية العامة ذي الرقم، 288/60، وجرى الاتفاق على مراجعة تلك الاستراتيجية كل سنتين، لتبادل الخبرات والممارسات في التصدي لخطر الإرهاب، ومن ضمنه مكافحة

(1) القرار 1368، **الوثيقة**: S/RES/1368(2001).
(2) القرار 1373، **الوثيقة**: S/RES/1373(2001).
(3) القرار 1377، **الوثيقة**: S/RES/1377(2001).
(4) القرار 1438، **الوثيقة**: S/RES/1438(2002).
(5) القرار 1440، **الوثيقة**: S/RES/1440(2002).
(6) القرار 1450، **الوثيقة**: S/RES/1450(2002).

الانجذاب إلى الإرهاب وتعزيز الحوار والتفاهم وتعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة جميع أشكال الإرهاب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر2011 أنشئ مركز لمكافحة الإرهاب: "عملاً بالتوصية الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (الركيزة الثانية، الفقرة 9)، وأعربت الجمعية العامة عن ترحيبها بإنشاء المركز وشجعت الدول الأعضاء على التعاون مع المركز (A/RES/66/10)، وقد أقر مجلس الأمن، في القرار 2129 (2013)، بالعمل الذي اضطلع به المركز، ودوره في بناء قدرات الدول الأعضاء. كان الهدف الرئيسي للمركز هو أن يتاح لكل كيان الاستفادة إلى أقصى حد من ميزته النسبية عن طريق العمل من أجل مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ أركان الاستراتيجية الأربعة وهي: التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدّية إلى انتشار الإرهاب؛ وتدابير منع الإرهاب ومكافحته؛ والتدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد؛ والتدابير الرامية إلى احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب"[(1)].

واستمر مجلس الأمن يدعو إلى تنظيم الجهد الأممي للتعامل مع هذه الظاهرة، ويفرض إجراءات عديدة للتعامل مع الأنشطة والمنظمات التي صنفت بأنَّها إرهابية طيلة المدة اللاحقة، وخاصة بعد لعام 2014، لأسباب تتعلق بتطور التنظيمات الإرهابية ومنها تنظيم (داعش)، ومن بين صور القرارات التي تعلقت بالإرهاب على سبيل المثال وليس الحصر، القرار 2161 في 17 حزيران/يونيو عام 2014، المتضمن دعوة مجلس الأمن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اعتماد إجراءات متعددة للتعامل مع التحديات والتنظيمات الإرهابية[(2)]. ويلاحظ ان عمل الأمم المتحدة بعد العام 2014 شهد تطورات مهمة في التعامل مع التحدي الإرهابي، سواء كمنظمات أو كأنشطة أو كتمويل، أو كتبني اطراً للتعاون، وانتهى في العام 2017 إلى إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب حسب قرار الجمعية العامة ذي الرقم 71/291، في 15 حزيران/يونيو 2017[(3)]، أي إنَّ الأمر شهد ازدياد الرغبة الدولية للتعامل

(1) مركز الامم المتحدة لمكافحة الإرهاب، على الرابط: https://www. un. org/counterterrorism/ctitf/ar/uncct/resolutions، تاريخ الزيارة: 2019/2/7.

(2) القرار 2161، **الوثيقة**: S/RES/1440(2014).

(3) اعتمدت الجمعية العامة القرار 291/71 في 15 حزيران/يونيو 2017 بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وطلبت من الدول الأعضاء المساعدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويضطلع مكتب مكافحة الإرهاب بخمس مهام رئيسية هي:
أ - قيادة جهود مكافحة الإرهاب من خلال الولاية الممنوحة من قبل الجمعية العامة

مع هذه الظاهرة وإنهائها، بعد ان ظهر تنظيم داعش، على نحو مثل تحدي خطير للأمن والسلم الإقليميين[1].

وعلى الرغم من كل تلك الجهود في تتبع الإرهاب والعمل على مكافحته إلا ان الأمم المتحدة لم تعط هنا تعريفا محددا للإرهاب إنما عملت على تصنيف بعض المنظمات بوصفها منظمات إرهابية، والتأكيد على أهمية تكاتف الجهد الدولي في محاربته.

نستنتج مما تقدم بأن الإرهاب هو: "الاستخدام غير القانوني أو التهديد بالعنف ضد أشخاص أو ممتلكات لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية، يكون موجها لإرغام وإرهاب الحكومات أو الأشخاص أو جماعات بهدف توجيه سلوكهم أو سياساتهم"[2].

بهذا يكون الإرهاب بنظرنا هو فكر وممارسات تهدف إلى إيقاع ضرر جنائي بالغ القسوة بهدف رفع معدل الخوف بقصد التأثير في الإرادة السياسية والوضع الاقتصادي، والبناء الاجتماعي للدول، والعلاقات بينها الذي يمكن أن يمارسه أفراد أو تنظيمات أو دول.

ب - تعزيز التنسيق والاتساق بين الدول لتنسيق مكافحة الإرهاب

ت - تعزيز تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب

د- تحسين الرؤية والدعوة وتعبئة الموارد لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب

هـ- ضمان أن يتم إعطاء الأولوية الواجبة لمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ينظر: مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، **موقع الامم المتحدة**، ب على الرابط: https://www. un. org/ar/counterterrorism/، تاريخ الزيارة: 15 تموز/يوليو 2019.

(1) خليل حسين، **قضايا دوليّة معاصرة**، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص94.

(2) وداد غزلاني، **العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السّياسيّة، الجزائر، 2010، ص214-215.

المبحث الثاني

الأسباب الداخلية

إن العالم ما زال لم يصل حتى هذا اليوم إلى تعريف الإرهاب تعريفا جامعا ومانعا. يرجع ذلك إلى الاختلاف إما بشأن مسبباته أو مظاهره، ومن ثم إلى ما يندرج من ظواهر ووقائع وأحداث تقع ضمن تعريف الإرهاب الذي تتداخل كثير من عناصره مع جرائم جنائية عدة ومنها جريمة الحرب والإبادة للجنس البشري وغيرهما.

هناك مسببات كثيرة تقف وراء ظهوره واستمراره وانتشاره، بعضها داخلي وأخرى خارجية، يتباين تأثير كل منها باختلاف الظاهرة الإرهابية قيد الدراسة. لهذا سيكون محور اهتمام هذا المبحث حول المسببات الداخلية للظاهرة الإرهابية، عبر المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: الأسباب السياسية والأمنية للظاهرة الإرهابية.**
- **المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة الإرهابية.**

المطلب الأول: الأسباب السياسية والأمنية للظاهرة الإرهابية

يبين تحليل المسببات الداخلية للإرهاب في العراق بعد العام 2003 تنوع تلك المسببات، وهو ما جعل الإرهاب ظاهرة مركبة تحتاج إلى رؤية شاملة لوصفها، ومعالجات شاملة لإنهائها، وفي هذا المطلب سنتناول الأسباب السياسية والأمنية لنشوء واستمرار وتمدد الظاهرة الإرهابية بعد العام 2003.

إن الإرهاب ما هو إلا نتاج لعوامل سياسية في المقام الأول، يليها وجود أخطاء أمنية وقصور اقتصادي، وتوترات اجتماعية، وهو ما يستلزم دراسة المسببين السياسي والاجتماعي لأهميتهما في ظهور وانتشار الظاهرة الإرهابية في العراق. ولرصد الأسباب السياسية والأمنية التي أنتجت ظاهرة الإرهاب في العراق بعد عام 2003 ووسعت من نطاقها.

إن العراق قبل العام 2003 كان يحكم من نظام حكم أمني-شمولي، أي إنَّ الدولة كانت تدار بصيغة مركزية جداً وبصيغة حكم الفرد. يعني ذلك أن الأجيال البالغة المولودة قبل عام 1985، نشأت كلها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وهي تلاحظ ملامح الشمولية والفردية في إدارة الدولة. وقد اتجهت الولايات المتحدة إلى إعلان دوافعها لإحداث تغيير سياسي في العراق بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وكان واحد من الدوافع المعلنة لاحتلال العراق

هي الرغبة بنشر الديمقراطية[1]، أي تشكيل ملامح دولة جديدة تسودها الديمقراطية. لهذا جاء حدث الاحتلال الامريكي ليفتح أبواب الحياة في العراق على عاملين جديدين هما:

العامل الأول: إسقاط الدولة العراقية، وقيام سلطة الاحتلال، ثم الشروع في تأسيس إدارة محلية بسلطات صغيرة جداً مع إنشاء مجلس الحكم، ثم الشروع بتأسيس عملية سياسية ركيزتها الأساسية المحاصصة والتوافقية.

العامل الثاني: غياب سلطة الدولة كغطاء امني ضامن لفرض النظام العام وتحقيق السلم الأهلي بين العراقيين، ومنح الأحزاب السياسية قدرة إنشاء مجموعات مسلحة لفرض ما تريده، والسماح بالمقابل بتدفق الإرهاب إلى العراق.

لقد تسبب هذان العاملان في ظهور الإرهاب في العراق واتساع نطاقه بعد أن تسبب إسقاط مظلة الدولة في جعل العراق ساحة لتصفية حسابات دولية وإقليمية ومحلية عديدة، انطبع قسم منها بطابع الإرهاب وممارسة العنف السياسي أو الجنائي بطرق مختلفة. لقد كان الطابع الغالب على نظام الحكم في العراق وقواته العسكرية والأمنية قبل نيسان/أبريل 2003 هو الطابع المدني العلماني، وهو ما ساعده على التحكم بمستوى العنف الموجود داخل الدولة والمجتمع والذي كان عنفا ذا مصدرين:

- عنف مصدره الدولة نفسها بسبب طبيعتها الفردية الشمولية.
- عنف مصدره الأفعال الجنائية الجرمية.

أما بعد نيسان/أبريل 2003 فقد انفتح العراق على نوع جديد من العنف ألا وهو عنف الإرهاب، تحت مسببات متعددة منها السياسية ومنها الأمنية، وهو ما يمكن تفصيله كالآتي:

أولاً: العامل السياسي

أن تأثير العامل السياسي في نشوء الإرهاب لا يمكن إرجاعه إلى ما بعد نيسان/أبريل 2003، وإلا انتهينا إلى نتيجة خطرة إلا وهي أن وضع ما بعد نيسان/أبريل قرين بالإرهاب، والأصح أن الإرهاب تطور في العراق تحت مسببات سياسية بفترتين تفصل بينهما أحداث نيسان/أبريل 2003، وكالاتي[2]:

(1) برادلي أ. تاير، **السّلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجيّة الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص42.

(2) دنيا جواد، "الإرهاب في العراق: دراسة في الأسباب الحقيقيّة (دراسة تحليلية لأسباب الإرهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعيّة والسياسيّة)"، مقال منشور في **مجلة العلوم السياسية**، العدد (43)، جامعة بغداد،

1-أسباب سياسية ترجع إلى مرحلة ما قبل عام 2003

كان يوجد في العراق قبل نيسان/أبريل 2003 نوعان من القوى والظروف السياسية ولكل منهما تأثيرها المتباين في نشوء واتساع الإرهاب بعد نيسان/أبريل. فمن جانب كان هناك النظام السياسي بطابعه التسلطي الشمولي الذي كان يتعامل بعنف كبير مع المناوئين له ولاسيما من المنتمين إلى التيارات الدينية، وتسبب الانغلاق السياسي الذي مارسه النظام السياسي السابق في جعل الحياة السياسية حياة غير سوية ومشوهة تقوم على أساس الخوف والتعبئة، وفي المقابل كانت القوى السياسية المناوئة للنظام السياسي متباينة في اتجاهاتها وفي اعتمادها على مصادر الدعم، وغالبيتها تعمل من خارج العراق، وتعتمد على دعم الدول التي تحتضنها، وكانت تركز على هدف محدد هو إسقاط النظام السياسي من دون وجود رؤية لوسائل وبرامج إدارة البلد بعد سقوطه، خصوصاً أن سقوط النظام السياسي تم بسرعة لم يتح معها للقوى المعارضة للنظام الاتفاق على تفاصيل مرحلة ما بعد السقوط، في ظرف كانت تلك القوى متباينة في توجهاتها ومصادر دعمها وتمويلها، بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وبين إيران، سواء كانت تلك القوى إسلامية أو قومية أو علمانية. وكان كل طرف من أطراف المعارضة العراقية سواء كان محسوباً على المكونات (الشيعة، السنة، الأكراد) يحمل مشروعا سياسيا صغيرا جداً، لا يتجاوز حدود انتمائه الضيق، وأحيانا لا يتجاوز حدود الحزب ومناصريه. حيث كانت قوى المعارضة العراقية في تلك المدة، تعكس وتعبر عن هويات فرعية مما جعل تمثيل الهوية الوطنية العراقية الغائب الأهم عن مشاريعها السياسية. وعدّ هذا المدخل واحداً من أهم المداخل التي استخدمتها الولايات المتحدة في توظيف ملف المعارضة العراقية من أجل تحقيق أهدافها في العراق والقائمة على إعادة صياغة وضع العراق طائفياً وعرقياً، وهذا ما أكدت عليه المؤتمرات الثلاثة الكبرى التي عقدتها المعارضة العراقية قبل نيسان/أبريل 2003 وهي: مؤتمر فيينا 16-19 حزيران/يونيو 1992، ومؤتمر صلاح الدين 27 تشرين الأول/أكتوبر 1992، ومؤتمر لندن 14-15 كانون الأول/ديسمبر 2002، وتم التأكيد فيها على تعميق الهوية الفرعية لقوى المعارضة العراقية من خلال دعم الطرح الفدرالي كخيار وحيد لعراق ما بعد إسقاط نظام الحكم. تكمن خطورة هذا المدخل في أن الولايات المتحدة سلمت العراق إلى تلك القوى بعد نيسان/أبريل بوصفها القوى السياسية

كلية العلوم السياسية، 2009، ص132؛ ورفاه عبد العظيم عبد الحسن، **السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام 2003**، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2017، ص57-59.

الفاعلة والقادرة على إدارة مرحلة ما بعد التغيير بما ينسجم مع النهج والأهداف الأمريكية، ولكن كان أول ما اصطدمت به تلك القوى هو التضارب بين مشاريعها المحدودة والهويات التي تدعو لها، وبين المشروع والهوية الوطنية الجامعة للعراقيين، وهي هوية كانت تعيش حالة أزمة لأسباب سياسية متعددة، الأمر الذي تسبب في تصاعد وتيرة العنف السياسي تحت عناوين دينية ومذهبية وعرقية.

2-أسباب سياسية ترجع إلى مرحلة ما بعد عام 2003

أما المرحلة الثانية التي تسببت بظهور الإرهاب تحت عناوين سياسية هي مرحلة ما بعد نيسان/أبريل 2003، إذ عُدّ انهيار النظام السياسي عام 2003 نقطة تحول مهمة في مسار الدولة العراقية، حيث قامت الولايات المتحدة بعد دخولها للعراق وإسقاطها للنظام، بحل جميع المؤسسات السيادية للدولة العراقية، وشكلت مؤسسات بديلة عنها لملء الفراغ، وأعلنت في أكثر من مناسبة أنها تهدف إلى إنشاء نظام سياسي ديمقراطي، لكنها تبنت الخيار التوافقي والمحاصصة بين المكونات العراقية، ومن ثم، فقد وجد العراق نفسه أمام التغيرات الاتية:

- وجود قوات الاحتلال الأمريكي، وعدم وجود جدول زمني لخروجها من العراق.
- وجود فراغ لم تملأه سلطة سياسية لها صلاحيات حقيقية، حتى الإعلان عن الاتفاق بين الحاكم المدني السفير بول بريمر ورئيس مجلس الحكم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2003 والقاضي بتحديد مسار العمل السياسي وتشكيل حكومة عراقية دائمة نهاية عام 2005.
- ظهور شكل غريب وطارئ على إدارة الدولة ووظائفها التنفيذية إلا وهو الشكل المحاصصي التوافقي.
- عدم إعلان الولايات المتحدة مسك الحدود، بل ظهرت تصريحات أمريكية تدعو إلى فتح الحدود والسماح بتدفق الإرهابيين للعراق ومحاربتهم على ارض العراق.

وفي المدة بين نيسان/أبريل-تشرين الثاني/نوفمبر 2003، كان " التذبذب " الذي يحكم العمل السياسي، أحد العوامل الرئيسة في تنامي ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003، فلم يكن هناك لا طبيعة ولا وجهة محددة للسياسة العراقية، لا لدى القوى السياسية العراقية ولا لدى الولايات المتحدة.

وإذا ما أردنا التعمق في تحليل المسبب السياسي لانتشار ظاهرة الإرهاب في العراق، نجد أن من أولى المقدمات والأسباب السياسية للإرهاب هو التأسيس المرتبك للعملية السياسية. فبعد ان احتلت الولايات المتحدة العراق في نيسان/أبريل 2003، اتجهت إلى إسقاط الدولة العراقية وإقامة سلطة الاحتلال بديلا عنها، واعترف مجلس الأمن بالقرار 1483 في أيار/مايو 2003 بوجود سلطة الاحتلال، ودعاها إلى تحمل مسؤوليتها عن إدارة الدولة العراقية (المحافظة على الدولة وعدم تغيير ملامحها وحماية السكان المدنيين والمنشئات المختلفة فيها)[1]، وكان من أهم القرارات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية هي حل المؤسسات السياسية والأمنية والإعلامية[2]. صحيح أن الإدارة بررت ذلك لاحقا بأن المؤسسات الأمنية لم تكن موجودة، وأنها تحللت أثناء المعارك وتلاشت بعدها، إلا أن كتابات كثيرة أشارت إلى أن السلطة المدنية الأمريكية في العراق تعرضت لضغوط من قوى عدة: أمريكية وإسرائيلية وكردية (وأحزاب إسلامية عراقية جاءت العراق بعد 9 نيسان/أبريل 2003)[3].

لقد تم في المدة ما بين أيار/مايو-تموز/يوليو 2003 تفكيك البناء المؤسسي للدولة العراقية، وثم الشروع في تأسيس إدارات محلية بسلطات صغيرة جداً، تلاها إنشاء مجلس الحكم في تموز/يوليو 2003، ثم الشروع بتأسيس عملية سياسية ركيزتها الأساسية المحاصصة والتوافقية تم البدء فيه باتفاق تشرين الثاني/نوفمبر 2003 بين الحاكم المدني ورئيس مجلس الحكم آنذاك السيد جلال الطالباني اللذين وضعا له سقفاً 15 كانون الأول/ديسمبر 2005 لانتخاب برلمان وحكومة دائمة[4].

ولكن ما يهمنا هنا ليس تلك الخطوات بحد ذاتها بقدر كيف أنها كانت سببا لظهور الإرهاب. إن العراق شهد منذ ظهوره الحديث عام 1921 تأسيس سلطة ملكية، ثم سلطة

(1) قرار مجلس الامن رقم 1483، **الوثيقة**: (2003) RES/1483.

(2) مؤيد الخفاف، "الصحافة العراقية في عامين من 9 نيسان 2003 وحتى نيسان 2005"، مقال منشور في **مجلة الباحث الاعلامي**، العدد (2)، جامعة بغداد، 2006، ص45.

(3) ذهب السفير الأمريكي والحاكم المدني بول بريمر إلى إنّه: "لم يكن هناك من جيش في الثكنات، والجنرال جون أبو زيد أبلغ الرئيس جورج دبليو بوش بذلك حتى قبل وصولي. وفكرة استعادة الجيش رفضها الأكراد الذين هددوا بالاستقلال، والشيعة الذين رأوا أن المؤسسة العسكرية ستكون صدامية من دون صدام"؛ "بريمر: هذه هي أسباب حل الجيش العراقي السابق"، مقال منشور في **صحيفة الشرق الأوسط**، لندن، بتاريخ 20 سبتمبر 2014.

(4) ياسين محمد حمد العيثاوي، "الانعكاسات السّلبيّة للمحاصصة السّياسيّة على البنية المؤسسيّة والمجتمعيّة للنظام الديمقراطي في العراق"، مقال منشور في **مجلة دراسات دولية**، العدد (60)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2015، ص24.

جمهورية بعد العام 1958 وحتى العام 2003 لم يكن يتغير فيه إلا رأس السلطة في حين يبقى الجهاز التنفيذي بأذرعه الإدارية والأمنية والقضائية والتعليمية والخدمية قائما، إلا إنّه في العام 2003 تم تفكيك بناء الدولة والشروع بتأسيسه من جديد على أسس المحاصصة والتوافقية من حيث: فرض قيادات جديدة عليه، والشروع بتأسيس الكثير من المؤسسات الجديدة: الحرس الوطني والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وأخرى للنزاهة ومجالس للحكم في المحافظات وغيرها، والشروع بجعل العراق كياناً فدرالياً من اعلى، ونظاماً إدارياً لا مركزياً من الأسفل، وهو ما جعل السلطة السياسية عند الشروع بتأسيسها في اضعف نقطة [1]، ومن ثم فإنَّه في حالة دولة تعاني من ضعف في الدعم الاجتماعي مقارنة بالولاءات الأولية. لقد كان يفترض التوسع بسلطة الدولة كداعم لبقائها واستمرارها لحين تمكن المواطنين في وقت لاحق من اتخاذ خيارهم بشأن وجود واستمرار الدولة العراقية.

ان النقطة التي أثارها الاحتلال هي تلك المتعلقة بقدرة العراقيين واتفاقهم على الدولة العراقية وطريقة إدارتها. إن العراقيين لديهم كفاءات كثيرة قادرة على إدارة مختلف مرافق الجهاز التنفيذي، ولكن المشكلة الأساسية أن الحياة السياسية الصحية قد أعدمت خلال المدة ما بين عامي 1958-2003 بسبب العمل على إضعاف وإنهاء الحياة السياسية التعددية. ومن ثم فإن خيارات الاحتلال والعراقيين كانت قائمة إما على الرجوع إلى الخط الثاني في إدارة الدولة العراقية قبل نيسان/أبريل 2003، أو اعتماد الخيارات الوافدة للبلد مع الاحتلال، وكان هذا الخيار هو الذي تم اعتماده من قبل الإدارة الأمريكية.

ويبقى الاختلاف الطاغي على البلاد هو عدم اتفاق الأحزاب العراقية على نظام وأسلوب الحكم وإدارة الدولة، ويلاحظ أن أصل الاختلاف يرجع إلى المدة بين عامي 1992– 2003 عندما تباينت وجهات نظر العراقيين في المعارضة بين بناء دولة جمهورية رئاسية وبين بناء دولة جمهورية برلمانية أو بناء دولة ملكية برلمانية، وبين من يرى ان الخيار الأنسب هو نظام حكم مركزي وآخر يراه بنظام حكم لا مركزي إداريا، وآخر يرى الخيار الفدرالي، كان لكل واحد من المعارضة أسبابه ودوافعه لتبني خط سياسي معين، وهذا ما دفع إلى مشاورات امتدت من فينا إلى واشنطن وأربيل مرورا بدول الجوار وصلاح الدين-أربيل[2]. ولكن عاد واستقر الرأي

(1) المصدر نفسه، ص38 وما بعدها.

(2) **مؤتمر المعارضة العراقية في لندن:** 5 جماعات تؤكد مقاطعته، شبكة العراق الثقافية، بتاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2002: http://www. iraqcenter. net/vb/showthread. php?t=566، تاريخ الزيارة: 2019/2/15.

الأولي للأحزاب السياسية التي بدأت تنتظم في لندن عام 2002 على أن الخيار الأنسب وهو الخيار الجمهوري الفدرالي. ولكن عند الشروع بنقل السلطات من سلطة الاحتلال إلى الحكومة العراقية في نهاية حزيران/يونيو 2004، ظهرت اختلافات كبيرة بين التيارات السياسية العراقية التي ظهرت كأنها في حالة صراع لتعريف الدولة وهويتها وتوجهاتها، ولهذا استقر الرأي على اعتماد المحاصصة، كصيغة عرفية، وفي هذا الصدد يقول الدكتور إياد علاوي رئيس الحكومة المؤقتة: "أخشى على العراق من هذا المصير المظلم"[1].

لهذا منذ اعتماد المحاصصة والتوافقية تأثرت إدارة الدولة العراقية، فالقوى السياسية المختلفة تصعد في خطابها بغية التصعيد أو كسب المنافع من وراء الخطاب التحريضي أو ذلك الخطاب الذي يحض على الكراهية، ويقابله ممارسات سياسية لحماية الفساد المالي والإداري الذي طبع المؤسسات التنفيذية المختلفة وهو ما تسبب بشلل واضح في اغلب مرافق البلاد، خاصة على الصعيد الأمني، ومن ثم كان العامل السياسي ممهد لدخول وتوسع الإرهاب وتمدده، لأنّ الإرباك السياسي لم يعط فرصة لمؤسسات الدولة التنفيذية لكي تمارس أدوارها وصلاحياتها في استقرار البلد، كما أن المحاصصة ميزت بين العراقيين إلى طوائف، وأخيرا فإن اغلب القوى السياسية مارست التحريض بعضها ضد بعض.

أما قضية اتهام بعض السياسيين في أنشطة إرهابية فإنَّها تثير نقطتين:

الاولى: غياب تعريف متفق عليه للإرهاب في العراق، وان اغلب القوى السياسية تدعم أنشطة يمكن ان تدخل في تعريف الإرهاب، طالما أنها تنتهي بنتائج تتعارض مع متطلبات حفظ النظام العام، ويدعو إلى الإضرار بمصالح ووجود شركاء الوطن

أما الثانية: فهي اتهام البعض دون الآخر في الإرهاب فإن الجانب الرسمي يشير إلى تورط البعض، وان من كان متورطا بقضايا إرهابية جرى إنهاء ملفات ارتباطه بالإرهاب بعد ان دخل العملية السياسية ومنهم الدكتور سليم الجبوري، رئيس مجلس النواب العراقي منذ العام 2014، وهو ما يفتح بابا واسعا للبحث في جدية الاتهام أو جدية الإجراءات المتبعة بشأنه. والمسألة هنا تتعلق بالخط الفاصل بين العنف السياسي والإرهاب. فالعنف السياسي تمارسه اغلب القوى السياسية أما للبقاء في المراكز التي حصلوا عليها أو رغبة منها بإضعاف الخصوم أو الرغبة بالحصول على مناصب من خلال إظهار امتلاك القوة والتأثير على الشارع العراقي.

لهذا كان يتداخل العنف السياسي مع الإرهاب في استخدام أسلوب التصفيات أو التحريض،

(1) سعدي الإبراهيم، **مستقبل الدولة العراقيّة**، دار السنهوري للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2014، ص153.

وهو ما مهّد لان يصير العراق واحداً من الدول التي تعاني من مؤشرات ضعف الاستقرار السياسي، حسب مؤشرات (تصنيف مؤشر الديمقراطية) الذي تصدره وحدة الاستخبارات الاقتصادية التي تتبع مجموعة الايكونوميست البريطانية (تقرير سنوي يصدر منذ العام 2006)، صنّف العراق في ذيل قائمة الديمقراطية الهجينة، التي تقع بين الديمقراطية المعيبة والأنظمة المتسلطة، طوال المدة اللاحقة على عام 2008[1]، ينظر الجدول (1).

جدول رقم 1: العراق في مؤشر الديمقراطية لأعوام 2008-2016 (سنوات مختارة)

السنوات/المؤشرات (من 10 نقاط لكل واحد)	2008	2010	2015
الحريات المدنية	4.12	5	4.41
الثقافة السياسية	4.38	3.75	4.38
المشاركة السياسية	6.67	6.11	7.22
أداء الحكومة	0.07	0.79	0.79
العملية الانتخابية والتعددية	4.75	4.33	4.33
المرتبة بين دول العالم	167/116	167/111	167/111
تصنيف النظام السياسي	نظام هجين	نظام هجين	نظام هجين

المصدر:

The Economist Intelligence Unit's index of democracy. http: www. eiu. com/topic/democracy-index

وصنف صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي الأمريكيين العراق في تقريرهما عن (مؤشر الدول الهشة) الذي يصدر منذ العام 2005 في مراتب متدنية، إذ جاء في المرتبة 130 من بين 177 دولة في عام 2014 ووقع ضمن تصنيف الدول التي تواجه إنذاراً عالياً جداً[2].

(1) سعدي الإبراهيم، **مستقبل الدولة العراقيّة**، دار السنهوري للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2014، ص153.

(2) مؤشر الدول الهشة وكان يطلق عليه سابقا (مؤشر الدول الفاشلة) هو تقرير سنوي صادر عن صندوق السلام الأمريكي ومجلة فورين بوليسي الأمريكية، ويستند التصنيف على مجموع الدرجات في 12 مؤشر. ولكل مؤشر مقياس من 0 (الاكثر استقرارا) إلى 10 (الاقل استقرارا) درجات، والنتيجة الإجمالية هي 0-120 درجة على مقياس من 120. والمؤشرات التي يتبناها المقياس هي:

ـ المؤشرات الاجتماعية، وتضم: الضغوط الديموغرافية.، الحركة الهائلة للاجئين والمشردين، الانتقام، وهجرة الأدمغة.

ـ المؤشرات الاقتصادية، وتضم: التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، والتدهور الإقتصادي.

ـ المؤشرات السياسية، وتضم: تجريم أو نزع الشرعية للدولة، التدهور التدريجي للخدمات العامة، الإنتهاك واسع لحقوق الإنسان، الأجهزة الأمنية تظهر كدولة داخل دولة، صعود النخب المنقسمة، وتدخل الدول الأجنبية بالدولة.

أما على صعيد مؤشرات الاستقرار السياسي[1] الذي تهتم به الجهات الأكاديمية، فإنَّه اهتم بملاحظة وجود عدة مؤشرات في الدولة إما أن تثبت تمتعها باستقرار سياسي أو تثبت أنها تعاني من حالة ضعف أو انعدام الاستقرار السياسي، فإن وضع العراق من هذا المنظور ثبت على وجود مؤشرات على ضعف الاستقرار، وهو وضع قابل للمشاهدة الميدانية من قبل أي باحث علمي إلا ان قياسه بدراسات رصينة وإحصائية ما زالت غير موجودة. وان اكثر المؤشرات المتعلقة بالاستقرار السياسي هو مؤشر ضعف بل حتى انعدام شرعية النظام السياسي أحيانا، حيث تم تأسيس النظام السياسي بسرعة للمدة بين 2003-2005، وبقيت بعض المجموعات الاجتماعية غير مشاركة في تأسيسه أو غير متفاعلة معه لأسباب مختلفة، مما تركها تنظر بسلبية لعامل الشرعية، وهذه المجموعات هي الأكثر تضررا من الإرهاب في العراق بعد العام 2003[2].

لقد انتهى العامل السياسي إلى التأثير على المشاركة السياسية، وعلى النظام العام والسلم الأهلي، ومن ثم فإن من السهل عمليا دخول الإرهاب إلى بعض المناطق في العراق، واتجاه أبنائها مرغمين أو غير عابئين ببذل الجهد المجتمعي في محاربة الإرهاب، تحت عناوين مختلفة منها:

- إن هناك تمييزاً بين العراقيين من مؤسسات الدولة الناشئة

Fragile States Index 2014, » The Fund for Peace», Washington, 2014: http://www. fundforpeace. org/fsirankings-2014-sortable, Accessed Date: 302019/3/.

(1) يعرف الاستقرار السياسي بأنَّه "مدى تماسك وترابط افراد ومكونات المجتمع، وفيما بينهم وبين السلطة السياسية، ومدى شرعية مؤسسات هذه السلطة، بما يكفل وقوف الدولة ومجتمعها كوحدة متماسكة، ويسمح للمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية باداء مهامها بانسيابية"، اما مؤشراته فهي تتعلق بالاتي: نمط انتقال السلطة في الدولة، المؤسساتية، شرعية النظام السياسي، قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية، الاستقرار الحكومي، الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية، الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات الاولية، نجاح السياسات الاقتصادية للنظام. عبد الرحمن خليفة، **أيديولوجّية الصراع السياسي**، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، 1999، ص211 – 212؛ ومحمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"، مقال منشور في **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (15)، جامعة قاصدي مرباح ورقلــة، الجزائر، 2016، ص310-311.

(2) ريناد منصور، "المأزق السني في العراق"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، منشور بتاريخ 3 آذار/مارس 2016 على الموقع الإلكتروني: http://carnegie-mec.org/2016/03/03/ar-pub-62945، تاريخ الزيارة: 2019/4/16.

- إن الإرهاب قدم للعراق والى مناطقهم بالتحديد بقدرات كبيرة في حين هم أفراد عزل أو يمتلكون أسلحة خفيفة لا تكفي لتوفير الحماية الشخصية.

وهذا ما يفتح مجالاً لتفسيرات كبيرة عن أسباب ضعف الحكومة في توفير الأمن والنظام العام في العراق، وأحيانا عدم مساعدتها للمواطنين في توفير الأمن في مناطقهم تحت رعايتها[1].

ثانياً: العامل الأمني

يعد العامل الأمني العامل المرافق للعوامل السياسية في تفسير جزء من الظاهرة الإرهابية عامة، وفي العراق خاصة. يتعلق هذا العامل بجوانب فرعية متعددة، ترافقت بعضها مع بعض لتكون أحد المسببات التي أدت إلى دخول الإرهاب إلى العراق ووصوله فيه إلى مراحل متقدمة جداً عام 2014، ومنها:

- تلاشي سلطة الدولة بعد عام 2003، وهو ما جعل الإرهاب بلا رادع حقيقي طوال السنوات الأولى من حياة العراق بعد التغيير الذي فرضته الولايات المتحدة عام 2003، حيث جرى في عام 2003 حلّ الجيش والتشكيلات الأمنية المختلفة، وهو ما ترك اكثر من نصف مليون إنسان مدرب على حمل السلاح بلا أية مصادر دخل مادية، فضلاً عن انتشار ما يقارب 150 الف جندي أمريكي في وسط البلاد، وعدة آلاف من القوات البريطانية في جنوبها، كما أعطيت القوات الكردية القدرة على بسط يدها على شمال العراق. ان كل هذه القوات (باستثناء كردستان) لم تكن قادرة على ملء الفراغ الناجم عن غياب القوات العسكرية والأجهزة الأمنية العراقية، حيث تسبب هذا الفراغ في تدفق تنظيمات إرهابية عدة للعراق بالتزامن مع ظهور خلايا محلية مقاومة للقوات الأمريكية، وقيام أنصار النظام العراقي السابق بأنشطة ضد القوات الأمريكية، ليرتفع بذلك سقف الأعمال القتالية والأنشطة المسلحة ضد القوات الأمريكية، فاتجهت الإدارة المدنية لسلطة الائتلاف الحاكم في العراق إلى إنشاء قوات الحرس الوطني، وهي قوات أولية شكلت نواة الجيش لاحقا وقوات الشرطة المحلية، لتتولى مهام مساندة القوات الأمريكية في بسط الأمن.

(1) ريناد منصور، **المأزق السني في العراق**، موقع إلكتروني سابق.

- ثم بدأت تظهر وتتسع مع نهاية العام 2003 سلطة التنظيمات المسلحة التابعة للأحزاب حتى بلغت خلال عدة سنوات قوة تفوق قدرة المؤسسات الحكومية الأمنية والعسكرية التي يضيع اغلب ما ينفق عليها في عمليات فساد مختلفة[1]، كما كان اغلب المنضوين إلى التشكيلات الأمنية والعسكرية قد تم تعيينهم بالتزكية من قبل الأحزاب السياسية، حيث تورط قسم من أعضاء هذه التشكيلات المختلفة في عمليات تصفيات، وكانت حسب رأي وزير الخارجية العراقي السابق هوشيار زيباري: "يقولون ان أعمال القتل والخطف تنفذ بواسطة رجال يرتدون لباس الشرطة، ويركبون سيارات الشرطة، لكن الجميع في بغداد يعلمون بأن القتلة والخاطفين هم رجال شرطة حقيقيون"[2].
- ظهور اتجاه أمريكي يسمح بتدفق الإرهاب إلى العراق تحت عنوان مقاتلة الإرهاب على ارض واحدة معلومة هي ارض العراق قبل أن يتمكن الإرهاب من التدفق إلى الولايات المتحدة، وهو ما أشار إليه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن بقوله إنّه من الأفضل للولايات المتحدة أن تخوض الحرب ضد الإرهابيين بعيدا عن الحدود الأمريكية، ووصف العراق بأنَّه الجبهة الرئيسة في محاربة الإرهاب[3].

بذلك نستطيع القول إن الجانب الأمني يؤثر في استقرار النظام السياسي، كونه يمثل الضامن الرئيس لأمن الدولة، فالمؤسسات الأمنية والعسكرية تضع هيكليتها وقواتها وتدريبها وتسليحها واستراتيجياتها وتكتيكاتها بما يحفظ امن الدولة والمجتمع والمواطن. ان الخلل الذي يحدث ينعكس سلباً على الشق السياسي في حياة الدولة ونظامها السياسي، وقد كان للإجراءات التي اعتمدتها الولايات المتحدة في إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية بعد نيسان/أبريل 2003 انعكاساتها ايجابية على الظاهرة الإرهابية بجعلها تتزايد وتتسع، فهي من جانب أنشأت هياكل ومؤسسات أمنية وعسكرية حكومية جديدة لا تمتلك

(1) رعد الحمداني، "واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح"، مقال منشور في **مجلة المستقبل العربي**، العدد (356)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2008، ص108.

(2) جون دايار، **الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق**، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص26.

(3) محمد حامد البياتي، "تصدير الإرهاب إلى العراق"، مركز العراق للدراسات، بغداد، منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.markazaliraq.net/?state=news&viewId=15606، بتاريخ كانون الثاني/ يناير 2014، ص2.

خبرة في التعامل مع التحديات الأمنية، ومن جانب آخر فإن الأخطاء التي بنيت عليها تلك الهياكل والمؤسسات من حيث التأسيس والتنظيم والعمليات التي تقوم بها تسببت بإرباك العلاقة بين المواطن والدولة.

بهذا تكون قد عانت التنظيمات الأمنية والعسكرية التي أنشئت بعد نيسان/أبريل 2003 من عدة نقاط سلبية، جعلت الجانب الأمني يتفاعل بشكل يساعد على دعم الظاهرة الإرهابية ونموها، ومن تلك النقاط[1]:

- ضعف المهنية داخل المؤسسة العسكرية والأمنية. فكان قسم من القيادات الأمنية والعسكرية التي تولت مواقع المسؤولية لا تحمل أي تأهيل علمي أو فني، هذا إلى جانب الفساد الإداري والمالي الذي تسبب فيه تولي عدد من المناصب حسب المحاصصة وحسب عمليات بيع وشراء المناصب بما اضعف تلك التنظيمات وجعلها عاجزة عن أداء مهامها.
- ضعف الجانب الاستخباري واختراق الأجهزة الأمنية والاستخبارية من قبل الجماعات الإرهابية والمسلحة والأطراف الخارجية الداعمة لها. الأمر أصبح اكثر تعقيدا مع التنظيمات المسلحة التي تتبع الأحزاب السياسية في السلطة، لأنّ اغلب أنصارها انخرطوا في الأجهزة الأمنية.
- تقييد الولايات المتحدة لسلطات وصلاحيات الأجهزة الأمنية بجعل القوات العراقية مقتصرة على إسناد القوات الأمريكية، وعدم تقديم الدعم الكافي لتطوير أداء القوات العراقية في مجال مكافحة الإرهاب، وتوقف الدعم خلال المدة بين مستهل 2012 وخريف 2014، ولم يتم تقديمه ثانية إلا بعد إعلان تشكيل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب.
- عدم إظهار اهتمام صادق ببناء مؤسسات أمنية وعسكرية عراقية ذات طبيعة مهنية. فبعض القوى السياسية كانت مهتمة ببناء تنظيمات مسلحة لأحزابها وإظهار عجز التنظيمات الأمنية والعسكرية الحكومية. كما ظهرت علاقة القيادات الأمنية بالمحاصصة الحزبية والقومية والطائفية، إلى جانب الثغرات الأمنية الكثيرة التي ساعدت على تطور الإرهاب إلى جانب ضعف الشق التنفيذي أو الرقابي الذي لم يستطع تغيير تلك القيادات.

(1) مايكل نايتس، **مستقبل قوات الأمن العراقية**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2016، ص19-23.

- اتخاذ قرارات غير محسوبة ولا مدروسة ساعدت على إطلاق سراح السجناء والمتهمين بارتكاب جرائم جنائية وغيرها مما دفع هؤلاء على الانخراط مجددا في ارتكاب الجرائم والتوجه نحو تنمية وتوسيع نطاق العمليات الإرهابية.
- إتباع بعض الأجهزة الأمنية والعسكرية لإجراءات استفزازية أشعرت المواطنين بوجود تمييز في المواطنة بينهم. وأدت إلى قوعها في أخطاء لم تتم المحاسبة عليها، مما أثر سلباً على نظرة المواطن لهذه الأجهزة وموقفه منها.

لقد امتزجت هذه العوامل الفرعية وتفاعلت لتجعل العوامل الأمنية عامة في العراق، واحدة من المدخلات التي ساعدت على انتشار الإرهابيين وتوطينهم وتجنيدهم فيه، وساعدت بعض ممارسات المؤسسات العسكرية والأمنية على عدم دعمها وإسنادها بل حتى محاربتها. وهذا ما شكل عاملاً آخر سمح بنمو الإرهاب في العراق، وتسبب في خروج مدن مهمة في غضون أيام معدودة صيف عام 2014 من سيطرة الحكومة الاتحادية[1].

وإذا كان من المؤكد أن المسببات السياسية والأمنية في العراق اشتركت في:

- خلق إرهابيين.
- أو السماح للإرهاب بالتدفق إلى العراق.
- أو مساعدة الإرهاب وإسناده وتمويله للاستيطان في العراق.

فإن من المتعذر ضبط نسب تقريبية لكل واحد من تلك الاحتمالات لعدم وجود دراسات ميدانية موثقة لها، ولا لدور العوامل السياسية في حدوثها. ولكن ما يهمنا هنا هو التنبيه إلى واقع أن كل تصاعد في الخلافات بين الأحزاب السياسية العراقية، كان يصاحبه تصاعد ملحوظ في العمليات الإرهابية في العراق، وأن كل إجراء سلبي كانت تقوم به جهات أمنية أو عسكرية عراقية بالضد من الأفراد أو مصالحهم الخاصة، كانت تتبعه عمليات إرهابية تستهدف هذه الجهات. وبهذا الشأن، يقول قيس العامري عضو مجلس النواب العراقي: "إذا سيطرت كل قوة سياسية ممثلة في البرلمان على جزء من الحكومة وإدارات الدولة وجهاز الأمن فإن الجميع سيغض النظر عن إساءة استعمال السلطة"[2].

لقد تغذى الإرهاب في العراق على ضعف الدولة وأجهزتها طيلة المدة الممتدة ما بين

(1) كريستوف رويتر، **السلطة السوداء: الدولة الإسلامية واستراتيجيو الإرهاب**، ترجمة: محمد سامي الحبال، منتدى العلاقات العربية الدولية، الدوحة، 2016، ص177-178.

(2) "نهايات غير محسومة، قوات الأمن العراقية بين تخفيض عدد القوات الأمريكية وانسحابها"، **تقرير الشرق الأوسط رقم 99**، المجموعة الدولية للازمات، بروكسل، تشرين الأول/أكتوبر 2010، ص34.

عامي 2003-2014 وهي المرحلة التي حدث فيها تلكؤ كبير في العملية السياسية، حيث كان هناك أخطاء في تدريب وتأهيل القوات الأمنية والعسكرية على طرق التعامل مع المواطنين، وتسبب هذا التلكؤ وتلك الأخطاء بدور مهم في رفع معدل الإرهاب الذي كان يظهر بصيغ مختلفة منها التفجيرات والتصفيات والترهيب ضد المواطنين.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

هناك عوامل أخرى أيضاً كانت هي الأخرى من المسببات التي حفزت على ظهور الإرهاب وتمدده في العراق. ومن تلك العوامل العاملان الاقتصادي والاجتماعي اللذان يمكن وصفهما كالآتي:

أولاً: العامل الاقتصادي

إن هذا العامل يتعلق بشكل أساسي بمستوى المعيشة وفرص العمل المتوفرة وأنواعها وعوائدها المادية، التي هي من المسببات أو الدوافع التي تؤثر في الفرد وتدفعه إلى تبني أنماط سلوكية محددة وتجعله متهيئا لتبنى أفكار وسلوكيات سياسية محددة. وان تحليل الواقع الاقتصادي العراقي يبين توفر مقومات كبيرة للإنتاج والنمو، ولكن طريقة إدارة الاقتصاد كانت مرتبكة ومتأثرة بالعوامل السياسية بشدة[1]، فالعراق يملك ثروات من الطاقة كبيرة جداً، ويملك موارد كبيرة جداً من القدرات البشرية والأراضي الزراعية وموارد المياه، ووجد أساس قوي للتنمية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي[2]، أي أن هناك تنوعاً في الأصول الاقتصادية، إلا إن العراق عانى من مشكلتين متزامنتين:

الأولى: هي مشكلة اقتصادية بسبب اعتماد العراق على النفط بشكل متزايد حتى باتت إيراداته تمثل نحو 95 % من موازنة الدولة، ومن ثم أصبح النمو الاقتصادي الحقيقي محدودا جداً ولا توجد أنشطة اقتصادية حقيقية في البلد، فأصبح الاقتصاد يعاني من الاختلال في التوازن القطاعي بين الأنشطة الاقتصادية لصالح قطاع تصدير الطاقة بسبب ضعف السياسات والبرامج التنموية التي عجزت عن استغلال بقية موارده[3].

---

(1) عباس علي محمد، **الأمن والتنمية-دراسة حالة العراق للمدة (1970-2007)**، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص205-206.

(2) سيف عبد الجبار محمد، مصطفى محمد رياض، "الاستثمارات الأجنبيّة في العراق ودورها في التنمية الاقتصاديّة"، مقال منشور في **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد (20)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013، ص416 وما بعدها.

(3) **التقرير الاستراتيجي العراق 2012-2013**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تغداد، 2014، ص263.

أما الثانية: فهي مشكلة سياسية سببها دخول العراق في حالة مستمرة من عدم الاستقرار السياسي كان أهم أسبابها عدم التوصل إلى تسوية للمشكلة الكردية التي استنزفت موارد مهمة للعراق منذ السبعينات، والدخول في حرب مع إيران عام 1980، ثم دخول الكويت والحرب مع الولايات المتحدة وحلفائها عامي 1990-1991، والخضوع لنظام العقوبات الذي أقره مجلس الأمن الدولي، ثم الوقوع تحت الاحتلال الأمريكي عام 2003، ثم الدخول في حرب أهلية تسببت بأضرار بالغة للموارد العراقية[1].

لقد عانى العراقيون بعد العام 1990 من الآثار السلبية لنظام العقوبات الدولية، حيث كانت من ضمن مفردات الخطاب السياسي التي استخدمتها الولايات المتحدة بعد الاحتلال هي تلك المتعلقة بتحسين الوضع الاقتصادي. وعليه فقد تطلع العراقيون إلى أن يكون الواقع الاقتصادي بعد 2003 أفضل من الذي سبقه، إلا أن النتائج كانت سلبية، حيث أصدرت سلطة الائتلاف في العراق عدة قرارات منها حل المؤسسات العسكرية والأمنية والإعلامية مما رفع معدل البطالة في ظل غياب أي قدرة على النمو الاقتصادي[2].

وبازدياد أعداد العاطلين عن العمل بين النخب العلمية والفكرية والفنية والعسكرية حيث أصبح هؤلاء يشكلون خطرا على البلاد بعد 2003، انطلاقا من الفرضية التي تقول بتحول هؤلاء جميعاً إلى أعداء للدولة التي لا يمكن تأكيدها لأنّ العاطل عن العمل يمكن أن يلجأ لأكثر من خيار إلا أنها تبقى فرضية قائمة في ظل وجود متغيرات أخرى داعمة لها ومنها سلبية الأداءين السياسي والأمني، وتأثير العوامل الخارجية عليهما، مما رفع احتمالات تحول نسبة من هؤلاء إلى أعداء للدولة التي حرمتهم من وظائفهم، او على اقل تقدير أصبح قسم منهم لا يعتقد بشرعية الدولة ولا يدين بالولاء لها. وان اخطر ما في الأمر أن قسما آخر منهم التفت إلى هوياته الفرعية الأخرى، ليصبح وسيلة سهلة وخطرة يمكن أن تُستخدم من قبل مختلف الاتجاهات: كعصابات الجريمة المنظمة، أو التنظيمات الإرهابية، أو التنظيمات المتطرفة دينيا أو مذهبيا أو سياسيا[3].

كذلك وبسبب ارتفاع معدل الفساد المالي في العراق الذي أهدر قسماً كبيراً من موارد

---

(1) عبد الرسول عبد جاسم، "نحو تقويم الاقتصاد العراقي: الحلول والمعالجات"، مقال منشور في **مجلة المنصور**، العدد (14)، كلية المنصور الأهلية، 2010، ص7-8.

(2) **التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013**، مرجع سابق، ص173.

(3) ناظم نواف إبراهيم، "ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وأثرهما في الاستقرار السياسي"، مقال منشور في **مجلة دراسات دولية**، العدد (53)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2015، ص169.

البلاد، يضاف اليه الهدر الكبير في الأرواح والممتلكات وتعطل التنمية بسبب أعمال العنف السياسي ومن ضمنه الإرهاب، كان لا بد من التعويض بالاستثمار الأجنبي، ولكن الذي حصل هو أن الدولة أقرت قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، ثم عدلته بالقانون رقم 2 لسنة 2010، الذي كانت نتائجه محدودة جداً بعد أن عجزت الحكومة عن إيجاد بيئة مناسبة للاستثمار، وخاصة البيئة اللازمة لتطوير قطاعات الصناعة والزراعة التي يمكنها امتصاص الجزء الأعظم من البطالة[1]. التي ظهرت بالتوازي مع مشكلة الفساد المالي مشكلة معدل الإنفاق غير المسبوق ولا المعقول في الرواتب والامتيازات الوظيفية والتقاعدية للرئاسات الثلاث التي كلفت ميزانية الدولة الكثير، حيث كان بالإمكان توظيف ذلك الإنفاق لتغطية جزء مهم من الاستثمار الحكومي بما يوفر فرص عمل للعاطلين عن العمل[2].

إن اعتماد الحياة الاقتصادية على النفط جعلها رهينة واقع الأسعار في الأسواق العالمية، فعندما تجاوزت أسعار النفط حاجز الـ100 دولار اتجهت الحكومة إلى رفع معدل التوظيف في القطاع الحكومي بعد العام 2008 وصولاً للعام 2014، حيث بلغ معدل الموظفين الحكوميين في القطاع العام تقريباً أربعة ملايين موظف، وفي القطاعين الأمني والعسكري يوجد كذلك قرابة 1،4-1،6 مليون مجند. كما ضمت تشكيلات الحشد الشعبي المتطوعة (مؤسسة مستقلة في مرجعيتها وهيكليتها) إلى المؤسسات الأمنية عام 2016، بأعداد تتراوح بين 200-300 ألف فرد[3].

بذلك تصبح قدرة الحكومة على تلبية احتياجات التنمية والإنفاق الاستهلاكي في حالة تراجع بشكل حاد بعد انخفاض أسعار النفط إلى ما دون الـ 50 دولار منذ العام 2014، مما دفعها إلى الاقتراض بشكل كبير جداً من المؤسسات الدولية والدول الكبرى، وهذا ما جعل الدولة تتراجع ثم تتوقف عن التعيين في القطاع الحكومي منذ العام 2016 في ظل نمو القوى العاملة بمعدل 3،9 % سنويا، إلى جانب وجود مشكلة البطالة التي تراكمت حتى بلغت

(1) قتيبة ماهر محمود عبد اللطيف، صباح فيحان محمود، "قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003-2013)"، مقال منشور في **مجلة تكريت للعلوم الإداريّة والاقتصاديّة**، العدد (38)، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، 2017، ص277-279.

(2) **التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013**، مرجع سابق، ص213-214.

(3) راجع أيضاً تقديرات: مايكل نايتس، **مستقبل القوات المسلحة العراقية**، مرجع سابق، صفحات متفرقة؛ ولطفي حاتم، "المؤسسة العسكرية وتحولات فكرها السياسي"، مقال منشور بتاريخ 13 آب/أغسطس 2013 على موقع الحزب الشيوعي العراقي الإلكتروني: http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/3671-2013-08-13-18-45-16، تاريخ الزيارة: 2019/5/6.

معدلها بين 27-30 % في العام 2014، ووجود فساد مالي مرتفع، وتعطل الأنشطة الاقتصادية، أي إنَّ الحكومة تعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة لا تستطيع معها استيعاب القوى العاملة فيها[1].

ولكن ما يهمنا بشكل أساس هنا هو كيفية تأثير نسب البطالة ومعها إجمالي الوضع الاقتصادي السيئ على الإرهاب.

إن واحدة من أكبر مشكلات دراسة الواقع العراقي هي مشكلة غياب الإحصاءات الدقيقة، وغياب الدراسات العلمية الموثقة عن المفاصل المختلفة في الحياة السياسية والاقتصادية، حيث أن أغلب الدراسات تلجأ للوصف أو أنها تعتمد على الدراسات الأجنبية لمعالجة القصور الناشئ عن عدم القدرة على إنجاز الدراسات الميدانية العامة في العراق. إنّه من المعروف عن البطالة أنها تخلق مشكلات كبيرة للإنسان الذي يتمتع بطاقة كبيرة في مرحلة الشباب، حيث ان الفرص أمامه للبناء تبقى محدودة وأحيانا غائبة. وفي ظروف العراق الراهنة، تبدو أفضل وأكثر الفرص المتاحة أمام الشباب هي انضمامه للتنظيمات المسلحة التي دفعها ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل لأن تصبح الملجأ الوحيد لبعضهم للحصول على الأموال، الأمر الذي زاد من خطر الإرهاب الذي أصبح يجد فيهم خزيناً بشرياً كبيراً يغذيه، طالما أن هناك بطالة تتزايد، وبذلك تكون قد ارتبطت البطالة بشكل أو بآخر بالإرهاب. فكلما ازدادت البطالة زاد احتمال بروز ظاهرة الإرهاب إن وجدت ظروف ومتغيرات أخرى داعمة له.

وبالفعل وبسبب ذلك اتسعت التنظيمات المسلحة بشكل كبير جداً، من حيث عددها وعدد المنخرطين فيها من الأفراد لقاء مبالغ زهيدة؛ ينقسموا داخلها إلى أكثر من دافع، ومنها:

- الانخراط في تلك التنظيمات بسبب البُعد العقائدي الطائفي.
- الانخراط في تلك التنظيمات بسبب طلب الحماية للمنتمي أو له ولأسرته.
- الانخراط في تلك التنظيمات بسبب البحث عن مصادر الدخل التي وفرتها[2].

ولا يقتصر الانتماء على التنظيمات التي تتبع أحزاب السلطة والأحزاب الموجودة في العملية السياسية، لكنه امتد إلى التنظيمات خارج العملية السياسية ليصل حتى إلى التنظيمات

(1) عباس مكي حمزة، "ممكنات تحقيق النهضة الاقتصادية في العراق"، مقال منشور في **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية**، العدد (25)، جامعة واسط، 2017، ص182.

(2) قارن: ريناد منصور، فالح عبد الجبّار، "الحشد الشعبي ومستقبل العراق"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، منشور على الموقع الإلكتروني: http://carnegie-mec.org/2017/04/28/ar-pub-68812، بتاريخ 28 نيسان/أبريل 2017.

الإرهابية، وذلك بسبب أن العراق مجتمع قبلي واسع يؤمن بحمل السلاح منذ مرحلة الطفولة، وأن اغلب ولادات 1985 ونزولا هم مدربون على استخدام السلاح لأنهم خدموا في الجيش وقوى الأمن العراقية السابقة بطريقة أو بأخرى[1].

لقد تسببت العوامل السياسية بوجود حياة اقتصادية واجتماعية غير سوية. صحيح أن الفرص الاقتصادية تبقى محدودة حتى في جنوب العراق بسبب الفساد، إلاَّ أنَّ الحياة الاقتصادية في مناطق غرب وشمال غرب العراق بقيت تعاني من ضعف الاهتمام الحكومي وإنفاق أغلبية الموارد المخصصة لها في غير محلّها، فكان المجتمع في تلك المناطق يعاني بشدة من غياب الفرص الاقتصادية، ومن إرهاصات التغيير بعد العام 2003، وهو ما جعل بعض الأفراد يتقبل فكرة العمل مع التنظيمات الإرهابية أو عدم معارضتها [2].

وبتعبير آخر، إن الخلل الحاصل في البنائين الاقتصادي والسياسي للدولة، تسبب في ارتفاع مؤشر الفساد ليرتفع معه مؤشر البطالة في العراق. صحيح أن البطالة لحالها لا تخلق دافعاً لقبول الإرهاب أو عدم معارضتها له حيث ان هناك خيارات كثيرة للعاطل عن العمل ومنها القبول بواقعه أو الهجرة[3]، ولكن الأمر تفاعل مع متغيرات أخرى في الحياة السياسية والأمنية العراقية، وخصوصاً العوامل الأمنية، وهو ما جعل البعض لا يجد مشكلة في وجود الإرهاب وانتشاره، أو ربما يقدم له الدعم، أو إنّه يتقي مخاطر الإرهاب طالما أن الحكومة لم تمكنه من محاربته بجهده الذاتي.

إن أثر العامل الاقتصادي في نشوء واتساع نطاق الإرهاب في العراق يمكن أن يكون صحيحا في حالات محدودة وفي ظل وجود عوامل سياسية وأمنية سلبية داعمة له، ولكنه يمكن أيضاً أن يكون غير صحيح لأنّ أثر العامل الاقتصادي موجود في مختلف دول العالم من دون أن يكون سببا لنشوء واتساع نطاق الإرهاب فيها كما هو الحال في العراق[4].

---

(1) عبد جاسم الساعدي، "العـراق بين ثقافتين: ثقافة المجتمع المدني وثقافة العنف"، مقال منشور في **مجلة الباحث الإعلامي**، العدد (3)، جامعة بغداد، 2007، ص22-25.

(2) "دراسة مهمة عن الأجهزة الأمنية مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة في العراق"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://aliraqtimes.com/ar/print/49067.html، بتاريخ 11 تموز/يوليو 2014.

(3) نجم قاسم حسين، **الفقر والبطالة في العراق: متلازمة الأزمات، المؤتمر العلمي الأول للبحوث والدراسات**، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، 16 أيلول/سبتمبر 2016، ص7-8.

(4) سعد بن علي الشهراني، "العامل الاقتصادي في الظاهرة الإرهابيّة"، مقال منشور في **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، العدد (59)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص31.

ثانياً: العامل الاجتماعي

يعد العامل الاجتماعي من أهم العوامل التي تقود إلى الإرهاب، وله في ذلك مدخلات متعددة يمكن أن تفسر كل حالة على حدة، ومنها:

- الانتماء الاثني: ديني أو طائفي أو قومي أو لغوي أو قبلي.
- الانتماءات والانحيازات الفكرية والعقائدية.
- الاتجاهات الشخصية بسبب التنشئة والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- العوامل الإعلامية والسياسية الضاغطة على الأفراد.
- العوامل الثقافية.

ان تحليل للمسببات الداخلية السابقة على عام 2003، سيجد أي باحث ان هناك بعض المقدمات المتعلقة بوجود انقسام مجتمعي، وحتى يمكن إيجاد تقييم منصف لهذا الانقسام ومدى حضوره سبباً من أسباب العنف في العراق نبين الاتي:

1-حقيقة تنوع المجتمع العراقي إثنياً وقبلياً ولغوياً ودينياً ومذهبياً

لا يستطيع أي عراقي القول بوحدة العراقيين الاثنية أو الدينية. وان أسباب ذلك هي عديدة أهمها: ان العراق واقع على مفترق فصل بين حضارات تاريخية كبرى: العربية والفارسية، ثم اصبح مركزاً للحضارة الإنسانية على مدى الف عام في عهد الدولة العربية الإسلامية، ثم كان نقطة تلاقي لصراع الدولتين العثمانية والفارسية، وهو ما جعل أراضيه مستوطنة من قبل اكثر من تكوين اثني، ومنه: العرب والكرد والتركمان والأرمن، كلهم عاشوا وتزاوجوا مع أهل البلد واصبحوا جزءا منه.

وتقبل مواطنو العراق الأديان التي انتشرت في المنطقة، ومنها الأديان الوثنية: المجوسية وعبادة الأوثان وغيرها، كما تقبلوا الديانات السماوية: الصابئة واليهودية والمسيحية والإسلام، وكانت أراضيه منطلقاً لرؤى فسرت الإسلام وتناولته بالتنظير والاجتهاد، فظهرت على أراضيه المدرسة الجعفرية الأمامية والحنفية وغيرها[1].

ولا يختلف أي باحث مع حقيقة وجود تعددية اجتماعية في العراق، إلا أن الباحثين يختلفون في توصيفها كالاتي:

(1) فايز عبد الله العساف، **الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القوميّة**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010، ص14-15.

أ-حجم كل منها، طالما لا توجد إحصاءات رسمية بذلك.

ب-وقياس مدى الالتزام بجعل الهوية الفرعية لدى الفرد كهوية أساسية في تعاملاته.

ان ما يتعلق بالنقطة الأولى يلاحظ ان العراق يضم عربا، عاشوا على أرضه جزءاً من امتدادات الجزيرة العربية الطبيعية، وتعايشوا مع سكانه الأصليين من أشوريين وسومريين وأكديين.

وازداد حجم العرب إلى عدد سكانه مع دخول العراق ضمن الدولة العربية الإسلامية، وأخذ حجمهم متوسط يقدر بين 70-80 % من السكان، أما الكرد فهم قد وفدوا إلى العراق في الألف الأول قبل الميلاد، حيث تختلف الروايات في تحديد أصولهم إلا انهم قدموا من وسط آسيا، واستوطنوا في كردستان العراق، ونسبتهم منذ تأسيس العراق الحديث حوالي 15-18 %، أما التركمان فإن هناك اتفاقاً على انهم وفدوا في التاريخ الحديث للعراق بمعدلات كبيرة، فنسبهم الطبيعية كأقوام استوطنت العراق في التاريخ القديم محدودة إلا انهم وفدوا بكثرة مع وقوع العراق ضمن الدولة العثمانية، ونسبتهم في العراق تقترب بين 5-7 %، وهناك الأرمن وقد وفدوا للعراق في التاريخ الحديث ونسبتهم بين 0.2-0.3 %، وهناك تكوينات أثنية أخرى ومنهم الشيشان والشبك والأرناؤوط والفرس والهنود وغيرهم ونسبتهم جميعاً تقع بحدود 2 % من المجتمع العراقي[1].

يقابل ذلك كله تباين انتماءات العراقيين الدينية. فالأغلبية مسلمون، وهناك الديانة المسيحية التي كان يبلغ معتنقوها نحو 10 % في مستهل القرن العشرين إلا أنها انخفضت لأسباب كثيرة إلى ما دون الـ 5 %، وهناك اليهود وكانت نسبتهم اقل تقريباً من 8 % إلا ان نسبتهم في نهاية القرن العشرين بلغت تقريباً 0.001 %، وهناك الصابئة ونسبتهم في المجتمع تقريباً 0.01 %، والايزيدية ونسبتهم تقريباً 0.1 %، واعتقادات أخرى اقل منها ومنه الزرادشتية وغيرها، أما الاعتقادات المذهبية فهي تنتشر بصورة غير قابلة للفرز. فالعرب يتوزعون بين مذاهب إسلامية متعددة والبعض منهم يعتنق المسيحية، والكرد والتركمان كذلك، وهو ما يدفع للحديث عن النقطة الثانية بالقول ان قياس حجم الالتزام بكل تلك الهويات من قبل الفرد العراقي غير قابل للدراسة، بحكم التقلب الكبير في تمسك العراقي بتلك الهويات، فالغلبة كانت للهوية القومية العربية والهوية الكردية حتى مستهل ثمانينات القرن الماضي، تلاه بدء صعود الهويات القبلية والمذهبية، ولا يمكن إنكار ان

(1) سيّار الجميل، "بنية المجتمع العراقي.. محاولة في تفكيك التناقضات"، منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.sayyaraljamil.com بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2015.

البعض قدم هوية سياسية على تلك الهويات مثل الشيوعيين، وأخذت تلك الهويات بالتمدد بين العراقيين مدخلاً لتعريف الذات بفعل ضعف الدولة الذي أخذ ينتشر وينشر معه تمسك الأفراد بالهويات الفرعية[1].

أما ربط مقدمات الصراع بوجود هذه التعددية، فإن ربطه بالتاريخ الحديث والمتوسط والقديم، يبين ان التعددية لم تكن سببا للصراع بين العراقيين إلا في حالات فرعية محدودة[2] ولا يمكن الجزم بأنَّها مرتبطة بوجود التعددية أو بتدخل خارجي ووجود ولاءات سياسية بين العراقيين اكثر من كونها مرتبطة بتلك الهويات الفرعية، لأنها كانت تقترن بالتدخلين العثماني والفارسي في العراق، وهو استثناء يجعلنا نتجه إلى إنكار علاقة تلك التعددية بجعلها مصدراً من مصادر الصراع والعنف في العراق.

2- حقيقة تداخل العوامل السياسية بالانقسام المجتمعي قبل عام 2003

لقد شهد العراق تداخل العوامل السياسية مع العوامل الاجتماعية في أوقات مبكرة، تسببت بنتائج سلبية على الاستقرار السياسي، ومنه التورط العثماني الفارسي في حروبهما في العراق واتجاه البلدين إلى رفع معدل الصراع السياسي وإعطائه بعدا مذهبيا على ارض العراق، ثم أخذت الأبعاد السياسية تؤثر في الأبعاد الاجتماعية في أعقاب تأسيس العراق الحديث وخصوصاً المتعلقة برفض الكرد الاندماج بالدولة العراقية على أسس قومية، وبطئ اندماج الشيعة فيها حتى العام 1958[3]، ثم أخذت العوامل السياسية تؤثر بشكل أكبر في العراقيين ففي تلك المرحلة أخذ بالظهور الحزب الإسلامي، وكان مقدمة مهمة لظهور حزب الدعوة، وهو ما يفيد بأن الأساس الديني، وهو مدخل اجتماعي مهم، ليصبح مدخلا لصراع سياسي، وقد تعاملت معه السلطة السياسية بعنف كبير على مدى التاريخ المعاصر وصولاً إلى تفكك السلطة وتهدم الدولة العراقية السابقة في نيسان/ أبريل 2003[4] بمعنى آخر إنّه خلال المدة بين 1921-2003 كان هناك حضور سياسي تلبس ظاهريا بالبعد المجتمعي، وهو ما جعل بعض الصراعات العراقية تأخذ منحى

(1) كاظم شبيب، **المسألة الطائفيّة**، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص29.

(2) محمود جابر، **الشيعة الجذور والبذور**، مركز الأبحاث العقائدية، قم، 2008، ص88-90؛ وأيضاً: "لماذا تعيش منطقة الشرق الأوسط حالة من الفوضى والاضطراب؟"، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مقال منشور بتاريخ نيسان/أبريل 2015 على الموقع الإلكتروني: http://www.umayya.org/articles/translated-articles/5886، تاريخ الزيارة: 2019/5/4.

(3) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2014، ص191.

(4) عباس علي محمد، الأمن والتنمية-دراسة حالة العراق للمدة (1970-2007)، مرجع سابق، ص322-323.

اجتماعي في حين ان جوهرها سياسي، والتبرير في ذلك ان السلطة السياسية كانت تضم فيها مختلف التكوينات، مع ان الكرد قل حضورهم في السلطة السياسية بعد عام 1958[1].

3- حقيقة ان مساحة التصاهر بين العراقيين كانت كبيرة

وواحدة من أسباب نفي ان الصراع في العراق كان ذا أبعاد اجتماعية، وانه كان ذا مضامين سياسية، هو الاتجاه إلى التزاوج والتصاهر بين العراقيين، وما وسع هذا الاتجاه هو ادراك العراقيين بأصولهم العربية إلى تغيير انتمائهم المذهبي، وهو ما أخذ يظهر بصيغة وجود فروع لقبائل ينتمي أفرادها أو يتوزعون بين عدة مذاهب إسلامية. والأمر نفسه بين الكرد والتركمان، وساعد على ذلك مدخلات مهمة أخرى ومنها: اتساع سيطرة الدولة ومؤسساتها ومنها مؤسسة الجيش والتعليم، وتوسع المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة والحلة والموصل وغيرها، وكلها قربت العراقيين من إيجاد هوية جامعة لهم بعد أنْ كانوا حصيلة لتجميع ثلاث ولايات متباينة: بغداد والبصرة والموصل، كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية، وأخذ التصاهر بين العراقيين مديات مهمة وكبيرة في إظهار مدى التلاحم بين أفراد المجتمع الواحد[2].

4-الأحزاب السياسية العراقية القائمة على أسس تقسيمية (أثنية أو قبلية أو طائفية) استمدت وجودها وحضورها واتساعها من قبول العراقيين بها

وهو مؤشر يدل على ان الانقسام حاضر اجتماعيا ولم يأت من فراغ إلا ان النقطة المهمة، التي أظهرت ان حالات التصاهر والتزاوج بين العراقيين كانت سطحية، وان التاريخ المليء بالتعاون والتعايش السلمي إنما كان تاريخاً يخضع لقسر وجود السلطة وليس ناجماً عن أنشطة إرادية هو ما جرى وظهر بعد نيسان/أبريل 2003. فالأحزاب التي ظهرت أو عملت في العراق، لم تقم على أسس وطنية جامعة، إنما اعتمدت الهويات الفرعية: أثنية أو لغوية أو دينية أو مذهبية، سواء في مشاريعها وأطروحاتها أو عضويتها وجماهيرها، ويمكن فهم ذلك ان القوى الخارجية الداعمة لتلك الأحزاب بعد العام 1980 أو بعد العام 1991 إنما اشترطت الدعم بوجود هويات فرعية وليس وطنية، ويستثنى من ذلك أحزاب

(1) محمد صادق الهاشمي، الثقافة السّياسيّة للشعب العراقي، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص471.

(2) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط6، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1985، ص88.

صغيرة مثل: المؤتمر الوطني وحركة الوفاق وغيرهما[1] إلا ان الأحزاب الفاعلة كانت تتبنى هويات فرعية[2].

ان قدرة تلك الأحزاب على الانتشار وتعزيز مكانتها في العراق إنما ارتبطت بالآتي:

أ ـ وجود دعم خارجي.

ب ـ وجود مصادر للمال والسلاح مكنتها بأنْ تعزز مركزها في العراق.

ج ـ وجود قناعات بين أفراد من العراقيين بان تلك الأحزاب تمثلهم.

وعليه، فإن تلك الأحزاب استطاعت أنْ تحقق لها شرعية العمل السياسي بعد أنْ حصلت على نتائج مهمة في الانتخابات التشريعية والمحلية بعد العام 2005. وان حساب حجم القاعدة التي تدعم كل منها، إلى عدد السكان الكلي في العرق، يبين ان العديد من العراقيين لم يتجه إلى دعم الأحزاب السياسية الجامعة إنما اتجه إلى دعم الأحزاب السياسية التي تتبنى هويات فرعية، ولا يمكن أنْ يأت ذلك من أعمال قسر، إنما يفهم من وجود قناعات، وهو مؤشر دال على ان العراقيين بنسب معينة يؤمنون بأن الهوية الفرعية هي الرابط المقدم على الهوية الوطنية[3]. وتزداد التحليلات خطورة ان ربطت الأحزاب بأعمال العنف أو بالصراع داخل العراق، فهو مسألة يمكن أنْ توصلنا إلى ان هناك قناعات تؤمن بأن البعض مع دعم خيارات الصراع وليس بدعم خيارات التعايش السلمي، ومثل هذا الاتجاه بالتحليل يدفع إلى أحد تصورين نظريين:

- **الأول:** ان التعايش السلمي على مدى القرون الماضية كان تعايشاً فرضته ظروف محددة.

- **والثاني:** ان الاتجاه إلى دعم الأحزاب المتورطة بأعمال الصراع إنما يمكن تفسيره بأنَّه غياب للخيارات الوطنية ووجود أخطاء في تقدير صحة الخيارات السياسية للعراقيين في الانتخابات التي تسببت بها عوامل خارجية (الولايات المتحدة ودول الجوار) وداخلية (غياب الدولة والبحث عن فرص عمل).

ولا يمكن الجزم بمدى ما حققه كل تصور، فربما أحدهما صحيح في مكان ما وخطأ في

(1) ان هذه الاحزاب أخذت المنهج الليبرالي العلماني كمنهج حزبي ولم تستند إلى الهويات الفرعية، طائفية كانت أو عرقية.

(2) محمد أحمد، "الغزو الأمريكي-البريطاني للعراق :2003 بحث في الأسباب والنتائج"، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق، العدد (3-4)، 2004، ص129.

(3) حمزة مصطفى، "الجيش العراقي ضحية ضياع الهوية الوطنية"، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.aawsat.com بتاريخ 27 أيار/مايو 2015.

آخر، إلا ان الأمر الذي لا يمكن إنكاره، هو ان الجماعات التي مارست أعمال العنف في العراق بعد العام 2003 وهي جماعات سياسية، كانت تحظى بقبول نسبي من البعض.

5-تأثير المشاريع السياسية الإقليمية الكبرى في خيارات العراقيين السياسية-الاجتماعية

ان واحدة من اكثر النقاط سلبية في العراق هي تلك المرتبطة بنقطتين:

الاولى: ان العراق بصيغته الحاضرة إنما يضم تكوينات أثنية ودينية ومذهبية تمتد إلى دول الجوار كافة، وكلما اتجهنا إلى مركز البلد أي العاصمة كلما وجدنا التقاء بين العراقيين بصورة أكبر.

الثانية: ان ربط العراق بكل مدنه وأفراده بالمركز أي بالدولة العراقية إنما يعتمد على قوة السلطة السياسية، فكلما قويت كان للعراق هوية مميزة وقلّت روابط أفراد الشعب بدول الجوار، والعكس صحيح، فخلال المدة 1921 صعودا ووصولا إلى عام 1990 كانت سلطة الدولة تتعزز، ويستثنى من ذلك كردستان بسبب وجود رفض مبدأي لربط الكرد بالدولة [1].

فالأمر لا يرتبط بقوة دول الجوار، إنما يرتبط بقوة السلطة السياسية العراقية، وحضور مشروع الدولة لديها، فإن ضعفت فإنَّه سيجعل العراقيين عرضة لمشاريع دول الجوار، ولهذا وجدنا ان تلك البلدان استطاعت أنْ تؤدي أدواراً في تشجيع الانقسام الاجتماعي بعد العام 1991 بسبب ضعف الحكومة في بغداد.

وخلاصة القول ان الانقسام المجتمعي بين العراقيين، وان ظهر بسيطاً له مقدماته السياسية بعد العام 1991 فإنَّه يتعلق بضعف السلطة لعدم احتوائها العراقيين بهوية جامعة ولا برابط قومي لا يحظى بدعم قوي من العراقيين، الذي أخذ يشكل مفترق طرق بعد العام 2003 عندما وظف من قبل الدول الأخرى لغير مصلحة استقرار العراق، ودفعه إلى عدم الاستقرار، كمؤشر بإن القوى الداعمة لأعمال العنف أو المتورطة به إنما هي قوى عراقية أو تعمل على ارض العراق. ان هذا الاتجاه لا يمكن أنْ يكون قد تطور بين ليلة وضحاها، إنما تطور على مدى عدة عقود، وكان يحظى بتنشئة سلبية ضد استمرار التعايش السلمي، وهو ما جسدته الأجيال القائمة بعد العام 2003 عندما حملت السلاح أو دعمت أو حتى تغاضت عن أعمال العنف في العراق.

(1) مثنى أمين ظاهر، **قضايا القوميّات الكرد وأثرها على العلاقات الدوليّة**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجيّة، السليمانية، 2003، ص124-126.

وبتتبع تأثير تلك العوامل في العراق بعد العام 2003 لمعرفة أي منها اثر بشكل كبير في الدفع باتجاه الإرهاب، تبنيا أو دعما أو عدم اعتراض على وجوده، يلاحظ الآتي:

أ- الانتماء الاثني: ديني أو طائفي أو قومي أو لغوي أو قبلي

إن العراق بلد متنوع الانتماءات الأولية كما قلنا سابقاً، حيث توجد فيه ديانات متعددة. وان هذه الديانات منقسمة مذهبيا إلى أقسام متعددة مذهبيا (إسلام ومسيحية وصابئة، وطوائف دينية أخرى متعددة ومنها الشبك والايزيديون وغيرهم، وسنة وشيعة.. الخ) والمشكلة ليست في الانتماءات الدينية والمذهبية، ولكن في التحول بهذه الانتماءات نحو الطائفية، أي مزاوجة الانتماء الديني أو المذهبي بانتماءات وولاءات سياسية[1].

كما يوجد في العراق أيضاً تنوع قومي فهناك العرب والكرد والتركمان وغيرهم، وتنوع لغوي فهناك اللغة العربية المستخدمة رسميا وعلى نطاق واسع ثم اللغة الكردية والتركمانية ولغات أخرى محلية صغيرة. وقبليا فإن القبائل العراقية متعددة، ويوجد لديها قواعد دعم كبيرة في العراق خاصة خارج المدن. وبدأت تظهر هذه الانتماءات بقوة في العراق بعد العام 2003، ووجه الخطورة فيها هو تفاعلها مع العوامل السياسية، وظهور ما يعرف بالمحاصصة السياسية، أي منح الأحزاب التي تدعي تمثيلها لمكون اجتماعي محدد (ديني، مذهبي، قومي، لغوي) وزنا سياسيا ومناصبا في المؤسسات التنفيذية وفي العمل السياسي[2]. فقد احدث هذا التوجه شرخا بين العراقيين خاصة الذين يقدمون الهوية الوطنية على غيرها من الهويات الفرعية، ولكن قوة الهويات الاثنية الفرعية السابقة جعلها تحدث شرخا في فكرة المواطنة بعد أنْ تمكنت هذه الهويات الفرعية من إدارة العمل السياسي مما أشعر المهمش وطنيا، أو من يشعر بالتهميش لأسباب تتعلق بهوياته الفرعية، يتجه عن وعي أو دونه إلى السكوت عن الإرهاب إن لم يتوجه إلى تأييده أو حتى الانتماء إليه. ولهذا نجد أن مناطق انتشار الإرهاب تكاد تكون محددة بالمناطق التي تعاني من ضعف الاهتمام الحكومي باستيعابها ضمن العمل السياسي أو التي يشيع بين أفرادها شعور قوي أنهم مهمشون أو غير متساوين في المواطنة[3].

---

(1) حنا عيسى، "الإرهاب: تاريخه، أنواعه، وأسبابه"، منشور بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2014 على الموقع الإلكتروني: http://www.abouna.org/content/، تاريخ الزيارة: 2019/6/7.

(2) ميثاق مناحي دشر العيساوي، حسين أحمد دخيل السرحان، "نظرية الفوضى الخلاقة تكريس الفوضى وتفكيك الدولة: العراق مابعد 2003 إنموذجاً"، مقال منشور في **مجلة جامعة كربلاء**، العدد (14)، جامعة كربلاء، 2016، ص205.

(3) ريناد منصور، **المأزق السنّي في العراق**، موقع إلكتروني سابق.

ب-الانتماءات والانحيازات الفكرية والعقائدية

ان هذه الانتماءات والانحيازات هما مسألة فكرية، أي أنها قابلة للتغير. والملاحظ على العراق هو وجود انقسام حاد في التيارات السياسية، ففي الوسط الرسمي توجد تيارات إسلامية متعددة، وتيارات مدنية متعددة، واخطر ما فيها هو وجود التيارات الشمولية القائمة على التعبئة الجماهيرية مما يجعلها تعيش حالة تناقض بين قبولها الرسمي بالديمقراطية ونتائجها وبين أفكارها الشمولية التي تجعلها تؤمن بوجود خير/صالح هو ما تمثله، يقابل شر/غير صالح هو كل ما عداها، والدليل على أفكارها هذه هو خطابها غير المتوازن الذي يدعو إلى تمجيد ودعم مجموعات اجتماعية ضيقة إما دينية أو طائفية أو عرقية وأحيانا حتى سياسية، ووجه الخطورة في ذلك أن العراق ما زال بلداً تنشئ فيه الديمقراطية ولم تترسخ بعد، وهو ما فتح مجال لممارسة سياسات فيها قدر غير محدد من العنف السياسي بما اثر في النظام العام والسلم الأهلي خلال المدة السابقة على عام 2014[1]. ومن ثم جعلت الأفراد يفكرون بطريقة أو بأخرى بدعم خيار الانتماءات الفرعية وليس بدعم الدولة، وهو ما مثل في الغالب بيئة صالحة لنمو الإرهاب دون الاعتراض عليه، ومن يريد الاعتراض عليه لا يستطيع ذلك لأنّ الدولة لم تمكنه من امتلاك وسائل حماية نفسه من قوة الهجمة الإرهابية؛ باستثناء التنظيمات المسلحة التابعة للأحزاب السياسية الرئيسة الشيعية والكردية.

ج-الاتجاهات الشخصية بسبب التنشئة والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

تعد الاتجاهات الشخصية[2]، واحدة من أهم المدخلات التي تفسر السلوك السياسي للفرد، لأنها تقوم بدور كبير ومؤثر في دفع الشخص إلى اعتماد سلوك المشاركة بالأنشطة السياسية، أو العزوف عن الحياة السياسية، أو ممارسة العنف السياسي وحتى الإرهاب إذا اقتضى الأمر، والأمر كله يتعلق بالتنشئة السياسية والاجتماعية. ويبين تتبع ما جرى في العراق أن التنشئة مرتبطة بالتعليم والعائلة والمجتمع، وكلها تتجه إلى تهيئة الفرد بنظام قيم يكاد يكون سلبياً في اغلب جوانبه. فالعائلة والمجتمع تعتمد تقليد توريث قيمها الاجتماعية[3]. أما

(1) ميثاق مناحي دشر العيساوي، حسين أحمد دخيل السرحان، "نظرية الفوضى الخلاقة تكريس الفوضى وتفكيك الدولة"، مرجع سابق، ص203-204.

(2) عن الاتجاه الشخصي ينظر: أحمد شعبان طه متولي، **الاتجاهات السياسية ومتغيرات الشخصية(التحرر-المحافظة) (وجهة الضبط) وعلاقتها بالاحتجاج السياسى لدى عينة من (الذكور والإناث) من(الوجه البحرى والقبلى)**، ماجستير علم النفس، كلية الآداب، جامعة المنيا، القاهرة، 2011، ص34.

(3) نزار عبد السادة ألنصار، "وسائل الإعلام ودورها في عمليّة التنشئة الاجتماعيّة"، مقال منشور في **مجلة جامعة واسط للعلوم الإنسانية**، العدد (31)، جامعة واسط، بغداد، 2015، ص260-261.

مجتمع السياسة فيسيطر على الإعلام والأحزاب والتعليم، وكلها تتجه إلى إعادة إنتاج القيم الاجتماعية، وهي قيم لا تعيد إنتاج المواطنة بل تركز على تعظيم الهويات الفرعية بطريقة سلبية جداً، وعلى الرغم من ان التعليم هو الأقل تأثيرا ودورا في الابتعاد عن قيم المواطنة، ولكن دوره السلبي يتمثل في أن مخرجاته لم تستطع بناء تيار المواطنة بقوة تيار الانتماءات الفرعية الأولية، والسبب إنّه ما زال يعتمد التلقين[1]، ويتعرض لضغط وتخلي مجتمع السياسة بصورة كبيرة بعد العام 2003.

ويمكن ملاحظة تأثير التنشئة في الدفع نحو الإرهاب في اتساع عدد المنضمين إلى التنظيمات المسلحة سواء كانت التابعة إلى الأحزاب الموجودة في العمل السياسي أو خارجه، أي إنَّ التنشئة جعلت الفرد يحمل السلاح للدفاع عن قيم يعتقد أنها صائبة، ويمكن أن تجعل أفراداً يحملون قيم غير سوية ومنها الإرهاب، وعليه فإن التغير الذي حصل عام 2003 وما صاحبه من تغير في الخطاب السياسي والإعلامي، وتشجيع الانتماءات الأولية، وتغييب الدولة والهوية الوطنية، يجعل الأفراد بلا ضابط قيمي، وعليه لا يمكن إنكار وجود علاقة ارتباط وتأثير بين سلبية نظام التنشئة الاجتماعية والسياسية وبين نشوء واتساع نطاق الإرهاب.

د-العوامل الإعلامية والسياسية الضاغطة على الأفراد

إن واحدة من أكثر ما بقي من مدخلات الإرهاب فاعلية هو الإعلام. فالعراق قبل عام 2003 اعتمد الإعلام الحكومي الموجه، أي إنَّ قسماً كبيراً من الشعب العراق عاش تحت تأثير الإعلام الموجه الذي يدعو إلى التعبئة بشكل مركزي. أما بعد العام 2003 فقد وجد هذا القسم الكبير من الشعب نفسه أمام إعلام فئوي، يتضمن بعضه خطابا عنصريا أو تمييزيا بين العراقيين، بل حتى خطابا عدوانيا أيضاً، ويحض في قسم منه على الكراهية، وغياب الإعلام الذي يخاطب العراقيين بلغة الجمع والمواطنة، وهو ما تسبب في انقسام حاد في المجتمع الذي وجد نفسه أمام إعلام لا يحدد مصدر العمليات الإرهابية ولا يعرف الجهة التي تقف وراءها، باستثناء إعلام ينقل المعلومة بشكل إما عشوائي أو بغرض سياسي موجه، وهو ما كان يتسبب بانفلات متزايد في الأمن خلال الأعوام بين 2005-2008، ومن ثم فقد تسبب الإعلام في دفع الكثير من الشباب نحو موجة التعصب والتمييز والمغالاة في الرأي مما هيئ بيئة حاضنة للإرهاب[2].

(1) قارن: طه حميد حسن العنبكي، "التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقيّة ودورها في تنمية ثقافة الحوار"، مقال منشور في **مجلة كلية التربية**، العدد (4)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، بغداد، 2011، ص65 وما بعدها.

(2) محسن جلوب الكناني، "دور القنوات الفضائيّة العراقية في تشكيل معارف الطلبة واتجاهاتهم نحو الإرهاب"، مقال منشور في **مجلة الباحث الاعلامي**، العدد (19)، جامعة بغداد، كلية الإعلام، بغداد، 2013، ص178-179.

ولم يكن تنامي الإرهاب ببعيد عن التكنولوجيا التي دخلت العراق بعد العام 2003، ومنها مثلاً تكنولوجيا الاتصالات، ولا نتحدث هنا عن الإعلام بجانبه المهني والفني بل عن الاتصالات الرقمية التي وفرها الإنترنت والهواتف الخلوية في ظل غياب التنظيم القانوني لهذه التكنولوجيا في العراق بعد العام 2003، وقد استخدم الإرهابيون هذه التكنولوجيا في الدعاية والتجنيد والتدريب والتمويل ونشر الدعاية المغرضة، مستثمرين التذمر الواسع من سياسات الحكومة[1].

هـ-العوامل الثقافية

إن الثقافة هي واحدة من المدخلات القيمية التي تؤثر في سلوك الإفراد، مهما كان اتجاه تلك القيم ونوع تأثيرها، ومما رفع حديثا من معدل تأثير الثقافة هو التعليم والتكنولوجيا وسهولة التواصل بين الأفراد والمجتمعات، وكلما ارتفع تأثير العوامل الثقافية في الجوانب السلوكية من حياة الإفراد، يعكس الفرد سلوكا يتفق مع البيئة التي يوجد فيها، والبيئة العراقية كما هو معروف اتجهت بشكل متزايد منذ تسعينيات القرن الماضي مع ضعف سلطة الدولة نحو الهويات الفرعية، ثم تسيدت هذه الهويات الحياة السياسية والاجتماعية بعد العام 2003، وبقدر تعلق الأمر بالثقافة السياسية السائدة في العراق بعد عام 2003 ومدى تأثيرها في سلوك المواطن العراقي السياسي، فإن ما يسود في العراق لم يعد ثقافة سياسية بقدر ما هو ثقافات سياسية، فلا توجد رؤى واحدة أو متقاربة إنما يوجد تفتت، وتؤثر البيئة الاجتماعية والسياسية في ثقافة الفرد وهي بيئة تتجه في العراق نحو التجزئة وليس الاتفاق على مشتركات.

وقد دفع هذا الاتجاه الثقافي بالعراقيين عامة ولاسيما فئة الشباب منهم للعودة إلى المصادر التقليدية لتلقي الثقافة السياسية وفي مقدمتها المؤسسات الدينية والقبلية[2]، التي تأثر بعضها بالتطرف والتشدد، وقامت بتعبئة عقول الأفراد لإقناعهم بتكفير الآخر وتخوينه، وجواز، بل حتى وجوب، قتاله وقتله من اجل نصرة الدين أو المذهب، وانْ كان البعض وقع في المغالاة في التطرف فإن آخرين وقعوا ضحية للأعمال الإرهابية التي ارتكبها المغالون والمتطرفون[3]. وقد ساعد على ذلك أن الوسائل التي يتيحها الإنترنت للتواصل والتثقيف

(1) دنيا جواد، "الإرهاب في العراق"، مرجع سابق، ص140.

(2) عامر حسن فياض، "أفكار في الشأن السّياسي العراقي في المرحلة الدستوريّة"، مقال منشور في **مجلة المستقبل**، العدد (3)، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2006، ص16.

(3) هشام الهاشمي، **عالم داعش: تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام**، دار الحكمة، لندن، 2015، ص132 وما بعدها.

والدعاية والتجنيد وغيرها كبيرة جداً، وتمارس أدواراً سلبية للتعويض عن الفراغ الذي خلفه غياب الدولة العراقية، وكثيرا ما نجد أن الإنترنت يستخدم بطريقة سلبية لاستقطاب معاداة الدول والنظام السياسي في العراق[1].

إن العوامل الاجتماعية بتفرعاتها المختلفة يمكن أن تؤدي إلى نشوء ظاهرة الإرهاب، فهي إما أنْ تتبنى هذه الظاهرة وأفكارها أو تكون بيئة حاضنة لها، أو أنها على الأقل لا تعارض وجودها بسبب الاختلاف مع الدولة، وفي كل الأحوال فإن الإرهاب لا يأتي من فراغ إنما له مسبباته، وأكثر المسببات أهمية بعد المسببات السياسية هي المسببات الاجتماعية التي قد تكون عرقية أو دينية أو مذهبية أو قبلية، وكلما وفرت الدولة للمجتمع الغطاء الضامن الذي يؤكد أنها قريبة من كل المواطنين ولا تميز بينهم، أبعدت مواطنيها عن الإرهاب بصورة كبيرة، والعكس صحيح. إن البيئة الاجتماعية التقليدية في العراق لم تأت من فراغ إنما هي حصيلة عاملين:

- الاول عامل ضعف الدولة بين عامي 1991-2003، ثم تراجعها بعد العام 2003، ثم إعادة بناء دولة ضعيفة خلال المدة بين 2012 (ما بعد الانسحاب الأمريكي)-2014 وهو ما يؤكده خروج عدة مدن عن سيطرة الحكومة الاتحادية بسبب الهجمة الإرهابية.

- الثاني توريث القيم الدينية والقبلية داخل المجتمع، حيث تحاكم المواقف والأحداث وتقيم من خلال منظومة قيمية متوارثة تحكم على الصواب والخطأ ليس وفقاً لعقلانية الموقف والحدث إنما من خلال منطق الأحداث التاريخية وتتابعها عرفاً اجتماعياً، وهو ما جعل المجتمع أو بعض أفراده يخضع لسلطة قيمية تقليدية، لا يمكن الحكم على مدى صوابها أو منطقيتها، وكانت في أحيان تدفع نحو العنف وأحيانا نحو الإرهاب[2].

إن العوامل الفرعية مجتمعة الداخلة في العوامل الاجتماعية، وخصوصاً إذا ما تفاعلت مع العوامل السياسية والأمنية، يمكن أنْ تؤدي أدوارا كبيرة ومؤثرة تدفع إلى نشوء ونمو الإرهاب، لأنها تهيئ الفرد للانتماء إلى تنظيمات إرهابية أو السكوت عنها أو إدراك العجز عن مقارعتها[3].

---

(1) عبد الصمد سعدون عبد الله، وليلى عاشور حاجم، "ظاهرة الإرهاب في عصر المعلومات الرقميّة"، مقال منشور في **مجلة قضايا سياسية**، العدد (26)، جامعة النهرين، بغداد، 2012، ص197.

(2) أثير ناظم الجاسور، "الإرهاب ومرتكزات الأمن الوطني العراقي"، مقال منشور في **المجلة السياسية والدولية**، العددان (28-29)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص341.

(3) قارن: باسم علي خريسان، **الجهاد الإرهابي: القتل لتحقيق هدف سيكولوجي**، منشور بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2017 على موقع كتابات الإلكتروني: http://kitabat.com/2017/06/25/، تاريخ الزيارة: 2019/7/10.

وخلاصة القول، إن العوامل الداخلية مثلت مسببات كان لها تأثير متباين في العلاقة مع الإرهاب، وهو ما يمكن بيانه بأحد ثلاثة خيارات وجد المواطن نفسه أمامها:

- الاول يتمثل بالانتماء إلى تنظيمات ارهابية بفعل ما يراه أو يعتقده الأفراد من وجود سياسات وإجراءات أمنية واقتصادية وخطاب إعلامي سلبي.

- الثاني يقوم على تجاهل وجود أعمال التنظيمات الإرهابية، بفعل ما يراه أو يعتقده الأفراد من أن فعلها لا يقل سلبية عن فعل الحكومة أو القوى السياسية في العمل السياسي.

- الثالث هو السكوت على وجود وأعمال التنظيمات الإرهابية، ليس قبولا ولكن لعدم القدرة على مقارعتها، بفعل سياسات حكومية ودولية لا تسمح بتسليح المناطق التي انتشر فيها الإرهاب.

المبحث الثالث

الأسباب الخارجية

إن العراق يوجد في بيئة إقليمية بين أطرافها تنافس وصراع حاد لاعتبارات مختلفة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية. ان تحليل أسباب تلك الصراعات يبين أنها تتوزع على مجموعتين:

1 ـ تتعلق إحداها بسياسة العراق الخارجية.

2 ـ وتتعلق الأخرى بالبيئتين الإقليمية والدولية اللتين تحيطان بالعراق.

وتلك المسببات كانت من اهم الأسباب الخارجية التي قادت إلى ظهور واستمرار ونمو الظاهرة الإرهابية في العراق، بكل ما عاناه هذا البلد من تداعيات على واقعه ومستقبله، أي إنَّ الأسباب التي ارتبطت بالبيئة الخارجية سواء كانت إقليمية أو دولية أو أخطاء في سياسات العراق الخارجية، كلها أسباب انتهت إلى تعميق ظاهرة الإرهاب.

وتلك المسببات، سيتم تناولها في المطلبين الآتيين:

- **المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بسياسة العراق الخارجية**
- **المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بالبيئتين الإقليمية والدولية**

المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بسياسة العراق الخارجية

تتبع الدول عادة سياسات خارجية بما يعود على الداخل بالمنفعة: أمن أو رفاهية أو استقرار، أو كلها جميعاً، أي إنَّ الدولة تصمم لها سياسات خارجية بما يتناسب مع احتياجاتها الداخلية.

ولا ينفي ذلك ان السياسة الخارجية تواجه تحديات، سواء في رسمها أو تنفيذها، ومنها: التقاطع في المشاريع السياسية بين الدول، وحجم الأهداف والموارد لتنفيذها، ونوع الرؤية والتقييم للبيئتين الداخلية والخارجية، وكلها تعطي تصوراً عن احتمالية نجاح السياسة الخارجية، أو احتمال فشل تلك السياسة.

والسياسة الخارجية، سواء اقترنت بطابع أيديولوجي أو اقترنت بطابع براغماتي، ففي كل الأحوال فإن الطابع العام هو تركيزها على النتائج، أي ما يمكن أنْ تحققه في البيئة الخارجية، سواء كانت بيئة إقليمية أو دولية، والخطأ أو الأخطاء التي تظهر في التعامل مع البيئة الدولية، فإن لها انعكاساً على البيئة الداخلية، يتباين من حالة إلى أخرى.

ولا يذهب الأكاديميون إلى وسم سياسة بلد ما بأنَّها مصدر للإرهاب، وإلا كانت الدولة نفسها متهمة بالإرهاب، أما في الحالة العراقية فإن الأمر قرين بثلاث مسائل:

- **الأولى:** إن سياسة العراق الخارجية غيرت وجهتها عام 2003 [1] على نحو أصبحت تتقاطع لا إراديا وفي اغلب الأوقات مع الهوية والدول العربية.

- **الثانية:** إن سياسة العراق الخارجية ما زالت، توصف، في بعض جوانبها، أو هكذا يظهر منها، خصوصاً قبل حزيران/يونيو 2014، أنها متقاطعة ومتناقضة ومربكة لعلاقات العراق الخارجية[2].

- **الثالثة:** إن المنطقة العربية وفي مواجهة هذه المسائل، تشهد تقاطعات حادة بسبب مشروع الشرق الأوسط الكبير[3]، وسياسة "الفوضى الخلاقة" الأمريكية[4]، وكان هناك تداخل مهم بينهما وبين سياسة العراق الخارجية.

ولتوضيح هذه المسائل الثلاث يلاحظ الآتي:

- **المسألة الأولى:** إن سياسة العراق الخارجية غيرت وجهتها على نحو أصبحت تتقاطع لا إرادياً وفي اغلب الأوقات مع الهوية والدول العربية.

شهد العراق تحولا مهما عام 2003، إذ كان يتبنى قبل نيسان/أبريل 2003 خطاباً رسمياً قومياً، لكنه شهد بعد العام 2003 فوضى في تحديد هوية دولة العراق، وفوضى في تحديد الاتجاه السياسي للدولة العراقية ليس الخارجي فقط بل حتى الداخلي أيضاً. وبقدر ما يتعلق الأمر بالهوية الوطنية العراقية، فإن الاتجاه الدستوري بقي يعيش تناقضاً طيلة العامين 2004-2005 بشأن هوية الدولة العراقية وعلاقتها بالعروبة، حتى استقر على النص في المادة 3 من

(1) مثنى علي المهداوي، "السياسة الخارجية العراقية بعد 2010"، مقال منشور في **مجلة العلوم السياسية**، العدد (41)، جامعة بغداد، كلية الحقوق، بغداد، 2010، ص278.

(2) خضر عباس عطوان، قحطان عدنان أحمد، "السياسة الخارجية العراقية بين الاستراتيجية ورأس المال البشري والمعرفة"، مقال منشور في **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، العدد (15)، جامعة كركوك، بغداد، 2015، ص460-461.

(3) حسين مصطفى أحمد، "قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الإقليمي العربي"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولية**، العدد (9)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2008، ص95-96.

(4) أحمد داود حميد العيساوي، عبد الرحمن حسين الجميلي، "الفوضى الخلاقة وآثارها على جمهورية مصر العربية"، مقال منشور في **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، العدد (4)، جامعة الأنبار، بغداد، 2018، ص156-157.

الدستور الدائم لسنة 2005 على أن: (العراق بلدٌ متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضوٌ مؤسسٌ وفعالٌ في جامعة الدول العربية وملتزمٌ بميثاقها وجزءٌ من العالم الإسلامي)[1]. بعد أنْ كان قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004 ينص وفقاً للمادة 7 على أن: (أ)- الإسلام دين الدولة الرسمي ويعد مصدراً للتشريع ولا يجوز سنّ قانون خلال المرحلة الانتقالية يتعارض مع ثوابت الإسلام المجمع عليها ولا مع مبادئ الديمقراطية والحقوق الواردة في الباب الثاني من هذا القانون، ويحترم هذا القانون الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية. (ب)- العراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية)[2].

ويبدو إن الدافع وراء إنكار علاقة العراق بالهوية العربية، أسباب متعددة منها:

1 ـ سياسة الإقصاء التي مارسها النظام السياسي السابق ضد القوى التي لا تدين بالاعتقاد بالتيار القومي العربي

2 ـ إن القوى التي وصلت للسلطة في العراق ذات طبيعة دينية إسلامية وقومية كردية، وقومية تركمانية.

3 ـ إن البلدان العربية قاطعت العراق بعد التغيير، ولم ترض بالتعامل مع الحكومة العراقية.

وقد دفعت هذه الأسباب بالسياسة العراقية إلى ردة فعل قوية ضد الهوية العربية، قبل حزيران/يونيو 2014، مما جعل إنكار ارتباط العراق بتلك الهوية إنكاراً مبالغاً فيه، ومحاولة تحجيم أي رابط بين العراق والعروبة أكثر مما يجب، وهو ما خلق أزمة داخلية وأخرى خارجية:

داخلياً فقد تشوهت الهوية العراقية. فالعرب في العراق تقريباً 78-80 % من مجموع السكان، ولا توجد إحصاءات دقيقة تحدد عدد الراغبين منهم في تقديم الهوية الإسلامية على الهوية القومية بسبب غياب الإحصاءات السكانية الدقيقة، وان اعتمدنا على نتائج الانتخابات يلاحظ وجود نسبة عزوف مرتفعة عن الانتخابات قدرت بأكثر من 35 % لا يعرف نوع اتجاههم السياسي إلا ضمن تفسير انهم إما غير راضين عن العملية السياسية أو أنهم غير راضين عن النظام السياسي، وتوزع المتبقون بين 14-15 % انتخبوا الهوية الكردية في

(1) **دستور العراق الدائم لسنة 2005**، المادة 3.

(2) **قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، لسنة 2004**، المادة 7.

الانتخابات التي جرت في العراق بعد العام 2005، و40 % انتخبوا الهويات الدينية المختلفة، وتوزعت أصوات المتبقيين بين تيارات مختلفة، النسب محسوبة على أساس 100 % من ضمنها الذين عزفوا عن الانتخاب[1]. ان هذه النقطة جعلت النظام السياسي لا يتفاعل إيجابا مع المعارضين للنظام السياسي وللعملية السياسية بحيث تكون المعارضة عامل دعم للنظام واستقراره إنما تم النظر للمعارضة بصيغة الإنكار والإقصاء والتهميش، وهو ما ولد نظرة انتقصت من شرعية النظام السياسي[2].

أما الأزمة الخارجية فإن القوى التي أمسكت بالسلطة السياسية في العراق خلال المدة بين عامي 2005-2014، كانت أكثر اتجاها لتوسيع العلاقات مع إيران، في حين لم تظهر رغبة حقيقية لإقامة علاقة بين العراق والبلدان العربية[3]. فبقيت العلاقات العراقية العربية تشوبها أزمات متكررة، لعل أهمها:

1 ـ اتهام البلدان العربية بإرسال الإرهابيين للعراق ودعمهم بالأموال والأسلحة.

2 ـ اتهام البلدان العربية بعدم منع تدفق الإرهابيين للعراق.

وكانت الدول المتهمة في الخطاب الحكومي العراقي هي: سوريا (حتى العام 2011 عندما تغير الخطاب الحكومي العراقي تجاهها وتحسنت علاقتها مع إيران)، والسعودية (نسبياً حتى العام 2017 عندما تغير الخطاب الحكومي الرسمي العراقي تجاهها)، والأردن لفترات متقطعة، وقطر (حتى العام 2017 بعد أنْ توترت علاقتها مع السعودية وبعض دول الخليج وتحسنت مع إيران)[4].

وكانت البلدان العربية في المقابل ترى في العراق، وتتصور، ثلاثة مشاهد[5]:

---

(1) "نتائج انتخابات مجلس النواب 2014"، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أيار/مايو 2014: http:// www.ihec.iq/ar/index.php/news-archive/6075، تاريخ الزيارة: 2019/7/16.

(2) خضر عباس عطوان، **النظام السياسي في العراق بين الإصلاح والشرعية (رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام 2011)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص13-14.

(3) محمد عبد العاطي، "العلاقات العراقيّة الإيرانيّة بين عهدين"، منشور على بتاريخ شباط/فبراير 2007 موقع موسوعة الجزيرة الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8f6b56d9-61b2-426e-84f1-ee0c8d62ec4f، تاريخ الزيارة: 2019/8/6.

(4) جوزيف مكميلان، "المملكة العربية السعودية والعراق-تقرير خاص"، رقم 157، **بحث** مقدم إلى معهد السلام الأمريكي، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2006، ص2-3.

(5) نيفين مسعد، "معضلة العلاقات العربية-الإيرانيّة منذ احتلال العراق"، مقال منشور في **مجلة دراسات فلسطينية**، العددان (74-75)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،2008 ، ص4-5.

1 ـ إن الحكومة العراقية وتحت غطاء أمريكي سمحت لإيران بتوسيع نفوذها في العراق.

2 ـ إن الحكومة العراقية أو بعض الأطراف فيها متهمة بالتورط بضرب مقومات الهوية العربية للعراق، ومنها السماح بحدوث تصفيات منظمة للسكان والعمل على إحداث تغيير ديموغرافي في العراق.

3 ـ إن الحكومة العراقية تتعامل بتقاطع حاد مع الهوية العربية ولا تقدم مبادرات إيجابية لإقامة علاقات إيجابية مع البلدان العربية.

لقد سمح هذا التقاطع وبشكل تلقائي بوجود مبررات للمعارضة العربية للنظام السياسي في العراق، وربما وصل الأمر إلى حد السماح للإرهاب بالاستقرار والعمل ضد المصالح الحكومية.

-**المسألة الثانية:** إن سياسة العراق الخارجية ما زالت متقاطعة ومتناقضة ومربكة له على الصعيد الخارجي.

الأصل في ذلك أن سياسة كل دولة تتحدد دستوريا أو عرفيا بمن يصنعها ومن يتخذ القرار بشأنها، والآليات المتبعة في اتخاذ القرار وفي الاعتراض عليه، وفي الحالة العراقية فإن الدستور الاتحادي حدد صلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية، وحدد بموجب المواد 61، 73، 80 من الدستور الاتحادي الدائم[1]، صلاحياتها المتعلقة بالسياسة الخارجية، أي إنَّ مجلس النواب عليه أنْ يضع التشريعات اللازمة لتنفيذ السياسات، ويصادق على الموازنة العامة ويراقب تنفيذها وبضمنها الموارد المخصصة للسياسة الخارجية، والمصادقة على المعاهدات الخارجية. أما من يصنع وينفذ السياسات الخارجية فهم: مجلس الوزراء ورئيس المجلس ووزير الخارجية.

ولكن الذي حصل في الحالة العراقية إنّه بعد العام 2003 ضعفت مركزية أدوار رئيس الوزراء والسلطة التنفيذية عامة، ومارس الكثير من المسؤولين ومن ضمنهم أعضاء السلطة التشريعية أدواراً واقعية وليست رسمية في التصريح بشأن السياسة العراقية والتزاماتها تجاه البيئة الخارجية، وتسبب هذا في توتر العلاقات العراقية مع دول الجوار وخاصة مع البلدان العربية وتركيا[2]، حيث أثرت تصريحات بعض المسؤولين العراقيين غير المعنيين بالشأن

(1) للإطلاع على صلاحيات مجلس النواب ورئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في الدستور ينظر: **الدستور العراقي الدائم لسنة 2005**، المواد: 61 و73 و80.

(2) ومثالها تهديدات بضرب دول الجوار العربية، أو تصريحات تسيء إلى رموز سيادية أو إلى شعب الدولة

الخارجي بشكل سلبي على قدرة الحكومة ووزارة الخارجية على إدارة علاقاتها الخارجية، بعد أنْ رفعت التصريحات المتضاربة من معدل التوتر مع بعض الدول الأخرى، بسبب ما تضمنته من دعوات، مهما كانت جديتها أو عدمها، لاستهداف تلك الدول ومصالحها، وهو ما يجعل البلدان الأخرى غير راغبة في التعاون مع العراق في مجال كبح الإرهاب، سواء ما يتعلق بتدفق الأفراد أو الأموال أو الأسلحة عبر الحدود، أو ما يتعلق بخطط الإرهاب في العراق مما هو متاح من بيانات لدى الأجهزة الأمنية لتلك البلدان، ومن ثم فقد وجد العراق نفسه في ورطة متزايدة كنتيجة ثانوية لفقدان وحدة الخطاب السياسي، في ظل تقاطع إقليمي يجد ساحته الرئيسة في العراق وسوريا واليمن، بين الدول الإقليمية الكبرى.

-**المسألة الثالثة:** إن المنطقة العربية وفي مواجهة هذه المسائل، تشهد تقاطعات حادة بسبب مشروع الشرق الأوسط الكبير، وسياسة "الفوضى الخلاقة" الأمريكية، وكان هناك تداخل مهم بينهما وبين سياسة العراق الخارجية.

فقد اتجهت الولايات المتحدة بعد صعود المحافظين الجدد للسلطة عام 2001 إلى إعلان مشروعهم لدعم الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وبعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة والتي تورط فيها تنظيم القاعدة، وكان منفذوها من البلدان العربية، اتجهت الولايات المتحدة إلى تبني عدة سياسات ومنها:

1 ـ تغيير الأنظمة السياسية للبلدان التي اتهمتها بالتورط في دعم الإرهاب، وهي أفغانستان (2001) والعراق (2003)، والتهديد بتغيير نظام الحكم في سوريا، لكنها توقفت عن مشروعها بسبب ارتباك المشهد الأمني في العرق بعد العام 2003[1].

2 ـ تقديم الولايات المتحدة مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2003، وفيه أربعة برامج لإصلاح المنطقة من الخارج: تداول السلطة سلميا، وخصخصة الاقتصاد، وإصلاح نظام

وتاريخها، وغيرها، مثلاً: اتهم عدد من البرلمانيين في مجلس النواب بأن حكومة العبادي تنازلت عن الخور للكويت. "الكويت ترد على اتهامات النواب العراقيين"، مقال منشور بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير 2017 على الموقع الإلكتروني: http://www.nrttv.com/AR/Detail.aspx?Jimare=39852، تاريخ الزيارة: 2019/8/14؛ "بالفيديو.. قيادي في الحشد الشعبي يهدد السعودية"، مقال منشور بتاريخ 3 حزيران/ يونيو 2017 على الموقع الإلكتروني: http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/030620177 تاريخ الزيارة: 2019/8/14.

(1) عبد الرحمن السراج، "السياسة الأمريكيّة تجاه سوريا"، مقال منشور في **مركز إدراك للدراسات والاستشارات**، حلب، كانون الثاني/يناير 2016، ص2-3.

التعليم الديني، ومنح الحرية للمرأة[1]، لكن المشروع جوبه بالرفض عربياً ودولياً لأنه مفروض من الخارج في حين دعت البلدان العربية إلى ترك مبادرة الإصلاح إلى البلدان العربية.

3 ـ تقديم خارطة الطريق عام 2003 لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وتأسيس دولة فلسطينية بموجب اتفاقات مؤتمر مدريد لعام 1991[2].

4 ـ تقديم الولايات المتحدة مبادرة "الفوضى الخلاقة" عام 2005، ومفادها دفع المنطقة العربية إلى صراع بين كل قواها السياسية والاجتماعية حتى تصعد للواجهة القوة الأبرز فتكون هي الأقدر والتي تملك الشرعية لكي تعيد تأسيس البلدان العربية أو أن المشهد يمكن أنْ يصل إلى تفكيك البلدان العربية في حالة عدم انتهاء الصراع إلى نتيجة[3].

ومهدت تلك السياسات إلى ما هو أخطر نتيجة ألا وهو وقوع المنطقة العربية في حالة غير مسبوقة من الفوضى وعدم الاستقرار، بدأت بالعراق ثم انتقلت إلى البلدان العربية الأخرى، فقد سمح لأطراف عديدة بتصفية حساباتها في العراق، فقد استثمرت كل الأطراف العربية وغير العربية في صراعاتها الإقليمية، ووقعت ضحية تلك الصراعات عدة بلدان تحت تأثير الإرهاب وأهمها العراق وسوريا. وبتعبير آخر إن الإرهاب بكل الأحوال يمثل تيارات فكرية استخدمت لغة العنف البالغ القسوة لتنفيذ أجنداتها. كما لقي الإرهاب دعماً أو عدم اعتراض من قبل كل الدول الإقليمية التي لم تعمل بجهد وعناية لكبح تدفق الأفراد والأموال والأسلحة والتدريب والأنشطة عبر الحدود نظراً لكون الإرهاب والتنظيمات الإرهابية تعمل من غير غطاء رسمي للدول، مما يعني أن الدول الإقليمية والعربية غير مسؤولة رسميا عنه[4].

---

(1) شوقي علي إبراهيم، "مشروع الشرق الأوسط (دراسة في تطوره السياسي)"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولية**، العدد (16)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010، ص37-38.

(2) راكان المجالي، "هل كان إعلان (خارطة الطريق) ثمرة لاحتلال أمريكا للعراق"، مقال منشور في **صحيفة الرياض**، الرياض، 3 آب/أغسطس 2017.

(3) سعيد الحسين عبدولي، "الفوضى الخلاقة"، مقال منشور في **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد (11)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، حزيران/يونيو 2013، ص3-4.

(4) علي فارس حميد، "مأزق العراق: تعقيدات الحرب على داعش والتوازنات الإقليميّة"، مقال منشور بتاريخ 7 حزيران/يونيو 2016 على الموقع الإلكتروني: http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/2398، تاريخ الزيارة: 2019/9/5؛ نوري المالكي: داعش دخلت العراق بفضل الدعم الإقليمي وتواطؤ القيادات"، مقال منشور بتاريخ 12 حزيران/يونيو 2017 على الموقع الإلكتروني: http://www.alqurtasnews.com/mobile/news/238665/، تاريخ الزيارة: 2019/9/15.

لقد تعرض العراق للإرهاب قبل حزيران/يونيو 2014، ولم تستطع سياسات العراق أن تحقق تعاونا مع البلدان العربية وتركيا لمواجهة الإرهاب وتفكيك بناه، إنما ركزت على تطوير العلاقة مع إيران بشكل تسبب في توتر علاقات العراق العربية والتركية[1]، ولعل مما لا يمكن إنكاره، صعوبة حساب نسب التأثير التي أحدثها الإرباك في السياسة الخارجية العراقية في دفع الإرهاب إلى التمدد في العراق، فالأمر ربما لا يتعدى خلق بيئة مناسبة تسمح بتمدد الإرهاب وليس دفع البلدان الأخرى إلى دعم الإرهاب كنوع من سياسات التنافس السلبي.

المطلب الثاني: الأسباب الإقليمية والدولية

لا يتوقف ظهور الإرهاب وانتشاره على المسببات الداخلية، أو ما تعاني منه السياسة العراقية من ارباك على الصعيد الداخلي، إنما هناك مجموعة واسعة من العوامل الإقليمية والدولية التي تقف وراءه، التي يمكن تفسيرها كالآتي:

أولاً: العوامل الإقليمية

نقصد بالعوامل الإقليمية تلك الأطراف الإقليمية المختلفة من عربية أو غير عربية دعمت أو شجعت أو تغاضت في مراحل زمنية مختلفة عن تدفق الإرهاب ووصوله إلى العراق، وتمدده حيث كان لكل طرف دوافعه من وراء الممارسات التي قام بها، وانما ما يهم هو أن الإرهاب الذي ظهر في العراق جاء بفعل خارجي، أي إنَّ ظهوره كان طارئا بعد العام 2003 على هذا البلد ولكنه عاد ووجد له لاحقا حواضن في البيئة العراقية نتيجة أخطاء سياسية وأمنية من رجال الحكم ومن جراء وضع اقتصادي واجتماعي مشجع له. هكذا بدأ توجه دول الجوار العربية وغير العربية لدعم الإرهاب في العراق أو على الاقل عدم إعاقة ظهوره وتمدده مع التغيير الذي شهده العراق منذ عام 2003، إذ لم يحظ ذلك التغيير بقبول دول الجوار المختلفة، ليس لهدف منعه بل كانت مجمعة على قبول حصول التغيير، لكنها اختلفت إما بشأن الآلية أو بشأن النتيجة، فسوريا عارضت الكيفية، والسعودية والأردن عارضتا النتيجة[2]:

أما المعارضة الكيفية التي ارتبطت بالمنظور السوري فكانت على قناعة أن هذه الآلية ستخلق عُرفا بالسماح بالتدخل الخارجي لتغيير نظم الحكم، خاصة بعد صدور التصريحات

(1) مالك دحام متعب، "قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولية** العدد (23)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013، ص99-100.

(2) عزري رحيمة، **الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2015، ص65-66.

الأمريكية السلبية واضحة تجاه سوريا، ومنها تصريح ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية الأمريكية الذي أعلن فيه أن: "الولايات المتحدة قد تقوم بعمل عسكري ضد دول مثل سورية إذا لم تستجب للمطالب الأمريكية والغربية"، وكذلك تصريح الرئيس جورج بوش الابن الذي قال فيه إن: "طريقة التعامل مع سوريا يمكن أن تختلف عما حدث مع العراق، إن على الحكومة السورية (أن تتعاون) مع الولايات المتحدة وشركائنا في التحالف، ويجب ألا توفر ملجأ للبعثيين والمسؤولين العسكريين العراقيين الذين يجب أن يحاسبوا على أفعالهم". ولهذا جاء الموقف السوري المبكر في معارضته للاحتلال الأمريكي للعراق انطلاقا من إدراك سوريا لحجم التهديدات التي ستتعرض لها فيما لو اعتمدت الولايات المتحدة الخيار العسكري الخارجي للتغيير في العراق، لأنّ دخول الولايات المتحدة للعراق يعني إعادة رسم خارطة المنطقة بما يتوافق مع أمن كيان إسرائيل المحتل، ويفقد سوريا العمق الاستراتيجي في العراق، ويوقع سوريا بين فكي كماشة التحالفات الأمريكية، الأمر الذي يعني عزل سوريا، ودفعها إلى تقديم تنازلات للكيان الإسرائيلي المحتل، خاصة على صعيد القضية الفلسطينية[1].

أما معارضة النتيجة من منظور السعودية والأردن، فتعود إلى ما تسبب به التغيير من صعود قوى لها علاقات جيدة مع إيران، واستلامها للحكم في العراق[2]، أي إنَّ الأمر مرتبط بتوازن القوى مع إيران، والخوف من تمدد الأخيرة في المنطقة العربية وفقاً لما تراه الدولتان، فهما لم تعارضا من حيث المبدأ إسقاط نظام الحكم ولا الاحتلال. وينطبق ذلك أيضاً على تركيا التي كان الأمر لديها متعلقا بتوازن المصالح مع إيران، ومدى قدرتها على ضمان تمدد نفوذها في العراق، وضمان أن التغيير في العراق لا يغير من وضع الكرد الإقليمي، وتبقى الأطراف المستفيدة من التغيير هي إيران والكرد اللذان حصل كلاهما على بيئة سياسية ملائمة وتخلصا من خصم سياسي من غير كلفة[3].

وبسبب تعارض المواقف الإقليمية بشأن العراق، فإن التغيير السياسي تسبب بتقاطع

(1) "هل تكون سوريا الهدف الثاني بعد العراق؟"، مقال منشور بتاريخ 14 نيسان/أبريل 2003 على الموقع الإلكتروني:http://www.islamweb.net/mohammad/index.php?group=articles&lang=A&id=37944، تاريخ الزيارة: 2019/9/22.

(2) زينب عبد الله، "الإشكاليات التي تواجه العلاقات العراقيّة-السعوديّة في ضوء المتغير الأمريكي"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولية**، العدد (12)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص142-143.

(3) أفراح ناثر جاسم، "موقف إيران من حربي الخليج الثانية والثالثة "، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (3)، جامعة الموصل، بغداد، 2005، ص120-121.

إقليمي كبير، بذلت جهود لتخفيف نتائجه وإدارتها بتأسيس مجموعة من: دول الجوار العراقي ومصر والبحرين التي بدأت بالظهور من خلال لقاءات إقليمية دورية قبل احتلال العراق بأشهر معدودة في نهاية عام 2002، وبقت تجتمع دوريا في إحدى دول الجوار العراقي لمنع انفلات الوضع الأمني على الحدود بين العراق وتلك الدول. ولكن لم يكن لهذا التجمع من نتائج تذكر وتفككت هذه الاجتماعات وانتهت عام 2007، لتظهر مقابلها مجموعة ما عرف بـــ: 6 + 2 + 1، وهي مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي ومعها كل من مصر والأردن والولايات المتحدة عام 2006، ثم أضيف اليها العراق عام 2007 لتعرف باسم لقاءات: 6 + 3 + 1، وكان هدفها طمأنة البلدان العربية من توسع النفوذ الإيراني في العراق بالتزامن مع الحوار الأمريكي الإيراني بشأن العراق[1]. ولعل أكثر الدول التي اتهمت بدعم الإرهاب في العراق هي: السعودية وسورية وقطر والأردن وتركيا، فكل من هذه الدول دعمت أو تغاضت عن دخول تنظيمات إرهابية أو أفراد أو أموال أو أسلحة للعراق، حيث تختلف درجات تورط حكومتها في الأعمال الإرهابية داخل العراق. وكانت الاتهامات العراقية التي وجهت لهذه البلدان أنها تستخدم عدة وسائل لدعم أو تشجيع أو التغاضي عن الأنشطة الإرهابية في العراق، وهي الاتية [2]:

1-الوسيلة الدينية

وتعد الوسيلة الدينية واحدة من أخطر الوسائل التي اعتمدتها الدول الإقليمية المجاورة للعراق لإحداث أعمال إرهابية داخله بعد عام 2003. فمنطقة الشرق الأوسط تتداخل فيها القوميات والأديان والمذاهب، السماوية، وتكاد لا توجد دولة منها نقية قوميا أو دينيا أو مذهبيا، وان العراق يقع في منطقة تتقاطع فيها أربع قوميات كبرى: العربية والكردية والتركية والفارسية، ويتقاطع فيه أيضاً أهم اعتقادين مذهبيين في الإسلام:

- المدارس القائمة على إتباع سنن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام والصحابة والتابعين.
- المدارس القائمة على إتباع سنن النبي ونهج آل بيت النبوة الكريم عليهم السلام أجمعين.

وكانت هذه التنوعات القومية والمذهبية متعايشة سلميا حتى العام 2003 عندما اتجهت الإرادة الإقليمية إلى توظيفها تحت عناوين مختلفة، مما تسبب في إثارة المشكلات بين

(1) فارس كريم فارس، **دور العراق في التوازن والاستقرار الإقليمي**، مقال منشور بتاريخ 6 يونيو 2017 على موقع الحزب الشيوعي العراقي الإلكتروني: http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/59530-2017-06-06-10-34-39، تاريخ الزيارة: 2019/9/29.

(2) رفاه عبد العظيم عبد الحسن، **السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام 2003**، مرجع سابق، ص69-73.

أبناء البلد الواحد العراق التي ادت إلى نمو وامتداد الظاهرة الإرهابية، مع تفاعل الفتاوى الاعتقادية مع خطاب إعلامي وسياسي مشحون[1]، ومن ثم لتصبح تمثل اخطر أسباب إثارة الإرهاب داخل العراق.

2-الوسيلة الاقتصادية

إن دخول العوامل السياسية والأمنية المؤثرة سلباً في الأداء الحكومي تسبب في معاناة شرائح واسعة من العراقيين من انخفاض قدرتها الشرائية طالما أن العمل في القطاع الحكومي أو العمل مع الدولة ضمن مشاريعها المتعددة اعتمد المحسوبية والتزكيات الحزبية، وهو ما جعل الكثير من الأفراد مهمشين في الحياة الاقتصادية[2]. لتصبح من المؤكد أن الحاجة الاقتصادية هي أحد المداخل المهمة التي تستغلها التنظيمات الإرهابية[3]. لقد أنفقت دول الجوار الكثير من الموارد داخل العراق، ليس على المشاريع الخيرية إنما على دعم أعمال التنظيمات المسلحة المختلفة كالتجنيد باستخدام احتياجات الأفراد الاقتصادية أو لتمويل الأنشطة الإرهابية، بما يحقق أجندات تلك الدول، وغطت بها شراء أسلحة وتجنيد أفراد وغيرها من الأنشطة التي تقع تحت عناوين الإرهاب.

3-الوسيلة الإعلامية

ان الحديث عن الإعلام المؤثر في منطقة الشرق الأوسط يجعلنا نتحدث عن وسائل الإعلام الغربية بوصفها صانعة للخبر والمعلومة، ومصدر تحليلها الأساس حيث ان تلك الوسائل غير محايدة في عملها لأنها تغطي أجندات مموليها وهم مراكز قوى كبرى في العالم الغربي تهدف إلى الوصول إلى نتائج محددة في العالم ومن ضمنه الشرق الأوسط[4]، ثم تليها بعد

(1) واكثر العوامل التي تم استعمالها هو التداخل المذهبي بين العراق ودول الجوار: مازن الرمضاني، "العلاقة العراقية-الإيرانية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، منشور بتاريخ كانون الثاني/يناير 2011 على الموقع الإلكتروني: http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61cfbd5، تاريخ الزيارة: 2019/10/5.

(2) عبد الحسين شعبان، **جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص38.

(3) عثمان علي حسن ويسي، **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونيّة والسّياسيّة في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، مرجع سابق، ص49؛ وسامي جاد عبد الرحمن واصل، **إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص127.

(4) نيثان غردلز، ومايك ميدافوي، **الإعلام الأمريكي بعد العراق: حرب القوة الناعمة**، ترجمة: بثينة الناصري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص140 وما بعدها.

ذلك وسائل الإعلام الإقليمية وأهمها العربية مثل الجزيرة والعربية وغيرها مما يؤثر في المشاهدين لها في دول المنطقة، ثم يأتي الإعلام المحلي وهي مجموعة قنوات لها أجندات عقائدية وجمهورها الصغير التي تهدف من وراء تغطيتها الخبر إلى التعبئة[1].

وبقدر ما يتعلق الأمر بالعراق فإن التفاعلات السلبية التي شهدها بعد العام 2003 كانت جلها تفاعلات أدارها الإعلام والإرهاب، في الوقت الذي انتقل فيه العراق من مركزية الإعلام وأحاديته قبل نيسان/أبريل 2003 إلى الإعلام غير الحكومي المتعدد. إن المواطن في العراق تعرض لخطاب إعلامي متباين المصادر، في ظل عجز حكومي عن تقديم منجزات إيجابية قبل حزيران/يونيو 2014، وهو ما جعل التأثير الإعلامي واقعا ملموسا. وكانت وسائل الإعلام تركز خطابها على رفض الاحتلال الأمريكي سواء خلال العمليات العسكرية في مارس/أبريل 2003 أو بعد الاحتلال وصولاً إلى العام 2012، لكن اغلب الوسائل الإعلامية خاصة العربية فيها كانت تظهر سلبيات مرحلة ما بعد نيسان/أبريل 2003، وان النظام السياسي الذي تأسس عام 2005 يواجه مشكلات مع الديمقراطية، وان توجهات القوى السياسية الرئيسة الماسكة بالسلطة تتجه إلى التقرب من إيران، فكانت وسائل الإعلام تعمل على تسقيط النظام السياسي من خلال توسيع الفجوة بينه وبين المواطن، والأخطر من ذلك هو أن الوسائل الإعلامية استخدمت أخطاء السياسة الأمنية وأنشطة الأحزاب الحاكمة العراقية في إدارة ملف التنوع الاثني في العراق لإثبات وجود مشكلات طائفية وعرقية كبيرة مما هيئ الظروف لانتشار الإرهاب تحت تلك الدوافع، واتجهت وسائل الإعلام إلى الإشارة أيضاً إلى أن واقع العراق ومستقبله يواجهان مشكلات كبرى متعلقة باحتمالات اتساع الحرب الأهلية أو حتى تفكك البلد[2].

إن أهم أسباب نجاح تغطية وسائل الإعلام العربية لأحداث العراق ودفعه نحو المزيد من العنف هو أخطاء السياسات الحكومية العراقية، ولم يكن هناك وحدة خطاب إعلامي عراقي لمواجهة الإرهاب أو تدخل الدول الأخرى بالشأن العراقي. واتخذ الإعلام العراقي غير الرسمي طابع الإعلام الفئوي الداعي لإعلاء النزعة الطائفية والعرقية في الغالب، بينما كان الخطاب الوطني الجامع هو الحلقة الأضعف فيه[3]. وتسببت الوسائل المتقدمة التي استخدمتها دول

(1) وسام فاضل راضي، وهيمن مجيد حسين، "الاعتماد على وسائل الإعلام وحدود ثقة الجمهور بها"، مقال منشور في **مجلة آداب المستنصرية**، العدد (67)، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، بغداد، 2014، ص4-5.

(2) محمد عارف محمد عبد الله، **دور قناة الجزيرة الفضائيّة في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012، ص88-89.

(3) سعد مطشر عبد الصاحب، "الممارسة الإعلاميّة والتحول الديمقراطي في العراق"، مقال منشور في **مجلة الباحث الإعلامي**، العددان (6-7)، بغداد، 2009، ص112.

الجوار المختلفة في معاناة العراق من الإرهاب، مع وجود من يتحدث عن أن التنظيمات الإرهابية مجرد أداة إقليمية ودولية لتمرير سياسات محددة، أي أنها في حقيقتها أدوات، وان الإرهاب نوع من الوهم لصعوبة تعبئة الأفراد وتجنيدهم وتمويلهم وتسليحهم في بيئة دول ذات سيادة ولها مؤسسات أمنية كبيرة، أي إنَّ العمل الاستخباري الحديث انتقل إلى دعم إنشاء تنظيمات إرهابية لإدارة الصراعات الدولية والإقليمية[1].

ثانياً: العوامل الدولية

تعد العوامل الدولية واحدة من أكثر العوامل اهمية لنمو الإرهاب وتمدده في العراق. ففي عالم اليوم لا يمكن لأي تنظيم من الأفراد أن ينمو ويتمدد في ظرف عالم محكوم بأجهزة أمنية عالمية كبرى مثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات الروسية والبريطانية والفرنسية وغيرها. فالعالم لا يمكنه أنْ يسمح بانتقال واسع للأموال والأفراد والأسلحة بشكل غير نظامي، لتأسيس تنظيمات قادرة على ضرب مصالح دول على مدى واسع، لكن الأمر لا يمكن ربطه رسميا بالدول الكبرى لأنه سيحملها نتائج أفعالها أمام المجتمع الدولي، فالحديث يدور حول وجود قصور في أنظمة المخابرات للقوى الكبرى سمحت للإرهابيين باستخدام التكنولوجيا المتاحة من اجل نشر الإرهاب عالمياً ومن ضمنه الإرهاب في العراق[2]. وذلك من خلال نقطتين[3]:

- **الاولى**: الصراع بين القوى الكبرى، واستخدام الإرهاب أداة في إدارة هذا الصراع طالما إنّه من الصعب استخدام الصراع التقليدي بسبب حجم أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها الدول الكبرى

- **الثانية**: سياسات القوى الكبرى تجاه منطقة الشرق الأوسط التي تستخدم فيها تلك الدول كل الوسائل لضمان السيطرة على المنطقة، ومن ضمن الوسائل استخدام الانقسام الاثني، والإعلام وربما حتى الإرهاب.

---

(1) قارن: ديفيد كين، **حرب بلا نهاية: وظائف خفية للحرب على الإرهاب**، ترجمة: نعين الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص37-40.

(2) منيرة الهديب، "ضابط المخابرات «حجي بكر» عرّاب ولادة «داعش» من رحم «البعث»"، مقال منشور في **صحيفة الحياة**، لندن، بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2015.

(3) ويسلي كلارك، **الانتصار في الحروب الحديثة-العراق والإرهاب والإمبراطوريّة الأمريكيّة**، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص113 وما بعدها؛ وعبد الغفار الديواني، **الدور والإشكاليات: التحالف الدولي لمواجهة "داعش"**، المركز العربي للبحوث والدراسات، منشور بتاريخ أيلول/سبتمبر 2015 على الموقع الإلكتروني: http://www.acrseg.org/11263، تاريخ الزيارة: 2019/10/12.

تمتلك الدول الكبرى تكنولوجيا متقدمة، ومصادر قوة كبيرة جداً، تجعلها قادرة على النفوذ إلى دول العالم المختلفة. وما يهمها هو أنْ تنمو تلك الدول وترتفع معدلات رفاهيتها، حيث يمثل الشرق الأوسط منطقة نفوذ لها. لذلك اتجهت اغلب الدول الكبرى عبر تاريخها إلى الاهتمام بها لأسباب جيوبوليتيكية واقتصادية. أما في عالم اليوم فإن الروابط الأمنية والسياسية والاقتصادية رأت تلك الدول أنها غير كافية لضمان ربط المنطقة بها لذلك اتجهت إلى سياسات اخرى لضمان مصالحها والسيطرة على الشرق الأوسط من أهمها:

- تفكيك دول المنطقة وخلق كيانات صغيرة
- رفع معدل الصراع بين دول المنطقة أو في داخل دول المنطقة

لقد كان الإعلام والإرهاب من أهم الوسائل التي ترعى الدول الكبرى استخدامها من اجل إدارة الصراعات في الشرق الأوسط[1].

لقد عُدّ الوجود الأمريكي في العراق أحد المصادر المهمة لإضعاف الأمن في العراق، صحيح أنها أنجزت هدفا كبيراً تمثل بالتغيير السياسي عام 2003، وهو تخليص العراق من نظام يوصف بأنَّه شمولي، إلا أنها خلقت في مقابله فراغا أكبر منه وأخطر، بل طرحت مشروعاً وتطبيقات للفوضى الخلاقة، حيث توجد اتهامات بأنها كانت تساعد أو إلى حد ادنى تتجاهل وجود تهديدات للمجتمع والدولة العراقية ومنها المجاميع المسلحة وتفاقم واقع الانقسام المجتمعي والاحتقان الطائفي وغيرها[2]، مما ولّد اتجاهات مختلفة كان منها محاربة القوات الأمريكية على ارض العراق تحت عناوين ثلاثة:

الاول: الثأر الشخصي من إفراد قُتل ذووهم من قبل القوات الأمريكية

الثاني: دعاوى "الجهاد" التي تصاعدت ضد القوات الغازية

الثالث: الدور الذي لعبته الأنشطة الاستخبارية من دول الجوار التي شعرت ان هناك إمكانية لبناء نفوذ لها في العراق في حالة خسارة الولايات المتحدة وانسحابها، أو أرادت زيادة تورط القوات الأمريكية داخل العراق وجعلها لا تفكر بخوض معركة أخرى في الشرق الأوسط.

---

(1) ديفيد كين، **حرب بلا نهاية: وظائف خفية للحرب على الإرهاب**، مرجع سابق، ص46-47.

(2) حارث حسن، "الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مقال منشور بتاريخ 17 تموز/يوليو 2019 على الموقع الإلكتروني:https://carnegie-mec.org/2014/04/23/ar-pub-55405، تاريخ الزيارة: 2019/11/2.

لذلك وخلال المدة بين 2003-2012 خسرت الولايات المتحدة ما يزيد عن خمسة آلاف جندي، وعدة عشرات آلاف الإصابات، وأكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار من الإنفاق المباشر وغير المباشر، واتساع سياسات الدول الإقليمية المعارضة للولايات المتحدة، وتفكيك بنية العراق الاجتماعية [1].

مما جعل الولايات المتحدة في عام 2006 متهيئة للانسحاب من العراق والتحكم بمستويات العنف عبر قواعد في كردستان العراق والكويت، ولكن مستوى الحرب الأهلية عاد وانخفض وبقيت القوات الأمريكية حتى العام 2012 في العراق، إلا أن تدفق الأفراد والأموال والسلاح إليه التي تواصلت بمعدلات كبيرة، وكانت الأعمال الإرهابية تزداد بوتيرة متصاعدة بالتزامن مع تصاعد السلبية والأخطاء في السياسات العراقية حتى وصل الأمر في حزيران/يونيو 2014 إلى سقوط عدة مدن وخروجها من سيطرة الحكومة الاتحادية، لتعود بعد ذلك الولايات المتحدة إلى العراق من مدخل آخر هو إنشاء تحالف دولي لمحاربة الإرهاب داخل العراق. هذه المرة لم تتجه امريكا إلى فتح الحدود لتجمع الإرهابيين في العراق ومواجهتهم إنما كان الإرهابيون قد سيطروا على عدة مدن في العراق، لذلك تم الاتفاق مع الحكومة العراقية على سياسات محاربة الإرهاب بجهد دولي تديره الولايات المتحدة[2].

أما أنشطة باقي دول العالم المتسببة برفع معدل الحرب على الإرهاب المتعلقة بالجهد الروسي المنافس لجهود الولايات المتحدة، التي خسرت العراق عام 2003، وليبيا عام 2011. فأنها تهتم نظريا بالولايات المتحدة وفشلها في إدارة مناطق الصراع المختلفة أو خسارتها لها لكي تتاح فرصة لروسيا للخروج من الانزواء الذي فُرض عليها منذ العام 1991 بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتبدأ برفع معدل صادرات الأسلحة إلى مناطق الصراع. صحيح أن روسيا اشتركت بإنشاء التحالف الرباعي (روسيا وإيران وسوريا والعراق) في مستهل عام 2016 لمحاربة تنظيم داعش، ودعمت إلى تسليح العرق وسوريا بأسلحة مختلفة، لتعود وتتورط بحرب في سوريا بشكل مباشر في عام

(1) سالم جاسم محمد، "العلاقات العامة الدوليّة (دراسة تحليليّة لخطابات الرئيس الأمريكي باراك أوباما الموجهة للدول العربية المأزومة)"، مقال منشور في **مجلة الباحث الإعلامي**، العدد (21)، جامعة بغداد، بغداد، 2013، ص112-113.

(2) كمال عبيد، **أمريكا في العراق.. لمحاربة الإرهاب أم لإعادة النفوذ؟**، مقال منشور بتاريخ 2015/12/5 على موقع شبكة النبأ المعلوماتية الإلكتروني: http://annabaa.org/arabic/analyses/4410، تاريخ الزيارة: 2018/5/16.

2015، لكنها تبقى دولة تهتم بمصالحها أكثر من اهتمامها بالمنطقة وتحقيق الاستقرار فيها[1].

لهذا يكون الإرهاب قد نشأ ونما في العراق بفعل مسببات إقليمية ودولية متعددة، صحيح إنّه لا يمكن الجزم رسميا بتورط دول محددة في ذلك، ولكنها بالتأكيد كانت مسؤولة عن تهيئة الأسباب لظهور الإرهاب وتمدده في العراق.

وخلاصة القول إن هناك أسباباً متعددة عراقية وأخرى إقليمية وأخرى دولية، ساهمت كل منها إما بإنشاء الإرهاب، أو بدعمه أو بعدم مقاومته، مما تسبب بظهوره ونموه منذ العام 2003، حتى إنّه وصل إلى مراحل متقدمة جداً في حزيران/يونيو 2014 بسيطرة تنظيمات إرهابية على عدة مدن عراقية وإخراجها من سيطرة الحكومة الاتحادية.

(1) شيماء سمير عزت محمود، "الموقف الروسي تجاه مكافحة الإرهاب-دراسة حالة: تنظيم داعش (2011 – 2016)"، مقال منشور بتاريخ كانون الثاني/يناير 2017 على موقع المركز الديمقراطي العربي الإلكتروني: http://democraticac.de/?p=34319، تاريخ الزيارة: 2018/8/21.

وتقرير: "تدخل روسيا"، مقال منشور بتاريخ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2015 على موقع مركز كارتر الإلكتروني: https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict_resolution/syria-conflict/russian-airstrikes-report-100815-arabic.pdf، تاريخ الزيارة: 2019/5/26.

الفصل الثاني

العلاقات الإقليمية بين التنافس والتوازن

إن تناول مواقف البيئة الإقليمية وجهودها في محاربة الإرهاب في هذا البلد، يتطلب دراسة مضمون العلاقات الإقليمية وكيفية تأثيرها في هذه الجهود لمحاربة الإرهاب في العراق. أما الجهود الأخرى المختلفة المساندة للعراق في هذا المجال، فضلاً عن المواقف الإقليمية من تلك الجهود، التي لا يمكن فهمها ما لم نفهم موقع العراق منها تنافسا أو توازنا، فكلاهما يعكس توجهات الدول الإقليمية ومواقفها المحددة من العراق.

لذلك سنشير في هذا الفصل إلى طبيعة العلاقات الإقليمية التي تحيط بالعراق، وما تتسم به من خصوصية بتغليب نهج التنافس والتوازن على علاقات التعاون. وكيف تؤثر تلك العلاقات في العراق سواء كدولة على سياساتها أو كبيئة، بما يفرض عليها التزامات وتقييدات مختلفة أو يؤثر في أي جهد لمساندة العراق في التعامل مع التحديات التي تواجهه، وذلك عبر مبحثين وهما:

- **المبحث الأول: أسباب ومظاهر التنافس في العلاقات الإقليمية وتأثيراته على العراق.**
- **المبحث الثاني: طبيعة التوازن الإقليمي وتأثيراته على العراق.**

المبحث الأول

أسباب ومظاهر التنافس في العلاقات الإقليمية وتأثيراته على العراق

يتواجد العراق بين ثلاث بيئات، هي:

الاولى: البيئة العربية، بحكم الأغلبية العددية العربية التي تستوطنه، وجغرافيا لأنه يمثل امتداداً طبيعياً لأرض الجزيرة العربية وبلاد الشام[1].

الثانية: بيئة الشرق الأوسط رغم التباين في توصيفها. فالمصطلح هو غربي في الاصل يراد به اقتطاع جزء من المنطقة العربية (بلاد الشام والعراق ومصر فقط) وجزء من دول الجوار: تركيا وإيران والكيان الإسرائيلي المحتل، ليبقى هذا المصطلح سياسياً اكثر مما هو جغرافي أو قومي أو ديني، يراد منه أنْ يكون العرب أقلية في محيط إقليمي[2].

الثالثة: بيئة مجلس التعاون الخليجي، وهي التي لها خصوصيتها السياسية والاجتماعية، تضم ممالك وإمارات صغيرة بمواردها الضخمة، ولها علاقات كبيرة وواسعة مع العالم الغربي، وترتبط كذلك مع العراق بروابط متعددة: قومية وقبلية ودينية وجغرافية[3].

ان العراق يحسب على هذه البيئات الثلاث معا ولها تأثيرها على العراق وهو مؤثر فيها ويتفاعلان معاً بشكل لا يمكن إنكاره.

وتعد بيئة الشرق الأوسط من البيئات التي يغلب عليها مؤشران:

الاول: الارتفاع في معدلات عدم الاستقرار، رغم ان هناك محاولات لإدخال أو تطبيق الديمقراطية في هذه المنطقة منذ عدة عقود إلا أنها ما زالت تعاني من ارتفاع، متفاوت، في معدلات ومؤشرات عدم الاستقرار[4].

---

(1) بشأن مشكلة الهوية في العراق، ينظر مثلًا:
عدنان قادر عارف زنكنة، "الهوية الوطنية في الدولة العراقية الموحدة"، مقال منشور في **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، المجلد (9)، العدد (2)، جامعة كركوك، بغداد، 2014، ص126-127؛ وأيضاً:
Serra Can, «The Iraqi Identity: Faisal's Unsolved Legacy», **Trames A Journal of the Humanities and Social Sciences,** Vol. 22, No. 4, Estonian Academy Publishers, Tallinn, January 2018, p: 389.

(2) كمال سالم الشكري، "مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي"، مقال منشور في **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد (1)، جامعة دمشق، دمشق، 2012، ص515.

(3) واثق محمد براك، "الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية-الخليجية في المجال العسكري"، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (16)، جامعة الموصل، بغداد، 2009، ص205-206.

(4) يخطئ من يعمم أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والاستقرار السياسي، فالعلاقة نسبية، والمعايير لدراسة

الثاني: ضعف التعاون الإقليمي، وهو خاصية أخرى تعاني منها منطقة الشرق الأوسط، المتمثلة بعدم وجود اطار تنظيمي جامع للتعاون الإقليمي، رغم التعاون الضعيف بين الدول العربية (جامعة الدول العربية)، وآخر بين دول الخليج العربية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، في حين إنّه لا يوجد اطار تنظيمي للتعاون بين الدول العربية عامة أو دول المجلس ودول الجوار[1].

ان هذين المؤشرين: ضعف الاستقرار وغياب اطار تنظيمي للتعاون، أوجدا تشوهات كبيرة، وارتفاعا في معدلي التنافس والصراع في التفاعلات الإقليمية الشرق أوسطية.

ولم تكن تلك البيئة وبهذا الوصف، لتصل إلى ما هي عليه إلا بفعل وجود مسببات عدة، نتجت عنها تلك التفاعلات والمظاهر في العلاقات الإقليمية. لقد تعددت تأثيرات تلك البيئة على العراق من حيث ارتباطها إلى حد كبير بحجم التداخل والارتباط بين العراق وبيئته الإقليمية الشرق أوسطية. ولكن بيئة مجلس التعاون الخليجي التي يرتبط بها العراق عبر كل من الكويت والسعودية، تعد من البيئات المستقرة نسبياً[2]، وتأثيرها على العراق له مسبباته المتعلقة بالجوار الجغرافي وتقارب الأصول الاثنية واللغوية بين العراق ودول المجلس. لذلك سنعالج مضمون التفاعلات التنافسية التي تسود في بيئة العراق الإقليمية في متن هذا المبحث عبر مطلبين وهما:

الاستقرار الداخلي لدولة ما هي معايير غير متفق عليها على سبيل الحصر، وكلها تشير إلى مدى استقرار: المجتمع ومؤسسات الدولة واستقرار العلاقة بينهما، والمعايير تتوزع على مستويات اجتماعية وسياسية واقتصادية وغيرها. ويفترض ان تلبي معنى الاستقرار السياسي الذي يفيد بأنه: قدرة الحكومة على البقاء في الحكم المدة المحددة لها في الدستور، وقدرة مؤسسات الدولة على إدارة المجتمع والدولة من دون ان يصاحبه أعمال عنف أو عدم رضا. وللاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات أهمها نمط انتقال السلطة في الدولة، المؤسساتية، شرعية النظام السياسي، قدرة النظام السياسي على حماية المجتمع وسيادة الدولة، الاستقرار البرلماني، الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، غياب العنف، الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات الأولية، نجاح السياسات الاقتصادية للنظام، قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية. ينظر: شاهر الشاهر، "الاستقرار السياسي.. معاييره ومؤشراته"، مقال منشور بتاريخ 12 نيسان/أبريل 2018 على الموقع الإلكتروني: http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497، تاريخ الزيارة: 2019/3/5.

(1) وانغ جنغ ليه، **رؤية تحليليّة لاضطرابات الشرق الأوسط**، ترجمة: أمنية عز الدين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص377-378.

(2) يوجد اتفاق بين الباحثين على أن مجلس التعاون الخليجي يمثل نظام فرعي له خصوصيته في إطار البيئة الخليجية التي تضم أيضاً العراق وإيران. ينظر: عبد الغني محمد عبد العزيز وخضير إبراهيم سلمان، "أهم متغيّرات تطور منظومة الأمن الخليجي للمدة بين (1981-2012)"، مقال منشور في **مجلة السياسة والدولية**، العددان (35-36)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2017، ص129-130.

- **المطلب الأول: الأسباب والمظاهر**
- **المطلب الثاني: تأثير التنافس الإقليمي على العراق**

المطلب الأول: الأسباب والمظاهر

ان البيئة الإقليمية للعراق تنقسم إلى نطاقين جغرافي وسياسي، لكل منهما خصوصيته. والعراق جزء من منطقة الشرق الأوسط، وهو أيضاً جزء من منطقة الخليج العربي. وإذا ما حللنا منطقة الشرق الأوسط سنجد أنها المنطقة التي تمتد من إيران شرقا وحتى مصر غربا، ومن تركيا شمالا إلى الأردن جنوبا. وبعض الكتابات تبتعد بالشرق الأوسط لتضم إليه أفغانستان وباكستان من جهة الشرق، وتضم إليه بلاد المغرب العربي من جهة الغرب، وبعضها تضم إليه دول مجلس التعاون الخليجي، ولا يوجد اتفاق على توصيف جغرافي لهذه المنطقة إنما الأمر هو سياسي، سواء بضم بلدان إليه أو باستثناء أخرى[1]، لقد ظهرت هذه المنطقة بهذا التوصيف مع نهاية القرن التاسع عشر للتعبير عن الطريق الذي يؤدي إلى الهند ولكنه لم يكن يرمز للمنطقة العربية، ثم تحول المصطلح بعد ذلك ليدل على منطقة واسعة تضم دول من الصعب وضعها في نظام إقليمي واحد، بحيث لا يمكن تفسير أسباب استقطاع بلدان المشرق العربي وضمها مع إيران وتركيا إلى المنطقة نفسها، ولا يمكن تفسير أسباب ضم مصر دون سواها من شمال إفريقيا لهذا النظام، أو ماهي أسباب استبعاد البلدان الخليجية منه، فالعامل اللغوي والقومي لم يؤخذ كمعيار، ان العامل الجغرافي لم يؤخذ كمعيار بسبب التباين الجغرافي بين معيار الدول المعنية كذلك ان العامل الاقتصادي لم يؤخذ هو الآخر معياراً، كما أن العراق وإيران هما منتجتان للنفط في حين أن تركيا و(كيان إسرائيل المحتل) مستوردتان له، إذاً العامل الجامع في هذا المصطلح هو السياسي. ولكن بوجه عام فقد تم وضع العراق ضمن نطاق الشرق الأوسط، بحكم خصوصية مكانته الجغرافية الواقعة بين المجموعات الاثنية والمذهبية، فإلى الشرق منه إيران، والى شماله تركيا، وفي شماله الشرقي وامتداداً إلى داخل الحدود التركية-الإيرانية يستوطن الكرد، والى الغرب والجنوب البلدان العربية، وهناك امتدادات لغوية واثنية ومذهبية بين كل المجموعات البشرية المستوطنة في تلك المناطق وفي العراق الذي يتفاعل بهذا الوصف بكثافة مع

(1) ينظر: عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2015، ص35-36.

هذه المنطقة التي تشهد تفاعلات متباينة اغلبها تفاعلات غير تعاونية، وتميل إلى إظهار الصراع أو التنافس[1].

وتتميز البيئة الخليجية الملاصقة للعراق من جانبها الجنوبي والجنوبي الغربي، بأنَّها بيئة لها خصوصيتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تسودها سياسيا نظم حكم تقليدية تعتمد على القبيلة والعائلة، وأمنيا هناك ضعف في قدرة البلدان الخليجية على تحقيق أمنها بجهودها الذاتية، ليس بسبب قصور الموارد إنما لأسباب تتعلق بعدم الاتجاه إلى تأهيل الموارد البشرية لتحقيق الاكتفاء بمتطلبات الأمن الوطني، وتعتمد تلك البلدان اقتصادياً على موارد ريع مصادر الطاقة التي تصدر للخارج، واجتماعيا فإن تلك البلدان العربية ذات التقاليد التقليدية لجأت إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية إلى مستويات مرتفعة (عدد كل السكان 47.5 مليون عام 2015 ومنهم نحو 23 مليون عامل أجنبي أي نحو 48.4 % من عدد السكان)[2].

وقد اضطرت البيئة الخليجية، وبسبب ضعف القدرات العسكرية والثقافية، إلى ممارسة تأثيرها السياسي انطلاقا من القدرات الاقتصادية، ومع ذلك فإن هذه البيئة تمثل الحلقة الأضعف في المنطقة العربية، والحلقة الأضعف قياسا بالشرق الأوسط، والأمر الآخر المرتبط بها هو أن هذه البيئة كانت بيئة غير تنافسية ومركز التأثير فيها في السعودية، لكنها أخذت في العقدين الأخيرين تشهد تصاعد بعض التوترات والأزمات وخاصة في العلاقة مع قطر، ومع ذلك فإن علاقة هذه البيئة لم تنفلت إلا في العام 2017 الذي شهد حدوث أزمة في العلاقات الخليجية، إلا أن نطاق وتأثير تلك الأزمة بقي محصورا في الإطار الخليجي ولم يخرج منه[3].

ويذهب البعض إلى القول إن الأحداث التي تشهدها دول المجلس، قربت صفة العلاقات

---

(1) عن معنى التنافس والصراع ينظر: حسين بهاز، "مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي"، مقال منشور في **مجلة العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد (3)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص34.

(2) جاسم حسين، "العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها"، مقال منشور في **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، 2015، ص2؛ وأيضاً: حسن العطار، "العمالة الوافدة في الخليج: المخاطر والعواقب"، مقال منشور بتاريخ 21 يناير 2018 على موقع إيلاف الإلكتروني:/http://elaph.com/Web/Opinion/2017/1/1130155.html، تاريخ الزيارة: 2020/1/26.

(3) ناصر التميمي، "الأزمة الخليجيّة وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون"، مقال منشور في **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، 2017، ص4.

بينها من مشهد التنافس[1]، على غرار ما يجري في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يجعل الطابع الغالب على البيئة الإقليمية التي تحيط بالعراق، بشقيها الشرق أوسطي والخليجي هو طابع التنافس، وارتفع معدله بعد العام 2003 بسبب طبيعة التحولات التي جرت في العراق بسبب الاحتلال الأمريكي لهذه الدولة.

يتطلب تحليل مسببات التنافس في العلاقات الإقليمية تحديد الدول الرئيسة التي تؤثر بتفاعلاتها في المنطقة ومنها العراق. ومن أهم تلك الدول هي تركيا وإيران و(كيان إسرائيل المحتل) ومصر والسعودية، وهي دول رئيسة، ولكن دون أن ينفي ذلك تأثير دول أخرى، إلا أن أمر اختيار تلك الدول مشروط بمعيار القدرات التي تمتلكها قياسا إلى الدول الأخرى. لذلك سنعمل على تحديد تلك الدول بشكل محدود ثم سنشير إلى تفاعلاتها من حيث وجود مؤشرات ومظاهر للتنافس.

أولاً: تركيا

ان ما يتعلق بتركيا، فهي دولة تتغلب عليها الهوية القومية التركية (أكثر من 75% من الشعب التركي[2]، وفيها تعددية أثنية بوجود أقلية كردية تصل إلى نسبة 18% من الشعب[3]، كما ان لديها تعددية مذهبية بوجود أقلية علوية تصل إلى نسبة 10%، مع وجود أقليات أخرى صغيرة أثنية ودينية[4]. تتمتع تركيا بقوة عسكرية لا تعود فقط إلى قدراتها الذاتية رغم حجمها وتقدمها، ولكنها تعود أيضاً إلى عضويتها في منظومة حلف الناتو وعلاقات التحالف المهمة التي تربطها مع الولايات المتحدة الأمريكية[5]، اما اقتصادياً فإنّ اقتصادها يصنف في

(1) محمد عز العرب، "فجوة الأمن: الأزمة القطريّة وتغيرّ مدركات التهديد في منطقة الخليج العربي"، مركز الأهرام للدراسات السّياسيّة والإستراتيجية، القاهرة، مقال منشور بتاريخ تموز/يوليو 2017 على الموقع الإلكتروني: http://acpss.ahram.org.eg/News/16326.aspx، تاريخ الزيارة: 2019/9/16.

(2) Avital Livny, «Ethnic Diversity and Inter-Group Trust in Turkey», AALIMS-Association for Analytical Learning about Islam and Muslim Societies, May, 2015, in: http://aalims.org/uploads/LivnyAALIMS20152-.pdf, Accessed on: 232019/8/.

(3) ظفر عبد مطر التميمي، "المسألة الكردية وإشكالية وآليات المعالجة الدولية"، مقال منشور في **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (60)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2018، ص22.

(4) Turkish Statistical Institute, «Population and Development Indicators – Population and Demography», Turkish Statistical Institute, 2015, P: 51.

(5) سرمد عبد الستار أمين، "الولايات المتّحدة الأمريكيّة وتركيا-إعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجيّة في منطقة الشرق الأوسط"، مقال منشور في **مجلة دراسات دولية**، العدد (49)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، 2011، ص55.

المرتبة (18) عالمياً وفقاً لإحصاءات عام 2016، إذ بلغ حجم ناتجها المحلي نحو 863 مليار دولار وفقاً لإحصاءات البنك الدولي[1].

وتعد تركيا دولة صاحبة مشروع سياسي تبلور بعد تأسيس الجمهورية فيها عام 1924 ومضمونه الاندماج بالغرب[2]. لكنها عادت وبدأت بعد العام 1990 بخطوات متسارعة لتعيد تعريف نفسها بأنها دولة منفتحة على الحضارتين: الغربية والشرقية. فطرحت نفسها في مشروع أنابيب مياه السلام، وتبنت صيغا أخرى متقدمة بعد العام 2002 عندما طرحت نفسها بوصفها دولة ذات مشروع يندمج فيه عاملين:

الاول: إنها أنموذج إسلامي حداثي، يتعايش فيه حزب إسلامي في السلطة مع نظام علماني[3].

والثاني: إن مجالها السياسي-الجغرافي-الحضاري يشمل اغلب المجال العثماني القديم[4].

أما حجم ومصالح وعلاقات وتفاعلات تركيا الشرق أوسطية فهو واسع، بحكم كونها إحدى الدول الإقليمية الكبرى، لذلك اتجهت بعد العام 2002 إلى تبني سياسة (صفر مشاكل) التي صممها وزير خارجيتها السابق احمد داوود اوغلو، التي كان من نتائجها الانفتاح على سوريا. ولكن هذا الاتجاه سرعان ما بدأ يتغير بعد العام 2011 عندما أخذت تركيا تتفاعل مع أحداث ما عرف بالربيع العربي[5]. الذي تسبب بدخول تركيا في علاقات غير مستقرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تقاطع السياسات بشأن تلك الأحداث، ليعود ويربو ذلك التقاطع مع تداعيات إسقاط تركيا للطائرة العسكرية الروسية نهاية عام 2015، وحدوث الانقلاب العسكري الفاشل في صيف 2016، ووجود شبهات لدى تركيا بان

(1) "الناتج المحلي الإجمالي"، البنك الدولي، مقال منشور بتاريخ 11 شباط/فبراير 2018 على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD، تاريخ الزيارة: 2019/7/13.

(2) نديم خليل محمد، "سياسة تركيا الخارجيّة من (1918– 1939)"، مقال منشور في **مجلة ديالى للبحوث الإنسانية**، العدد (56)، جامعة ديالى، بغداد، 2012، ص509.

(3) سناء عبد الله عزيز الطائي، "علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكريّة التركيّة"، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (18)، جامعة الموصل، بغداد، 2010، ص143.

(4) نغم نذير شكر، "الدور التركي والتغييرات في المنطقة العربية"، مقال منشور في **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (44)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013، ص140.

(5) لقمان عمر محمود النعيمي، "تركيا والثورات العربية: تونس، مصر، ليبيا"، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (33)، جامعة الموصل، بغداد، 2014، ص9-10.

الولايات المتحدة الأمريكية ليست بعيدة عن تلك المحاولة، سواء بالتنسيق أو التغاضي[1]، وزاد الأمر تعقيدا بانفتاح الولايات المتحدة الأمريكية على الحركة الكردية المسلحة في سوريا وتنظيمها ودعمها وتدريبها وتسليحها لغرض ضرب تنظيم داعش في سوريا، وهو ما دفع تركيا إلى المزيد من التدخل في سوريا ومزيد من الانفتاح على روسيا وإيران[2].

ثانياً: إيران

تعد إيران أيضاً دولة إقليمية كبرى، إلا أنها تتبنى هوية مزدوجة مضمونها قومي (فارسي) وديني مذهبي (إسلامي-شيعي اثنا عشري)[3]، رغم أن فيها تعددية كبيرة نسبياً. فالفرس لا يمثلون إلا ما نسبته 40 % من الشعب الإيراني، يليهم الاذريون بنسبة تزيد على 25 %، أما على الصعيد المذهبي فإن أتباع المذاهب الأخرى يمثلون تقريباً 15-20 % من الشعب الإيراني، وهناك تعددية دينية صغيرة اقل من 5 % تضم مسيحيين ويهود وإسماعيلية وصابئة وزرادشت ومجوسية وغيرها[4].

وتمثل الدولة الإيرانية قوة عسكرية إقليمية مهمة قياسا إلى ما يجاورها من دول أخرى (أذربيجان وطاجاكستان وأفغانستان والبلدان العربية)، ويحدها من القوى العسكرية الإقليمية تركيا وباكستان. وتنتج إيران بعض أنواع الأسلحة وتستورد قسما آخر منها من روسيا والصين وكوريا الشمالية[5]، وجيشها منقسم إلى قسمين: جيش مؤسسي تقليدي، وجيش عقائدي هو الحرس الثوري، تعداده كبير نسبياً يعتمد عليه النظام السياسي في استمراريته وفي تنفيذ سياساته الخارجية[6].

---

(1) حامد محمد طه السويداني، "محاولة الانقلاب العسكري في تركيا 15 تموز/يوليو 2016 (الأسباب والنتائج)"، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (36)، جامعة الموصل، بغداد، 2018، ص160.

(2) طارق محمد ذنون الطائي، "مستقبل الدور الإقليمي التركي: الفرص والكوابح"، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (35)، جامعة الموصل، بغداد، 2018، ص215.

(3) كامران شهسواري، "القوميّات في إيران والحقوق السّياسيّة"، مقال منشور في **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، نيسان/أبريل 2013، ص5.

(4) سعد عبد العزيز مسلط الجبوري، "العلاقة بين السّلطة في إيران والقوميّات الأخرى"، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (5)، جامعة الموصل، بغداد، 2006، ص220.

(5) طه عبد الواحد، "رغبة إيرانية في شراء أسلحة روسية"، مقال منشور في **صحيفة الشرق الأوسط**، لندن، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

(6) كينيث كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 1998، ص28؛ وأيضاً: كريم سجدبور، **في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2008، صفحات متفرقة.

وتعتمد إيران في توسيع تأثيرها ونفوذها الإقليمي على منظومة تحالفات سابقة على الدولة مع مجموعات وأحزاب عدة تنتشر في نطاق محيطها الإقليمي، وتمثل خط حماية ودفاع متقدمة عن حدودها ومصالحها[1]، وأعطت هذه المنظومة من التحالفات لإيران الكثير من القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية وبما يضمن لها حماية مصالحها. وتعد إيران اقتصادياً، دولة متوسطة القدرة، رغم تنوع اقتصادها وعدم اعتماده المفرط على النفط، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 418 مليار دولار عام 2016 [2]. وتنفتح على علاقات اقتصادية مع عدد من دول العالم من أهمها العراق والصين، وبعد رفع العقوبات عنها بموجب الاتفاق على برنامج إيران النووي مع القوى الكبرى في منتصف عام 2015، فإنَّها باتت تعمل على إعادة الاستقرار إلى اقتصادها، ولكن تورطها في عدد كبير من القضايا الإقليمية، تسبب لها بإرهاق مواردها وهو ما عبرت عنه التظاهرات التي اندلعت في عدة مدن إيرانية نهاية عام 2017 ومستهل عام 2018.

وتتمثل أهمية إيران في أنها دولة ذات مشروع مزدوج:

مشروع قومي-مذهبي، وهو ما يتمثل بتعريف الدولة بأنَّها دولة فارسية، تعتنق عقيدة مذهبية محددة بموجب نص الدستور. ومشروع راديكالي تبنته إيران منذ ثورتها عام 1979 تحت عنوان (تصدير الثورة)، وعملت على إقامة علاقات مع مجموعات كثيرة في دول الجوار وأهمها في البلدان العربية تحت عنوان الانتماءات السابقة على الدولة. مستغلة ضعف الدول المجاورة لها في تحقيق انتماءات وهوية وطنية، مما جعلها تتمدد في تأثيرها على حساب ربط تلك الانتماءات بها، وهو ما أعطاها هامش حركة كبير نسبياً خلال العقدين الأخيرين من الزمن، وأهمها في العراق وسوريا ولبنان واليمن وباكستان وغيرها[3].

ثالثاً: (كيان إسرائيل المحتل)

تأسس (الكيان) في عام 1948 بعد مؤامرات غربية استمرت طوال النصف الأول من القرن العشرين في عمليات دعم وتنظيم وتمويل الاستيطان على ارض فلسطين ليكون كيان يهودي الاعتقاد وغربي التوجه[4]، حيث تم تجميع ما يمكن من يهود من مختلف انحاء العالم

(1) "إيران تقر بدعم الحوثي وتصر على سلاح {حزب الله}"، مقال منشور في **صحيفة الشرق الأوسط**، لندن، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

(2) **الناتج المحلي الإجمالي**، موقع إلكتروني سابق.

(3) نيفين مسعد، **معضلة العلاقات العربية-الإيرانية منذ احتلال العراق**، مرجع سابق، ص1-2.

(4) فوزي الجدبة، "حرب عام 1948 وقيام دولة إسرائيل"، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص3، منشور

وإرسالهم أو إقناعهم بالهجرة إلى ارض فلسطين، وتأسس استنادا إلى ذلك كيان دولة، أُريد لها أنْ يكون خطها السياسي متوافقا مع الخط الغربي وسياساته وأجنداته في إحداث الانقسام داخل الشعوب الأخرى والتأثير في سياساتها. ولكن ورغم ذلك لم يكن الكيان الإسرائيلي الذي تم إنشاؤه بلا مشاكل، بل يعاني منها على الشكل الآتي:

1 ـ جاء انشاء هذا الكيان على جزء صغير من ارض فلسطين منحته له الأمم المتحدة بموجب قرار التقسيم الأممي رقم 181 لسنة 1947 [1]، لكنه توسع لاحقا على حساب هذا القرار، بعد عدة حروب خاضها في الأعوام 1956 و1967 و1973 و1982، وتمكن بعدها من أنْ يضم إليه اغلب أراضي فلسطين التاريخية، بل واتجه إلى احتلال المتبقي من الأراضي التي بها كثافة عددية فلسطينية رغم عمليات الاستيطان ومنها: الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، ويتوسع على حساب الجولان في سوريا.

2 ـ إن مستوطني الكيان الإسرائيلي المحتل هم خليط غير متجانس، تسكن الأراضي التي تصنف على أنها (إسرائيلية) ضمن قرار التقسيم وما تلاه من عمليات احتلال. فوفقا لتقديرات عام 2015، بلغ عدد سكان (الكيان) حوالي 7،9 مليون نسمة بما في ذلك سكان القدس الشرقية (نحو 200 ألف و250 ألف عربي)، و270 ألف في مستوطنات الضفة الغربية و20 ألف في الجولان، ويقسم السكان على الشكل الآتي:

أ- يشكل اليهود 74،7 % من المستوطنين، حيث تشير التقديرات إلى أن اليهود في (الكيان) ممن ينحدرون من أصول غربية أميركية وأوروبية (يهود الأشكناز) يشكلون نحو 55 % من مجموع اليهود في كيان إسرائيل المحتل والبالغ 6،5 مليون يهودي في عام 2015، وعددهم الكلي يصل إلى 11 مليون نسمة يمثلون نحو 83،3 % من يهود العالم البالغ نحو 14،4 مليون، ويشكل اليهود الشرقيون (يهود السفارديم) 38 % من مجموع اليهود فيها، وقد كانوا أغلبية كبيرة في عقد الستينيات والسبعينيات، ولكن الهجرة اليهودية الكبيرة من دول الاتحاد السوفيتي السابق منذ بداية التسعينيات من القرن

على الموقع الإلكتروني: http://site.iugaza.edu.ps/fjadba/files/2010/02/Geoghraphic.pdf، تاريخ الزيارة: 2019/10/16.

(1) يذهب القرار الاممي رقم 181 لسنة 1947 إلى تقسيم ارض فلسطين إلى ثلاثة أقسام: ارض للعرب وارض لليهود والمدينة المقدسة تحت الإدارة الدولية؛ ينظر: أديب صالح عبدو، "الدور الأمريكي في إقرار مشروع تقسيم فلسطين 29 تشرين الثاني 1947"، مقال منشور في **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، العدد (4)، جامعة كركوك، بغداد، 2009، ص602.

الماضي أدت إلى التفوق النسبي لليهود (الأشكناز)، كما ان هناك أقليات يهودية أخرى من أهمها يهود أثيوبيا(الفلاشا) الذين تقدر نسبتهم بحدود 2 %[1].

ب- يشكل غير اليهود نسبة 25،3 %، ويقسمون: 18،6 % عرب مسلمين و2،2 % عرب مسيحيين و1،6 % دروز و2،9 % غير محددين.

3 ـ ان هناك اختلاف في وجهات النظر، حتى بين الاكاديميين الدارسين لحال كيان إسرائيل المحتل في مسألة ضم يهود العالم إليه، فاليهودية شريعة سماوية موجودة وينتشر أتباعها حول العالم، وعددهم خارج (الكيان) نحو 14،4 مليون إنسان، يتركزون في عدة دول من أهمها: الولايات المتحدة الأمريكية (5،7 مليون) فرنسا (0،6 مليون) والمملكة المتحدة (0،3 مليون) وروسيا (0،6 مليون) وألمانيا (0،25 مليون)[2]، أما (الكيان) فقد استوطنه من آمن بالحركة الصهيونية العالمية، واقتنع بما قدمته له ضمن ما عُرف بـــ(العودة) إلى ارض الميعاد أو الأرض المقدسة، وغيرها من أطروحات تلك الحركة، واليوم نحو 7،5 من سكان ذلك الكيان مولدون على ارض فلسطين المحتلة من آباء استوطنوا تلك الأرض[3].

4 ـ إن هناك مشكلة أخرى يعاني منها (الكيان)، وهي أن قيامه على أساس ديني، ينهي أي اعتراض على تأسيس كيانات دينية اخرى في العالم لأنّ هناك سابقة على هذا الاساس، أما قيامه على أساس سياسي فإنَّه سيلغي أهم أسس ومبررات إنشائها ويساهم في دعم عمليات الاستيطان عبر العالم الغربي.

أما إذا ما تتبعنا قوة الكيان الإسرائيلي المحتل، فسنجد إنّه يمتلك قوة عسكرية ومنشآت صناعية متقدمة، حيث بلغ إنفاقه العسكري نحو 14،6 مليار دولار عام 2012، ولديه كل أنواع الأسلحة ومنها أسلحة الدمار الشامل، وهو الكيان الأكثر تقدما في الشرق الأوسط من

(1) "نظرة على الإسرائيليين من أصول إثيوبية"، مقال منشور بتاريخ 4 أيار/مايو 2015 على موقع شبكة SKY الفضائية الإلكتروني: https://www.skynewsarabia.com/world/742995، تاريخ الزيارة: 2019/10/22.

(2) Sheskin Dashefsky, Arnold, **Current Jewish Population Reports**, The American Jewish Year Book (Dordrecht: Springer), New York, 2013, p: 15.

(3) مارك ليفين، **(السلام المستحيل) فلسطين/إسرائيل منذ 1989**، ترجمة: أنوار عبد الخالق، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص270 وما بعدها.

حيث التقنيات العسكرية التي يستخدمها على صعيد مختلف أنواع الأسلحة، ويتمتع بمرونة كبيرة في القيام بأنشطته العسكرية بفعل التغاضي الغربي أو أحيانا الدعم الغربي لتعزيز قوة وحضور هذا الكيان إقليميا. ومع ذلك لا يمثل هذا الكيان قوة عسكرية إقليمية كبيرة بحد ذاتها، رغم ما يمتلكه من عناصر القوة، لأنه يعتمد على قاعدة الدعم الغربي التي ساعدته[1]، ومن غير استمرار قاعدة الدعم هذه فإن الكيان سيتقلص تدريجياً. ويمكن تقدير القوة الاقتصادية إذا ما عرفنا أن حجم الناتج المحلي فيه بلغ 317 مليار دولار عام 2016[2]، وهو اقتصاد له خصوصيته، فرغم إنّه يعتمد على صناعات متقدمة إلا إنّه يعتمد على الاندماج بالغرب، وعلى المساعدات التي تقدمها الدول الغربية المباشرة منها (المساعدات الأمريكية) وغير المباشرة (من اغلب اليهود عبر العالم)[3]، في حين إنّه يعاني من شبه عزلة عن المنطقة العربية التي تحيط به رغم الضغوط الغربية لإدماجه في المنطقة (تحت عناوين وإغراءات كثيرة)[4]، وذلك بسبب خصوصية الهوية التي تعتمدها تلك الدولة. وتتمثل أهمية (الكيان) في كونه دولة ذات مشروع سياسي يهدف إلى تجميع اليهود حول العالم، والعمل على تقسيم أهم مناطق البلاد العربية، ومنع التوحد بينها ليبقى هو أداة وذراع الغرب في هذه المنطقة[5].

رابعاً: مصر

تعد مصر دولة ذات أهمية إقليمية كبيرة، فهي تتمتع بهوية مركبة عربية-أفريقية-إسلامية غالبة، وفيها نسبة من الاثنيات والشرائع الأخرى إلى جانب الأغلبية العربية والمسلمة. ففيها نسبة 10 % من المسيحيين الأقباط. ومع ذلك فإن أنصار التيار القومي العربي هم الأقل بروزا في الحياة السياسية المصرية منذ وفاة الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر، وبروز التيار

(1) جايمس بتراس، **سطوة إسرائيل**، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص73-74.

(2) **الناتج المحلي الإجمالي**، موقع إلكتروني سابق.

(3) صبيح بشير عذاب، "العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية وأثرها في الصراع العربي الصهيوني"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولية**، العدد (17)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010، ص219.

(4) عن المداخل التي عملت عليها القوى الغربية لدمج الكيان ببيئته الإقليمية؛ ينظر: إنجي مجدي، "في الذكرى العاشرة لتوقيع "الكويز" بين مصر وإسرائيل"، مقال منشور بتاريخ 25 آب/أغسطس 2015 على الموقع الإلكتروني: https://www.youm7.com/story/2015/8/25، تاريخ الزيارة: 2019/5/13؛ وأيضاً: شوقي علي إبراهيم، **مشروع الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص10-11.

(5) خليل محمد أبو علان وعبد القادر الجبارين، "التلمود وعلاقته بالعنصرية الصهيونية والسياسة الإسرائيلية"، مقال منشور في **مجلة آداب الكوفة**، العدد (31)، جامعة الكوفة، بغداد، 2017، ص40.

الإسلامي بروزا ملحوظا[1]، ولكن لمدة صغيرة جداً بعد أحداث 2011، إلا إنّه سرعان ما تعرض لضغط الغرب والمؤسسات العلمانية في مصر ومنها الجيش، ليسود اليوم التيار البراغماتي في هذه الدولة[2].

تمتلك مصر جيشاً كبيراً نسبياً، لكنه ذو تسلح تقليدي محدود التقنية[3]. أما اقتصادياً فإن مصر هي دولة فقيرة نسبياً قياساً بحجمها وعدد سكانها، وناتجها المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو 346 مليار دولار عام 2016 [4]، مع ذلك فإن هناك نشاطاً صناعياً وتجارياً وإيرادات متنوعة في هذا البلد، إلا إنّه لا يتناسب مع مكانة وأدوار وموقع مصر[5].

تتميز مصر على المستوى السياسي بأنَّها أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان، وفي نوع القدرات البشرية المرتبطة به. وان موقعها مهم من بين مواقع المشرق العربي والمغرب العربي، والاقرب إلى دائرة الصراع العربي الإسرائيلي. كما انها تحسب جغرافيا على أفريقيا والعالم الإسلامي في وقت واحد، أي أنها ذات هوية مركبة، إلا أن سياساتها وأدوارها تعرضت للتراجع بفعل خصوصية علاقاتها وارتباطاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عامة بعد العام 1979، أي ما بعد اتفاقية السلام مع (كيان إسرائيل المحتل).

ان القيود التي فرضتها تلك العلاقات لا تجعلها حرة في تنظيم علاقاتها وتفاعلاتها استنادا إلى المصالح المصرية الخاصة بحيث اصبح عليها أنْ تراعي التزاماتها بموجب تلك المعاهدة[6]. ان تحليل علاقات مصر وتأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط يبين أنها من الأقل فاعلية والأقل رغبة للانخراط بعلاقات تأثير في المنطقة. تعود أسباب ذلك إلى أن بعض مفاتيح المنطقة تديره القوى الغربية، ثم يليه فسحة تفاعل واسعة تتمتع أو تقوم به كل من (الكيان الإسرائيلي

(1) ناثان براون، "الإسلام والسياسة في مصر الثورة"، مقال منشور بتاريخ 23 نيسان/أبريل 2013 على موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط الإلكتروني: http://carnegie-mec.org/2013/04/23/ar-pub-51622، تاريخ الزيارة: 2019/12/17.

(2) عامر شماخ، **الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير**، دار التوزيع والنشر، القاهرة، 2013، ص368.

(3) محمد سمير الجبور، **دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة يناير**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص17.

(4) **الناتج المحلي الإجمالي**، موقع إلكتروني سابق.

(5) ظافر فواز يوسف جبر، **أثر ثورة 25 يناير كانون الثاني/يناير المصرية على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2013، ص19-20.

(6) سعد عبد القادر حمي، "المتغيرات التي ساهمت عودة الدور المصري إلى الدائرة العربية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك"، مقال منشور في **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، العدد (21)، جامعة كركوك، بغداد، 2017، ص290.

المحتل) وإيران وتركيا لأسباب مختلفة، ثم جاءت ثورتا 25 كانون الثاني/يناير 2011 وتموز/ يوليو 2013 لترفع معدل الارتباك في السياسة المصرية تجاه المنطقة، وتقلل من حجم أدوار مصر فيها[1].

إن البلدان المتقدم ذكرها، تمثل بيئة العراق الإقليمية الأكثر فاعلية في منطقة الشرق الأوسط، وتوجد إلى جانبها دول أخرى إلا أن حجمها ومواردها وأدوارها اقل فاعلية من سابقاتها. وهناك إلى جانبها، البيئة الإقليمية الخليجية التي تحيط بنسبة مهمة من حدود العراق، وفيها دول مجلس التعاون الخليجي، وسنختار منها السعودية بوصفها الدولة الأهم في تلك المجموعة، ولها مع العراق حدود مشتركة ومشتركات متعددة، وبرز نقاط نزاع وخلاف وتوتر متعددة بعد العام 2003 وصولاً إلى العام 2015، عندما أخذ منحى العلاقة بالتغير النسبي، ثم انفتحت العلاقات على التعاون بعد العام 2017 في مضمونها الرسمي.

خامساً: السعودية

تتمتع السعودية بميزة الدولة الإقليمية الخليجية الكبرى بوصفها الدولة العربية الرئيسة في منطقة الخليج العربي من حيث الحجم والموارد والمكانة والأدوار[2]، ويوجد إلى جوارها دول عدة أخذت تمارس بعض الأدوار الإقليمية ومنها قطر والإمارات، في حين أن كلا من الكويت والبحرين وعُمان هي الأقل بروزا[3]. يبين تتبع قدرات السعودية أنها على الصعيد الأمني لا تمثل وزنا عسكريا مهما قياسا بقدرات (كيان إسرائيل المحتل) أو تركيا أو إيران أو مصر، لكنها تمتلك على الصعيد الاقتصادي موارد مالية كبيرة تتجاوز الـ 1000 مليار دولار مستثمرة في دول مختلفة حول العالم، ولديها ثروة نفطية من النفط التقليدي تقدر احتياطاتها بنحو 260 مليار برميل أو نحو 22 % من حجم الاحتياطي العالم من هذا النفط أو المرتبة

(1) ياسمين عادل عباس مرسي، "أثر الدور الإقليمي لمصر على التوجه الأمريكي لمصر بين الاستمرارية والتغير خلال حكم الرئيس باراك أوباما (2009م-2016م)"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مقال منشور بتاريخ آب/أغسطس 2016 على الموقع الإلكتروني: http://democraticac.de/?p=35629، تاريخ الزيارة: 2019/11/26.

(2) فهد ناظر، "العلاقات السعودية-المصرية عند مفترق طرق"، دورية ورقية بحثية، العدد (8)، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 2015، ص2، مقال منشور بتاريخ 2015/10/28 على الموقع الإلكتروني: http://www.agsiw.org/wp-content/uploads/2015/10/Nazer-Saudi-AR15.pdf، تاريخ الزيارة: 2020/1/15.

(3) أمجد أحمد جبريل، "ماذا يحدث في السعودية: السياسة الخارجية بين الاستمرارية والتغيير"، مقال منشور في **مركز إدراك للدراسات والاستشارات**، تشرين الأول/أكتوبر 2017، ص5-6.

الثانية عالمياً بعد فنزويلا، في حين أن حجم احتياطيها من الغاز الطبيعي بلغ 8600 مليار م3، أي 4،5 % من حجم الاحتياطي العالمي أو المرتبة السادسة عالمياً[1]، والعامل الآخر هو وجود الأماكن الإسلامية المقدسة في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، والذي جعلها تتمتع بقدرة على التأثير في العالم الإسلامي.

فمن الملاحظ على القوة السعودية هو توجهها نحو منافسة إيران على زعامة الخليج بعد العام 2003 بعد فقدان العراق القدرة على أداء أدوار مستقلة بسبب احتلاله وأعمال العنف التي شهدها، وان علاقاتها مع إيران قبل عام 2003 قد مرت بثلاث مراحل: ما قبل عام 1979 عندما كانت السعودية وإيران قوتين متحالفتين مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تبنيه سياسة العمودين في سبعينات القرن الماضي، ثم توترت العلاقات بينهما في الأعوام بين 1979-1990، ثم أصبحت علاقات تعاون وصولاً إلى عام 2004 عندما أخذت تتصاعد عوامل التوتر بينهما مع تصاعد قوة التيار اليميني في السياسة الإيرانية[2]، ثم ارتفع معدل التوتر في علاقة الدولتين بعد عام 2011 حتى أخذ يظهر بشكل تصارعي واضح في البحرين واليمن وسوريا[3].

عموماً بإمكاننا القول إن البيئة الخليجية ومن أهم دولها السعودية أثرت في أوضاع العراق بشكل كبير بعد الاحتلال عام 2003، إلا أن هذا التأثير بقي اقل من تأثير إيران. وهكذا نجد أن بيئة العراق الإقليمية تضم عدة دول تنتمي لبيئات مختلفة: عربية وغير عربية، أو ما اصطلح على تسميته سياسيا: دول شرق أوسطية ودول خليجية، ان هذه البيئة شهدت تحولات كبيرة بعد العام 2003 وخاصة بعد عام 2011. حيث دخلت تلك البلدان كلها في علاقات لها خصوصيتها في منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي. فطالما أن الشرق الأوسط هو إطار سياسي أكثر مما هو جغرافي، فإنَّه يتحدد بمجموعة مصالح لها خصوصيتها، التي يغلب عليها التنافس وأحيانا الصراع على حساب التعاون، ومن ثم فلا يبدو حتى اليوم أن هناك أية إمكانية لجمع تلك الدول في إطار منظومة للتعاون الإقليمي، لأنّ لكل دولة منها نطاق

(1) **Annual Statistical Bulletin**, «Organization of the Petroleum Exporting Countries», IN: 5 October 2017, in: http://www.opec.org/opecweb/en/publications/202.htm, Accessed on: 22/1/2020

(2) مخلد مبيضين، "العلاقات الخليجية–الإيرانية (1997-2006)، مقال منشور في **مجلة المنارة**، العدد (2)، عمان، 2008، ص347-348.

(3) فاطمة الصمادي، "إيران والسعودية: فشل الدبلوماسية والسعي لساحة مواجهة جديدة"، مقال منشور في **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ص2.

اهتمام ومصالح وتفاعلات مختلفة عما لدى الآخرين بدرجات متباينة، ولكن الأمر يختلف نسبياً في منطقة الخليج العربي التي بقي فيها مجلس التعاون الخليجي إطاراً عاماً للقاءات الخليجية، لكنه لم يستطع بناء منظومة متقدمة للتعاون الإقليمي، وقد شهدت تلك البيئة خلافات سعودية-قطرية كبيرة بعد عام 2016 مرتبطة بكيفية تعامل قطر مع بعض الملفات الخليجية والإقليمية[1].

وإذا ما اتجهنا إلى تتبع علاقات التنافس الإقليمي بين هذه الدول سنجد مظاهرها تتمثل بعوامل متعددة من اهمها:

1-التنافس الجيوبولتيكي:

يجعل موقع منطقة الشرق الأوسط موضع تنافس القوى الكبرى، وتنافس بين القوى الإقليمية من اجل التمتع بمكانة مرتفعة فيها[2]. ولا يمكن القول بأهمية بعض دول المنطقة وعدم أهمية أخرى، فكل منها له خصوصيته[3].

تتفاعل بلدان الشرق الأوسط مع هذه الخصوصيات الجغرافية التي تتمتع بها بطرق متباينة. فتركيا اتجهت بعد العام 1990 إلى رفع معدل انفتاحها على المنطقة بما يتناسب وإعادة تعريف أدوارها في الإستراتيجية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة[4]، بل اتجهت بعد العام 2002 إلى النظر إلى أغلبية منطقة الشرق الأوسط كجزء من امتدادها التاريخي العثماني[5]. ورأى الكيان الإسرائيلي المحتل أن وجوده له خصوصيته، فهو مرتبط بالشرق

(1) أمجد أحمد جبريل، "تقدير موقف: أزمة قطع العلاقات مع قطر إلى أين؟"، مقال منشور بتاريخ حزيران/ يونيو 2017 على موقع مركز إدراك للدراسات والاستشارات الإلكتروني: http://idraksy.net/the-crisis-of-severing-relation-with-qatar/?print=pdf، تاريخ الزيارة: 2020/1/5.

(2) قلمس مريم، **الصراع السعودي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط (2011-2012)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2016، ص61-62.

وأيضا: بول سالم، "تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، مقال منشور بتاريخ 15 نيسان/أبريل 2010 على الموقع الإلكتروني: http://carnegie-mec.org/2010/04/15/ar-pub-40614، تاريخ الزيارة: 2020/2/4.

(3) ربيع محمد الدنّان، وباسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي (دراسة مقارنة)**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2016، ص410-411.

(4) أحمد سليمان الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، عمان، 2014، ص47.

(5) أحمد سليمان الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات**، مرجع سابق، ص70.

الأوسط وليس بالمنطقة العربية أو بالغرب، وهو ما يدعوه إلى تعظيم وجود هذه الهوية المتعددة الاثنيات والاعتقادات[1]، ولذلك، فقد بات أحد أهداف هذا الكيان إعادة صياغة المنطقة العربية وتفكيكها ودمجها في منطقة أوسع منها حتى يفقد العرب خصوصيتهم وتفوقهم، وتكون لهذا الكيان مكانة مرتفعة في المنطقة التي تحيطها.

وتعني المنطقة بالنسبة لمصر امتدادا جغرافيا واسعا، ومن ثم تنافسا سياسيا حادا طالما هي الأضعف في القدرات قياسا بالدول الأخرى مثل تركيا و(الكيان المحتل) وإيران[2]. ويذكر أن التغيير وتوابعه في مصر منذ عام 2011 له، اثر سلبي في استقرارها السياسي حيث شهدت البلاد انقساما حادا بين التيارين العلماني والديني، وتراجعت مكانتها ودورها على حساب تصاعد مكانة وأدوار الدول الأخرى. في حين تنظر السعودية إلى هذه المنطقة مجالاً حيوياً، لأنّ مجموعة كبيرة من الدول الإقليمية الفاعلة تحيط بها، منها تركيا وإيران و(كيان إسرائيل المحتل) ومصر[3].

وتشهد المنطقة انقساما حادا على أسس مذهبية ظهر بعد العام 2003، واثر على المكانة التي تتمتع بها السعودية واشغلها بحدة في صراع إقليمي متعدد الأبعاد والمستويات مع إيران و(الكيان المحتل)، وتنافس مع مصر والعراق، وهو ما أرهق مواردها بحدة، ومنه: سباق التسلح والانخراط في الصراعات في كل من اليمن وسوريا[4]. ونخلص مما تقدم إلى القول بأن التنافس الجيوبوليتيكي في المنطقة يحمل وجهين: الأول تنافس به القوى الكبرى على المنطقة نظراً لأهمية موقعها الجغرافي، والثاني بين الدول الإقليمية بقصد تعظيم مكانتها الإقليمية.

---

(1) نظيرة محمود خطاب، "مشاريع وخطط إسرائيل للاختراق الأمني والتفتيت في المنطقة العربية:، مقال منشور في مجلة **مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد (15)، جامعة بغداد، بغداد، 2012، ص4-5.

(2) يزيد صايغ، "تحديات تواجه دور مصر الإقليمي"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، مقال منشور بتاريخ 4 آذار/مارس 2015 على الموقع الإلكتروني: http://carnegie-mec.org/2015/03/04/ar-pub-59253، تاريخ الزيارة: 2020/2/14.

(3) وليد دوزي، "التنافس السعودي–الإيراني في الشرق الأوسط"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مقال منشور بتاريخ 24 تموز/يوليو 2017 على الموقع الإلكتروني: http://democraticac.de/?p=47965، تاريخ الزيارة: 2019/12/22.

(4) عانت منطقتا الشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية (اليمن تحديداً) مظاهر عدم استقرار كبيرة بعد العام 2011، وكانت السعودية وإيران وأطراف أخرى إقليمية ودولية منخرطة في تفاعلات الصراع التي ظهرت هناك، وتصاعد الصراع السعودي-الإيراني بسبب الصراعات الإقليمية وما رافقها من عدم استقرار إقليمي، ووصل إلى مستوى قطع العلاقات الدبلوماسية في مستهل عام 2016؛ ينظر: جمال عبد الله، "السعودية وإيران: صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية"، مقال منشور في **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، 2016، ص3-4.

2-التنافس السياسي:

تتمثل الأهمية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط في وجود داخلها عدة دول إقليمية كبرى، لكل دولة منها: إما مشروعها السياسي تركيا وإيران والكيان الإسرائيل المحتل، أو: ارتباطاتها الدولية، وهو ما يجعل المنطقة متداخلة مع البيئة الدولية ومتأثرة بتفاعلاتها، وتهتم بها الدول الإقليمية الكبرى لأنها نطاق مجالها السياسي، وهي بالنسبة لها اقرب المناطق التي يمكن توسيع نفوذها وتأثيرها الإقليمي فيها[1]. كما تشهد منطقة الشرق الأوسط تنافسا سياسيا بين دولها أو أنها تستجيب لمقتضيات التأثير الخارجي برفع معدل التنافس السياسي، وهو ما يظهر في العلاقة بين: تركيا وإيران، وتركيا و(كيان إسرائيل المحتل). ولكن حجم التنافس السياسي بين دول منطقة الخليج العربي (البيئة الإقليمية الثانية للعراق) محدود، بحكم التباين الكبير في الإمكانات، إلا أن تأثير العامل الخارجي تسبب في ظهور بعض (التنافس) في العلاقة بين: السعودية وقطر[2]، فضلًا عن التنافس السعودي–الإيراني الذي يقترب كثيراً من الصراع في بعض التفاعلات، سواء في سوريا أو اليمن أو العراق، وتعود الأسباب التي تقف خلفه إلى عوامل سياسية وتاريخية ومذهبية وربما تأثير للعامل الدولي في كل من سياسة الدولتين تجاه القضايا الإقليمية[3].

3-التنافس العسكري والأمني:

تعود الأهمية العسكرية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط في ان لديها عدة عوامل فرعية متفاعلة هي:

---

(1) وليد دوزي، **التنافس السعودي– الإيراني في الشرق الأوسط**، موقع إلكتروني سابق.

(2) Anoush Ehteshami and Ariabarzan Mohammadi, **Saudi Arabia's and Qatar's Discourses and Practicesin the Mediterranean**, MED RESET, Working Papers No. 6, Istituto Affari Internazionali, Rome, Italy, June 2017, p: 2-3.

(3) ينظر:

-James Devine, «Lessons from the Past: The Saudi-IranianCrisis in Historical Perspective», Presented at the Canadian Political Science Association Annual Conference, Toronto, Ontario, May 31, 2017, p: 7-8, in: https://cpsa-acsp.ca/documents/conference/2017/Devine.pdf, Accessed on: 262019/12/.

-Usjid U. Hameed, «The Saudi-Iranian Rivalry: A Foreign Policy Analysis Approach», **Towson University Journal of International Affairs**, Vol. L No. 2, Towson, MD, U.S.A, Spring 2017, P: 17.

أ ـ ان الموقع الجغرافي لهذه المنطقة في حسابات القوى الكبرى دفعها إلى وضع استراتيجيات للسيطرة أو التأثير عليها [1].

ب ـ ان غلبة التنافس والصراع على العلاقات بين دول المنطقة، وضعف التعاون بينها يعود إلى أسباب متعددة، منها سياسية وتاريخية ومذهبية، انعكست بدورها بصور وأشكال مختلفة منها التنافس بصيغته الأمنية، وهو الذي ظهر في ضعف التنسيق الأمني والاتجاه إلى التسلح، وظهور كذلك اتجاه إلى دعم منظمات متشددة في المنطقة من قبل بعض الدول الإقليمية أو على اقل تقدير الاتجاه إلى تجاهل وجود التشدد كما ظهر في الأحداث السورية التي انخرطت فيها اغلب دول الشرق الأوسط بعد العام 2011، بحيث لم تعد أزمة داخلية إنما أصبحت تعبيراً عن وجود صراع إقليمي-دولي[2].

ج ـ ان ضعف قدرات دول المنطقة التصنيعية مما يسمح للقوى الكبرى بالنفوذ والتأثير فيها. وطالما أن اغلب بلدان المنطقة لا تتمتع بقدرات في تصنيع اغلب أنواع الأسلحة التي تستخدمها وتحتاجها، فإن هذا يجعلها مستوردة لأغلب أنواع الأسلحة من الدول والشركات العالمية[3]، ان هذا ما يجعل بلدان الشرق الأوسط قابلة للتأثر بالسياسات الدولية للقوى الكبرى عبر المدخل العسكري والأمني.

وإذ يفيد مضمون التنافس العسكري والأمني في الشرق الأوسط، بأن لكل دولة شرق أوسطية اهتمامات عسكرية وأمنية مختلفة بحسب المشروع السياسي الذي تضعه لنفسها، فسيكون بالإمكان تتبع ذلك كما يأتي:

- تركيا: وهي دولة إقليمية كبرى، لها احتياجات أو اهتمامات أمنية محددة محكومة بما يأتي:
  - الارتباط الأمني بالغرب، والانشغال باستقرار حدودها الجنوبية لأنها جزء من منظومة حلف الناتو.

(1) عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص91-94.

(2) طارق دياب، "المواجهة الإقليمية لإيران: الأدوار والفاعلية"، المعهد المصري للدراسات، مقال منشور بتاريخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2017 على الموقع الإلكتروني:، تاريخ الزيارة: 2020/2/24.

(3) "اتجاهات ومؤشرات صفقات السلاح العالمية"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، مقال منشور بتاريخ 5 آب/أغطس 2014 على الموقع الإلكتروني: http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/206، تاريخ الزيارة: 2020/3/16.

- المشاكل المتعلقة بالوجود الكردي والخصوصية الأثنية الكردية وامتداد هذه الهوية إلى عدة دول مجاورة منها إيران والعراق وسوريا[1].
- الاهتمامات الأمنية التركية التي شهدت تحولا بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا في صيف 2016، إذ انفتحت على حوار مع روسيا لتعزيز العلاقات الثنائية أو لإيجاد تسويات لأحداث إقليمية، وطلبت من روسيا الحصول على بعض المعدات الدفاعية في تحول بارز رغم أن تركيا تتمتع بمظلة حلف الناتو[2].

- كما اختطت إيران لنفسها مشروع بناء دولة إقليمية كبرى، تعتمد على ثلاث آليات أمنية وهي:

- الشروع بتطوير القدرات العسكرية الإيرانية على مستوى التسلح والتدريب والحجم والانتشار.
- ممارسة قدر محدود من التأثير في عدة دول، أو رفع سقف العلاقات مع أخرى، بقصد جعل قدرة إيران ومكانتها تتناسب مع حجم الأهداف الإيرانية.
- إقامة خطوط دفاعية-أمنية متقدمة على أراضي في دول الجوار، تحميها المجموعات الحزبية ضمن الانتماءات الأولية التي تستطيع إيران ضمان ولائها[3]. ويعد الاستثمار بالولاءات أو المجموعات الأولية السابقة على الدولة أحد الأدوات المهمة في السياسات الخارجية، مهما كان مضمون الارتباط أو نوع الاستخدام لتلك المجموعات أثنية كانت أو طائفية أو سياسية.

---

(1) مثنى علي المهداوي وعلي محمد علوان، "السياسة التركية تجاه إقليم كردستان العراق بعد الانسحاب الأمريكي"، مقال منشور في **مجلة الأستاذ**، العدد (3)، جامعة بغداد، بغداد، 2012، ص40.

(2) بعد مفاوضات بين تركيا وروسيا، وقع البلدان في كانون الأول/ديسمبر 2017 اتفاقا على شراء تركيا أربعة أفواج من منظومات الدفاع الجوي طراز "إس-400"الروسية. واتجه حلف الناتو إلى إعلان معارضته الخطوة التركية. مقال منشور بتاريخ 8 شباط/فبراير 2018 على الموقع الإلكتروني: https://arabic.sputniknews.com/military/201802081029866340، تاريخ الزيارة: 2019/10/6.
أولغا رودكوفسكايا، "الناتو يحذر تركيا من شراء منظومة "S-400" الروسية"، مقال منشور بتاريخ آذار/مارس 2018 على الموقع الإلكتروني: https://arabic.rt.com/world/931088، تاريخ الزيارة: 2019/10/16.

(3) خضر عباس عطوان، "العلاقة العراقية-الإيرانية"، مقال منشور في **مجلة شؤون خليجية**، العدد (45)، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2006، ص16.

- ويدرك كذلك (كيان إسرائيل المحتل) أن أساس نشأته هو احتلال مهاجريه لأراضي العرب المسلمين، وان وجوده مرتبط باستمرار قوته لأنه لم يستطع أنْ يختط له نهجا قابلا للدوام للتسوية والتعايش مع البلدان العربية[1]. يعني ذلك أن النهج الذي يتبعه ينعكس في مضمونه العسكري والأمني من الآتي:

- صناعة السلاح أو شراؤه بما يعظم من الخلل في التوازن الاستراتيجي مع الدول العربية.
- اللجوء إلى كل سياسة يمكن أنْ تسبب انقساما أو تؤثر سلباً في واقع قدرات الدول العربية.
- الاعتماد على استمرار الدعم الغربي كوسيلة مهمة لاستمرار الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية.

- أما مصر ورغم حجمها الجغرافي وموقعها الاستراتيجي وارتباطها بعلاقات الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن نمو عوامل قوتها متواضعاً قياسا بما هو مطلوب منها بوصفها أكبر الدول العربية[2]. ورغم أن قياس التوازن في القدرات مسألة صعبة في ظل عدم الدخول في حرب إقليمية إلاَّ أنَّ بعض المؤسسات المتخصصة حاولت إيجاد تصنيف للجيوش عامة استناداً إلى عدد من المؤشرات ومنها وفقاً للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن (The International Institute for Strategic Studies-IISS): مؤشر قوة النيران المؤلف من 50 من هذه العوامل، بما في ذلك مدى الأسلحة في ترسانة الجيش، وعدد الأفراد العاملين وقدرات صناعة الدفاع المحلية، ووضعت تلك المؤسسة مصر ضمن تصنيف ثاني أكبر جيش في الشرق الأوسط بعد تركيا[3]. وينطبق ذلك أيضاً على تصنيف موقع (Global Firepower) الذي يعتمد على: "مبدأ تنوع الأسلحة في كل دولة، والموقع الجغرافي، والمرونة اللوجستية، والموارد الطبيعية، والصناعة المحلية في كل دولة، والقوى العاملة، لكنه يتجاهل عاملين مهمين هما: القيادة السياسية أو

(1) علي محسن سرهيد، "التوسع الإسرائيلي في الشرق الأوسط"، مقال منشور في **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، العدد (36)، جامعة بابل، بغداد، 2017، ص466.

(2) يزيد صايغ، **تحديات تواجه دور مصر الإقليمي**، موقع إلكتروني سابق، ص4.

(3) "تقرير أمريكي يكشف ترتيب أقوى 10 جيوش في الشرق الأوسط"، مقال منشور بتاريخ: 27 شباط/فبراير 2018 على الموقع الإلكتروني: http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/270220183، تاريخ الزيارة: 2020/1/27.

العسكرية كما لا يأخذ بوجود الأسلحة النووية بالاعتبار"، واستناداً لهذه المعايير تم وضع مصر في ترتيب ثاني أكبر جيوش منطقة الشرق الأوسط بعد تركيا[1]، ورغم هذا فإن مظلة القدرات الشاملة، ومظلة التفوق في التقنيات العسكرية لا يمكن تجاهلهما، ومصر ما زالت متأخرة في كلا هذين الحقلين.

اما ما يتعلق بالتنافس العسكري والأمني في منطقة الخليج العربي، فالواضح أن السعودية تعد الدولة الأكبر خليجيا من حيث الإنفاق العسكري وحجم جيشها ونوع التسلح الذي تعتمده[2]، حيث لا يمكن القول إن هناك تنافساً عسكرياً وامنياً خليجياً مباشراً، إلاَّ أنَّ هناك اتجاهاً آخر يتمثل في قيام كل دولة خليجية بعقد اتفاقاتها الأمنية والعسكرية بشكل مباشر وعدم تنسيق المواقف مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي، ان أسباب ذلك تعود إلى ضعف التنسيق السياسي أو عدم الثقة السياسية أو تعرض كل بلد خليجي إلى التأثير الخارجي على نحو لم يستطع معه القيام بتنسيق المواقف خليجيا وهو ما ظهر بعد العام 1991[3]. كما لم تلجأ البلدان الخليجية إلى تنسيق مواقفها الأمنية في إطار مجلس التعاون الخليجي ولا في إطار معاهدة الدفاع العربي المشترك لسنة 1951، إلا أن الأمر يتغير نسبياً في إطار امتزاج البيئتين الشرق أوسطية والخليجية إذ ترتفع حدة التنافس الأمني بين السعودية وإيران بسبب غلبة الطابع التنافسي على علاقاتهما، إلاَّ أنَّه من الصعب القول بوجود التنافس العسكري بحكم فارق الإمكانات الكبير بين البلدين[4].

4-التنافس الاقتصادي:

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية اقتصادية كبيرة في المجتمع الدولي ولأسباب عديدة يأتي في مقدمتها[5]:

(1) "مصر ضمن قائمة أقوى 10 جيوش في العالم"، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، مقال منشور بتاريخ تموز/ يوليو 2017 على الموقع الإلكتروني: https://aawsat.com/home/article/971141، تاريخ الزيارة: 2018/1/22.

(2) "مصر ضمن قائمة أقوى 10 جيوش في العالم"، موقع إلكتروني سابق.

(3) عبد الغني محمد عبد العزيز وخضير إبراهيم سلمان، "أهم متغيرات تطور منظومة الأمن الخليجي للمدة بين (1981-2012)"، مرجع سابق، ص142-143؛ وأيضاً: سامر مؤيد عبد اللطيف وصلاح جبير البصيصي، "أثر الاتفاقيات الأمنية على أمن الخليج العربي"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولية**، العددان (28-29)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص299-301.

(4) جمال عبد الله، "السعودية وإيران: صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية"، مرجع سابق، ص2-3.

(5) ناجي بن حسين وآخرون، "من الامتيازات إلى المنافسة: فك قيود النمو الذي يقوده القطاع الخاص

- الإمكانات التي تتمتع بها من حيث هي سوق كبيرة تضم تقريباً 300 مليون إنسان.
- احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في (العراق وإيران ومصر وفلسطين وسوريا) البالغة تقريباً 23 % أي نحو 300 مليار برميل نفط، 22،7 % أي نحو 42،6 الف مليار م3 من الغاز الطبيعي من مجموع الاحتياطي العالمي من النفط والغاز.
- التنوع النسبي في اقتصاداتها.

تحتوي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على احتياطات نفطية كبيرة تقدر بنحو 460 مليار برميل من النفط أي نحو 33،8 % من الاحتياطي النفطي العالمي، وحوالي 37،7 ألف م3 من الغاز الطبيعي أي نحو 20،1 % من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي[1]، فضلًا عن قدرة مالية على شكل أرصدة واستثمارات في الخارج يختلف في تقديرها، ويمثل مجموع ما تمتلكه دول البيئتين الشرق أوسطية والخليجية، قدرة كبيرة على صعيد السوق الاقتصادية والقدرات المالية واحتياطات الطاقة[2]. وتعد كل من تركيا وإيران و(كيان إسرائيل المحتل) ومصر دولا شرق أوسطية، لا تعتمد على النفط في اقتصادها مما يكسب المنطقة طابع التنوع الاقتصادي. وتهتم تركيا وإيران بالتنافس لكسب أسواق الشرق الأوسط، في حين أن هناك قيود كثيرة أمام انفتاح (الكيان) على اقتصاد تلك الدول باستثناء تركيا، أما مصر فإنَّها لا تحظى بقدرة تنافسية مهمة توازي نظيراتها التركية والإيرانية[3].

وفي هذا الإطار، تبدو منطقة الخليج العربي بأنها الحلقة الأضعف في التنافس الاقتصادي، فرغم إطلاقها مشاريع استثمارية كبيرة منذ نهايات القرن العشرين، إلا أنها كانت مشاريع غير منتجة، تركز على البنية التحتية والعقارات، ولا توجد فيها تنمية حقيقية ولا تصنيع حقيقي قابل للإدامة، وتعود أسباب ذلك ربما إلى الطبيعة الثقافية التي ظهرت بالتزامن مع عصر الطاقة في سبعينيات القرن الماضي وجعلت المجتمعات فيها استهلاكية غير منتجة، وواحدة من ملامحها وجود عمالة أجنبية تصل إلى 80 % من المجتمع لا يعملون في قطاعات صناعية

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي"، 2010، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/13524/67690Ar.pdf?sequence=6&isAllowed=y، تاريخ الزيارة: 2018/5/14.

(1) خديجة عرفة، "تحديات سياسة أمن الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي"، مقال منشور في **مجلة دراسات**، العدد (8)، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، 2016، ص130.

(2) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2016، ص23-24.

(3) طايل يوسف العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013، ص63-64.

أو إنتاجية إنما يعمل أغلبهم في قطاعات الخدمة المنزلية، كما يتوقع أنْ يتسببوا في السنين القادمة بحدوث تغيرات ديموغرافية كبيرة في هذه المنطقة تزامنا مع الحقوق التي تحصل عليها العمالة، وعدم قدرة المجتمعات الخليجية على تحقيق نمو سكاني يلبي احتياجات الدولة فيها من العمالة[1]. وبعبارة أخرى، إن الأمن الاقتصادي الخليجي يعاني انكشافا حادا، وهو معتمد على عائدات الريع النفطي التي يزداد العبء المالي عليها بشكل متزايد لأسباب سياسية وأمنية، ويتوقع أن يكون لذلك انعكاساته السلبية على الاقتصاد الخليجي في ظل ضعف الاتجاه إلى التنمية والتصنيع[2].

5-التنافس الثقافي والحضاري:

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق في العالم تنوعا ثقافيا وحضاريا، فأغلب الحضارات العالمية القديمة نشأت فيها، وخاصة في العراق ومصر وفلسطين التاريخية[3]، ويوجد فيها أيضاً تنوع اثني وديني ومذهبي على الرغم من أن الأغلبية السكانية عربية مسلمة، ويوجد امتداد عربي واسع خارج ما متعارف عليه بأنَّه بلدان عربية أي ضمن منطقة الشرق الأوسط. فالبلدان العربية في الخليج واليمن والسودان والصومال وبلدان المغرب العربي كلها عربية، وهناك وجود عربي في أفريقيا جنوب الصحراء وفي إيران وتركيا[4]، ويقدر حجم الوجود العربي بنحو 400 مليون إنسان[5]، يليه الوجود التركي الذي يقدر بنحو 65 مليون إنسان في داخل تركيا.

وهناك روابط أثنية ولغوية تجمعه مع السلالات الأثنية في وسط آسيا وصولاً إلى أقلية الايغور الأثنية في تركستان الشرقية (شمال غرب الصين)، وصلات مع الاذريين الأتراك في

(1) علي أحمد درج الدليمي وعلي كريم عطا الله العلواني، "هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي: الأبعاد الاقتصادية والمخاطر"، مقال منشور في **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد (19)، جامعة الأنبار، بغداد، 2017، ص49-50.

(2) قارن مع: معتز سلامة، "نيوم.. التخطيط للقوة الناعمة السعودية وإعادة اكتشاف المملكة"، مقال منشور في **مجلة آراء**، العدد (125)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ص6-7.

(3) سبتينو موسكاتي، **الحضارات السامية القديمة**، ترجمة: السيد يعقوب بكر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص53-60.

(4) ديفيد فرومكين، **نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط**، مكتبة عدنان، بغداد، 2015، ص15.

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016**، البرنامج، نيويورك، 2016، ص216.

إيران، ويقدر حجم الوجود التركي الكلي بنحو 120 مليون إنسان[1]. ثم هناك الوجود الكردي الذي لا تجمعه دولة قومية واحدة، لكنه يتوزع بين عدة دول بين تركيا (نحو 14 مليون) وإيران (نحو 9 مليون) والعراق (نحو 6 مليون) وسوريا (نحو مليونين) وأرمينيا (نحو مليون) وأفغانستان (نحو مليون) ودول أخرى كمهاجرين مثل ألمانيا وغيرها (حيث يعيش نحو 3 مليون تقريباً)، أي إنَّ الوجود الكردي يمثل إجمالا نحو 36-37 مليون إنسان[2]، يليهم الفرس الذين يبلغ عددهم في إيران نحو 32-33 مليون إنسان[3].

ويقابل هذه التعددية الأثنية تعددية في الشرائع السماوية ومذاهبها والأديان الوثنية أو الأرضية، تجمع طيفا واسعا يقطع الامتدادات الأثنية المختلفة، وتتعلق الخصوصية باليهود الذين يمثلون تكوينا مغلقا (اعتقادي-اثني)[4]. وتتمتع منطقة الخليج العربي بتجانس كبير من الناحية الأثنية والدينية، باستثناءات تتعلق بوجود عمالة أجنبية وافدة ضخمة تقدر بنحو 80 % من عدد سكان المنطقة، وهؤلاء اغلبهم من بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا الذين بدأت مطالبهم في الحصول على امتيازات ومنها: استخدام لغاتهم وإنشاء دور عبادة خاصة وفضائيات وعضوية المجالس البلدية والتشريعية الخ[5].

وعموما، تمثل المنطقة في شقها العربي المراكز الدينية الرئيسة للاعتقادات السماوية في العالم: اليهودية والمسيحية والإسلام، وهو ما يجعلها مهمة على مستوى العالم، ويظهر أكثر التنافس من قبل كل من السعودية وإيران و(كيان إسرائيل المحتل)، في حين أن الدول الأخرى تغلب الهوية العلمانية على الهويات الأولية السابقة على الدولة[6]. ويتجه التنافس في

(1) أحمد سليمان الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات**، مرجع سابق، ص17.

(2) خضر عباس عطوان، "المتغير الكردي في العلاقة العراقية-التركية بعد العام 2003"، مقال منشور في **مجلة قضايا سياسية**، العددان (21-22)، جامعة النهرين، بغداد، 2010، ص46.

(3) United States Central Intelligence Agency (CIA), The World Fact Book, Iran, CIA, April, 2011, in: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html, Accessed on: 142018/9/.

-**Report**, Library of Congress, Federal Research Division, Ethnic Groups and Languages of Iran, December, 2009, p: 3.

(4) "عشية 2018: عدد سكان إسرائيل 8.8 مليون نسمة"، مقال منشور بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 على الموقع الإلكتروني: https://www.arab48.com، تاريخ الزيارة: 2018/3/14.

(5) حارث حسن، **الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء**، موقع إلكتروني سابق.

(6) جيفري مارتيني وآخرون، "مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط"، ترجمة: أحمد عيشة، مقال منشور في **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، الدوحة، أيار/مايو 2017، ص12.

هذا البعد بحدة نحو تغليب حالات الصراع الإقليمي بعد العام 2003، فرغم أن الأمر لا يظهر في الغالب في صورة صراع اثني-ومذهبي-وديني، إلا أن الأبعاد السابقة، حاضرة في اغلب تفاعلات الإرهاب الذي شهدته المنطقة المحيطة بالعراق، بل وفي اغلب أعمال العنف التي شهدتها المنطقة كلها[1].

لقد شهدت بيئتا العراق الشرق أوسطية والخليجية، أنشطة التنافس السابق ذكرها كلها، ولم يكن لمظاهر التنافس الإقليمي هذه أن تظهر بتلك الصيغة لولا وجود عوامل مساعدة منها الآتي:

أ- العامل التاريخي:

إن منطقة الشرق الأوسط هي مركز الحضارات العالمية القديمة، ومن بين أكثر حالات التنافس والصراع التي سادت بين تلك الحضارات هو ما يتعلق بالتنافس بين حضارات المنطقة العربية والحضارات الفارسية القديمة. ان هذا الشق التاريخي ما زال حاضراً في التفاعلات العربية-الإيرانية[2]. وكيف إن العرب المسلمين دمروا وانهوا آخر إمبراطورياتهم (الساسانية)، مع وجود حضارة وآداب وفنون لها شخصيتها المميزة[3]. وكانت الحضارات القديمة في العراق (البابلية) قد دمرت الدولة اليهودية أثناء الغزو البابلي[4]، ثم أخرج العرب المسلمون اليهود من الجزيرة العربية، وهو ما اثبت أن الشريعة الإسلامية ختمت الشرائع السماوية ونسخت سابقاتها، وما يزال اليهود لا ينسون هذا التاريخ في كل تفاعلاتهم مع العرب المسلمين[5]. ويقف التاريخ التركي عند نقطتين:

---

(1) دنيا جواد، "الإرهاب في العراق"، مرجع سابق، ص141.

(2) مايكل آيزنشتات، "إيران والعراق"، دورية تحليل السياسات، العدد سبتمبر، معهد واشنطن، مقال منشور بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 2015 على الموقع الإلكتروني: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iran-and-iraq، تاريخ الزيارة: 2018/10/6؛ وأيضاً: إسلام محمد المغير، **الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص3-4.

(3) سمير محمود الدروبي، **ملامح من اللقاء الحضاري بين لغة العرب ولغة الفرس**، جامعة أم القرى، مقال منشور بتاريخ: 17 تموز/يوليو 2016 على الموقع الإلكتروني: https://drive.uqu.edu.sa/colarab/files/droobiarabday435.pdf، تاريخ الزيارة: 2018/4/24.

(4) للتوسع في ضغط البعد الديني: يوست هيلترمان، "هل يتعرض الشرق الأوسط لتهديدات طائفية جديدة"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.icrc.org/ar/download، تاريخ الزيارة: 2018/7/16.

(5) أسماء عليان أبو مساعد، **صورة العرب والمسلمين في المناهج الإسرائيلية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص29-35.

-**الأولى:** ان الكيان العثماني الذي اتسع ليضم اغلب مناطق الشرق الأوسط وما زال الإرث العثماني حاضرا لدى بعض السياسيين الأتراك وظهر بعد العام 2002 في أطروحات العثمانية الجديدة[1].

-**الثانية:** اشتراك بعض العرب مع الجهد البريطاني-الفرنسي لإسقاط الكيان العثماني، حيث ما زال بعض الأتراك ينظرون بسبب تلك المرحلة بسلبية إلى العرب باعتبارهم السبب في سقوط ذلك الكيان[2].

ولكن تركيا الراهنة، شهدت تغيراً كبيراً تحولاً كبيراً في السياسات التي أصبحت تنظر للشرق الأوسط كمنطقة مهمة للمصالح التركية في أعقاب الفشل المتواصل بالحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي[3]. ويقف الكرد كثيراً عند خذلان شعوب المنطقة والقوى الكبرى لهم وعدم مساعدتهم على تأسيس كيان قومي لهم بعد الحرب العالمية الأولى بوصفهم أكبر أثنية حول العالم ما زالت بلا دولة قومية، حيث تتوزع مناطق انتشارهم بين خمس دول: تركيا وإيران والعراق وسوريا وأرمينيا[4].

ويلاحظ أن التاريخ الحديث والمعاصر للبيئة الخليجية ما زال مضطربا، فهي تخلصت من السيطرة العثمانية لتدخل تحت السيطرة البريطانية حتى النصف الثاني من القرن الماضي، وكان استقلالها نسبياً، لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة تدريجياً، ولا يمكن الحديث عن عمق تاريخي في السياسات الخليجية، باستثناءات تتعلق بالسعودية وبوجود اتفاق خليجي على أن البيئة الخليجية تتداخل مع البيئة الدولية. وقد اتبعت السعودية نهجا محافظا في سياساتها الخارجية على مدى عدة عقود، رغم أنها اتجهت إلى إظهار بعض

(1) محمد نور الدين، "أوغلو والعثمانية الجديدة"، مقال منشور بتاريخ 11 أيار/مايو 2012 على موقع التجديد العربي الإلكتروني: http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/35401، تاريخ الزيارة: 2018/6/10.

(2) مصطفى الستيتي، "الأتراك وقصة "خيانة العرب" في الحرب العالميّة الأولى"، مقال منشور بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2014 على موقع تركيا برس الإلكتروني: https://www.turkpress.co/node/2113، تاريخ الزيارة: 2018/5/2.

(3) إبراهيم يوسف عبيد وعبد الناصر محمد سرور، "معضلة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وأثرها على سياسة حزب العدالة والتنمية الإقليمية"، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (25)، جامعة الموصل، بغداد، 2012، ص151-152.

(4) حسين مصطفى أحمد، "المسألة الكردية في الشرق الأوسط (المشكلة، النتائج، الحلول)"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولي**، العددان (28-29)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص233.

المنافسة مع إيران في العقدين الأخيرين من الزمن[1]. إن موافقة الدول الخليجية على ربط بيئتهم بالبيئة الدولية إلى عامل الطاقة وقصور القدرات الخليجية، تجعلها تدرك أنها أمام مقايضة قبول الدعم الخارجي بالأمن[2].

ب- العامل السياسي:

شهد تاريخ المنطقة المسماة بالشرق الأوسط تنافسا وصراعا سياسي متعدد الأوجه والأبعاد، حيث برزت في تلك المنطقة وفي مراحل التاريخ المختلفة حضارات متعددة عراقية ومصرية سادت اغلب مناطق الشرق الأوسط، ونافستها لمدة الحضارات الفارسية القديمة في المراحل الأخيرة من عصور ما قبل الميلاد[3]. ثم أصبحت الدولة العربية الإسلامية الغطاء السياسي الموحد لأغلب المنطقة منذ القرن السابع الميلادي ولمدة قاربت الخمسة قرون، ثم تلتها الدولة العثمانية، إلى جانب وجود (كيان اسرائيل المحتل) بوصفه مشروعا غربيا في المنطقة العربية[4].

وكانت إيران اقل استحضارا للمشروع القومي الفارسي في عهد الشاه، ثم اتجهت بعد العام 1979 إلى طرح مشروع إيراني برداء قومي-مذهبي[5]. لكن يبدو المشروع (الإسرائيلي) الأقل بروزا لأنّ مساحته لا يمكن أنْ تتسع لتضم البلدان الأخرى إليه بحكم الاختلاف في الشرائع الدينية. ويعد العراق ومصر من أكثر البلدان الشرق أوسطية المتراجعة بحكم ما مرّ عليها من اضطرابات وعدم استقرار سياسي[6]. وهكذا يظهر التنافس السياسي هنا بين

(1) زيد أحمد بيدر، مهند عبد رشيد، "الانتقال من المكانة إلى الدور: تحولات السياسة الخارجية السعودية بعد آذار/مارس 2015"، مقال منشور في **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد (30)، جامعة الكوفة، بغداد، 2017، ص268-269.

(2) حبيب صالح مهدي العبيدي، "مستقبل نفط الخليج العربي في لعبة الصراع والهيمنة الدولية وفرص التكامل الخليجي"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولية**، العدد (23)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013، ص27-28.

(3) بيداء جبار محمد، "طبيعة العلاقات السياسية بين الفرس والعرب خلال مدة حكم الملوك الساسانيين الأوائل (اردشير الأول-شابور الأول-شابور الثاني-بهرام الخامس-كسرى انوشروان-كسرى ابرويز) أنموذجاً"، مقال منشور في **مجلة كلية التربية للبنات**، العدد (25)، جامعة بغداد، بغداد، 2014، ص155.

(4) طالب عبد الجبار محمد القريشي، "الصهيونية وأثرها السلبي في الطوائف اليهودية العربية"، مقال منشور في **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد (17)، جامعة بغداد، بغداد، 2013، ص4.

(5) محمد عربي لادمي، **التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2014، ص49.

(6) ناظم نواف الشمر، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولية**، العدد (18)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011، ص310.

مشروعين سياسيين محددين هما: المشروع التركي والمشروع الإيراني، بينما يغلب على الأسباب السياسية للتنافس في منطقة الخليج العربي طابع الضعف بسبب مركزية الدور السعودي، رغم أن هناك محاولات قطرية لأداء أدوار سياسية[1].

ويبدو واضحا من النظر إلى البيئتين الشرق أوسطية والخليجية كبيئات محيطة بالعراق، أن الطرف الأضعف فيهما هو السعودية ومشروعها السياسي قياسا بمشروعي تركيا وإيران، الأمر الذي يعود إلى انطلاق السياسات السعودية من منطلقات تقليدية وليس من منطلقات مشروع دولة، وهي ما زالت لم تطور مجلس التعاون الخليجي إلى مشروع اتحاد، وأن اعتمادها على الغرب ينتهي بها إلى عزلة عن مجتمعاتها الداعمة: العرب والمسلمون، لأنّ الغرب يدعم الكيان المحتل بما يتعارض كليا مع مصالح العرب والمسلمين.

ج - العامل الأمني:

يبدو ان العامل الأمني حاضر بقوة في التنافس الإقليمي في البيئتين الشرق أوسطية والخليجية، ويتفاعل بحدة مع المشاريع السياسية فيهما من حيث إن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة دينامية. فتركيا و(كيان إسرائيل المحتل) ارتبطتا بمشاريع أمنية غربية بحكم مدركات صناع القرار في كلا الدولتين، إذ أدركت تركيا بوجود تهديد لها أثناء الحرب الباردة متفاعل مع رغبتها بتعريف نفسها ككيان أوروبي، مما جعلها تنتمي إلى حلف الناتو، ويرى (الكيان) نفسه ككيان ظهر في منطقة لا يمكنه أنْ تتقبل وجوده، لأنه أقيم على أراضٍ مغتصبة من العرب والمسلمين، وأسهم بتشتيت الفلسطينيين، لهذا فهي تعتمد على الدعم الغربي مع جهود لإضعاف الدول العربية. ويلاحظ كذلك أن تركيا تعد أكبر دول الشرق الأوسط من حيث القدرات العسكرية، وبنى (الكيان) لنفسه قوة عسكرية كبيرة، وهو ما يجعله من أكبر القوى العسكرية والأمنية في المنطقة قياسا إلى قدرات باقي دول المنطقة[2].

وسعت إيران إلى بلورة اتجاهات سياساتها الأمنية بوصفها القوة الإقليمية الأبرز في نطاقها الجغرافي وخاصة في منطقة الخليج العربي، لكنها لم تصل بعد إلى مصاف القوة الإقليمية الأكبر على صعيد الشرق الأوسط، وهي تعطي أهمية كبيرة لعملية بناء القدرات العسكرية والأدوار الأمنية منذ العام 1989 أي منذ انتهاء الحرب العراقية –الإيرانية، ثم اتسعت أدوارها

(1) صباح كزيز، **دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن (2010-2014)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2015، ص168-170.

(2) علي فايز يوسف الدلابيح، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص46-48.

الأمنية بالتزامن مع احتلال كل من أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003، وهي تعمل على إدارة مجموعة واسعة من المصالح في البلدان العربية بما يعظم من أدوارها الأمنية[1].

ولم تظهر بعد لدى مصر والعراق اتجاهات لسياسات أمنية تعكس مصالحهما وخصوصيتهما الحضارية والسياسية في المنطقة، ولعل ذلك يعود إلى اسباب معروفة في العراق متعلقة بما أصابه من اضطرابات واحتلال منذ عام 1991 و2003. أما بالنسبة إلى مصر فإن تراجعها يعزى بالأخص إلى عوامل سياسية، فحجمها وموقعها وعدد سكانها عوامل تتيح لها بناء قدرات عسكرية كبيرة، وأداء أدوار أمنية كبيرة إلا أنها ما زالت حتى اليوم تستورد اغلب أسلحتها من الخارج، ومقيدة بعلاقات معقدة مع الولايات المتحدة الأمريكية[2]. ومن ثم فإن التنافس الأمني الأبرز في الشرق الأوسط هو التنافس بين تركيا وإيران و(كيان إسرائيل المحتل)، فضلاً عن الحضور الأمريكي الكثيف في التفاعلات الأمنية الشرق أوسطية[3]. ويبين الشق الأمني والعسكري في منطقة الخليج العربي هشاشة دولها التي رغم إنفاقها مئات المليارات من الدولارات على القطاعين العسكري والأمني منذ العام 1991، لم تستطع أنْ تبني جيوشاً أو أنْ تؤدي مهاماً أمنية بقدراتها المنفردة ولا أنْ تبني قاعدة تصنيع للأسلحة، وما زالت أيضاً تفتقد إلى الثقة في علاقاتها داخل مجلس التعاون الخليجي الذي لم يستطع التحول إلى العمل الجماعي لتنفيذ إجراءات أمنية وعسكرية موحدة، وحتى قوات درع الجزيرة، ما زالت محدودة وبسيطة قياسا بالقدرات المالية لهذه البلدان[4]، ولا تستطيع قدرات الدول الخليجية منافسة قدرات إيران، وهو ما يوضح أن هناك خللا، ولهذا فإنَّها تلجأ إلى تقليل الأولويات، والاعتماد على تعظيم ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية بعد العام 2014، والتركيز على وجود تنافس سياسي وامني مع إيران[5].

---

(1) طايل يوسف العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص123-125.

(2) ياسمين عادل عباس مرسي، **أثر الدور الإقليمي لمصر على التوجه الأمريكي لمصر بين الاستمرارية والتغير خلال حكم الرئيس باراك أوباما (2009م-2016م)**، موقع إلكتروني سابق.

(3) أحمد سليم عبد الله، **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2014، ص26-27.

(4) عبد الغني محمد عبد العزيز وخضير ابراهيم سلمان، "أهم متغيرات تطور منظومة الأمن الخليجي للمدة بين (1981-2012)"، مرجع سابق، ص138.

(5) محجوب الزويري، "حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر"، مقال منشور في **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، نيسان/أبريل 2013، ص3.

د- العامل الاقتصادي:

يعد التنافس الاقتصادي عاملاً حاضراً بقوة في الشرق الأوسط، وخاصة في العلاقات بين تركيا وإيران، فكلاهما قوة اقتصادية متوسطة، بحيث ان لتركيا تجارة تتجاوز الـ 25 مليار دولار مع دول الشرق الأوسط، في حين تتجاوز تجارة إيران مع هذه الدول الـ 15 مليار دولار اغلبها مع العراق وفقاً لإحصاءات العام 2016[1].

كما تصل تجارة مصر إلى حدود 10 مليارات دولار، وتجارة (كيان إسرائيل المحتل) إلى حدود 5 مليار دولار، محسوبة على أساس معدلات عام 2016، وتستثني منها تجارة تلك البلدان مع الدول الأخرى خارج الشرق الأوسط، وكلما توسعنا بمعنى ومضمون الشرق الأوسط كلما تغيرت تلك الأرقام[2]، وتعد كل من مصر و(الكيان) الأقل تنافسية في الشرق الأوسط، رغم أن اقتصاديهما يعدان من الاقتصاديات التنافسية، إلاَّ أنَّ العوامل السياسية تؤثر في التوسع بتجارتهما مع باقي دول المنطقة. وتسعى الدول المعنية إلى كسب أسواق جديدة لمنتجاتها وصادراتها، إذ تتطلع تركيا إلى الحصول على موارد الطاقة بانسيابية عالية من المنطقة ومصادر أخرى مثل روسيا وبحر قزوين، وتعمل إيران على التوسع اقتصادياً في المنطقة، وسبق أن طرح (الكيان) مشاريع مثل الربط المائي بين دول المنطقة (أنابيب السلام)[3]، واتفاقات تصدير الغاز مع مصر[4]، ومشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرح عام 1994-1995 بوصف (الكيان) المركز الإقليمي للتفاعلات الاقتصادية[5]، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على ربط (الكيان) بكلٍ من مصر والأردن بمشاريع عرفت باتفاقات الكويز،

(1) بشأن مضمون العلاقات التركية الإيرانية، في البيئة الإقليمية ينظر مثلًا:
كرم سعيد، "التقاطع التركي-الإيراني في العراق"، مقال منشور بتاريخ 2 شباط/فبراير 2017 في مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، على الموقع الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/News/11987.aspx، تاريخ الزيارة: 2019/12/2؛ وأيضاً: عادل دياب، "تركيا وإيران 2017: المسارات المحتملة"، المعهد المصري للدراسات، مقال منشور بتاريخ 13 شباط/فبراير2017 على الموقع الإلكتروني: https://eipss-eg.org، تاريخ الزيارة: 2018/12/11.

(2) "آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، البنك الدولي، مقال منشور بتاريخ أيار/ مايو 2015 على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org، ص11، تاريخ الزيارة: 2019/9/6.

(3) مازن خليل إبراهيم، "مشروع أنابيب السلام وأزمة العلاقات التركية السورية"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولية**، العدد (20)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012، ص380.

(4) محمد وتد، "اتفاقية لتصدير الغاز الإسرائيلي لمصر بقيمة 15 مليار دولار"، مقال منشور بتاريخ 19 شباط/ فبراير 2018 على الموقع الإلكتروني: https://www.arab48.com، تاريخ الزيارة: 2018/3/3.

(5) شوقي علي إبراهيم، **مشروع الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص10.

أي المناطق الصناعية المشتركة المعدة لتصدير منتجاتها إلى الأسواق الأمريكية من دون ضرائب جمركية[1]. وتسعى مصر إلى رفع حجم صادراتها إلى مختلف دول العالم. ونجد في منطقة الخليج العربي ترابطا بين مسالتين: الأولى أنها منطقة تعتمد في اقتصاداتها على ريع الطاقة، وهو ما يجعل اقتصادها لا يحمل بنية صناعية متقدمة وأسواقها تتجه إلى الدول المستهلكة للطاقة، وهي بالضرورة خارج الشرق الأوسط، والثانية إن بعض العمليات التجارية البسيطة قد نشأت في تلك الدول، وتقوم إما على تجارة الترانزيت ومنها إلى العراق، أو على عمليات تجميع صناعية محدودة، وتبقى التجارة محدودة ليس بين هذه البلدان فحسب، ولكن بينها وبين دول الشرق الأوسط الأخرى أيضاً. ولعل أكبر اقتصاديات الخليج عام 2016 هي السعودية (646.4 مليار دولار) والإمارات (438.7 مليار دولار)[2]، وتركز السعودية على الصادرات البترولية التي يتجه سوقها إلى المناطق الصناعية في آسيا وأمريكا وأوروبا، في حين تعد الإمارات أكثر تنوعا في أنشطتها الاقتصادية قياسا بالسعودية.

هـ- العامل الثقافي:

يعد المجال الثقافي من المجالات المهمة التي تتنافس بشأنها بلدان الشرق الأوسط، وتبرز هنا الخصوصيات: الأثنية واللغوية والمذهبية والسياسية، فاثنيا ولغويا تعد العربية هي الأكثر انتشارا، وحتى إيران تستخدم الحرف العربي في كتابتها الرسمية، ويفرض الإسلام على كل المسلمين تعلم العربية، ورغم وجود اتجاه قومي تركي-فارسي-كردي-(يهودي) ذي محتوى عنصري، يبالغ في تقديم الذات وإنكار وجود الآخر، لكن المنطقة تشهد تعددية كلما ابتعدنا عن المنطقة العربية لتضم إليها تركيا وإيران و(كيان إسرائيل المحتل)[3]. وتعد منطقة الخليج العربي الأقل تنوعا من الناحية الأثنية واللغوية والمذهبية، إلا ان الطابع القبلي هو الذي يسودها ويغلب عليها، وأنظمة الحكم فيها تقليدية وراثية، وهذا ما جعلها تدخل في علاقات شائكة مع دول الشرق الأوسط، تميزت في النصف الثاني من القرن الماضي بالتنافس بين اتجاهات راديكالية وأخرى قومية مقابل اتجاهات قبلية تقليدية محافظة في دول الخليج

(1) سماح لبيب، "11 عاماً على اتفاقية الكويز-إيجابيات وسلبيات"، مقال منشور بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2015 على الموقع الإلكتروني: http://www.youm7.com/story/2015/12/11/11، تاريخ الزيارة: 2018/6/8.

(2) "الناتج المحلي الإجمالي"، موقع إلكتروني سابق.

(3) كينن مالك، "أوروبا والمهاجرون.. تقييم سياسات التعددية الثقافية والاستيعاب"، مقال منشور في مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، مقال منشور بتاريخ أيار/مايو 2015 على الموقع الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/News/5183.aspx، تاريخ الزيارة: 2019/8/17.

العربي، وتدير إيران اليوم محور صراع مع الدول الخليجية بمحتوى متعدد يمثل المحتوى الثقافي جانبا مهما منه[1].

نستنتج مما تقدم، أن الشرق الأوسط يعيش ظروفا تنافسية حادة، فإذا أضفنا منطقة الخليج العربي إليه، فإنَّه ستضاف إليها أبعاد تنافسية جديدة، تتجه أحيانا للابتعاد عن محتوى وتفاعلات التعاون، وتصبح أقرب ما تكون إلى محتوى وتفاعلات الصراع.

المطلب الثاني: تأثير التنافس الإقليمي على العراق

إن أكثر البلدان التي تتأثر بالتفاعلات الإقليمية الشرق أوسطية والخليجية بعد العام 2003 هو العراق، ذلك يعود لأسباب منها وأهمها:

1 ـ الروابط الاثنية والدينية والمذهبية.

2 ـ التداخل والجوار الجغرافي.

3 ـ النشأة التاريخية للعراق.

4 ـ حضور البعد التاريخي في علاقات العراق الخارجية.

5 ـ الضعف السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي الذي يعيشه العراق منذ العام 2003.

6 ـ علاقات العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بعض الدول إلى خوض الصراع معها على ارض العراق.

تحتاج كل واحدة من هذه النقاط إلى تحليل مفصل يمكن أن نتبين منه التداخل والترابط اللذين تجمعان العراق مع بيئته الإقليمية وتجعلها تؤثر فيه بشكل أو بآخر، وهو ما يمكن تفصيله كالآتي:

أولاً: الروابط الاثنية والدينية والمذهبية

يعد العراق بلداً متعدداً اثنياً ولغوياً ودينياً ومذهبياً، بحكم عوامل عديدة جغرافية وتاريخية وثقافية:

---

(1) يحيى أحمد محمود، "مترجم: السعودية وإيران.. صراع غير محسوم.. دليلك لفهم الصراع التاريخي على النفوذ"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.sasapost.com/translation/iranian-saudi-hegemonic-rivalry، تاريخ الزيارة: 2019/1/28.

جغرافيا: تم تجميع العراق الراهن بفعل إرادة بريطانية من أجزاء من ثلاث ولايات عثمانية: بغداد وأجزاء من البصرة وأجزاء من الموصل[1]، كان لكل من هذه الولايات خصوصيتها الاثنية والدينية والمذهبية. كان العثمانيون يديرونها إدارة لا مركزية، وكانت ولاية البصرة مثلاً تمتد حتى نهايات القرن التاسع عشر إلى حدود البحرين وقطر الحاليتين[2]، وكانت ولاية الموصل تمتد لتضم اغلب كردستان الجنوبية في تركيا[3]، وكانت الأحواز جزء من ارض العراق وامتدادها السكاني يمثل امتداداً للقبائل العربية التي تستوطن جنوب العراق، لكنها أصبحت تابعة للدولة الفارسية بموجب معاهدة ارضروم الثانية عام 1848، ثم احتلتها إيران وضمتها إليها عام 1935 [4].

تاريخيا: كانت ارض العراق مستقراً لحضارات قديمة أقامت فيها جماعات أثنية متعددة، إلى جانب جماعات أثنية متعددة أخرى أيضاً، وحتى تكوينات دينية مع السبي البابلي لليهود إلى ارض بابل[5]، ومع تأسيس الدولة العربية الإسلامية وعاصمتها بغداد، كان العلماء والتجار والشعراء وطلاب المعرفة يتوافدون على بغداد على اختلاف اثنياتهم وأديانهم ومذاهبهم.

ثقافيا: شهد العراق عدة تحولات ثقافية على مدى العقود الأخيرة، فمن النهج الإقطاعي إلى النهج القومي–العربي إلى نهج تغليب الولاءات الأولية القبلية والطائفية، حيث تسبب كل ذلك في تغيير التركيبة الاجتماعية للعراق سواء عبر تغير الانتشار الجغرافي عبر ارض العراق

(1) عبد الرزاق الصافي، "فصول من تاريخ العراق الحديث في سيرة ذاتية"، مقال منشور في **صحيفة الشرق الأوسط**، لندن، 18 يناير 2018.

(2) ألكسندر أداموف، **ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها**، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، ج 2، دار ميسلون للنشر، بغداد، 1982، ص274.

(3) علي شاكر علي، **ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس عشر: دراسة سياسية، إدارية، اقتصادية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص82؛ وأيضا: فاضل بيـات، "ولاية شهرزور-كركوك في العهد العثماني: إشكاليات التاريخ والتنظيم الإداري"، موقع المنبر التركماني، مقال منشور بتاريخ 23 آذار/مارس 2017 على الموقع الإلكتروني: http://turkmentribune.com/Kerkuk/13.html، تاريخ الزيارة: 2019/9/16.

(4) عايدة العلي سري الدين، **الأحواز-عربستان: إمارة في دائرة النسيان**، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2016، ص14.

(5) أصبح اليهود بعد السبي البابلي جزء من سكان العراق، وكانت نسبتهم تصل إلى 3، 1 % من عدد السكان عام 1920، ونحو 2، 6 % من عدد السكان عام 1947، ثم هجر اليهود العراق في منتصف القرن الماضي ولم يبق منهم إلا عدة أفراد؛ ينظر: ياسين طـــه ياسين، "الرفض اليهودي العراقي للحركة الصهيونية بين عامي (1947-1952)، مقال منشور في **مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية**، العدد (16)، جامعة ميسان، بغداد، 2010، ص210: وأيضاً: "سكان العراق"، منشور بتاريخ 2 آذار/مارس 2018 على موقع ويكيبيديا الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الزيارة: 2019/6/17.

أو النمو السكاني أو الهجرة، إذ شهدت نسب اليهود والمسيحيين والسنة والصابئة تناقصا ملحوظا، فاليهود مثلاً كانت نسبتهم نحو 3،1 % من عدد سكان العراق عام 1921، ومثلهم المسيحيين، ولكن أعدادهم تناقصت بشكل حاد بعد ذلك[1].

لقد تسبب كل ما تقدم في جعل العراق بلداً متنوعاً اثنياً ولغوياً ومذهبياً. كما تشترك الانتماءات المتنوعة في العراق مع الانتماءات الأولية في دول الجوار. فالوجود العربي مثلاً يشترك فيه العراق مع البلدان العربية، ويمتد بنفس الانتماءات القبلية عبر الأهواز الإيرانية وصولاً إلى مضيق هرمز من جهة إيران، إلا أن إيران نجحت في استقطاب العرب ضمن الهوية الإيرانية، في حين يمتد انتشار الكرد بين تركيا وإيران والعراق وسوريا ودول أخرى، والعراق فيه نسبة صغيرة من الكرد قياسا بتركيا وإيران، وهم يمثلون فيه المجموعة الإقليمية الأكثر تمتعا بحقوقها التي تكاد تقارب امتلاك كيان أشبه بالدولة ضمن الدولة العراقية بحكم خصوصية الأنموذج الفدرالي العراقي وفقاً للدستور الاتحادي لعام 2005[2]. ومع ذلك فإن الكرد في إيران هم الأكثر اندماجا في إطار الدولة الإيرانية، ولم يظهر لديهم سلوك مقاوم للدولة أو رغبة في الانفصال عنها باستثناء أحداث مهاباد في عام 1946 التي امتدت لعدة أشهر وبدعم من الاتحاد السوفيتي، حيث تعكس السياسات الإيرانية خصوصية قومية مزدوجة: فارسية-أذرية، والتزاماً مذهبياً مغايراً لانتماء الكرد المذهبي. كما يبدي الكرد مقاومة محدودة في تركيا وسوريا لا تقارن بالمقاومة التي يبدونها في حالة العراقية التي وصلت إلى مستوى الاستفتاء المطالب بالانفصال نهاية عام 2017، ومحاولة استكمال مقومات بناء الدولة[3]، بل إن روابط بعض القوى السياسية الكردية بكل من تركيا وإيران تكاد تكون مرتفعة في إطار تفهم الكرد للسياسة الإقليمية وان الكرد محصورون بين دولتين قويتين هما: تركيا وإيران لا يمكن لهما تقبل فكرة الانفصال على المدى القريب[4]. ويمثل التركمان في العراق مجموعة أثنية صغيرة، تناقص عددها بشكل لافت للنظر، فبعد أنْ كان يغلب على أربيل وكركوك ومدن

(1) ياسين طـــه ياسين، "الرفض اليهودي العراقي للحركة الصهيونية بين عامي (1947-1952)، مرجع سابق، ص210.

(2) علي سلمان صايل السلامي، "الفدرالية بين الواقع والطموح"، مقال منشور في **مجلة كلية الإسلامية الجامعة**، العدد (22)، كلية الإسلامية الجامعة، النجف الأشرف، 2013، ص211.

(3) علي أعظم محمد الكردي وآخرون، "الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (1963–1979م)"، مقال منشور في **مجلة آداب الكوفة**، العدد (12)، جامعة الكوفة، بغداد، 2012، ص100.

(4) "استفتاء كردستان.. كيف حوّل تركيا من صديق الأمس إلى عدو اليوم؟"، مقال منشور بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2017 على الموقع الإلكتروني: http://yaqein.net/reports/66620، تاريخ الزيارة: 2018/3/14.

أخرى مهمة الهوية التركمانية، فإن وجود التركمان الراهن لا يتجاوز نسبة الـ 5 % من عدد سكان العراق، وهؤلاء منقسمون بين ثلاث مجموعات:

- الاولى تقدم وتغلب الانتماء المذهبي الشيعي على الاثني، ونسبتهم تصل إلى خُمس نسبة الحجم الكلي.
- الثانية تقدم وتغلب روابطها وعلاقتها الاثنية مع تركيا ونسبتها نحو خُمسي حجم التركمان الكلي.
- الثالثة فأنها مندمجة في إطار بيئتها خاصة في إطار كردستان العراق وهي النسبة المتبقية منهم[1].

ولا توجد مؤشرات دقيقة على حجم الانتماءات الدينية والمذهبية للعراقيين، فرغم أن الإحصاءات تشير إلى أن 90 % من العراقيين هم مسلمون، ونحو 6 % مسيحيين، إلا أن هناك انقساماً مذهبياً في نطاق كلا المجموعتين، وهناك نسبة مرتفعة من العراقيين لا يقدمون انتماءهم الديني ولا يغلبونه مفضلين إظهار توجه علماني أو قومي، وحتى الانتخابات لم تظهر التزاما دينيا أو مذهبيا رغم فوز الإسلاميين بنحو 75 % من المقاعد البرلمانية الاتحادية، فهناك نسبة كبيرة اتجهت إلى العزوف الانتخابي (قدرت بنحو 40 % في عام 2010 و2014 ونحو 60 % في انتخابات 2018)، وهناك نسبة من هذه المقاعد يشك بأنَّها جاءت من تزوير نتائج الانتخابات، وهو ما يعني إن إجراء الانتخابات في أجواء منافسة حقيقية وسلمية، يمكن أنْ يؤدي إلى تراجع نسبة الإسلاميين إلى اقل من ذلك بكثير طالما أن من عزف عن المشاركة بالانتخابات هو بالضرورة غير الملتزم بنهج الأحزاب الدينية في السلطة[2].

وتتمتع الانتماءات المذهبية الإسلامية في العراق بخصوصية سمحت لإيران وتركيا وبلدان الخليج العربي أنْ تحظى بنفوذ وتأثيرات اجتماعية وسياسية في العراق بعد العام 2003، حيث اعتمدت تلك الأحزاب على الدعم الخارجي، ووظفت علاقاتها التاريخية مع دول الجوار، رغم محاولاتها تعزيز قاعدة حضورها في العراق إلاَّ أنَّ الداخل العراقي لم يظهر حتى الآن التزاما واضحا ولا واسعا بخط سياسي محدد الأمر الذي يدل عليه ويؤكده ارتفاع نسب العزوف

(1) جاسم محمد جعفر، "تاريخ التركمان في العراق وأصولهم"، مقال منشور بتاريخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2014 على الموقع الإلكتروني: https://kitabat.com/2014/10/21/، تاريخ الزيارة: 2018/9/28.

(2) "التيار المدني في العراق: مشروع دولة مدنية يواجه الاغتيال"، مقال منشور بتاريخ 13 آذار/مارس 2017 على موقع التجديد العربي الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/3/12، تاريخ الزيارة: 2019/10/16.

عن الانتخابات عام 2018. ويعني ذلك كله، أن الانتماءات الأولية في العراق تسمح لدول البيئة الإقليمية للعراق سواء كانت شرق أوسطية أو خليجية أنْ تمارس تأثيرها على العراق، ويظهر التنافس في تلك البيئات جليا على كسب وتوظيف الانتماءات الأولية في العراق، وهو ما تمثل بظهور أحزاب تقوم على الهويات الفرعية، وتأثير ذلك مثلاً في اعتماد العراق لسياسات كانت قريبة من مصالح وسياسات إيران قبل العام 2014 وبعيدة عن العرب بحكم علاقة الأحزاب الدينية في الحكم بإيران، وينطبق الأمر نفسه على أحزاب المعارضة ذات التوجهات الإسلامية[1].

ثانياً: التداخل والجوار الجغرافي

إن الجغرافيا التي يوجد فيها العراق تمثل بيئة مفتوحة في الغالب على دول الجوار مع استثناءات صغيرة. فالحدود مع تركيا تمثل منطقة جبلية وعرة تصلح كحدود عامة، إلا أن ما يضاعف من عموميتها أن الكرد ينتشرون على جانبيها، وهو ما يجعلها حدوداً متداخلة، وهذا ما يجعل العراق موضع اهتمام تركيا، وتكون قضايا مثل الكرد والمياه من أهم القضايا التي تشغل اهتمامات تركيا في العلاقة مع العراق[2].

وتمتاز حدود العراق مع إيران في الشمال الشرقي بأنَّها منطقة جبلية يتوزع على جانبيها الكرد مما يجعلها حدودا عامة أيضاً تتداخل مع التركيبة السكانية للعراق، في حين تمثل الحدود الوسطى جزءاً من امتداد سهلي يتوزع الكرد الفيلية على جانبي القسم الغالب منه، وتتداخل الحدود بين البلدين بشدة في الجنوب، ويضاعف من تأثيرها أن السكان العرب هم من يستوطن الجانبين وبنفس الانتماءات القبلية، بل إن اغلب المدن ذات الأغلبية العربية على الجانب الإيراني كانت جزءاً من ولاية البصرة حتى تاريخ متأخر من القرن التاسع عشر[3].

ويشير تاريخ العلاقة بين العراق والكويت إلى أن الأخيرة كانت جزءاً من ولاية البصرة حتى وقت قريب من نهاية القرن التاسع عشر مع استقلال إداري محدود للإمارة، ويتشابه السكان

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، "العراق المعاصر: أنظمة الحكم والأحزاب السياسية"، مقال منشور بتاريخ 13 يونيو 2014 على موقع الحوار المتمدن الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=365888، تاريخ الزيارة: 2019/4/1.

(2) ناهض محمد صالح، "المشكلة الكردية وأثرها في اتفاقات الحدود العراقية-التركية "نظرة في الأبعاد المعاصرة والمستقبلية"، مقال منشور في **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد (3)، جامعة تكريت، بغداد، 2015، ص109.

(3) عايدة العلي سري الدين، **الأحواز-عربستان: إمارة في دائرة النسيان**، مرجع سابق، ص146.

في خصائصهم وانتماءاتهم القبلية مع العراقيين[1]، وتعد العلاقة مع الكويت الأكثر إشكالية في تاريخ العراق الحديث وخصوصاً بين 1990-2003، لأنّ العراق بسببها خضع للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وفرضت عليه عقوبات شاملة[2]. وتمثل الصحراء حدودا نسبية للعراق مع السعودية والأردن، وتتميز الحالة مع سوريا بالتداخل السكاني القبلي في اغلب مناطق جانبي الحدود، وهو ما كان نتيجة عدم وجود حدود طبيعية بين بلدان هذه المنطقة. ورغم أن حدود العراق السياسية أقرت بتأسيس الدولة الحديثة عام 1921 وما بعده إلاَّ أنَّ بعض البلدان زحفت على الجغرافية الطبيعية للعراق كما في جنوبه الشرقي أو في الكويت، ولعبت السياسة دورها في رسم الحدود كما هو الحال مع سوريا، ومثلت تلك الروابط الجغرافية مدخلا لارتباط تأثير السياسات الإقليمية لتلك الدول على العراق، وهو ما يتجلى بعد العام 2003 في سهولة تدفق الإرهاب إلى العراق رغم كل الإجراءات التي اتخذتها البلدان المجاورة للعراق[3].

ثالثاً: النشأة التاريخية للعراق

شهدت ارض العراق الحالية قيام حضارات كبرى عبر التاريخ، إلا أنها لم تكن تسمى بالعراق إنما باسم المناطق التي ظهرت فيها، ومنها حضارة آشور وأكد وبابل وسومر، وغيرها، وتمتد كلٌ منها إلى ابعد من الحدود العراقية الراهنة بكثير، ثم جاءت الدولة العربية الإسلامية في العهد العباسي وكانت عاصمتها بغداد، لتمتد من غرب الصين وجنوب آسيا ووسطها والقوقاز وصولاً إلى المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء، وجاءت بعد ذلك الدولة العثمانية التي اتبعت أكثر من تنظيم في التعامل مع الأراضي العراقية وصولاً إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما قسمت العراق إلى ثلاث ولايات:

- ولاية البصرة التي تمتد إلى البحرين الحالية واغلب شرق السعودية الحالية.
- ولاية بغداد التي تضم اغلب وسط العراق الحالي وصولاً إلى اغلب مدن كركوك الحالية شمالا ومدن الفرات الأوسط جنوبا.

---

(1) تقرير: "من الكويتيين من أصول عربية"، مقال منشور بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2017 على الموقع الإلكتروني: http://alqabas.com/346146، تاريخ الزيارة: 2019/5/17.

(2) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "الكويت والمتغيرات السياسية في العراق (2003-2006)"، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (12)، جامعة الموصل، بغداد، 2008، ص223-224.

(3) ينظر: كلمة رئيس جمهورية العراق في الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 2008، منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/ga/63/generaldebate/pdf/iraq_ar.pdf، تاريخ الزيارة: 2019/6/14.

- ولاية الموصل التي تشمل السليمانية وأربيل وكركوك التاريخية (التي تتداخل مع غرب محافظة السليمانية الحالية) ودهوك وأجزاء من ديار بكر التركية[1].

ولكن بريطانيا عندما أرادت تأسيس العراق الراهن، اتجهت إلى استقطاع بعض من أراضي ولايتي البصرة والموصل وضمها إلى ولاية بغداد، ثم أعادت التنظيم الإداري للبلاد، وبهذا الشكل فإن النشأة التاريخية للعراق تجعله متداخلا مع المناطق الحدودية لدول الجوار. وعانى العراق نتيجة ذلك من مشكلة ضعف تبلور الهوية الوطنية. ورغم أن العهد الملكي أسهم في إيجاد مشتركات كبيرة بين العراقيين، إلا أن العهود الجمهورية اللاحقة وما شهدته من مظاهر عدم استقرار سياسي تسببت باستمرار أزمة للهوية الوطنية، ومنذ العام 2003 صعدت الهويات الفرعية بشكل كبير معبرة عن وجود مشكلة في نشأة الدولة العراقية وفي استمراريتها، وكنوع من التعبير عن الضعف الذي تتضمنه[2]، سمح ذلك وبشكل مضاعف بتدخل البيئات الإقليمية التي تحيط بالعراق بشؤونه الداخلية، مثلما سمح أيضاً بدخول كل أنواع التفاعلات إليه وبضمنها تدفق الإرهاب إلى العراق[3].

رابعاً: حضور البعد التاريخي في علاقات العراق الخارجية

يعد التاريخ أحد أهم العوامل التي يتم استحضارها في العلاقات العراقية مع عدد من الدول ومنها: تركيا وإيران والكويت. وخلاف ذلك مع سوريا والأردن والسعودية. حيث لا تضع هؤلاء العراق كأولوية في إقامة وتطوير العلاقات معه، ويمكن تتبع ذلك كالآتي:

لم تظهر الدولة العثمانية إلا بعد ضعف الدولة العربية الإسلامية وتمددت بسرعة على حساب العراق[4]. واستقل عنها بتفككها وظهور العراق وتركيا ودول أخرى ككيانات سياسية في أعقاب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وطالبت تركيا بولاية الموصل تحت عدة حجج منها أن الحرب العالمية الأولى انتهت وولاية الموصل تحت السيطرة العثمانية، وأن

(1) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد: من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني**، مكتبة مدبولي، بغداد، 1991، ص17.

(2) ابتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، "بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولية**، العددان (35-36)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2017، ص229-230.

(3) سداد مولود سبع وماجد حميد خضير، "الاعتدال وإمكانية تعزيز الهوية الوطنية العراقية"، مقال منشور بتاريخ 21 آذار/مارس 2017 على موقع مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام الإلكتروني: https://annabaa.org/arabic/violenceandterror/10324، تاريخ الزيارة: 2019/12/21.

(4) ستيفن هيمسلي لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، مرجع سابق، ص87-88.

اغلب سكان الولاية هم من الكرد، وغيرها. ورغم أن الإرادة البريطانية حسمت الأمر بضم الولاية إلى العراق، إلا أنَّ تركيا بقت تطالب بضم تلك الولاية بين حين وآخر. يضاف إلى ذلك أنها تتدخل في الشأن العراقي من خلال قيامها بحملات عسكرية محدودة على جانبي الحدود لضرب معاقل الحركة الكردية المسلحة، استنادا إلى عدة اتفاقات مع العراق تعود إلى عام 1930 واتفاقية سعد آباد عام 1937، ثم اتفاقية التعاون الأمني بين العراق وتركيا في 25 آذار/ مارس 1983، ثم اتفاقية المطاردة الحثيثة مع العراق في 15 تشرين الأول/أكتوبر عام 1984، وكلها تمنح العراق وتركيا حق التدخل المحدود والقيام بأعمال عسكرية محدودة عبر الحدود لتعقب المجموعات المسلحة الكردية[1].

وتصادمت حضارة إيران القديمة مع الحضارات العراقية أكثر من مرة، (حضارة بابل) (الدولة الساسانية، وما زال البعض يتهم بعض القيادات الإيرانية بتمسكها بهذا التاريخ الأخير لتبرير مساعيها لإعادة النفوذ الإيراني إلى العراق بعد العام 2003[2]. فضلًا عن أن التاريخ الحديث شهد توسعاً وتمدداً إيرانياً مستمراً في الحدود بين البلدين على حساب الأراضي العراقية، وصولاً إلى اتفاقية الجزائر عام 1975، أي إنَّ البعد التاريخي يشهد أن مصالح العراق كانت تتعرض للضرر أحياناً في العلاقة مع إيران[3].

ويشهد التاريخ مع الكويت أن السكان هناك هم امتداد قبلي لقبائل الجزيرة العربية والعراق، وكانت بريطانيا تعمل على إزاحة الوجود العثماني الذي كان يدير هذه المناطق عبر ولاية البصرة في بعض المراحل، وتشمل الجهتين: الأحواز في أجزاء من الشطر الشرقي من الخليج العربي والإمارات الخليجية في الشطر الغربي منه، وصولاً إلى العام 1899 عندما وقعت اتفاقية الحماية الكويتية-البريطانية، ثم الاتفاقية العثمانية-البريطانية لترسيم الحدود الجنوبية في عام 1913، ثم اتفاقية العقير لترسيم الحدود العراقية-الكويتية-السعودية عام

(1) **تقرير**: "الوجود التركي في شمال العراق وآثاره الإقليمية واسعة النطاق"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، مقال منشور بتاريخ 17 شباط/فبراير 2016 على الموقع الإلكتروني: http://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2016/02، تاريخ الزيارة: 2020/2/5.

(2) تاج الدين جعفر الطائي، **استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي**، مؤسسة رسلان للنشر، دمشق، 2013، ص136-137.

(3) "إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟"، التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط، (كتيب)، مجموعة الأزمات الدولية، بروكسل، آذار/مارس 2005، ص9-11؛ وأيضاً: منة الله جلال، "إيران والعراق.. تاريخ من الصراعات والاضطرابات"، مقال منشور بتاريخ 29 حزيران/يونيو 2014 على الموقع الإلكتروني: https:// www.sasapost.com/iraq_iran_realations، تاريخ الزيارة: 2019/8/17.

1922[1]، ولكن تلك الاتفاقات كلها لم تستطع منع الصدام بين العراق والكويت، ولا منعت ظهور رؤى تصف الكويت بأنَّها جزء من العراق وهو ما تسبب بعدة أزمات بين البلدين وصولاً إلى العام 1993 عندما اصدر مجلس الأمن القرار 833 لسنة 1993 القاضي بالمصادقة على تقرير لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت، واعتراف العراق بها رسميا عام 1994[2]، ثم الاتفاق على القيام بذلك الترسيم عامي 2010-2012، وتؤشر تلك العلاقات حضور عامل التاريخ بقوة فيها، رغم أن الاتجاه هو مع تعزيز العلاقات بعد العام 2003.

وتبدو العوامل السياسية هي الأكثر حضوراً في علاقة العراق مع السعودية والأردن وسوريا قياسا بالعوامل التاريخية، والسبب في ذلك هو نشوء هذه الدول في مراحل متأخرة، يغيب عنها العمق التاريخي الذي يمكن أن يؤثر في علاقة العراق بها. ويتضح مما تقدم، أن البعد التاريخي عامل يؤثر في العلاقات الإقليمية للعراق مع اغلب دول الجوار، ويتسبب في كثير من الأحيان بحدوث تفاعلات متعددة تؤثر في العراق أو يكون العراق طرفا فيها.

خامساً: الضعف السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي الذي يمر به العراق

شهد العراق بعد العام 1991 ضعفاً واضحاً في سلطة الدولة وتراجعا في سيطرتها الأمنية لأسباب تتعلق بتأثيرات أزمة وحرب الخليج الثانية عامي 1990-1991 وما رافقها من فرض العقوبات الاقتصادية وفرض مناطق حظر الطيران على العراق. وتضاعف الضعف السياسي والأمني والاقتصادي في العراق بعد العام 2003 بسبب غياب الدولة المرافق للاحتلال الأمريكي للعراق[3].

كما ارتفع معدل عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق مع تدهور الحياة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي. ان الأسباب التي تقف خلف ذلك متعددة، منها ما هو متعلق بالعوامل الداخلية، ومنها ما هو متعلق بالعوامل الإقليمية والدولية. فالعراق تعرض لعدة عوامل ضاغطة، منها الإرهاب الذي كان سببا ونتيجة في آن واحد: فهو سبب لرفع معدل عدم الاستقرار وتهديد التماسك الاجتماعي، وهو نتيجة للسياسات غير المتماسكة وغير المنسجمة التي اتبعتها السلطات الحكومية في العراق بعد عام 2003 والتي لم تنظر إلى العراق من

(1) رابعة فلاح السيحان، **العلاقات الكويتية-العراقية: الواقع ورؤية مستقبلية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013، ص28.

(2) المرجع نفسه، ص38.

(3) وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة**، مرجع سابق، ص316 وما بعدها.

زاوية متطلبات وشروط وجود وإدارة دولة متعددة الاثنيات والأديان والمذاهب، وأسهمت بأخطائها في رفع مستوى التذمر من السلطات والسياسات الحكومية[1].

ورغم الاتجاه السريع لمحاولات إعادة بناء الدولة العراقية إلا إنّه لم يتم تأسيس كيان مستقر وإنما تأسست الفوضى والفساد والعنف وظهرت التنظيمات المسلحة وغيرها من المؤشرات مما كان دليلاً على ضعف الدولة إن لم يكن غيابها[2]. ثم جاءت أحداث خروج عدد من المدن من سيطرة الحكومة الاتحادية في حزيران/يونيو 2014، لتعطي مؤشرا على حجم الخلل في بناء الدولة العراقية، إذ تمدد الإرهاب إلى حد إظهار الضعف الذي تعاني منه الدولة العراقية[3]، وهو ما منح كل دولة من دول الجوار القدرة على التدخل في العراق لضمان مصالحها وبكلف بسيطة، مستغلة الفوضى التي عمت كل أنحائه وجوانب الحياة فيه، بل أن بعض الدول مارست تدخلاً ونفوذاً واسعاً في العراق بقصد توفير مجال دفاعي لها بعيداً عن حدودها، ولا تنكر اغلب القيادات العراقية تعرض للعراق للتأثيرات الخارجية بعد العام 2014 بفعل ما تسبب به الإرهاب وعوامل أخرى أيضاً من إضعاف بناء الدولة العراقية[4].

سادساً: علاقات العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بعض الدول للصراع معها على ارض العراق.

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق بعد الحرب العالمية الأولى، فأسست لها امتيازات نفطية فيه، وبعد الحرب العالمية الثانية واتساع الحضور الأمريكي عالمياً، ازداد

(1) رفاه عبد العظيم عبد الحسن، **السّياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام 2003**، مرجع سابق، ص58 وما بعدها.

(2) إياد العنبر واسحق يعقوب محمد، "مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة"، جامعة الكوفة، كلية العلوم السياسية، مقال منشور بتاريخ30 آب/أغسطس 2015 على الموقع الإلكتروني: http://politicalsciences.uokufa.edu.iq/staff/ishaqy/ar/res/3.docx، تاريخ الزيارة: 2019/9/14.

(3) خضر عباس عطوان وآخرون، "سياسات الأمن الوطني العراقي في التعامل مع التحدي الإرهابي بعد 2005"، مقال منشور في **مجلة قضايا سياسية**، العدد (41)، جامعة النهرين، بغداد، 2016، ص29.

(4) أكد هادي العامري الأمين العام لمنظمة بدر أن: "إيران هي التي قامت بشكل فعلي بدعم العراق وليس التحالف الدولي، خلال الحرب ضد تنظيم داعش"؛ مقال منشور بتاريخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2017 على الموقع الإلكتروني: http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/281020173، تاريخ الزيارة: 2019/9/14. وأنظر كذلك: صافي الياسري، "التدخل الإيراني في العراق: البواعث والخصائص والآثار"، مقال منشور بتاريخ 10 حزيران/يونيو 2011 على الموقع الإلكتروني: https://arabic.mojahedin.org/newsar/17266، تاريخ الزيارة: 2019/4/17.

الاهتمام بالعراق فشاركت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم مبادرة تأسيس حلف بغداد عام 1955، ثم رفعت معدل حضورها في العهد الجمهوري من خلال دعم القوى الكردية في معارضتها للحكومة المركزية[1]، ثم اتجهت عام 1983 وما بعده إلى الانفتاح على العراق عسكريا، وصولاً إلى العام 1989 عندما أخذت الأزمات تحيط بالعلاقات العراقية-الأمريكية وصولاً إلى إعلان الحرب بينهما في عام 1991في إطار القرار الأممي 678 لسنة 1990. وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية بعدها ترسم وتنفذ سياسات للتدخل في العراق ومنها سياسة الاحتواء المزدوج عام 1992، ثم تبنت عام 1998 قانون تحرير العراق، ثم أعلنت عام 2002 أن العراق جزءٌ من محور الشر، ثم أخذت تبرر احتلال العراق بالقول إنّه يدعم التنظيمات الإرهابية، ويطور أسلحة الدمار الشامل، وان نظام حكمه شمولي[2].

وجرى في عام 2003 تنفيذ سياسة الاحتلال عام 2003 في إطار مشروع لإعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط ضمن مشروع (الشرق الأوسط الكبير) الذي يهدف إلى تحقيق أربع غايات هي[3]: التداول السلمي للسلطة في إطار أنظمة حكم ديمقراطية، الخصخصة الاقتصادية، إصلاح نظام التعليم الديني، منح الحرية للمرأة.

وكان الطرح الأمريكي في إطار تصميم وتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير مبنيا على أساس التدخل من الخارج لتحقيق الإصلاح، ويرى اغلب الباحثين أن هدف ذلك المشروع في الحقيقة ليس تحقيق غاياته المعلنة، ولكن بلوغ هدف تفكيك منطقة الشرق الأوسط وإعادة صياغة خرائط سايكس بيكو التي قسمت جغرافيا وشعوب المنطقة بين عدة كيانات تحت سيطرة الاحتلال البريطاني والفرنسي[4].

والواقع أن الانتقال من عقل تقليدي محافظ في الدول العربية إلى الانصياع للضغط الخارجي وإحداث تحولات عميقة في أنظمة الحكم والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي التعليم، لم تكن أمورا تتقبلها تلك الدول، وهذا ما جعل كل دول الجوار (باستثناء إيران وتركيا والكويت والأردن) تعمل على محاربة الوجود الأمريكي في العراق بشكل غير مباشر، أو تعمل على منعه من تحقيق غاياته في العراق، وهو ما عبر عنه وعكسه اتساع

(1) بشار فتحي العكيدي، **صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق (1939-1958)**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص187.

(2) برادلي أ. تاير، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص40-42.

(3) المرجع نفسه، ص33-34.

(4) ينظر: "100 سنة على اتفاقية سايكس بيكو.. و«التقسيم» مستمر"، مقال منشور في **صحيفة الشرق الأوسط**، لندن، 15 أيار/مايو 2016.

نطاق التنظيمات المسلحة، وكثرة أعمال العنف، واتساع انقسام العراق اجتماعيا، وغيرها من المظاهر التي أشرت تدخل دول الجوار في الشأن العراقي لأسباب وأهداف مختلفة، وبأشكال ونسب مختلفة[1].

ووجدت إيران في الاحتلال فرصة سانحة لبلوغ غاياتها ولهذا لم تدفع حلفاءها إلى محاربة قوات الاحتلال، بل وجدت أن تحقيق مصالحها هي باستمرار الاحتلال أطول مدة ممكنة لاستنزاف القوى التي ليس لها علاقة جيدة معها، وإذا كانت تركيا والأردن والكويت لم تدعم أنشطة الإرهاب في العراق لأنها جزء من منظومة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الإقليميين، فقد كانت السعودية وسوريا عرضة للاتهام بعدم اتخاذ إجراءات كافية لمنع تدفق الموارد والإرهاب إلى العراق حتى عام 2011 عندما ظهر متغير ما عرف بالربيع العربي الذي تسبب في تدخل العراق بشكل أو آخر تحت مظلة الانتماءات الأولية وما فرضته على العراق من التغاضي عن تورط بعض المجموعات داخله في الصراعات الإقليمية التي حدثت في عدة بلدان عربية.

ويتبين من هذا المبحث نقطة مهمة، ألا وهي أن العراق يقع في منطقة إقليمية غير مستقرة، تتغلب فيها مظاهر الصراع والتنافس على مظاهر التعاون، وهو ما يتم ملاحظته من خلال ارتفاع حضور مؤشرات الصراع، وغياب الإرادة الإقليمية للتعامل الجدي لتسوية تلك المؤشرات أو التخفيف من حضورها في العلاقات والتفاعلات الإقليمية.

وهو ما كان محتماً أن ينعكس على وضع العراق بشكل أو بآخر، وبالسلب أكثر مما ينعكس عليه بالإيجاب، بحكم ارتباط العراق مع الدوائر التي تحيط به: الدائرة العربية والخليجية والشرق أوسطية، وهي بمجملها لا تشهد علوية لتفاعلات التعاون على علاقات الصراع، منذ العام 1990 ولغاية تاريخ الانتهاء من كتابة هذه الدراسة.

ومن بين النقاط التي تعرض لها العراق بفعل نتائج التفاعلات الإقليمية أو تفاعل معها هي موضوعة الإرهاب الذي تبين في الفصل الأول من هذا الكتاب إنّه يمثل تفاعلا تغلب عليه لغة العنف لمسببات سياسية، ولا يهتم كثيراً بنوع الأدوات التي يستخدمها ولا حجم الأضرار الناجمة عنها، لكنه يهتم بتضخيم العنف الذي ينتجه لبلوغ الغايات المنشودة وتحقيق النتائج التي يرجوها الطرف الذي يمارس هذا العنف الإرهابي.

---

(1) طايل يوسف العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص124-125.

المبحث الثاني

التوازن الإقليمي: المضمون وتأثيراته على العراق

بعد أن بيّنا في المبحث الأول إشكالية التنافس والصراع الإقليمي، وكيف انعكسا على العراق، سنتناول في هذا المبحث موضوع التوازن الإقليمي، وانعكاساته على العراق، وذلك عبر مطلبين هما:

- **المطلب الأول: مضمون التوازن الإقليمي.**
- **المطلب الثاني: تأثير التوازن الإقليمي على العراق.**

المطلب الأول: مضمون التوازن الإقليمي

يعد التوازن الإقليمي واحداً من الموضوعات التي تعنى بها العلاقات الدولية، وهو يفيد بواقع حال توزيع القوة والتحالفات بين الدول[1]. هو بالضرورة توازن نسبي لأنّ عوامل القوة متعددة ومتغيرة المعدلات إلى ابعد الحدود، وتتضمن عوامل مادية وأخرى غير مادية، وتكون العوامل غير المادية في حالات عديدة هي الحاسمة ومنها: الحالة المعنوية والتماسك الاجتماعي وسياسات الدولة وطريقة إدارتها[2]. يمكن أن نستنتج من تتبع التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط والبيئة الخليجية بوصفها البيئة التي تحيط بالعراق سواء كبيئة مجاورة أو كبيئة قريبة النتائج الآتية:

1 ـ إن القوى الإقليمية الكبرى هي: تركيا وإيران و(كيان إسرائيل المحتل) ومصر والسعودية بحكم الامكانات التي تمتلكها كل من تلك القوى الاقليمية.

2 ـ إن بعض هذه القوى تملك أسلحة نووية أو على الأقل أسلحة دمار شامل وهي (الكيان) وإيران، فإيران حازت وطورت اسلحة كيمياوية وبيولوجية، وتعمل على تطوير برنامجها النووي.

3 ـ إن بعض هذه القوى تحسب قدراتها على أساس تحالفات متعددة الأطراف كحال تركيا و(الكيان) وإيران.

---

(1) مايكل شيهان، **توازن القوى بين التاريخ والنظرية**، ترجمة: أحمد مصطفى، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2015، ص3.

(2) فراس محمد الجحيشي، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص103-105.

4 ـ إن بعض الدول في تلك البيئات تعاني من ظروف استثنائية بحكم عوامل عدم الاستقرار التي تعصف بها ومنها العراق وسوريا.

5 ـ إن كل قوة إقليمية لها طريقتها في كسب عوامل القوة أو التمتع بعوامل قوة مهمة، سواء بالاعتماد على الذات أو على التحالفات.

6 ـ إن توازن القوى مسألة مطروحة بشدة بسبب عامل غياب الثقة الذي يسود البيئة الإقليمية لأسباب مختلفة.

7 ـ إن توازن القوى في البيئات الإقليمية التي تحيط بالعراق تتداخل في تأثيرها مع توازن القوى الدولي، والقوى الفاعلة في التوازن الدولي هي الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب روسيا وقوى أخرى، ولكل منها مصالح في البيئتين الشرق أوسطية والخليجية.

8 ـ إن حالة العراق في التوازن الإقليمي أشبه بحالة فراغ القوة، ولا يمكن أن يستعيد وضعه في التوازنات الإقليمية إلا بعد بناء قوته الخاصة وانتهاجه سياسات تخدم مصالحه الوطنية الخاصة.

تحتاج هذه النقاط إلى بعض التوضيح الذي يمكن أن يكشف عن حالة توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط عامة وفي البيئة الإقليمية التي تحيط بالعراق خاصة، وهو ما يمكن تتبعه فيما يأتي:

أولاً: إن القوى الإقليمية الكبرى هي: تركيا وإيران و(كيان إسرائيل المحتل) ومصر والسعودية

أشرنا في مقدمة هذا المطلب إلى أن توازن القوى يحاكي منطق القوة، وهو منطق عام يمتد ليغطي الآتي: عوامل القوة المادية الذاتية، عوامل القوة المعنوية، التحالفات التي تدخلها كل دولة، الصراعات التي تدخلها كل دولة.

اي ان التوازن ما هو الا نتاج واقع القوة وعلاقاتها في المنطقة، وبهذا فإن التوازن يمكن استقراؤه من خلال ما موجود من توزيع للقوة والعلاقات التي تبنى من خلاله.

وبتتبع هذه العوامل يمكن أن نلاحظ ما يأتي:

إن تركيا تتمتع بعوامل متعددة تساعدها في امتلاك قوة كبيرة، حيث انها أنفقت على

التسلح نحو 18،1 مليار دولار عام 2016 لما وضعها في المرتبة 16 عالمياً[1]، وما جعلها بين الدول الكبرى في الإنفاق العسكري. أما اقتصادياً فإن ناتجها المحلي الإجمالي بلغ نحو 863 مليار دولار عام 2016 لتحتل المرتبة 18 عالمياً[2]. كما يبين تحليل عوامل القوة العسكرية إن لدى تركيا جيشاً كبيراً نسبياً، وهي تنتج اغلب أنواع الأسلحة المتوسطة والثقيلة التي تستخدمها، إلا أنها لا تمتلك أسلحة دمار شامل[3]. وتظهر كذلك عوامل القوة المعنوية التركية في التكييفات العديدة التي جرت على نظامها السياسي في الأعوام اللاحقة على عام 1924، إذ تم تصحيح النظام عام 1960 بانقلاب عسكري، ثم جرى تصحيحه مرتين أخريين عامي 1970 و1980 عبر تدخل الجيش. والنظام السياسي بموجب دستور 1982 ما زال نافذا رغم تعديله لأكثر من مرة ومنها تعديلات عامي 2001-2011 المتعلقة بدور المؤسسة العسكرية والحريات العامة والخاصة استجابة لضغط شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[4]، ثم تعديلات عامي 2014 و2017 التي جعلت النظام السياسي شبه رئاسي بعد أن كان نظاماً برلمانياً، وفي كل الأحوال بقي النظام السياسي التركي يتمتع بديمقراطية مرنة وحجم الحريات فيها مرتفعة، ولا توجد مشكلات كبرى يعاني منها نظامها إلا ما تعلق باندماج الأكراد بالدولة التركية[5]. وتنفتح تركيا في مجال التحالفات على كلٍ من الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، ولديهما في تركيا قواعد ومراكز قيادة عسكرية متعددة، لأنّ تركيا جزء من منظومة الناتو، وهو ما يعطي لتركيا عوامل قوة كبيرة إلا إنّه يقيدها بعدم القدرة على صنع وتنفيذ السياسة التي تريدها إلا بموافقة الحلف ومنها طريقة إدارتها للملف السوري[6]. ولا ننسى بالطبع أن لدى تركيا تحالفا آخر مع (الكيان المحتل)، نتيجة العلاقات المتقدمة بينهما منذ العام 1951 وصولاً إلى العام 1996، واستمر تطور العلاقات بينهما رغم الأزمة السياسية في العامين 2009-2010 (غزو قطاع غزة واستهداف أسطول الحرية البحري التركي)[7].

(1) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance, Routledge, U.K., 2016, P: 46.

(2) الناتج المحلي الإجمالي، موقع إلكتروني سابق.

(3) مجموعة مؤلفين، تركيا العسكرية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، الجزائر، 2016، ص38.

(4) فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص155.

(5) المرجع نفسه، 167.

(6) علي حسين باكير، "أميركا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة"، مقال منشور في مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013، ص4.

(7) سمية حوادسي، العلاقات التركية-الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2014، ص133.

يتعايش في تركيا نوعان من الصراعات التي تستنزف مواردها هما: الداخلية والخارجية. تنقسم الصراعات الداخلية في تركيا إلى جبهتين: الأولى مع الحركة المسلحة الكردية المتمثلة بحزب العمال الكردستاني التركي[1]، والثانية مع التيارات السياسية التي يتوزع الصراع فيها بين الإسلامي والعلماني. فالصراع بين التيارات الإسلامية يتوزع بين (اردوغان-غولن) وهو الذي برز على اثر محاولة الانقلاب الفاشلة صيف عام 2016[2]. اما صراعات تركيا الخارجية فهي كثيرة وعلى أكثر من جبهة، إذ دخلت تركيا في صراعات مع اليونان وأرمينيا منذ وقت طويل وبحكم عوامل تاريخية متعددة[3].

ولكن بعد مرحلة طويلة من إعلان تركيا رفض التدخل في شؤون الشرق الأوسط بعد العام 1924، عادت دخلت في صراع مستتر مع إيران بحكم الطابع الأيديولوجي للمشروع السياسي الإيراني بعد العام 1979، ثم دخلت في صراع نسبي مع العراق بعد العام 1991، ثم دخلت في صراع مع سوريا عام 2011 بعد مرحلة قصيرة من التعاون بين عامي 2004-2011. لكن رغم أن تركيا أعلنت عام 2004 اتجاهها إلى تطبيق مبدأ (صفر مشاكل) مع بيئتها الإقليمية[4]، إلا أنها سرعان ما اصطدمت بتلك البيئة وتناقضاتها، حيث لم تتقبل هذه البيئة سياسة تغليب منطق التعاون، وتعمل الصراعات الموجودة على إضعاف الثقة بين الأطراف المتفاعلة ومن ثم سيادة منطق التوازنات ومنطق التنافس[5].

ان إيران هي دولة إقليمية كبرى، حيث بلغ ناتجها القومي 418 مليار دولار عام 2016 أي أنها تقع بالمرتبة 29 عالمياً[6]، وتنفق عسكريا نحو 13،9 مليار دولار عام 2016 أي أنها تقع بالمرتبة 21 عالمياً[7]، وتنتج تشكيلة متنوعة من الأسلحة المتوسطة والثقيلة، وتستورد المتبقي من احتياجاتها من عدة دول، منها روسيا والصين وكوريا الشمالية، ولدى إيران برنامج لأسلحة الدمار الشامل منذ الحرب العراقية-الإيرانية واستخدمت ولعدة مرات غازات سامة، وعملت

(1) "الكرد والدمج في تركيا"، مقال منشور بتاريخ 12 يناير 2015 على موقع الجزيرة الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6a83d24f، تاريخ الزيارة: 2020/3/17.

(2) محمد زاهد جول، الانقلاب العسكري في تركيا، دار ابن حزم، بيروت، 2017، ص209.

(3) مريم بن عبد الرزاق، الصراع التركي اليوناني على جزيرة قبرص (1963م – 2004م)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2016، ص70-71.

(4) فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص183.

(5) وانغ جنغ ليه، رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص532-533.

(6) الناتج المحلي الإجمالي، موقع إلكتروني سابق.

(7) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance, op. cit., p.46.

على تطوير برنامجها النووي حتى انها وصلت إلى مستويات متقدمة بعمليات التخصيب، وهو ما أجبر الدول الغربية على توقيع (الاتفاق النووي) معها عام 2016 بقصد تنظيم جهود إيران النووية ومنعها من الاتجاه إلى صناعة الأسلحة النووية[1]. وتتمتع إيران بقدرات معنوية كبيرة، حيث تبنت نظام حكم يزاوج بين عدة اتجاهات، فهو من جهة يتبنى تحالفا ثنائي القومية (فارسي-اذري) استطاع كسب الفرس والاذريين والأكراد إليه (85 % من الشعب الإيراني) بحكم تقارب الأصول الاثنية، وهو من جهة أخرى يتبنى الخط الفقهي المذهبي الشيعي الاثنا عشري ليستقطب بذلك (نحو 70 % من الشعب) أغلبية الفرس والاذريين والعرب والتكوينات الاثنية التي تدين بهذا الاعتقاد، فلم يتبق إلا مجموعات صغيرة خارج ذلك النظام[2].

تركز إيران في تحالفاتها على ولاءات ما دون الدولة، حيث تعطي الأولوية للانتماءات الفرعية باعتبارها نقطة ضعف دول الجوار في الشرق الأوسط التي تعاني أغلبها من مشكلة ضعف المواطنة[3]، وابرز تحالفات إيران هي مع حزب الله اللبناني ومجموعات عراقية عدة ومع سوريا وجماعة الحوثيين في اليمن ومجموعات أخرى في دول المنطقة[4]، وقد أعطت هذه التحالفات لإيران عوامل قوة مهمة لأنها نجحت في استخدام هؤلاء الحلفاء كخط دفاع متقدم بما يخدم المصالح الإيرانية[5].

بهذا استطاعت إيران أن تبني نظاماً سياسياً يتمتع بعوامل قوة كبيرة في الداخل الإيراني، يعتمد الشرعية الطائفية القائمة على أطروحة (ولاية الفقيه) أي حكم رجال الدين، الذين يتمتعون بكل الصلاحيات اللازمة لإدارة الدولة والشؤون السياسية. ان هذه الاطروحة هي من القضايا الأيديولوجية غير المرنة التي تتجه إلى تطويع الدولة والمجتمع ضمن فلسفة نظام الحكم المعتمد.

---

(1) تقرير الحالة الإيرانية 2016، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ص49-50.

(2) أحمد محمد بور وجليل كريمي وكريم محمودي، "مأزق الهوية في إيران"، مقال منشور في المراصد، العدد 25، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، 2016، ص28-29.

(3) علي رضا نـادر، "الدور الذي تضطلع به إيران في العراق"، مؤسسة راند، منشور بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 على الموقع الإلكتروني: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/pe100/pe151/rand_p، تاريخ الزيارة: 2018/3/15.

(4) عبد الله بن علي آل خليفة، التنافس التركي الإيراني على العراق، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2018، ص36-37.

(5) "صراع الحدود: ما بين النفوذ الإيراني والأمريكي"، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، منشور بتاريخ 29 حزران/يونيو 2016 على الموقع الإلكتروني: http://rawabetcenter.com/archives/48503، تاريخ الزيارة: 2018/3/25.

بهذا استطاع نظام الحكم في ايران أن يقلل من مستوى المعارضة له عبر اعتماد فلسفة مزدوجة: أثنية – طائفية، الذي احتوى الفرس والكرد ضمن الانتماء الآري، واحتوى الفرس والاذريين والعرب ضمن الانتماء الطائفي، وبذلك يكون قد قلل من حجم المعارضة الممكنة له، ويبقى حجم المعارضة ضمن التوجهات السياسية محدود جداً (حركة مجاهدي خلق، التي ضعفت بشدة بعد احتلال العراق)، وضمن التوجهات الطائفية لا توجد حركة منظمة ضد النظام السياسي الإيراني في حين إنّه ضمن التوجهات القومية توجد بعض الحركات الناشطة إلا أنها ضعيفة، إذ تعيش إيران صراعات داخلية محدودة وصغيرة في كردستان إيران وفي مناطق البلوش جنوب شرق إيران[1].

ولكن إيران تعيش صراعات خارجية بحكم سياساتها الرامية لإذكاء الولاء للانتماءات الفرعية دون الوطنية لاستخدامها في إدارة صراعاتها الإقليمية والتغلب فيها على خصومها، وهذا ما حول العلاقات السعودية-الإيرانية من علاقات متينة في السبعينات من القرن الماضي (العمودين في السياسة الأمريكية)[2]، إلى علاقات صراع ارتفعت معدلاتها بشدة بعد العام 2011[3]، وحدث الأمر نفسه مع أغلبية الدول العربية. وتميل علاقات إيران مع تركيا إلى المزاوجة بين التنافس والصراع، بسبب تقاطع المشروعين السياسيين اللذين تتبناهما هاتان الدولتان في غاياتهما النهائية المتمثلة في الوصول إلى مرتبة القوة الإقليمية الأكبر في الشرق الأوسط[4]. وتميل أيضاً علاقات الصراع بين إيران والغرب إلى أن تكون نسبية، لأنّ الغرب لا ينظر إلى إيران عدواً، فإذا قسنا الحالة مع العراق قبل عام 2003، فقد عمد الغرب ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تصوير العراق عدواً، فضربه عام 1991 ثم احتله عام 2003، في وقت وظرف لا يمتلك فيهما العراق ما يوازي قدرات إيران وتهديدها الظاهر والمعلن للمصالح الغربية منذ عام 2003، أي إنَّ تلك العلاقات تدرج ضمن نطاق علاقات التوتر أو

(1) "إيران.. بين الصراعات الداخلية ورسم السياسة الخارجية"، ترجمة: سعد عبد العزيز، منشور على موقع كتابات الإلكتروني: https://kitabat.com/news، بتاريخ 12 نيسان/أبريل 2018.

(2) بنشفه كي نوش، العلاقات السعودية الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم، ترجمة: ابتسام بن خضراء، دار الساقي، بيروت، 2017، ص150-152.

(3) المرجع نفسه، ص312.

(4) إف ستيفان الرابي وعلي رضا نادر، "العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً"، مؤسسة راند، منشور على الموقع الإلكتروني:https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_ reports/RR200/RR258/RAN بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2013.

غياب الثقة، ولا يمكن إدراجها بسهولة ضمن علاقات الصراع المعبر عنه أكاديميا بصراع الإرادات التي لا تقبل أي اتفاق[1].

يعد الكيان الصهيوني (إسرائيل) إحدى الدول الإقليمية الكبرى، فعلى الرغم من أنها تأسست قبل عدة عقود قليلة[2]، فإنها في المرتبة الـ 37 عالمياً من ناحية القوة الاقتصادية، وبلغ إنفاقها العسكري نحو 18,5 مليار دولار عام 2016 وهو يمثل الإنفاق 15 عالمياً[3]، ويمتلك (الكيان) قوة عسكرية كبيرة قياسا بحجم القوة العسكرية لدول المنطقة، ضمن فلسفة غربية منظورها أن (الكيان) يجب أن يتفوق على كل جيوش المنطقة العربية، ويصنع (الكيان) اغلب أنواع الأسلحة، ويستورد قسما آخر من الدول الغربية، وتمتلك أيضاً اغلب أسلحة الدمار الشامل لرفع معدل الردع[4]. وتتمثل عوامل القوة المعنوية الإسرائيلية في كونها كيانا شبه مستقر يحظى بقناعة مستوطنيه كافة بوجوب الدفاع عنه وحمايته. وبتعبير آخر إن الفكرة الرئيسة لوجود هذا الكيان هي قيامه على ما يوصف بأنَّه ارض الميعاد، وهناك التزام عقائدي لدى الإسرائيليين أن ارض فلسطين هبة الخالق لهم بوصفهم الشعب المختار، وهناك التزام بدرجة أو أخرى من القوى الغربية بهذا الكيان.

ويقيم كيان إسرائيل المحتل علاقات وتحالفات على عدة أنواع: حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية حليفه الأول، تليها علاقاتها المهمة مع الدول الغربية الكبرى الأخرى، ثم يضاف إليها علاقات دعم غير محدودة مع اليهود حول العالم[5]، وعلاقات مهمة مع دول مختلفة حول العالم ومنها اريتريا وجنوب السودان وأثيوبيا والهند والصين وغيرها[6] ويغلب على علاقات (الكيان) مع البيئة الإقليمية طابع الصراع، فهي لا تقيم علاقات صداقة وتعاون مع أية دولة عربية باستثناءات محدودة مع مصر والأردن وهي علاقات سياسية فوقية وليست راسخة. هذا ما يجعلها دولة تعيش حالة تهديد دائم رغم كل ما مر بالدول العربية من تفكيك واستهداف متواصل من العالم الغربي منذ عدة عقود[7].

---

(1) يتجه الخط العام لوصف العلاقات بين إيران والغرب إلى تحديده بمنطق ومسمى الصراع، إلا أننا هنا ندرجه ضمن تصنيف التوتر.

(2) "الناتج المحلي الإجمالي"، موقع إلكتروني سابق.

(3) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance, op. cit., p.46.

(4) صالح النعامي، العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص8.

(5) أوديد أونين، الأرض الموعودة، ترجمة: ليلى حافظ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2009 ، ص28-29.

(6) محمد خير الوادي، العلاقات الصينية-الإسرائيلية، دار الفارابي، بيروت، 2012، ص188.

(7) رافع شريف ذنون، "موقف إسرائيل من ثورة يناير المصرية 2011"، مقال منشور في مجلة دراسات إقليمية، العدد (33)، جامعة الموصل، 2014، ص312.

أما مصر فهي إحدى الدول الإقليمية المهمة بحكم موقعها وحجم مواردها[1]. ويفيد تحليل عوامل قوة مصر الاقتصادية أنها تملك ناتجا محليا إجماليا مقداره 346 مليار دولار عام 2016 أي أنها بالمرتبة 38 عالمياً[2]. وبلغ إنفاقها العسكري 5,6 مليار دولار عام 2016 أي أنها بالمرتبة 37 عالمياً[3]، وتمتلك قدرات عسكرية متنوعة لكنها لا ترتقي إلى مصاف نظيرتها الإسرائيلية، وتصنع مصر بعضا من أسلحتها وتستورد قسما آخر منها من الدول الغربية، ولا تمتلك برامج لأسلحة الدمار الشامل، وسبق لها أن خاضت عدة حروب على جبهة الصراع العربي-الإسرائيلي، إلا أن جيشها لم يحظ بتطوير فعلي ولا واسع قياسا بما يقوم عليه (الكيان) من تطوير لقدراتها العسكرية. وتتمتع مصر على صعيد عوامل قوتها المعنوية برمزية كبيرة لدى الشعب المصري واعتزاز شديد بتاريخه، إلا أن مصر تعاني من عدم استقرار بسبب الانقسامات بشأن هويتها ومضمون علاقاتها مع الغرب. فبالرغم من أن التيار العلماني كان المهيمن على ساحة العمل السياسي لسنوات عديدة سابقة، إلا أن أحداث عام 2011 أظهرت أن التيار الإسلامي قوي جداً ولم يتم تنحيته من الحكم إلا بتدخل الجيش[4].

وترتبط مصر بعلاقات تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية بحكم التزامات اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وهو ما يمنح الأخيرة قدرة على استخدام بعض القواعد العسكرية المصرية وحق المرور عبر قناة السويس وغيرها من الالتزامات الواردة على مصر في هذه الاتفاقية[5]، فضلًا عن علاقات مصر الجيدة مع دول كثيرة حول العالم، في حين أن علاقاتها السلبية تتحدد بعلاقاتها مع (الكيان المحتل) الذي رغم اتفاقية السلام بين البلدين لعام 1979 فإنَّه يعمل على الإضرار بالمصالح المصرية، وهو ما يتأكد في الدعم الإسرائيلي للجهد الإثيوبي لإقامة سدود على نهر النيل، ودعم انفصال جنوب السودان، وغيرها مما يعطي انطباعا بأن مؤشرات الصراع بين البلدين ما زالت قائمة[6].

(1) مصطفى بكري، السيسي: الطريق إلى استعاده الدولة المصرية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2014، ص8-9.

(2) الناتج المحلي الإجمالي، موقع إلكتروني سابق.

(3) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance, op. cit., p.46.

(4) واثق محمد السعدون، "تأثير العوامل التاريخية في مواقف الجيش المصري من ثورة 25 يناير"، مقال منشور في مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، 2013، ص3.

(5) بادية فواز ياسين، ثورة 25 يناير المصرية: السياسة الأمريكية تجاه صعود وسقوط الإخوان المسلمين، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، 2015، ص4.

(6) عبد اللطيف فاروق أحمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص88.

تظهر السعودية بوصفها دولة إقليمية مؤثرة، بحكم إمكاناتها وموقعها ومكانتها في العالم الإسلامي وعلاقاتها مع الغرب، حيث يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 648 مليار دولار عام 2016 أي أنها تقع في المرتبة الـ19 عالمياً[1]، ويبلغ إنفاقها العسكري نحو (81) مليار دولار عام 2016 أي أنها تقع في المرتبة الثالثة عالمياً[2]، وهي لا تنتج أي نوع من الأسلحة، بل تستوردها من الخارج. وتمتلك جيشا متوسط القوة غير مجهز بأسلحة دمار شامل[3]، لكنها تمتلك عامل قوة آخر هو حجم ثرواتها النفطية والغازية وحجم استثماراتها في الأسواق العالمية مما يجعل منها قوة كبير في السياسة الدولية، وتتمثل عوامل القوة المعنوية للسعودية في قيمتها الرمزية الإسلامية بوصفها بلد الحرمين، في حين أن تأثير العامل القبلي فيها، يمكن أن يكون إلى الضد من قوة الدولة على المدى البعيد.

ترتبط السعودية بعلاقات تحالف وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي، لكنها لم تنجح في إقامة تحالف ثابت ومستقر أو تحالف لإدارة الأوضاع في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط ومعالجة التمدد في النفوذ الإيراني إلا في حالة محدودة في اليمن، في حين أن التحالف الإسلامي الذي أعلنت عنه عام 2016 للتعامل مع عدم الاستقرار في سوريا، لم يحقق أي نتيجة تذكر منذ تأسيسه في إظهار التزام واضح تجاه المصالح السعودية. ويكاد الصراع السعودي ينحصر مع إيران، وباقي الصراعات مرتبطة بعلاقات الأطراف الداعمة لإيران، وأسباب الصراع ليست عقائدية لسببين:

الأول: إن علاقات السعودية وإيران كانت جيدة قبل عام 1979 رغم الاختلاف المذهبي بينهما.

الثاني: إن نسبة مهمة من الشيعة تستوطن شرق السعودية وأوضاعهم الاقتصادية والخدمية أفضل من كثير من مواطني دول المنطقة الأخرى، كالعراق وإيران بحسب مصادر[4].

وبعبارة أخرى، إن الأسباب المذهبية التي استخدمت في تفسير ارتفاع حدة الصراع، تكاد تكون أسباب غير حقيقية، ولكن يبدو أن الأسباب السياسية أي التقاطع في مشروع الدولتين إقليميا هو السبب الرئيس للصراع.

(1) "الناتج المحلي الإجمالي"، موقع إلكتروني سابق.

(2) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance, op. cit., p.46.

(3) قلمس مريم، الصراع السعودي-الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص35.

(4) المرجع نفسه، ص59.

ثانياً: إن بعض هذه القوى تمتلك أسلحة نووية أو على الأقل أسلحة دمار شامل وهي (كيان إسرائيل المحتل) وإيران

لعل واحداً من أهم مؤشرات الصراع في أي منطقة جغرافية هو الإنفاق العسكري، ووجود أسلحة الدمار الشامل، وتفيد ملاحظة منطقة الشرق الأوسط أن الإنفاق العسكري لدول المنطقة كما جاء فيما سبق إنفاق مرتفع نسبياً إلا إنّه يبقى لا يوازي ما ينفق لدى القوى الكبرى. ويتعلق الأمر الآخر بأسلحة الدمار الشامل[1]، حيث تصنف إلى: أسلحة هيدروجينية ونووية وكيماوية وأحيائية، ووسائل إيصالها، ويفيد تتبع سياسات التسلح في دول المنطقة أن (الكيان) أكبر مصنّع وحائز لجميع تلك الأسلحة، يليها العراق قبل عام 1991 إلا أن برامجه تعرضت للتدمير تحت رعاية الأمم المتحدة[2]، وحاليا تأتي بعدها إيران التي امتلكت واستخدمت برامج أسلحة كيماوية وأحيائية منذ ثمانينات القرن الماضي أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، وتقوم بتصنيعها محليا، ولا يعرف حجم مخزونها منها، في حين أن برنامجها النووي وصل إلى مراحل متقدمة رغم الشك الذي يحيط بالجانب العسكري منه[3]. وتعد سوريا الدولة الأخرى التي تمتلك برامج لأسلحة كيماوية وأحيائية، ولكن يشك باستمرار وجود تلك الأسلحة لديها بعد القرار الأممي بالتخلص منها في عام 2015، خصوصاً مع استمرار استخدام تلك الأسلحة حتى بعد الإعلان عن التخلص منها، ولا يوجد ما يدل على امتلاك تركيا أو باقي الدول العربية برامج لأي من تلك الأسلحة، وهو ما يعكس وجود خلل في التوازن الاستراتيجي بين هذه البلدان وبين (كيان اسرائيل المحتل) وإيران.

ثالثاً: إن بعض هذه القوى تحسب قدراتها على أساس تحالفات متعددة الأطراف وهي حال تركيا و(كيان إسرائيل المحتل) وإيران:

تبين المقارنة بين عوامل القوة التي تمتلكها دول المنطقة أنها ما زالت ضعيفة قياسا بحجم احتياجاتها الدفاعية وبحجم التهديدات التي تتعرض لها، فأكبر جيوش المنطقة (تركيا

(1) Asia and the Middle East lead Rising Trend in Arms Imports, US Exports Grow Significantly, Says SIPRI-Stockholm International Peace Research Institute, Stockholm, Sweden, IN: 15 MAR 2018: https://www. sipri. org/news/press-release/2018/asia-and-middle-east-lead-rising trend-arms-imports-us-exports-grow-significantly says-sipri, Accessed Date: 162018/3/.

(2) ظافر سلبي وزهير الجلبي وعماد خدوري، البرنامج النووي الوطني العراقي (1981-1991)، ترجمة: عبد الرحمن إلياس، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص106.

(3) "إيران: هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟"، تقرير الشرق الأوسط رقم 51، مجموعة الأزمات الدولية، بروكسل، شباط/فبراير 2006، ص12-14.

والكيان) لا تحتل أيٍ من المراتب المتقدمة في العالم على صعيد القوة العسكرية في العالم حسب التصنيفات المتاحة لبعض المؤسسات الدولية التي حاولت ترتيب جيوش العالم وفقاً لعدة مؤشرات، ومنها تصنيف موقع (Global Firepower)[1]. وتلجأ بعض دول المنطقة إلى صيغ لتعويض الضعف النسبي في قدراتها، حيث انتمت تركيا مثلاً إلى عضوية حلف الناتو للتمتع بدعم ومساندة الحلف لها، ويقيم (الكيان) علاقات إستراتيجية مع عموم الدول الغربية ومع تركيا وغيرها بقصد تعزيز أمنها، وتستند إيران إلى تحالفات تضم الانتماءات الأولية لدعم قدراتها عبر دفع تلك الانتماءات لان تكون خطوط دفاع متقدمة عن إيران، وتقيم السعودية هي الأخرى علاقات إستراتيجية مع قوى غربية عدة لدعم قدراتها، وتقيم باقي دول المنطقة الأخرى علاقات مع دول أخرى بما يتيح لها دعم جهدها في حفظ أمنها، ومنها سوريا التي استقبلت الدعمين الروسي والإيراني لضمان أمنها الوطني بعد العام 2011[2]، ومع ذلك تبقى منطقتا الشرق الأوسط والخليج العربي أكثر المناطق انكشافا في قدراتها العسكرية، وأكثرها اعتمادا على القوى الكبرى من اجل تامين الحد الأدنى من متطلبات الأمن الوطني.

إن بعض هذه القوى تعاني من ظروف استثنائية بحكم عوامل عدم الاستقرار التي تعصف بها ومنها العراق وسوريا، فالعراق بعد 2003 وسوريا بعد 2011 وعلى الرغم مما تمتلكانه من عوامل القوة والموارد، شهدتا ارتفاعا في عوامل عدم الاستقرار السياسي والأمني لأسباب عديدة، ولعل أهم الأخطاء في تقدير الضعف هي الأخطاء والمسببات السياسية المحلية منها والخارجية التي قادت إلى تمزيق كبير للنسيج الاجتماعي، وإرباك في المشهد السياسي الداخلي، وتدهور في الاستقرار الأمني[3]، والنتيجة الجانبية هي خروج العراق وسوريا من معادلات التوازن الإقليمي.

رابعاً: إن كل قوة إقليمية لها طريقتها في كسب عوامل القوة أو التمتع بعوامل قوة مهمة، سواء بالاعتماد على الذات أو على التحالفات

يؤشر الاعتماد على عوامل القوة الذاتية وجود تباين بين دول الشرق الأوسط. فتركيا وإيران ومصر هي الدول الأكبر في عوامل القوة الذاتية سواء كانت عسكرية أو جغرافية

(1) 2018 Military Strength Ranking, Global Firepower, in: 2 March 2018, in: https://www.globalfirepower.com/countries-listing.aspAccessed Date: 222018/3/.

(2) فؤاد مطر، سورية المغلوب على أمرها، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص514.

(3) أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، أيلول/سبتمبر 2013، ص5-6.

أو سكانية أو اقتصادية، لهذا نجدها تحاول إما إدامة تفوقها أو دعم تفوقها بعوامل مضافة أو تعديل التوازن الإقليمي لصالحها، في حين يعد (كيان إسرائيل المحتل) أكثر الكيانات السياسية شذوذا فهو رغم ما يمتلكه من قوة عسكرية، إلا إنّه يعتمد على الدعم الغربي في استمرار تفوقه. وتتباين الطرق المتبعة في ذلك من دولة إلى أخرى، فنجد مثلاً:

- إن تركيا ترفد تفوقها الإقليمي بالانتماء إلى حلف الناتو ليعطيها مظلة أمنية كبيرة جداً.
- إن إيران ترفد تفوقها الإقليمي بشبكة تحالفات سابقة على الدولة لتكون خطوط دفاع متقدمة قادرة من خلالها على رفع الكلف في وجه أي تحدي لمصالحها.
- إن (الكيان) يعمل على تصنيع معظم أنواع الأسلحة، وبناء شبكة تحالفات مع القوى الغربية بما يضمن أمنه، ويحاول زعزعة استقرار المنطقة لضمان تمتعه هو بالاستقرار السياسي والأمني.
- إن المتضرر الأكبر من تلك السياسات هي الدول العربية لأنها لم تبن لها صناعات دفاعية متقدمة، ولا تحالفات جدية قادرة على دعم أمنها.

خامساً: إن توازن القوى هو مسألة مطروحة بشدة بسبب عامل غياب الثقة الذي يسود البيئة الإقليمية لأسباب مختلفة

يطرح موضوع توازن القوى عدة موضوعات: الاختلال بتوزيع القوة، وضعف الثقة، والاتجاه إلى التحالفات لتعديل الخلل في توازن القوى، والملاحظ أن التاريخ يبين وجود مشكلة متعلقة بضعف الثقة بين دول الشرق الأوسط، ومؤشرات ذلك هي:

- غياب إطار تعاوني جامع بين دول المنطقة يعزز الثقة بينها.
- ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري،
- وجود الصراعات واستمرارها واتساع نطاقها وتصاعد حدتها.
- السماح بتدخل الدول الكبرى في المنطقة.

تدل هذه المؤشرات وغيرها على وجود مشكلة في الثقة بين دول المنطقة، وهذا ما ترجع أسبابه إلى التقاطع بينها في الرؤى والمشاريع السياسية والسياسات المتبعة. ولم يستطع مجلس التعاون الخليجي أن يعزز الثقة بين دوله، حيث يبقى الخلل قائما والدولة الأكبر في المنطقة هي السعودية، وكل دول المنطقة تقيم تحالفاتها الخاصة مع القوى الغربية،

ومن بين حالات الصراع الذي تظهره العلاقات الخليجية هي حالة قطر التي تتقاطع بالرؤى والسياسات مع السعودية منذ العام 1995، وتصاعد التقاطع في الأزمة الخليجية عام 2017[1].

سادساً: إن توازن القوى في البيئات الإقليمية التي تحيط بالعراق تتداخل في تأثيرها مع التوازن الدولي، والقوى الفاعلة في التوازن الدولي هي الولايات المتحدة الأمريكية والى جانبها روسيا وقوى أخرى، ولكل منها مصالح في الشرق الأوسط وفي البيئة الخليجية:

إن واحدة من أكثر المشاكل التي تحيط بالعراق وتتعلق بمنطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي معا، هو أن المنطقتين تتفاعلان مع احتياجات القوى الكبرى، وتتأثران بما تقوم به تلك القوى من اجل ضمان مصالحها فيهما، ويبين هذا الأمر وجود انكشاف في المنطقتين، وهو ما يحتمل تفسيرين: إن المنطقة ما زالت غير مستقرة ولم تستطع إيجاد منظومة علاقات وحوارات واتصالات للتعامل مع الاختلافات والصراعات وتنظيم التفاعلات الإقليمية، أو إن القوى الكبرى رمت بكل ثقلها في المنطقة لأنها تضم مصالح مهمة لتلك القوى على نحو لا تستطيع الدول الإقليمية من كبح سياسات القوى الكبرى[2]. ويظهر تأثير ذلك على العراق في تعرضه للاحتلال الذي ما كان له أن يتم لولا موافقة البيئتين الشرق أوسطية والخليجية، أو اغلب دولها عليه عام 2003، وان بعض الإرهاب الذي أصابه بعد عام 2003، ترتبط مسبباته بسياسات القوى الكبرى في كل من المنطقتين.

سابعاً: إن وضع العراق في التوازن الإقليمي أشبه بفراغ القوة، ولا يمكن أن يستعيد وضعه في التوازنات الإقليمية إلا بعد بناء قوته الخاصة وتعامله وفقاً لنهج يخدم مصالحه الوطنية الخاصة:

كان العراق قبل العام 1991 أحد القوى الإقليمية الفاعلة، فرغم التباين بين موارد العراق وإيران، استطاع أن يقف ندا لها في الحرب التي دارت بينهما بين عامي 1980-1988، وكان منفتحا أيضاً على التعامل مع الاضطرابات وعدم الاستقرار الأمني الذي كانت تشهده كردستان العراق، ولا ننظر هنا إلى سلبيات النظام السياسي السابق كاستبداده وقمعيته بقدر ما نشير إلى إنّه كان يمتلك عوامل قوة باتت تعاني من ضعف شديد بين 1991-2003 جراء العقوبات الدولية، ولكن العراق خرج بعد عام 2003 من حسابات التوازن الإقليمي، وأصبح غير قادر

(1) ناصر التميمي، الأزمة الخليجيّة وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون، مرجع سابق، ص3-4.

(2) حاكم خليد، صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط (2001-2015)، رسالة ماجستير، جامعة مولاي طاهر – سعيدة، الجزائر، 2015، ص32-35.

على حماية مصالحه، وبات يتأثر بشدة بكل السياسات الإقليمية حتى للدول الصغرى. وان أسباب ذلك يعود إلى تدمير قدراته العسكرية والأخطاء في إعادة بناء القوة العسكرية التي لا تلبي متطلبات أمنه الداخلي وهو ما ثبت عمليا في حزيران/يونيو 2014 عندما خرجت عدة مدن من سيطرة الحكومة الاتحادية بسهولة. ورغم الإنفاق العسكري الكبير إلا أن بناء القوة العسكرية العراقية ما زال لا يرتقي إلى مصاف بناء بنية عسكرية فاعلة إقليميا، وتدخل العوامل السياسية في ذلك يجعل تلك المؤسسة غير قادرة على حماية مصالح العراق في وجه تمدد النفوذ الإقليمي في العراق، وضعف التعبير عن المصالح الوطنية فيه، وتستدعي النقطة الأخيرة تحليل تأثير التوازن الإقليمي على العراق بعد العام 2003، وهو ما سنقوم بشرحه في المطلب الآتي:

المطلب الثاني: تأثير التوازن الإقليمي على العراق

إن أكثر المتأثرين بما جرى ويجري في البيئتين الشرق أوسطية والخليجية منذ العام 2003 هو العراق، بسبب الضعف الذي أصاب الدولة وانفتاح حدودها، وعدم ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية مهامها في حماية استقرار والسلامة الإقليمية لهذه الدولة بعد الاحتلال. وبقصد مناقشة تأثير التوازنات الإقليمية في المنطقتين على العراق، تمهيدا لمعرفة كيف أن أوضاع الشرق الأوسط والخليج العربي، تنافسا أو صراعا، وكيف أثرت على كل الجهود التي اتبعت في التعامل مع الإرهاب وكبحه، يتطلب مناقشة كيف تؤثر البيئة الإقليمية بشكل أو بآخر على البيئة الداخلية. ويلاحظ هنا أن هناك مداخل عديدة لهذا التأثير، ومنها:

1 ـ ضعف الدولة أو قوتها.

2 ـ علاقات الدولة بالقوى الكبرى.

3 ـ حجم التداخل بين داخل الدولة وبيئتها الإقليمية.

4 ـ نوع العلاقات بين البيئتين الداخلية والإقليمية.

5 ـ سياسات الدول الإقليمية في التدخل.

ان هذه النقاط، وغيرها، هي ما يؤشر على البدء بسياسة التدخل الإقليمي في الشأن الداخلي، وسيتبين من تتبع هذه النقاط في علاقة العراق بالبيئة الإقليمية ما يأتي:

أولاً: ضعف الدولة أو قوتها

يؤشر تتبع عوامل قوة الدولة، أن العراق دولة قوية بمواردها المادية والمعنوية، فعلى صعيد القوة المادية يلاحظ:

- إن العراق أنفق نحو 21 مليار دولار على الجيش عام 2016، وهو إنفاق كبير جداً اغلبه كان لتلبية متطلبات الحرب على الإرهاب[1].
- إن الناتج المحلي الإجمالي للعراق بلغ نحو 171 مليار دولار عام 2016[2].
- إن العراق يمتلك ثروة غازية كبيرة، وثروة نفطية تقدر بنحو 145 مليار برميل كاحتياطي من النفط التقليدي حول العالم هو الاحتياطي الرابع في العالم[3].
- إن العراق يمتلك ثروة بشرية كبيرة تقدر بنحو 39 مليون إنسان اغلبها من الفئة العمرية الشابة، التي يمكن توظيفها في عمليات إعادة الأعمار بسهولة.

ويمثل التاريخ واحداً من أهم الإشارات المعنوية على أن العراق استطاع بتلك الموارد سابقا أن يبني دولة كبرى، فالأمر إذن مرهون بطريقة إدارة السياسة الوطنية، والقدرة على تغليب المصلحة الوطنية على مصالح الأطراف والدول الأخرى. لقد كان ما جرى في العراق بعد العام 2003 عملا مركبا، فرغم ما اجتمع فيه تدمير بنية القدرات العراقية، وهدم أسس الترابط الاجتماعي والنسيج الوطني، وهو ما تمثل بارتفاع معدل التهجير والتصفيات وهدر الموارد والفساد وتدهور التعليم، فتسبب كل ذلك في تراجع حاد لمؤشرات القوة في العراق مما جعل منه متأثرا بالكثير من السياسات الإقليمية وليس صانعا لها ومؤثرا فيها[4]. إلا أن إمكانية إعادة نهوض العراق ممكنة، لأنّ مراحل الانسجام الوطنية يؤكد عليها التاريخ الممتد للتعايش السلمي بين أبناء البلد الواحد، وعموما، فإن الضعف الذي تعاني منه الدولة العراقية منذ العام 2003، سمح للقوى الإقليمية بأنْ تمرر سياساتها تجاه العراق، وتظهر أنها القوى الأكثر تأثيرا في توازن القوى.

---

(1) International Institute for Strategic Studies, **The Military Balance**, op. cit., p.46.

(2) "الناتج المحلي الإجمالي"، موقع إلكتروني سابق.

(3) أسو آراز قادر، "النفط وإستراتيجية الأمن الوطني في العراق"، مقال منشور في **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، العدد (20)، جامعة كركوك، بغداد، 2017، ص280.

(4) عامر هاشم عواد، "الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الأمن الوطني في مرحلة ما بعد الانسحاب العسكري"، مقال منشور في **مجلة دراسات دولية**، العدد (52)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، بغداد، 2012، ص88.

ثانياً: علاقات الدولة بالقوى الكبرى

إن موقع العراق وموارده يجعلانه موضع اهتمام القوى الكبرى، وكانت علاقات العراق مع روسيا جيدة قبل العام 2003، لكنها أصبحت بعدها تحت تأثير أطراف أخرى متعددة كانت واحدة منها وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية التي وقع معها العراق عام 2008 اتفاقية أمنية، إلا أن مضمون العلاقات بين البلدين اتجه إلى التغير النسبي عام 2014، فبعد خروج القوات الأمريكية من العراق عام 2011 بموجب اتفاقية سحب القوات عادت بعض الوحدات العسكرية الأمريكية للعراق بسبب ما شهده البلد من ممارسات إرهابية، مهد لاستعادة العراق جزءاً بسيطاً من احتياجاته للاستقرار السياسي والأمني[1]. إن علاقات العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية تتيح له معادلة جزء من تأثير الدول الإقليمية فيه، ولكن العراق ما زال يعاني من ارتفاع معدل عدم الاستقرار السياسي والأمني، ومن ثم فإن الجهد الأمريكي في دعم العراق ما زال منصرفا إلى معالجة الشأن الداخلي وليس الإقليمي[2]، ولكن الحال يمكن أن يتغير مستقبلا، إلا أن الأمر يحتاج إلى تصحيح السياسات العراقية برفع معدلات الاهتمام بمصالح البلاد، والتقليل من تأثيرات الدول المجاورة في الشأن العراقي.

ثالثاً: حجم التداخل بين داخل الدولة وبيئتها الإقليمية

كما اشرنا فيما تقدم، فإن علاقات العراق تتداخل مع دول الجوار كافة، وأسباب التداخل مختلفة، إلا أننا هنا أمام الحقائق الاتية:

- إن هناك روابط أثنية بين سكان العراق وكل دول الجوار ولاعتبارات وعوامل مختلفة.
- إن هناك روابط مذهبية بين العراق وكل دول الجوار ولاعتبارات وعوامل مختلفة.
- إن هناك روابط سياسية بين العراق وكل دول الجوار، بحكم النشأة التاريخية والخصوصية الجغرافية لموقع العراق.

ولكن هذا التداخل والترابط مع دول الجوار لم يستغله العراق لتحقيق مصالحه، بل استخدمته دول الجوار بأشكال سلبية متنوعة في الغالب لإقامة مناطق نفوذ تابعة لها في العراق، وبما يخدم مصالح تلك الدول وبالضد من مصالح العراق واستقراره وأمنه بعيد المدى،

(1) Kenneth Katzman, «Iraq: Politics, Security, and U. S. Policy», Congressional Research Service, **Report**. No. RS21968, Washington, May 2015, p: 11.

(2) Ibid, p: 29.

والاهم هو هدم أسس النسيج الاجتماعي والترابط الاجتماعي بين العراقيين[1]. ورغم أن جهد للدولة العراقية منذ عام 2014 ينصب على محاولات تصحيح جزء من الأخطاء السياسية لمرحلة ما قبل عام 2014، ولكن حجم الانقسام السياسي والمجتمعي ما زال كبيراً وواسعاً بفعل تأثير دول الجوار والأخطاء في السياسات الحكومية التي تعاملت مع المجتمع على أسس أثنية وطائفية فأسهمت برفع تأثير عامل الانقسام الداخلي وضاعفت منه عندما تعاملت بازدواجية مع البيئة الإقليمية للعراق، ومظاهر ذلك الانقسام ونتائجه الهجرة إلى الخارج وعدم الرغبة في العودة إلى ارض الوطن، وحالات التهجير والنزوح الكثيرة داخل العراق، وازدياد النتائج السلبية لعمليات تفتيت المجتمع العراقي وإضعاف الاختلاط داخل العديد من المدن في العراق، سواء اثنيا أو مذهبيا، وهو ما يدل بمجموعه على الحجم الكبير للمشاكل السياسية والاجتماعية، وضعف حضور الدولة ضامناً للأمن المجتمعي والسلم الأهلي[2].

رابعاً: نوع العلاقات بين البيئتين الداخلية والإقليمية

إن ارتباط بيئات محلية مختلفة في العراق مع أطراف البيئة الإقليمية لا يتخذ صيغة واحدة، حيث يتباين العراقيون في تلك الارتباطات التي تترتب على بعضها صراعات محلية بالإنابة عن الدول الإقليمية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التهجير والتصفيات والنزوح وإضعاف التعددية والاختلاط المذهبي والاثني داخل المدن. فإيران مثلاً لها روابط واسعة مع بعض القوى السياسية العربية الشيعية والكردية، وتركيا لها روابطها القوية مع بعض القوى السياسية العربية السنية والكردية والتركمانية، ويرجع سبب بعض أعمال عدم الاستقرار وانتشار عناصر حزب العمال الكردستاني التركي في بعض مناطق شمال العراق إلى تضارب المصالح التركية-الإيرانية في العراق[3]، والأمر نفسه ينطبق على علاقات السعودية وإيران بالقوى السياسية العربية السنية غالباً بحكم انتماءاتها المذهبية، فبعض الصراعات المحلية

(1) انتوني كوردسمان، "النتائج الحقيقية من الحرب على العراق: المنافسة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران"، ترجمة: دار بابل للدراسات والإعلام، منشور بتاريخ آذار/مارس 2012 على الموقع الإلكتروني: http://www.darbabl.net/show_tarjama.php?id=251، تاريخ الزيارة: 2018/4/19.

(2) توبي دودج، "الدولة والمجتمع في العراق بعد عشر سنوات من تغيير النظام: صعود السلطوية من جديد"، ترجمة: شادي عبد الوهاب، مركز بغداد للاستشارات والدراسات والإعلام، منشور بتاريخ 31 آذار/مارس 2013 على الموقع الإلكتروني: http://www.baghdadcenter.net/print-149.html، تاريخ الزيارة: 2018/5/24.

(3) محمد عربي لادمي، **التنافس التركي-الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص126.

بين القوى السياسية أو حتى في حالة اشتراك الأفراد فيها، تحدث في ظاهرها بسبب العوامل المذهبية وفي باطنها بسبب ممارسة الصراع السعودي-الإيراني على الأرض العراقية[1].

خامساً: سياسات الدول الإقليمية في التدخل

إن واحداً من أهم المعوقات التي تقف في طريق استكمال وسلامة بناء الدولة العراقية بعد العام 2003، هو ضعف قدرتها على حماية الداخل لأسباب عديدة، وهو ما سمح بانتقال مشاريع الدول المجاورة وسياساتها تجاه العراق من أسلوب التدخل غير المباشر إلى أسلوب التدخل المباشر. وتمتلك الدول المجاورة العديد من الوسائل لتنفيذ تلك السياسات، ومنها الوكلاء العراقيون الذين أضعفوا قدرات العراق حتى عده البعض تابعا لدول الجوار ومنفذا لسياساتها بالإنابة جزءاً من علاقات الصراع الإقليمي، وليس جزءاً من سياسات حماية وتعزيز مصالح العراق كدولة وكيان له استقلاليته السياسية والاقتصادية.

وتستفيد معظم دول الجوار من حجم الهدر والتدمير الذي تعرضت له موارد العراق، وهو ما تسبب في جعل اقتصاد العراق اليوم رهينة هذه الدول التي باتت تسيطر على كافة المواد الاستهلاكية في العراق، وتسيطر أو تؤثر ولو في الحد الأدنى في صناعة السياسات العامة، والأمن، والسياسة الخارجية للدولة العراقية، ولا يمكن استعادة وضع العراق دولة مستقلة في بضعة سنوات، لأنّ ذلك يتطلب أولاً استعادة العلاقة الطبيعية بين الدولة والمواطن بغض النظر عن انتماءاته الأولية، وشعور المواطن بأن هذه العلاقة تقوم على أساس المواطنة والمساواة وحكم القانون، حيث يعد ذلك شرطاً أساسياً لاستعادة الدولة العراقية لسيطرتها على مواردها وقراراتها، وقدرتها على خفض التأثير السلبي لتدخلات دول الجوار في الشؤون العراقية.

لقد أشرنا فيما تقدم إلى النقاط أو المداخل التي تعتمدها دول الجوار للتدخل في الشأن العراقي، بحكم ان العراق ودول البيئة الإقليمية: عربية كانت أو خليجية أو شرق أوسطية تتداخل مع العراق جغرافياً وقومياً ودينياً وثقافياً وسياسياً، ولان ما حدث سواء في العام 1990-1991، أو في العام 2003 إنما كان العراق هو المعني به إلا ان نتائجه وتفاعلاته أصابت كل دول الجوار بشكل أو بآخر. اذن، أصبح تأثير تلك الدول وتفاعلاتها على العراق، أو بالعكس أمرا قابلا للملاحظة.

واكثر ما يلاحظ التأثير والتأثر بين العراق والبيئات الإقليمية التي تحيط به، في مدخل

(1) وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة**، مرجع سابق، ص320.

توازن القوى الإقليمي، فضعف قدرات العراق على الفعل السياسي والعسكري، هو ما مهد الطريق لتدخل الدول المجاورة في الشأن العراقي بطرق مختلفة[1].

ويمهد هذا المدخل الطريق لدراسة حالة الإرهاب التي حدثت في العراق بعد العام 2003، وكيف استخدمت أطرافٌ إقليمية عديدة هذه الحالة لخدمة مصالحها سواء بتغذية الإرهاب ودعمه أو حتى غض الطرف عنه وعدم كبحه حتى نما واثر في واقع العراق وموارده وحاضره ومستقبله، وكان عدد من دول الجوار جزء من مشروع الدعم والتمويل أو عدم الكبح بشكل أو بآخر جزءاً من أنشطتها الرامية للتأثير في العراق سواء عبر أنشطة التنافس والصراع أو عبر أنشطة التوازن وعدم الاستقرار، وكلها أثرت في العراق بطريقة أو أخرى بصفته الطرف الأضعف، وهو ما يمهد لتتبع جهود معالجة أو محاربة الإرهاب ومدى اشتراك أو تجاهل الأطراف الإقليمية في المسؤولية عن ظهور واستمرار الإرهاب، ومدى إدراكها لتخليها عن أدوارها الواجبة في مساعدة العراق على حفظ أمنه واستقراره لأنّ ذلك سيعود بنتائجه الإيجابية عليها أيضاً، وإلا فإن نتائج نمو الإرهاب في العراق سيصيب تلك البلدان لاحقا بشكل أو بآخر، وهو ما يبدو أنها لم تدركه إلا بعد العام 2014، لتبدأ بعدها في مساعدة العراق نسبياً في جهود محاربة الإرهاب، وهو ما سيكون محور اهتمام الفصلين الآتيين من هذه الدراسة.

(1) قارن مع: بيتر و.غالبريث، **نهاية العراق**، ترجمة: إياد أحمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص9-10.

الفصل الثالث

جهود مكافحة الإرهاب في العراق

بفعل حجم التداعيات السلبية التي رافقت ظاهرة الإرهاب في العراق، وتأثر البيئة الإقليمية بها بحدة، بذل العراق جهداً كبيراً لمحاربة هذه الظاهرة، إلا ان البيئة الإقليمية أخذت تدعم تلك الجهود، خاصة بعد العام 2014، بعد ان ظهرت نتائج الإرهاب وتمدده تنعكس على هذه البيئة الإقليمية.

سيتم تناول أبرز الجهود التي اتبعت في سبيل محاربة الإرهاب في العراق، ومواقف البيئة الإقليمية منه، مع تناول بعض المواقف الدولية على سبيل المقارنة وللإحاطة بجوانب الموضوع كافة.

سنوضح في هذا الفصل مرحلة الإرهاب التي عاشها العراق ما بعد عام 2003. وما هي أهم الجهود التي بذلت للتعامل معه على المستويات: العراقية والإقليمية والدولية، والمواقف والنتائج التي ترتبت على تلك الجهود إقليميا، والتعاون مع العراق مع البيئات الإقليمية والدولية، للاهتمام بهذه الظاهرة في سبيل التخفيف منها أو عزلها أو إنهائها، كل حسب دوافعه في سبيل التعامل مع تلك الظاهرة.

لذلك وفي سبيل رصد كل من الإرهاب ومظاهره ومضامينه، ونوعية الجهود التي بذلت لمحاربته، سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، وهما:

- **المبحث الأول: الجهد الوطني: المضمون والآليات.**
- **المبحث الثاني: الجهد الإقليمي والدولي: المضمون والآليات.**

المبحث الأول

الجهد الوطني: المضمون والآليات

لقد عانى العراق بعد العام 2003 من تنامي ظاهرة الإرهاب، التي اثرت في حياته بكل صورها، في الوقت الذي شهد دخول الولايات المتحدة إلى هذا البلد، والهيمنة على كل ما يملكه من موارد وإمكانات، وخبرات في الإدارة والسياسة.

ان العراق لم يبق منفرداً في محاربة الإرهاب الذي تورطت فيه جهات محلية وإقليمية ودولية بما يمكن تلمسها من خلال حجم التدفق للأفراد والمقاتلين والسلاح والأموال عليه، الذي لا يمكن تصور تحركه من غير تواطئ أو عدم جدية بعض الدول في إيقافه وعدم وصوله إلى العراق، حتى إنّه تمدد، بصورة أو بأخرى، حتى وصل إلى البيئة الخارجية، وهذا ما دفع الأطراف المختلفة في البيئتين الإقليمية والدولية لتشارك العراق بجهود محاربته، وهذا ما اتضح بشكل كبير خلال العام 2014 وما بعده.

سنشير في هذا المبحث، إلى ثلاث نقاط: نوع وحجم الإرهاب الذي ضرب العراق، وماهي مضامينه وماهي آليات الجهد الوطني لمحاربته، وماهي الجهود التي بذلت لمحاربته وذلك، عبر المطلبين الآتيين:

- **المطلب الأول: مضمون وآليات الجهود الوطنية لمحاربة الإرهاب.**
- **المطلب الثاني: نتائج الجهود الوطنية لمحاربة الإرهاب.**

المطلب الأول: مضمون وآليات الجهود الوطنية لمحاربة الإرهاب

لكي نتمكن من متابعة وتحليل الجهود الوطنية لمحاربة الإرهاب، ـ الذي تعرض له العراق، يقتضي منّا أولاً أنْ نتابع مفهوم الإرهاب، وقواه، وأنشطته، التي أصابت العراق، بعد نيسان/أبريل 2003.

لم يعرف العراق الحديث ظاهرة الإرهاب، كالتي ظهرت بعد نيسان/أبريل 2003، رغم إنّه شهد أعمال عنف من قبل السلطة تجاه من يعارضها، في العهود الجمهورية، الذي كاد هذا العنف أنْ يكون سياسياً ضد جماعات محددة [1].

(1) ستار جبار علاي، **العراق والتغيير: دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2003**، مكتبة السنهوري، بغداد، 2018، ص8.

أما في نيسان/أبريل 2003، وبعد سقوط نظام الحكم السابق، شهد العراق تدفق مجموعات كبيرة من الأفراد والتنظيمات الوافدة عليه، بعضها من العراقيين الذين تركوا العراق لأسباب سياسية في مراحل سابقة، وآخرين من جنسيات عدة، تباينت دوافع كل منهم، فقسم منهم عمل على التدفق إلى العراق لأسباب وقناعات عقائدية بان العراق بلد مسلم تعرض للاحتلال، الذي يجب مقاومته، وكان اغلب مناصري هذا الاتجاه قد قدموا من البلدان العربية وإسلامية شتى، ونظموا انفسهم تحت عناوين متعددة، تتطابق مع الطرح الذي قدّمه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عندما اعلن بعد إعلانه الانتصار العسكري في الحرب، بأنَّه سيجعل معركة الولايات المتحدة مع الإرهاب على ارض العراق، لذلك دخلت العراق مجاميع كثيرة بعد احتلاله[1].

والجماعات الارهابية الاخرى التي دخلت هي تلك التي ولدت من البيئة الداخلية جراء عوامل متعددة، أو انها جاءت وافدة من البيئة الخارجية، أو انها كانت نتاج عمل دول وقوى متعددة لها مصلحة في احيائها التي لا يمكن تسميتها لغياب الدليل على ذلك، وهو ما يعطي تصوراً إنَّ الإرهاب إنما هو حرب سياسية تقودها دول ومجموعات نافذة في البيئات الإقليمية والدولية، تسمح بتدفق الأفراد والأسلحة والأموال إلى العراق بلا أي إعاقة تذكر، ولعل الاتجاه ينصب على تسمية بعض المجموعات الإرهابية ومنها القاعدة وما بعدها تنظيم داعش، والتنظيمات الأخرى المرتبطة بهما، إلا إنَّ الأمر فيه تعقيد أكبر مما يذكر في الكتابات، لأنّ تلك التنظيمات كان لديها شبه ارتباط مع الولايات المتحدة، فالارتباط الاول بينهما بدأ في أثناء حرب أفغانستان في ثمانينات من القرن الماضي[2]، أما فيما يتعلق بتنظيم داعش فقد وجدت شواهد عدة داخل العراق تؤثر في وجود نوع من الدعم للتنظيم من قبل امريكا او على الاقل عدم الجدية في استهدافه خلال السنوات الأولى من ظهوره[3]، فهذا ما دفع الرئيس الأمريكي ترامب إلى التحدث صراحة ان: أوباما وكلينتون هما من خلق داعش، وذلك خلال حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2016، وذلك ما ألحق ضرراً كبيراً بصورة الولايات المتحدة

(1) **Report**, «National Strategy for Victory in Ir Aq, National Security Y Council», Center for Homeland Defense and Security, New York, November 2005, 3-4.

(2) Abdel Bari Atwan, **The Secret History of al Qaeda**, Berkeley, CA: University of California Press, U.S.A., 2006, p: 22-23.

(3) شمس عبد حرفش، "العراق في مواجهة الأفكار والمخططات الإرهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش"، مقال منشور في **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد (15)، جامعة تكريت، بغداد، 2018، ص146.

كحليفاً رئيسياً ضد تنظيم داعش. فخلال حملته الانتخابية، أعلن الرئيس ترامب إنَّ سلفه باراك أوباما هو الذي خلق تنظيم داعش، وهذا أعطى مصداقية لنظرية المؤامرة الخارجية التي تسيطر على قطاع كبير من العقل الجمعي في العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

ونتيجة لذلك، فإنَّه لم يعد ذلك الاعتقاد بأن: الولايات المتحدة هي التي صنعت تنظيم داعش مجرد خرافة يتداولها البعض، بل تحول في الشارع العراقي وفي المنطقة عامة، إلى حقيقة مؤكدة. وكان أبرز مثال على هذا النمط من التفكير هو القول بأن الولايات المتحدة تستخدم تنظيم داعش لخلق اضطرابات بين مختلف شرائح المجتمع العراقي. كما انتشر ذلك أيضاً في الأوساط السياسية العراقية على أعلى المستويات، حتى وصل الأمر بنائب رئيس البرلمان العراقي حينها، الدكتور همام حمودي، إلى أن يصرح بها دون تردد خلال الدورة 31 لمؤتمر الدول الإسلامية في إيران في عام 2017[1]، ثم عاد وصحح كلامه بالقول: إنَّ أوباما خلق فراغاً بالمنطقة تسبب بظهور داعش، وان تصريحاته جاءت من باب السخرية، وقال ترامب في تغريدة على موقعه في تويتر، يوم 12 آب/أغسطس 2017: "ألا يفهمون السخرية؟"، وقبل التصحيح، ورداً على سؤال أجراه معه مقدم البرامج الإذاعية ذو الاتجاه المحافظ هيو هيويت، حول قصده، هل هو أن أوباما خلق الفراغ الذي أدى لظهور داعش؟ رد ترامب بالقول: لقد عنيت بأنَّه مؤسس داعش[2].

إنَّ ارض العراق لم تجمع التنظيمات التي تصنفها الولايات المتحدة بأنَّها إرهابية فقط، إنما استقطبت قوى مخابراتية عديدة، أرادت أنْ تصفي حساباتها مع الولايات المتحدة، في بيئة تسمح بكل أنواع العمليات القائمة على العنف، وخاصة تلك المتعلقة بقوى مخابراتية إقليمية، رأت أنْ الولايات المتحدة إنْ نجحت في تأسيس ما تصبو إليه في العراق فإنَّها ستنتقل إلى الدول المجاورة لإجراء تغيير فيها على غرار ما حصل في العراق، وقامت تلك القوى بتأسيس مجاميع مختلفة تعمل على توريط الولايات المتحدة في العراق، وهو ما نجحت به، إذ أخذت الولايات المتحدة بالتفكير بمغادرة العراق وتركه للفوضى، قبل ان

(1) شكر خلخال، "خطاب ترامب وأزمة التيار السياسي المعتدل في العراق"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، منشور بتاريخ 14 آذار/مارس 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/trumps-rhetoric-and-the-crisis-of-iraqi-political-moderates، تاريخ الزيارة: 2019/8/16.

(2) "ترامب: اتهامي لأوباما وكلينتون بتأسيس داعش سخرية"، منشور بتاريخ 13 تموز/يوليو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A9%D8%8A%D8%A9، تاريخ الزيارة: 2019/8/18.

تعيد تعديل استراتيجياتها، بعد تقرير: بيكر –هاملتون، اللذان ترأسا ما عُرف باسم: مجموعة دراسة العراق، وكانت اللجنة مكونة من عشرة أشخاص من الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي، التي تم تشكيلها في 15 آذار/مارس 2006، من قِبل الكونغرس الأمريكي، كانت مكلفة بتقييم الوضع في العراق والحرب على العراق، التي قادتها الولايات المتحدة وتقديم توصيات لمركز القرار الأمريكي، وقد دُعمت اللجنة فنيا من قبل معهد السلام الأمريكي، حيث صدر تقرير المجموعة في 6 كانون الأول/ديسمبر 2006، مؤكداً على مجموعة واسعة من التوصيات، منها ما يطرح وجوب الانفتاح على دول الجوار العراقي للحوار بشأن العراق[1].

ولكن الأمر شهد اختلاطاً كبيراً بعد العام 2005، عندما أخذت الولايات المتحدة عدم التفريق بين المجموعات الإرهابية ومجموعات المقاومة، وذلك ظهر بعد التصفية الممنهجة التي قامت بها هذه الدولة لكبار ضباط الجيش السابق ولعناصر من القيادات الوسطى للنظام السابق أو لنظام إدارة الدولة وجهازها التنفيذي السابق، عن طريق الاغتيالات من قبل مسلحين مجهولين، أو الاعتقالات بواسطة مجموعات مختلفة. منها الحكومة العراقية أو قوات الاحتلال أو مجموعات غير معروفة الاتجاه لكنها تستخدم معدات الدولة العراقية الحكومية، لتضع هؤلاء أمام خيارين: إما الهروب خارج البلاد، أو اللجوء للانتظام مع الجماعات المسلحة، ان الأمر ازداد سوءا عندما اصبح العنف والإرهاب يطال مجموعات كبيرة من العراقيين، ودفعهم لعدم الحياد في الشأن السياسي والمذهبي وفي التعامل أو تكوين موقف من دول الجوار، لذلك ظهرت إلى الوجود فصائل مسلحة مختلفة، تباينت اتجاهات كل منها، إلا انها كانت مجمعة على القيام بأعمال ترتفع إلى مستوى العنف وتنخرط بالإرهاب، لأنها صارت تستهدف قتل الأبرياء أو تهجيرهم أو تدمير ممتلكاتهم أو سرقتها[2].

لقد انتهت تلك الأعمال إلى ان اصبح مستقبل العراق في المجهول، لأنه شهد انقسام

(1) International Crisis Group, «After Baker-Hamilton: What to Do in Iraq», Middle East Report, No. 60, International Crisis Group, in: 19 December 2006, at: http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4580&l=1, Accessed Date: 222019/5/.

(2) مجموعة الأزمات الدولية، "المجموعات شبه العسكرية في العراق"، **التقرير** رقم 188، مجموعة الأزمات الدولية، بروكسل، تموز/يوليو 2018، ص5-7.

وأيضاً: مايكل آيزنشتات، مايكل نايتس، وأحمد علي، "نفوذ إيران في العراق مواجهة منهج حكومة طهران الشامل"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، منشور بتاريخ نيسان/أبريل 2011 على الموقع الإلكتروني: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-influence-in-iraq-countering-tehrans-whole-of-government-approach، تاريخ الزيارة: 2019/8/16.

المجتمع العراقي بشكل حاد، وارتفاع معدلات القتل، والتهجير وسرقة الممتلكات وإتلافها، وغيرها من الأنشطة التي عبرت عن شكل هذا الانقسام، طائفيا، وانخراط المجتمع في سياسات ولاء لمجاميع أولية أو لمجاميع إقليمية، واصبحت أجهزة الدولة غير قادرة على تنظيم حضور الدولة وفرضها للنظام العام[1].

لقد طرحت مسألة تفكيك الدولة العراقية، أو بحد ادنى إقامة أقاليم عدة، وتفكيك السلطة، إلا إنَّ الأمر لم يتغير إلا في العام 2008 عندما أخذ مستوى العنف يستقر ثم ينخفض تدريجياً، تزامنا مع توقيع الولايات المتحدة والعراق اتفاق سحب القوات الأمريكية[2]، واتفاق التعاون الاستراتيجي[3]، إلا إنَّ الأمر أخذ منحى آخر في السنوات التي تلت اكتمال انسحاب الولايات المتحدة العسكري من العراق نهاية عام 2011، والذي صادف أيضاً بدا ما عُرف بأحداث الربيع العربي، التي انخرطت فيها مجموعات عدة في العراق، وفي سوريا، وصارت تقاتل إلى جانب القوات الإيرانية لإسناد النظام السوري[4]، وهو ما ترافق مع اتجاه القوى السياسية إلى الصدام فيما بينها، حتى انها ادت إلى طرح مسألة حجب الثقة عن الحكومة في حينه، وإلى طرح أيضاً مسألة إمكانية تأسيس أقاليم في بعض مدن العراق بعد مظاهرات عدة اتهمت الحكومة بعدم الحيادية، وانها غير قادرة على فرض النظام العام والمطالبة بتسوية قضايا المعتقلين، وقضايا أخرى طرحت في تلك التظاهرات في حينه[5].

إنَّ الوضع هذا، تفاعل بسرعة مع الأحداث التي جرت في سوريا، وشكل نواة لظهور تنظيم داعش في سوريا في العام 2013، الذي أخذ ينتشر في العراق بمستهل حزيران/يونيو 2014 واستطاع ان يخرج عدة محافظات من سيطرة الحكومة الاتحادية، في مرحلة حرجة عاشتها

(1) شمس عبد حرفش، "العراق في مواجهة الافكار والمخططات الإرهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش"، مرجع سابق، ص146-147.

(2) بشأن تلك الاتفاقية، ينظر: سامر مؤيد عبد اللطيف، "اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق: رؤية في الأبعاد الإستراتيجية والمحاذير المستقبلية"، مقال منشور في **مجلة جامعة كربلاء**، العدد (8)، جامعة كربلاء، بغداد، 2010، ص118-119.

(3) توفيق نجم الأنباري، "نزاع القوة والقانون في العلاقات الدولية: دراسة في العلاقات السياسية الأميركية-العراقية"، مقال منشور في **مجلة دراسات دولية**، العدد (63)، جامعة بغداد، بغدا، 2015، ص133-134.

(4) اندروم ليبمان، براين نيشيبوروك، جايسون كيلمير، "سيناريوهاتٌ مستقبليةٌ بديلةٌ لسوريا"، مؤسسة راند، واشنطن، منشور بتاريخ نيسان/أبريل 2014، ص4 – 5، على الموقع الإلكتروني:.https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE129/RANDPE129z1.arabic.pdf، تاريخ الزيارة: 2018/8/29.

(5) خضر عباس عطوان، **النظام السياسي في العراق بين الإصلاح والشرعية**، مرجع سابق، ص7-8.

الدولة العراقية، لأنها شهدت تراجعاً حاداً في المؤسسة الأمنية والعسكرية، وبيان انكشافها أمام هجمات التنظيم الإرهابي، وهو ما تسبب باضطرابات وعدم استقرار حاد عاشته الدولة العراقية في تلك المرحلة[1].

بعد هذه المقدمة، نحتاج؟ ان نعرف مضمون وآليات الجهود الوطنية في التعامل مع الإرهاب وكيفية مكافحته.

لهذا تنقسم الجهود الوطنية إلى عدة مستويات منها وأهمها:

1 ـ جهود فكرية، يعد الفكر أحد اهم الركائز للتعامل مع الأحداث والمواقف والوقائع والظواهر. فكانت اغلب ظواهر الإرهاب تستغل من قبل الافراد الذي جاء نتيجة تراكم فكري لم تحسم تناقضاته. بالرغم من إنَّ التراكم الفكري لم يكتب ليخلق إرهاباً إنما جاء نتيجة عرض وتحليل وتفسير لما كان في وقته موجودا، ويطرح قضايا تحتاج إلى معالجات، إلا إنَّ التكنولوجيا اليوم سمحت برصد وجود تناقضات، خصوصاً المتعلقة بالنظرة إلى الآخر، أو ما تعلق منه بوجود صعوبة لدى البعض في عملية الفرز بين الآراء العلمية وما يحاول البعض تثبيته إنّه واقعة تاريخية يحاول بشتى الطرق إسنادها إلى مرجعية محددة ذات أبعاد رمزية –تاريخية، وتلك التناقضات الفكرية سمحت بأنْ يتدفق للعراق مجموعات، تباينت اتجاهاتها. فمنهم القائل بالمقاومة ومنهم القائل بالجهاد ومنهم يحمل اجندات يعمل على تكييفها دينيا، وكل من تلك الأجندات لمختلف دول الجوار، رغم وجود تباين نسبي بينها ولكن عملت على جعل العراق ميداناً لتصفية الخلافات والنزاعات وحسم التفسيرات التاريخية بينها [2]، لهذا عمل العراق خاصة بعد حزيران/يونيو 2014 على طرح موضوع الحاجة إلى حوارات فكرية، كما اطلقت اكثر من جهة دينية وفكرية وسياسية مبادرات لمكافحة الغلو والتطرف والإرهاب، وهو ما يدل على عظم شأن الجهد الفكري في هذا الشأن[3].

---

(1) شمس عبد حرفش، "العراق في مواجهة الافكار والمخططات الإرهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش"، مرجع سابق، ص148.

(2) خضر عباس عطوان، صدام عبد الستار رشيد، "الفكر الطائفي العنصري وأثره على انتهاك الحقوق والحريات: قراءة في التطبيقات المعاصرة في أحداث سوريا والعراق"، مقال منشور في **مجلة تحولات**، العدد (2)، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2018، ص25.

(3) مثلًا: اقيم في العراق مؤتمر شاركت به 21 دولة، لمكافحة الإرهاب، نظمها (المنتدى العربي الأفريقي

2 ـ جهود بعض الأفراد، يوجد في العراق ثقافة ذات أسس عميقة في تقدير المواطنة، ورغم إنَّ أحداث ما بعد نيسان/أبريل إدارتها القوى السياسية بطريقة سلبية عبر العمل على تمزيق وحدة ونسيج المجتمع من اجل خلق قاعدة دعم لتلك القوى بوصفها الخيار الأضمن لتحقيق حماية للأفراد المنتمين للمذهب والقومية، في ظل اتجاه سياسي محلي-إقليمي –دولي لاستخدام العنف والإرهاب بما يحقق اجندات الأطراف التي تقوم بها، وفي ظل غياب سلطة الدولة بعد الاحتلال، ورغم انخراط بعض الأفراد في المجاميع التي مارست العنف الطائفي أو السياسي، إلا إنَّ ذلك لا يمنع من القول إنَّ نسب من قام بتلك الأعمال أو تأثر بها تبقى نسب متواضعة، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هنالك حالات كثيرة تصدى فيها العراقيون لمجاميع تمارس العنف والإرهاب بقصد تحقيق حماية للأفراد ومنع قيام تصفيات أو أعمال تهجير طائفية أو قومية. ولكن بعد ان اتجهت الأوضاع إلى الاستقرار النسبي بعد نهاية العام 2014 أخذ الأفراد يقومون بأنشطة كثيرة دالة على رفض الإرهاب والعنف، وإظهار رغبة بإنشاء دولة مدنية في العراق[1].

3 ـ جهود رجال الدين، يعد الإرهاب بأنه مقترن إما بمقدمات دينية أو سياسية أو مخابراتية، إنَّ القليل منه مقترن بمقدمات جنائية (جرمية). ونظرا لأهمية الوازع الديني في ضبط المقدمات الدينية والسياسية والمخابراتية (تحديد ما مسموح للسياسة ان تقوم به، خصوصاً إنَّ اغلب من يقدم للإرهاب أو يسانده أو يقوم به إنما هم من بلدان ومجمعات محسوبة على العالم الإسلامي)، فإن هذا الأمر يوجب ان تكون هناك وقفة

لمكافحة الإرهاب والتطرف)، بتاريخ 23-24 آذار/مارس 2019. ودعا البيان إلى معالجة الاختلافات في تفسير مفاهيم التطرف والإرهاب بين الدول الأعضاء في المنتدى وبين المجتمع الدولي، بما يعزز التعاون الدولي في التصدي لهذه الظاهرة ومكافحتها.

تقرير: "بحضور 21 دولة عربية وأفريقية.. إعلان نتائج مؤتمر مكافحة الإرهاب في العراق"، منشور بتاريخ 25 آذار/مارس 2019 على الموقع الإلكتروني: https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201903251040012816، تاريخ الزيارة: 2019/8/16.

(1) فاضل محمد البدراني، "أساليب تنظيم داعش في الحرب النفسية ضد المجتمع العراقي"، مقال منشور في **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، العدد (1)، جامعة الأنبار، بغداد، 2019، ص253؛ وأيضاً: مجيد مخلف طراد، "القيم الأخلاقية في المجتمع العراقي بين الثبات والتغير"، مقال منشور في **مجلة كلية التربية للبنات**، العدد (30)، جامعة بغداد، بغداد، 2019، ص6.

لرجال الدين لإعادة تفسير محتوى النص الديني، وفقاً لما يجيزه أو يسمح به النص من اجتهادات، بحكم تغير الأزمنة والأماكن، واختلاف في بعض الظروف عما هو موجود في زمن التفسيرات التي اطلقها العلماء المسلمون قبل عشرات القرون. لقد اتجه رجال الدين إلى إنكار اللجوء إلى الإرهاب لتحقيق الأهداف السياسية أو لتحقيق تأثير سياسي، مع العلم إنَّ الدين لا يمثله رجال الدين، ولا الأوقاف ولا المجمعات الفقهية الإسلامية، إنما الإسلام هو محتوى أكبر من كل ما سبق، إلا إنَّ رجال الدين هم اقرب (والعبرة هنا بالمعنى) إلى صناع الرأي في السياسة[1]، ويمكن ان نضع ضمن هذا الجهد اتجاه المرجعية الشيعية في حزيران/يونيو 2014 إلى الفتوى التي أعلنتها بحشد جهد المجتمع لمحاربة تنظيم داعش والمحافظة على الدولة، وهو ما دفع إلى تنظيم المجاميع المسلحة الشيعية لنفسها مدعومة بتلك الفتوى، وظهور عدد آخر من المجاميع، وبقصد التعامل مع النص الدستوري (المادة تاسعا/أولاً-ب، التي تنص على: "يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة")، اتجه مجلس النواب إلى تشريع قانون رقم 40 لسنة 2016 للحشد الشعبي، حيث اعتبر القوات والمجاميع المنضوية فيه جزءاً من القوات الحكومية العراقية[2].

4 ـ جهد مجتمعي قبلي: إنَّ العراق بطبعه يميل إلى القبلية اكثر مما يمل نحو الطائفية، نظراً لحجم التداخل بين العوامل: القبلية والأسرية والمذهبية، ونظرا لوجود ظاهرة التحول بين المذاهب بين العراقيين عبر التاريخ وخاصة الحديث والمعاصر، والتزاوج والتصاهر، والانتماء إلى القبيلة كان واضحاً جداً قبل العام

(1) تقرير: "ديوان الوقف السني يعقد مؤتمره الأول لمناهضة الغلو والتطرف والإرهاب بحضور اكثر من 3000 شخصية إسلامية"، منشور بتاريخ 2 تموز/يوليو 2019 على موقع الوقف السني الإلكتروني:http:// sunniaffairs.gov.iq/ar/dewan-waqf-moaatmar، تاريخ الزيارة: 2019/11/6.

وأيضاً: "الوقف الشيعي يطالب بعض السياسيين بالالتزام بقرارات المرجعية وعدم دعم الإرهاب"، منشور بتاريخ 2 تموز/يوليو 2019 على موقع الوقف الشيعي الإلكتروني:/https://www.alghadpress.com news/15593/ %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %88 %D9 %82 %D9 %81- %A7 %D8 %AA، تاريخ الزيارة: 2019/11/6.

(2) غني زغير عطية الخاقاني، خالد كاظم عودة الإبراهيمي، "غطاء الحشد الشعبي القانوني في الدستور العراقي"، مقال منشور في **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد (39)، جامعة الكوفة، بغداد، 2019، ص143.

1958 إلا إنّه أخذ يتراجع تدريجياً وصولاً إلى عام 1991 عندما عملت خسارة العراق في حرب الخليج الثانية على إضعاف الدولة، وهو ما جعل السلطات تتجه إلى تعزيز مكانة رجال القبيلة وإناطة مهام أمنية وسياسية واجتماعية بهم للتعويض عن غياب أو قصور الدولة في وظائفها، أما بعد نيسان/أبريل 2003 فقد ضعف الانتماء القبلي بسبب قوة المجموعات المسلحة وحجم التأثيرين الإقليمي والأمريكي، إلا إنَّ الحاجة عادت إلى الانتماء القبلي بعد حزيران/يونيو 2014 (ظهور داعش وتمدده)ـ فأصبح للقبيلة تأثير سياسي واضح في المجتمع العراقي [1]، رغم إنَّ هناك تأثيرات سلبية على دور القبيلة ومنها: ضعف إجراءات المصلحة الوطنية، ووجود مخيمات النازحين الذين تعارض بعض المجاميع المسلحة عودتهم إلى ديارهم مما يعطي تصور إنَّ الدور السياسي والأمني لرجالات القبائل.

5 ـ جهود حزبية سياسية: يوجد في العراق العديد من الأحزاب السياسية المتعددة الاتجاهات، إذ لم يمنع الدستور عن العمل رسميا، سوى مجموعات قليلة، فوفقا للمادة (7)، أولاً: "يحظر على كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت أي مسمى كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون. ثانياً: تلتزم الدولة محاربة الإرهاب بجميع أشكاله، وتعمل على حماية أراضيها من ان تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه"[2]، إلا إنَّ التطبيق العملي انتهى إلى حظر حزب البعث المنحل، ومنع أي مجموعة سلفية، وإعاقة ظهور تيار قومي عربي، في حين لم تمنع تيارات تمتلك مجاميع مسلحة ومتهمة بممارسة أعمال عنف تصل إلى مستوى التطهير الاثني من ممارسة العمل

(1) ينظر مثلًا: "تقرير لجنة العشائر تناقش بحضور الرئيس الجبوري مقترح قانون مجلس قبائل وعشائر العراق"، موقع مجلس النواب العراقي، منشور بتاريخ 29 أبريل 2015 على الموقع الإلكتروني:http:// arb.parliament.iq/archive/2015/04/29/ %D9 %84 %D884 % %A8 %D9 %88، تاريخ الزيارة: 2018/10/6؛ وأيضاً: عماد علو، "دور القبائل العراقية في مكافحة الإرهاب"، مقال منشور في **صحيفة الزمان**، طبعة بغداد، بغداد، بتاريخ 25 تموز/يوليو 2016

(2) المادة 7، **دستور جمهورية العراق النافذ لسنة 2005**.

السياسي، أو مجاميع شاركت فعلياً في أنشطة فيها عنف في دول إقليمية[1]. في الواقع إنَّ كافة القوى التي تشارك بالعمل السياسي تعمل على بذل جهودها في إيجاد مدخلات لمحاربة الإرهاب في العراق، لأنّ ظهور الإرهاب يفيد بتأثر العملية السياسية، ولهذا قد تم إعادة النظر بالعملية السياسية بعد حزيران/يونيو 2014، وتقليل مستوى النزاعات السياسية، وإعادة تغليفها بصبغة التنافس السياسي، وهو ما تسبب بأنْ يتجه العراق إلى مرحلة اكثر استقرارا مما كانت عليه قبل حزيران/يونيو 2014.

6 ـ جهد أمني حكومي: بعد ان احتل العراق في نيسان/أبريل 2003 تم حلّ المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية العراقية، وهو ما كان خطوة لظهور التنظيمات التي تعتمد العنف والإرهاب، ورغم إنَّ الولايات المتحدة أخذت تعمل على إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية بالتدرج إلا أنها بقت تتعرض لعدة عوامل ضاغطة: إنَّ خبرتها كانت متدنية في التعامل مع حالات العنف والإرهاب حيث انها كانت، تخضع لقيادات غير محترفة، همها المحاصصة السياسية، لتساعد على انتشار الفساد فيها. إنَّ ضعف العامل الوطني بين بعض القيادات فيها أو على نحو أدق ضعف قدرة هذه القيادات في تطبيق النظام العام حيث تحول بعضها إلى طرف مسبب للخلل في النظام العام ومهدد للسلم الأهلي (وهو أحد الأسباب التي شخصتها لجنة سقوط الموصل في حزيران/يونيو 2014)، فضلاً عن الفساد الذي جعل تلك القوات تتجهز بمعدات لا تتناسب مع حجم الإنفاق عليها، وتم تشخيص إنَّ هنالك نسبة كبيرة من الأفراد هم غير موجودين فعلياً على ارض الواقع (أسماء إما غير حقيقية أو أنها أسماء لأشخاص يتقاضون مرتبات من غير التزام فعلي بالعمل الأمني والعسكري)، وظهرت السلبيات دفعة واحدة في حزيران/يونيو 2014 عندما تمدد تنظيم داعش سريعا في عدة محافظات[2]، وعليه، اتجهت الحكومة العراقية بعد ظهور وتمدد تنظيم داعش في

(1) Kenneth Katzman, Carla E. Humud, «Iraq: Politics and Governance», **CRS Report**, No. RS21968, Federation of American Scientists, Washington, U.S.A., March, 2016, p: 16-17.
وأيضاً: مصطفى محمد، "ما مستقبل المليشيات المدعومة إيرانياً بسوريا؟.. سيناريوهات"، منشور بتاريخ 14 أبريل 2019 على الموقع الإلكتروني: https://arabi21.com/story/1173963، تاريخ الزيارة: 2019/8/21.

(2) خليل العناني، "دولة الخلافة"، مقال منشور في **مجلة عمران**، العدد (24)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018، ص119.

حزيران/يونيو 2014 إلى إعادة النظر في المؤسستين الأمنية والعسكرية، حيث أخذت تعمل على إعادة تنظيمها وتعزيز قوتها، وهو ما اسهم باستعادة المحافظات العراقية خلال مدة عامين 2015-2016[1].

7 ـ جهد تشريعي: أما الجهد التشريعي في التعامل مع الإرهاب فإن أولى خطواته تجسدت في تشريع القانون رقم 13 لسنة 2005، الذي ينص على فرض عقوبات تصل إلى (الإعدام) أي العقوبة السالبة لحق الحياة، في حالة القيام بعدة أفعال أو أنشطة، ووسعت من نطاق الشمول للجرائم التي صنفت بأنَّها إرهابية، وقد عرفت المادة (1)، الإرهاب بانه: "كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدفت فردا أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية او أوقع اضراراً بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب أو الخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية"، وحددت المادة (2) ما يعد فعلاً إرهابياً معاقباً عليه بالنص: "تعد الأفعال الآتية من الأفعال الإرهابية: 1. العنف أو التهديد الذي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو تعرض حياتهم وحرياتهم وامنهم للخطر وتعريض أموالهم وممتلكاتهم للتلف أيا كانت بواعثه وأغراضه. 2. العمل بالعنف والتهديد على تخريب أو هدم أو إتلاف أو أضرار عن عمد مباني أو أملاك عامة أو مصالح حكومية أو مؤسسات أو هيئات حكومية أو دوائر الدولة والقطاع الخاص أو المرافق العامة والأماكن العامة المعدة للاستخدام العام أو الاجتماعات العامة لارتياد الجمهور أو مال عام ومحاولة احتلال أو الاستيلاء عليه أو تعريضه للخطر أو الحيلولة دون استعماله للغرض المعد له بباعث زعزعة الأمن والاستقرار. 3. من نظم أو ترأس أو تولّى قيادة عصابة مسلحة إرهابية تمارس وتخطط له وكذلك الإسهام والاشتراك في هذا العمل. 4. العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو

وللتوسع بشأن التنظيم ينظر أيضاً:

McCants, William. **The ISIS Apocalypse: The History, Strategy, and Doomsday Vision of the Islamic State**, St. Martin's Press, New York, 2015, p.11-12.

(1) Christopher M. Blanchard, Carla E. Humud, «The Islamic State and U. S. Policy», **CRS Report**, No. R43612, Federation of American Scientists, Washington, September 2018, p.10.

حملهم على تسليح بعضهم بعضا. 5. الاعتداء بالأسلحة النارية على دوائر الجيش أو الشرطة أو مراكز التطوع أو الدوائر الأمنية أو الاعتداء على القطاعات العسكرية الوطنية أو إمداداتها أو خطوط اتصالاتها أو معسكراتها أو قواعدها بدافع إرهابي. 6. الاعتداء بالأسلحة النارية وبدافع إرهابي على السفارات والهيئات الدبلوماسية في العراق كافة وكذلك المؤسسات العراقية كافة والمؤسسات والشركات العربية والأجنبية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في العراق وفق اتفاق نافذ. 7. استخدام بدوافع إرهابية أجهزة متفجّرة أو حارقة مصممة لإزهاق الأرواح وتمتلك القدرة على ذلك أو بث الرعب بين الناس أو عن طريق التفجير أو إطلاقه أو نشر أو زرع أو تفخيخ آليات أو أجسام أيا كان شكلها أو بتأثير المواد الكيماوية السامة أو العوامل البيولوجية أو المواد المماثلة أو المواد المشعة أو التوكسنات. 8. خطف أو تقييد حريات الأفراد أو احتجازهم أو للابتزاز المالي لأغراض ذات طابع سياسي أو طائفي أو قومي أو ديني أو عنصر نفعي من شأنه تهديد الأمن والوحدة الوطنية والتشجيع على الإرهاب"، في حين إنَّ نص المادة (3)، أعادت تشخيص وتحديد بعض الأفعال بأنَّها إرهابية ذات طابع خاص، بالنص: "تعتبر بوجه خاص الأفعال الآتية من جرائم امن الدولة: 1. كل فعل ذي دوافع إرهابية من شانه تهديد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع ويمس امن الدولة واستقرارها أو يضعف من قدرة الأجهزة الأمنية في الدفاع والحفاظ على امن المواطنين وممتلكاتهم وحدود الدولة ومؤسساتها سواء بالاصطدام المسلح مع قوات الدولة أو أي شكل من الأشكال التي تخرج عن حرية التعبير التي يكفلها القانون. 2. كل فعل يتضمن الشروع بالقوة أو العنف في قلب نظام الحكم أو شكل الدولة المقرر في الدستور. 3. كل من تولى لغرض إجرامي قيادة قسم من القوات المسلحة أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مطار أو أي قطعة عسكرية أو مدنية بغير تكليف من الحكومة. 4. كل من شرع في إثارة عصيان مسلح ضد السلطة القائمة بالدستور أو اشترك في مؤامرة أو عصابة تكوّنت لهذا الغرض. 5. كل فعل قام به شخص كان له سلطة الأمر على أفراد القوات المسلحة وطلب اليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة"، في حين إنَّ المادة (4)، شخصت العقوبات المترتبة على تلك الأفعال بالقول: "1 ـ يعاقب بالإعدام كل من ارتكب – بصفته فاعلا اصليا أو شريك

عمل أيا من الأعمال الإرهابية الواردة بالمادة الثانية والثالثة من هذا القانون، يعاقب المحرض والمخطط والممول وكل من مكن الإرهابيين من القيام بالجرائم الواردة في هذا القانون بعقوبة الفاعل الأصلي. 2 ـ يعاقب بالسجن المؤبّد من أخفى عن عمد أي عمل إرهابي أو أوى شخص إرهابي بهدف التستر"[1]، وقد كان تطبيق هذا التشريع واحداً من اكثر القضايا جدلاً في العراق، لأسباب تتعلق بوجود أخطاء وسلبيات كثيرة رافقته، ومنه التطبيق أحادي الجانب له، رغم إنَّ نصوصه تطبق على بعض الأنشطة لقوى تنخرط بالعمل السياسي الرسمي أو أنها موجودة بالساحة السياسية من غير ان تجرم أنشطتها، ومنها المرتبطة بالتسليح خارج الدولة، والقيام بتصفيات طائفية، أو الاعتداء على المؤسسات الأجنبية، أو تهديد الوحدة الوطنية[2]، إلا إنّه بقي اكثر النصوص التي أسهمت بعدم تغول الظاهرة الإرهابية. والى جانب ذلك، اصدر مجلس النواب تشريعه السابق الذكر عن تحويل الحشد الشعبي إلى مؤسسة حكومية بقصد تنظيم الجهد الرسمي والشعبي في التعامل مع الظاهرة الإرهابية[3].

إنَّ الجهود السابقة، أخذ يلتمسها المواطن من خلال إضعاف ثم إخراج تنظيم داعش من المحافظات العراقية واستعادتها من قبل الحكومة الاتحادية، وهو ما عبر عن ظهور تحول في الأداء الحكومي العراقي، على نحو عزز من صورة الدولة وقدراتها في التعامل مع التحديات الإرهابية، وان هناك تكاتفاً شعبياً وحكومياً، لأجل استقرار الدولة العراقية والمحافظة على النظام العام والوحدة الوطنية.

---

(1) **قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم (13) لسنة 2005**؛ منشور في: **جريدة الوقائع العراقية** رقم العدد: 4009، بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر 2005

(2) سعد صالح شكطي، "ملاحظات في قانون مكافحة الإرهاب العراقي ذي الرقم (13) لسنة (2005) دراسة تحليلية نقدية"، مقال منشور في **مجلة الرافدين للحقوق**، العدد (34)، جامعة الموصل، بغداد، 2007، ص259-260.

وأيضاً: **تقرير**: "المادة (4) إرهاب تهدّد بنسف العفو العام وتثير أزمة بين الحكومة والبرلمان"، منشور بتاريخ 24 نيسان/أبريل 2017 على الموقع الإلكتروني: https://almadapaper.net/view.php?cat=168930، تاريخ الزيارة: 2019/6/5.

(3) **تقرير**: "عبد المهدي يأمر بضم فصائل الحشد الشعبي إلى القوات المسلحة العراقية"، منشور بتاريخ 1 تموز/يوليو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://arabic.rt.com/middle_east/1029514، تاريخ الزيارة: 2019/12/16.

المطلب الثاني: نتائج الجهد الوطني لمحاربة الإرهاب

إنَّ تتبع الجهود التي اعتمدتها الحكومة العراقية للتعامل مع الإرهاب بقصد مكافحته وإنهائه، أسفرت عن عدة نتائج، اهمها إعادة السيطرة على المدن والمحافظات التي أخرجت من سيطرة الحكومة الاتحادية.

إلى جانب نتائج أخرى كانت على الشكل الآتي:

أولاً: إعادة المدن العراقية إلى سيطرة الحكومة الاتحادية

لقد انتهى انتشار تنظيم داعش في حزيران/يونيو 2014 إلى خروج عدد كبير من المدن من سيطرة الحكومة الاتحادية، بدءاً من أغلبية مدن محافظة نينوى، وأغلبية مدن كركوك وصلاح الدين والأنبار وديالى وأجزاء من محافظة بغداد التي تشكل هي بكل الأحوال مساحات جغرافية كبيرة. لقد جاء سقوط هذه المدن سريعا، بحيث يكاد لم يوقف عملية استمرار سقوطها إلا ثلاثة عوامل: الأول تدخل الجهود المحلية الشعبية، الثاني: تدخل الجهود الدولية، الثالث: مقاومة أبناء بعض المناطق مثل: آمرلي وحديثة وتلعفر وغيرها.

يبقى هناك أسباب غير مفهومة وراء عدم دخول التنظيم لمدن أخرى في كركوك وشرق وشمال نينوى، الذي على اثره أخذت تشكيلات المتطوعين العراقيين تعمل على سد العجز الذي أحدثه خروج فرق وألوية عسكرية وأمنية كاملة من الخدمة، والنقص الكبير بالسلاح، بالتزامن مع اتجاه مجاميع مسلحة عدة نافذة تعمل في العراق إلى اختيار طريق مقاومة تمدد التنظيم وإيقافه، ومع الصراع السياسي الذي اعقب انتخابات نيسان/أبريل 2014 النيابية، التي انتهت إلى انقسام حاد بين القوى السياسية بشأن من يتولى الحكم، وأدت إلى أزمة بدأت منذ عام 2011، التي كانت تشكل أحد الأسباب الرئيسة في تمدد تنظيم داعش إلى بعض محافظات العراق، لأنّ المعالجات كانت تستخدم سياسات سلبية على أساس نوع الانتماء المذهبي والتوجه السياسي، وغيرها، مما أوجد شكا عميقا في قدرة الحكومة على إدارة العملية السياسية في حينه[1]، ولكن بعد مرحلة قصيرة من الاضطرابات التي شهدها العراق بين حزيران/يونيو – آب/أغسطس 2014، بدأت إيران وكذلك الولايات المتحدة تتدخلان بسرعة لمنع سقوط الحكومة العراقية، أو منع سقوط مدن أخرى بيد تنظيم داعش.

(1) ينظر مثلًا: "محاولات سحب الثقة عن حكومة المالكي ومساعي طالباني لجمع الفرقاء السياسيين تتصدران اهتمامات الصحف"، منشور بتاريخ 4 حزيران/يونيو 2012 على الموقع الإلكتروني:.http://www.iraqijs org/print.php?act=news&id=263، تاريخ الزيارة: 2019/7/14.

إنَّ الاتجاه إلى محاربة التنظيم جاء، في وقت كانت فيه القوات العراقية تعاني من مشاكل متعددة اي كان على مستوى التنظيم أو التجهيز والاستيعاب التي كانت سبباً فيما وصلت اليها الاوضاع في حزيران/يونيو 2014، وبعدها. لهذا أخذت الحكومة العراقية، ومعها القوات المحلية الشعبية (التي أصبحت لاحقا تعرف بتشكيل: مؤسسة الحشد الشعبي، وأصبحت مؤسسة حكومية)، والقوات المساندة الإيرانية (خبراء واستشاريون)، والأمريكية، سواء كانت ضمن التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب أو ضمن التحالف الرباعي، أو ضمن الجهود الفردية للدول، بعد كل هذا بدأت استعادة المدن العراقية، ومنها مدن اطراف بغداد، ومدن ديالى وصلاح الدين والأنبار وكركوك ونينوى، ومع 10 كانون الأول/ديسمبر 2017 يعلن العراق النصر العسكري في المعارك مع تنظيم داعش، واستعادة السيطرة على المدن[1].

ثانياً: البحث عن علاجات لمشاكل العراق الحقيقية

طالما إنَّ الإرهاب بقدر ما كان موجوداً إلا إنّه كان يشكل ذريعة يتم التستر بها لاستمرار المظاهر السلبية جداً التي ظهرت بالمجتمع والسياسة العراقيتين بعد نيسان/أبريل 2003، المتمثلة: في الفساد والتنمر السياسي على التنوع المجتمعي، والمحاصصة.

أما ما يتعلق بالفساد، فهو بعبارة بسيطة يتمثل بإساءة استخدام السلطة للحصول على أموال أو تمرير تعاملات غير جائزة، أو منع مؤسسات الدولة عن التصرف، وورد بشأن ذلك الكثير مما يمكن الرجوع إلى أدبياته[2]. إنَّ الفساد في العراق ليس ظاهرة مقترنة بنيسان/ أبريل 2003 وما بعدها، إنما كان موجوداً قبل هذا التاريخ إلا إنّه تحول بعد العام 2003 إلى ظاهرة متفاقمة محمية سياسيا، وكانت نتائجها لا تقف عند حدود العراق بل إلى ابعد من ذلك.

إنَّ هذه الظاهرة تعرضت إلى موارد العراق المالية، فضيّعت نسبة مهمة مما حصل عليه العراق من إيرادات مالية، التي تباينت التقديرات بشأنها، التي تراوحت حسب بعض البيانات

(1) حسن السعيدي، "في الذكرى الأولى للنصر على داعش العراق.. المخاوف تتجدد"، منشور بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2018 على الموقع الإلكتروني: https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/2018/12/10، تاريخ الزيارة: 2019/2/16.

(2) ينظر مثلًا: إيناس عباس يونس الفتلاوي، "مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته"، مقال منشور في مجلة **النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات**، العدد (10)، تصدر عن هيئة النزاهة، بغداد، 2010، ص189.

ما بين 900-980 مليار دولار خلال 2003-2018[1]، اما في ما يتعلق بالإنفاق الاستثماري فإنَّه اقل نسبة منه كانت 23.6 % من مجموع الموازنة العامة البالغة نحو 86.7 مليار دولار، في سنة 2018، واعلى نسبة كانت 46.2 % من مجموع الإنفاق العام البالغ نحو 99.2 مليار دولار عام 2013[2]، والإنفاق الاستثماري يتوجه صوب شراء معدات وإنشاء مشاريع، ولا يتوجه إلى المرتبات، والملاحظ إنَّ اغلب ما كان يصرف هنا إما إنّه مبالغ به جداً، أي إنّه يفرض أسعار غير مناسبة مع ما يتم شراؤه ومنه مثلاً صفقات السلاح، أو إنّه عبارة عن مشاريع وهمية لا وجود لها، أو أنها مشاريع تنجز بنسب صغيرة وتبقى متلكئة، وبكل الأحوال فإن الفساد يستغرق بأصل الأموال المخصصة ويستنزفها من غير عائد يذكر، ويقابله وجود شبهات فساد كبيرة يتعرض لها الاستثمار الأجنبي سواء في قطاع النفط حيث كانت جولات التراخيص على راي البعض مفرغة من المحتوى[3]، وما يدخل من استثمار في القطاعات الأخرى يتعرض هو الآخر إلى فساد يجعل كلفته مرتفعة[4].

هذا مالياً، وإدارياً فإن الأمر هو الآخر لا يخلو من وجود سلبيات فيه، تتمثل بوجود أخطاء في إدارة الدولة وإدارة الجهاز التنفيذي، وبكل الأحوال فإن النتائج المترتبة على ذلك إنَّ العراق قد أضاع جزءاً كبيراً من ثروته على الفساد، وتسبب بتعطيل الجهود لإدارة الدولة على الصعيدين الإداري والتنفيذي، وتسبب أيضاً بتصاعد النظرة السلبية من قبل الأفراد للدولة بشكل عام[5].

---

(1) **النشرة السنوية للعام 2005 – 2014 للبنك المركزي العراقي**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، صفحات متفرقة؛ وأيضاً: **وزارة التخطيط**، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية، سنوات متعددة، وصفحات متفرقة.

(2) عقيل مهدي الشرع، جنان سليم هلال، "قياس وتحليل أثر الايرادات النفطية على الموازنة العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في العراق"، مقال منشور في **مجلة جامعة واسط للعلوم الإنسانية**، العدد (15)، جامعة واسط، بغداد، 2019، ص137.

(3) قارن مع: خضير عباس أحمد النداوي، "الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد 2003"، مقال منشور في **مجلة كلية التربية للبنات**، العدد (25)، جامعة بغداد، بغداد، 2014، ص667-668؛ وأيضاً: عبد الرحمن نجم المشهداني، "جولات التراخيص النفطية وأثرها على اقتصاد العراق"، مقال منشور في **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (35)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011، ص11-12.

(4) سامي عبيد التميمي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات"، مقال منشور في **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، العدد (9)، جامعة الكوفة، بغداد، 2008، ص199.

(5) محمد جميل أحمد، "مظاهر الفساد وانعكاسه على الأداء السياسي في الدولة العراقية"، مقال منشور في **مجلة آداب المستنصرية**، العدد (77)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2017، ص21-22.

لقد طُرح موضوع الفساد بشكل قوي بعد خروج عدة مدن من سيطرة الحكومة العراقية، أي بعد تمدد الإرهاب، إلا إنَّ العلاجات التي طرحت في عهد حكومتي حيدر العبادي وعادل عبد المهدي ظلت تتناول صغار الموظفين، وعجزت عن ملاحقة كبار المتورطين، سواء بتجارة النفط غير الشرعية أو بصفقات ومناقصات الدولة الكبرى، أو بالعمل على التأثير في نظام إدارة الدولة الإداري والتنفيذي، وهو ما يتم تأشيره عبر ضعف مخرجات الإنفاق الاستثماري، والعجز عن توظيف القروض والمنح بشكل يخدم مسار الدولة العراقية، والاحتياجات الطارئة[1].

والى جانب الفساد، هناك الملف شبه معطل ألا وهو المصالحة الوطنية، ومضمونه التنمر[2] السياسي على التنوع المجتمعي، ويحمل وجهين:

الأول: إنَّ بعض القوى تعتقد ان نظام الحكم السابق ترك خلفه مخلفات صعبة التناسي والتغاضي، وهو ما كان السبب وراء إقرار قوانين عدة تعالج مخلفات وتركة المرحلة السابقة، ومنها قوانين اجتثاث البعث (وتحولت لاحقاً إلى قانون المساءلة والعدالة)، وقانون نزاعات الملكية، وحتى وجود المجاميع المسلحة بوصف بعضها جزءاً من تركة سابقة، بل التركة الضخمة لتصفية قيادات ومسؤولين وضباط وعاملين في الأجهزة السياسية والتنفيذية للنظام السابق مرتبطة بهذا الملف بشكل أو بآخر، ويكاد يكون ذلك ثقافة سياسية اختزلت واقع المراحل في عام 1958 و1963 و1968 و2003، أي غياب روح وإرادة التسامح بين المراحل التي أدارت العراق[3].

والوجه الثاني، إنَّ بعض القوى السياسية، من كل ألوان المشهد أو الطيف السياسي، يحمل توجهات فيها نسب مرتفعة من العنصرية تجاه التنوع الاجتماعي، ويمكن تفسير ذلك إما بان النهج الذي يتبناه شمولي أو بسبب ارتباط أجنداته بدول الجوار أو إنّه تأثر بالصراعات الإقليمية أو إنّه يحمل قراءة أيديولوجية للتاريخ وعمل على تنفيذها في المجتمع والسياسة، وهو ما يلاحظ من خلال احتضان مجموعات مسلحة متهمة بممارسة العنف في العراق،

(1) نظيرة محمود خطاب، "العملية السياسية في العراق بين السعي للديمقراطية وتنامي ظاهرة الفساد"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولية**، العددان (35 و36،) الجامعة المستنصرية، بغداد، 2017، ص306-307.

(2) نقصد بالتنمر، هو شكل من أشكال الإساءة والإيذاء موجه من قبل فرد أو مجموعة نحو فرد أو مجموعة أخرى، وهي ظاهرة اجتماعية موجودة عبر التاريخ.

(3) ظهرت دعوات تطالب بإشاعة التسامح وتبني نهج ثقافي جديد يقوم على اللاعنف في العراق؛ ينظر مثلًا: أحمد ياسين أحمد، "ثقافة اللا عنف وتجليات المجتمع العراقي"، مقال منشور في **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد (5)، جامعة واسط، بغداد، 2011، ص251.

وانْ لم يتم أدانتها رسميا بالإرهاب، والتي اشتركت بأعمال العنف بالموازاة مع أعمال العنف التي مارستها الجماعات الإرهابية خلال المدة التالية لتفجير المرقدين العسكريين في مدينة سامراء في شباط/فبراير 2005 وما بعدها.

وقد انتهى التنمر إلى ممارسة سياسات قائمة على: تغيير التركيبة الطائفية وحتى القومية لبعض المدن، والتهجير والنزوح والتصفية، ومحاولة تدمير الممتلكات الشخصية والعامة في المناطق التي استهدفت، ويمكن إدراج حتى أنشطة رفض أو تعطيل عودة النازحين بعد انتهاء الأعمال العسكرية في الحرب على تنظيم داعش، ووجود بعض المعتقلين والمغيبين قسرا، وغيرها من الأنشطة التي تدل على التنمر السياسي[1].

إنَّ ملف المصالحة الوطنية بقي شبه مجمّد، ويخضع لأعمال وأنشطة روتينية تفتقر إلى الجدية، ويكاد الحوار يجري ليس بين الأطراف المتعارضة إنما بين الأطراف المتشاركة بالوسط السياسي والقابلة بالعملية السياسية[2].

والى جانب تلك المشكلة، توجد مشكلة أخرى في إدارة الدولة العراقية، إذ فرضت السياسات الجديدة أهمية إعادة النظر بالأجهزة الأمنية والعسكرية، ويتمثل ذلك بوجود مشكلة تسببت بها قوات الاحتلال الأمريكي عام 2003 عندما حلّت مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية وأنشأت أخرى بدلها تقوم على التطوع، وعدم الحرفية، وغياب الانضباط والتدرج في الرتب والمسؤوليات، والتي تعشقت مع الجوانب السلبية للعملية السياسية: المحاصصة والفساد، وانتهى الأمر إلى إنشاء قوات فيها بعض الضعف والسلبية، وزاد الأمر سوءا تدخل السياسة في الجوانب الأمنية والعسكرية على نحو أضعف تلك المؤسستين، وتم تسليحها بأعتدة لا تصلح لإدارة الجهد العسكري والأمني، وظهرت نتائجه في أثناء ظهور وتمدد تنظيم داعش في حزيران/يونيو 2014، والتي لم يتم معالجة سلبياتها إلا عبر تفاعل الجهدين المجتمعي

(1) ينظر:

- «Disappearances and Missing Persons in Iraq – Geneva», General Assembly, Human Rights Council, Doc, No. A/HRC/22/NGO/157, 25 February 2013.
- Lahib Higel, «**Iraq's Displacement Crisis**», Ceasefire Centre for Civilian Rights and Minority Rights Group International, London, March 2016, p: 8-12.

(2) للتوسع ينظر: ياسين محمد حمد، "المصالحة الوطنية والسلم الأهلي.. دراسة في الأنموذجين الإيرلندي والعراقي"، مقال منشور في **مجلة العلوم السياسية**، العدد (54)، جامعة بغداد، بغداد، 2018، ص53-54؛ وأيضاً: زينب محمد صالح، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقهما في المجتمع العراقي"، مقال منشور في **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد (16)، جامعة واسط، بغداد، 2014، ص163-156.

–الشعبي، والجهد الأجنبي، وهو ما طرح بقوة إعادة بناء تلك القوات لتكون قادرة على دعم وجود الدولة وقوة القانون فيها، وهو ما يحتاج إلى وقت طويل نسبياً، لتجاوز السلبيات التي اقترنت بالمرحلة بين نيسان/أبريل 2003-وحزيران/يونيو 2014 [1].

ثالثاً: إدراك إنَّ العراق أمام مرحلة يتطلب إطلاق عملية بناء الدولة

واطلاق عملية بناء الدولة يحتاج ان تقف على الإصلاح السياسي والتشريعي والقضائي والتنفيذي، وإصلاح المجتمع المدني، والإسهام ببناء ثقافة سياسية جديدة.

إنَّ اطلاق هذا المشروع هو خطوة مهمة، لأنّ الخلل في بناء الدولة من قبل سلطة الاحتلال ومن قبل القوى السياسية في نيسان/أبريل 2003 وصولاً إلى حزيران/يونيو 2014 إنما كان نتيجة الضعف في التعامل مع احتياجات الدولة، فالعملية السياسية بنيت على أساس الرغبة بالاستحواذ على مقدرات البلد وامتلاك السلطة ودفعها إلى منظومة ولاءات خارجية، وهو ما كان في غير صالح البلد، وصوره أو مؤشراته التظاهرات التي تمت بعد حزيران/يونيو 2014 وطالبت بإجراء إصلاحات شاملة، اعترف بها رئيسا الوزراء: حيدر العبادي ثم عادل عبد المهدي [2]، والخلل الأهم في بناء الدولة هو القمة، أي البناء الذي تم فيه إنشاء العملية السياسية، وهو ما أدركته القوى السياسية وأدركت إنّه كان قائماً على سلبيات كثيرة ومنه الإقصاء والمحاصصة وغياب الرقابة وغيرها، والجانب الآخر هو الأخطاء في أعمال كل من السلطتين التشريعية والقضائية، وهو ما جعل العراق منكشفاً على البيئة الخارجية دون ان تكون السلطات ومؤسساتها قادرة على حفظ حقوق البلد[3].

وتبقى المشكلة الأخرى القائمة هي في إصلاح الجهاز التنفيذي، كون القوى السياسية

---

(1) مايكل نايتس، **مستقبل القوات المسلّحة العراقيّة**، مرجع سابق، ص8-10.

(2) عمر الجنابي، "مطالبات عراقية بتشكيل حكومة إنقاذ بعد دعوات التعديل الوزاري"، منشور بتاريخ 12 شباط/فبراير 2016 على الموقع الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net/ %D8 %B3 %D9DD8 %B 1 %D9 %8A، تاريخ الزيارة: 2019/6/28.

أيضاً: "كيف نفهم إصلاحات العبادي في العراق؟"، منشور بتاريخ 12 آب/أغسطس 2015 على موقع نون بوست الإلكتروني: https://www.noonpost.com/ %D8 %A7 %D9 %84A7 %D9 %82 %D8 %9، تاريخ الزيارة: 2019/6/30.

(3) للتوسع ينظر مثلًا: سحر كامل خليل، "السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور 2005 (الواقع وآفاق والمستقبل)"، مقال منشور في **مجلة قضايا سياسية**، العددان (35-36)، جامعة النهرين، بغداد، 2014، ص397؛ وأيضاً: أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، "السلطتان القضائية والتشريعية طبقاً للدستور العراقي"، مقال منشور في **مجلة مركز دراسات الكوفة**، العدد (7)، جامعة الكوفة، بغداد، 2008، ص93-95.

عمدت إلى تسييس مناصبه العليا والتدخل في أنشطته الإجرائية، وهو ما أسهم برفع السلبية في أنشطته، وهو جهاز بالأصل يعاني من التوسع والترهل والتلكؤ قبل نيسان/أبريل 2003، مما تسبب بأنْ يصبح الجهاز التنفيذي غير قادر على إدارة مرحلة إعادة بناء الدولة، ويتسبب برفع درجة التذمر المجتمعي من أداء الدولة[1].

ولعل اهم الأجهزة التنفيذية في الدولة العراقية التي عانت من تلكؤ هي: القطاع الخدمي، وقطاع التربية والتعليم، والقطاع الأمني، فالأول عجز عن تقديم خدمات للمواطنين، يتناسب وحجم إيرادات العراق أو ما يتحمله المواطن من عبء ضريبي أو كلف يسددها للمؤسسات الحكومية للحصول على الخدمات، أما قطاع التربية والتعليم فإنَّه اصبح يقوم بمهمة إظهار نتائج (خريجين) لغرض التوظيف الإداري والتأهيل الوظيفي وليس لتطوير مهارات معرفية، وغيرها، أما قطاع الأمن فإنَّه بعد فشل القوات الأمنية بكل ما انفق عليها من ان تكون قوات مقبولة من قبل بعض المجتمعات المحلية، التي ظهر وانتشر في أوساطها الإرهاب، والمشكلة هنا في تلك المجتمعات، إنَّ الأجهزة الأمنية جردت تلك المناطق من كل شيء، في مرحلة وجود القوات الأمريكية، فالكثير من الشباب قبل حزيران/يونيو 2014 بين معتقل وبين لاجئ أو مهجر في دول أخرى، وبين استنزاف المقدرات المالية: جراء عمليات ابتزاز كبيرة كانت تتعرض لها العوائل، وبين غياب السلاح القادر ان تحمي به العوائل والأفراد انفسهم، وهو ما أشار إليه تقرير لجنة سقوط الموصل النيابية، والتي بينت إنَّ وجود مسؤولية لقيادات وأجهزة في التسبب بتهيئة الأرض لظهور وتمدد التنظيم، ووجود مسؤولية تسببت بسيطرة التنظيم على المدينة وخروجها من سيطرة الحكومة الاتحادية [2]، وهو ما أدركته الحكومة، لهذا اتجهت إرادة الحكومة لإجراء مراجعة وإصلاح عليها، وهو ما انعكس على أداء تلك الأجهزة بعد حزيران/يونيو 2014.

(1) سالم سليمان وخضر عباس عطوان، "الفساد السياسي والاداء الاداري: دراسة في جدلية العلاقة"، مقال منشور في **مجلة شؤون عراقية**، العدد (1)، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الثاني/ يناير 2010، ص67.

(2) "توصيات اللجنة التحقيقية الخاصة بسقوط الموصل"، مجلس النواب، منشور بتاريخ 17 آب/أغسطس 2015 على موقع مجلس النواب العراقي الإلكتروني: https://ar.parliament.iq/?s=+%84، تاريخ الزيارة: 2019/6/17.

رابعاً: أظهرت السياسة العراقية لمكافحة الإرهاب ظهور نتيجة مضمونها إنَّ هناك تكاتفاً شعبياً داعماً للحكومة ولوحدة العراق

على اثر ظهور وتمدد تنظيم داعش في العراق، وفشل الأجهزة الأمنية (رغم حجمها العددي الكبير جداً، ورغم ما انفق عليها)، في التعامل مع هذا التحدي، اتجهت إرادة مرجعية مدينة النجف إلى ابتكار بديل عن الجهد الحكومي وتمثل بدعوة المواطنين إلى التطوع وإنقاذ العملية السياسية والحكومة من السقوط، ومنع استمرار تمدد التنظيم إلى أراضي ومدن أخرى، وعلى اثره تبلور جهد متنوع: تطوع أفراد، وتوسع الانتساب إلى مجموعات مسلحة قائمة قبل حزيران/يونيو 2014، وتشكلت مجموعات مسلحة جديدة، قبل ان تتوسع إيران بتدخلها، ثم الولايات المتحدة. وبقصد حماية تلك المجاميع من وصف: مليشيات، ومن أي اتهام قد يوجه إليها أثناء عملية استرجاع الأراضي من سيطرة التنظيم، اتجهت إرادة المشرِّع العراقي إلى تشريع قانون: الحشد الشعبي، رقم 40 لسنة 2016 السابق الذكر، ليصبح مؤسسة حكومية لها خصوصيتها، وبلغت تقديرات مجموع المنتمين إلى تلك المؤسسة بين 90-130 ألف متطوع، ونحو 50 مجموعة مسلحة، اغلبهم من المسلحين المنتمين إلى المذهب الشيعي: العربي والافيلي والشبكي، مع وجود عدة تنظيمات للمسيحيين، أهمها: كتائب بابليون برئاسة ريان الكلداني، ووحدات حماية سهل نينوى برئاسة يونادم كنا، حشد مسيحيي الموصل برئاسة سلمان أسو حبة[1].

خامساً: تحمل العراق خسائر مرتفعة جداً، بشرية ومالية

انتهى الإرهاب في العراق سواء بين نيسان/أبريل 2003-حزيران/يونيو 2014، أو بعد حزيران/يونيو 2014 إلى تكبيد العراق خسائر كبيرة، على صعد عدة ومنها:

1 ـ خسائر كبيرة يتباين التشخيص في تحديدها، لعدم وجود إحصاءات دقيقة، وتورط اطراف عديدة داخل وخارج العملية السياسية، بعمليات الخطف والتطهير والتصفية

(1) Hassan Abbas, **The Myth and Reality of Iraq's al-Hashd al-Shaabi (Popular Mobilization Forces): A Way Forward**, Friedrich-Ebert-Stiftung, Jordan & Iraq, Amman Office, September 2017, p. 2.

وأيضاً: محمود أبو بكر، "الحشد الشعبي في العراق: من فصائل غير نظامية إلى تشكيل قتالي رسمي"، منشور بتاريخ 23 شباط/فبراير 2017 على الموقع الإلكتروني: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38383048، تاريخ الزيارة: 2019/8/16.

الجماعية والفردية على أسس عنصرية والتهجير وتغيير التركيبة الاثنية للمدن، ويشير موقع Iraq Body Count المختص بحساب عدد الضحايا المدنيين في العراق نتيجة أعمال العنف، إلى إنَّ عدد الضحايا المدنيين والعسكريين بلغ 288 الف خلال المدة بين نيسان/أبريل 2003-كانون الأول/ديسمبر 2013، منهم نحو 206403 من المدنيين، بينما بلغ عدد القتلى عام 2014 نحو 20218 من المدنيين (ما تم تسجيله ما عدا حالات الاختفاء القسري التي مارستها كل الأطراف المقاتلة)، ونحو 30 الف من المقاتلين من كل الأطراف المقاتلة، وفي عام 2015 بلغ عدد الضحايا المدنيين المسجلين فقط 17578 قتيل مدني و5500 قتيل من القوات العراقية والقوى المتحالفة معها و13 الف من مقاتلي تنظيم داعش، وسجل ضمنها أيضاً 8347 حالة إعدام لمدنيين خارج سلطة القضاء تورط بها كل اطراف النزاع، و1295 قتيل بفعل قصف قوات التحالف الدولي، بينما في العام 2016 بلغت الخسائر 16393 مدني بضمنها تسجيل 7238 حالة إعدام خارج سلطة القضاء مارستها كل اطراف النزاع و2732 تم قتلهم عبر قصف قوات التحالف الدولي[1]، وبقي عدد الضحايا للأطراف المتنازعة غير مؤكد، كما إنَّ تلك الخسائر لا ترصد أعداد المختفين قسرا والتي يصعب ضبطها بعدد محدد لأنّ اغلب العوائل لا توثق حالات الاختفاء خشية انتقام المجاميع المسلحة المسؤولة عن حالات الاختفاء (وقدرت بعض الأوساط أعدادهم بنحو 300 الف شخص)[2]. وقدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخسائر البشرية المرتبطة بالإرهاب (عنف وعنف مقابل) للمدة بين كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر 2014 بنحو 33.5 الف شخص، بينما صرح الأمين العام لوزارة البيشمركة، جبار ياور، خلال فعاليات منتدى أربيل السنوي الأول حول الأمن والسيادة في الشرق الأوسط، يوم 1

(1) "عام آخر من أعمال العنف المستمرة في العراق"، منشور بتاريخ 1 شباط/فبراير 2017 على الموقع الإلكتروني: https://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2016، تاريخ الزيارة: 2019/12/6.

(2) عمر الجنابي، "الاختفاء القسري في العراق.. أعداد مرعبة وحلول غائبة"، منشور بتاريخ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2018 على الموقع الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net/ %D8 %B3 %D9 %8A %D8 %A %D8 %A8 %D8 %A9 %D8 %7، تاريخ الزيارة: 2019/12/12.

وأيضاً: تقرير: "نشطاء الاحتجاجات المغيبون قسرًا"، منشور بتاريخ 5 نيسان/أبريل 2019 على الموقع الإلكتروني: https://albasaernewspaper.com/news/news-and-vision/60861، تاريخ الزيارة: 2019/12/14.

آذار/مارس 2019، إنَّ بيانات لحصيلة الخسائر البشرية جراء الحرب على الإرهاب، تقدر عدد الضحايا بـ 395549 قتيل مدني، و180001 قتيل من القوات الأمنية، بحسب البيانات المتاحة، ما عدا حالات المغيبين قسرا، أو غير المبلغ عنهم[1]، أما أعداد الجرحى فإنَّها تبقى صعبة الإحصاء.

2 ـ تدمير الممتلكات العامة والخاصة، فحسب تصريح لمتحدث باسم وزارة التخطيط (عبد الزهرة الهنداوي) في حزيران/يونيو 2016 بين إنّه بموجب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء فإن خسائر العراق المادية من الإرهاب فقط بلغت نحو 30 مليار دولار بين نيسان/أبريل 2003 وكانون الثاني/يناير 2016، ومنها 60 % بفعل تمدد تنظيم داعش[2]، أما خسائر المدنيين المادية فإن الحرب على الإرهاب بين حزيران/يونيو 2014-كانون الأول/ديسمبر 2016 تسببت بخسارة 3.2 مليون عراقي من محافظات: ديالى والأنبار وصلاح الدين ونينوى وكركوك وحزام بغداد، لسكنهم وممتلكاتهم الخاصة، وشكلت الحكومة العراقية (صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة) من اجل الحصول على تمويل لبناء المنشآت المدمرة ولتغطية العجز المالي الذي يعانيه العراق، إلا إنَّ نتائجه كانت متواضعة.

3 ـ والى جانب ذلك، هنالك حالات النزوح إلى مناطق أخرى في العراق، واللجوء إلى خارج العراق، وكلها تشير إلى نزوح نحو 5.8 مليون تم توثيقه بشكل رسمي في إحصاءات المنظمة الدولية للهجرة وفي وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، حتى كانون الأول/ ديسمبر 2016، ما عدا حالات النزوح غير الموثقة والتي يمكن ان ترفع العدد بنسبة تصل 30-40 %، عاد منهم إلى منازلهم نحو 3.2 مليون خلال الأعوام 2017-2019[3]،

(1) **تقرير** حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق (11 أيلول – 10 كانون الأول 2014)، مفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان، كانون الأول/ديسمبر 2014، ص19-30؛
وأيضاً: جبار ياور، "الكشف عن بيانات خاصة لعدد ضحايا "الإرهاب " في العراق"، بتاريخ 1 آذار/مارس 2019 منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.rudaw.net/arabic/kurdistan/010320198، تاريخ الزيارة: 2019/12/12.

(2) تقرير: "بالأرقام.. خسائر خرافية تكبدها العراق بسبب أعمال الإرهاب"، منشور بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 2016 على الموقع الإلكتروني: https://www.alalamtv.net/news/1829821، تاريخ الزيارة: 2019/6/18.

(3) ساندرا بلاك، "عدد العائدين يتجاوز عدد النازحين العراقيين"، وكالة الأمم المتحدة للهجرة، منشور بتاريخ

في حين إنَّ أعداد اللاجئين العراقيين بين عامي 2003-2014 نحو 4.1 مليون، ثم أضيف له نحو 2.9 مليون خلال المدة التي تلت حزيران/يونيو 2014، رغم إنَّ الأرقام ليست ثابتة بفعل وجود حالات عودة أو وجود حالات هجرة بين العراقيين[1].

4 ـ ظهور مشكلة تبعات تنظيم داعش، ومنها: أزواج وأبناء الأعضاء في التنظيم، والوافدين معه من جنسيات أخرى، والعلاقة مع الدول التي وجدت وثائق تدين اشتراكها بشكل أو بآخر في أنشطة التنظيم، وقد صدرت عدة أحكام على المنتمين للتنظيم من مختلف الجنسيات، وحجز عوائل التنظيم في معسكرات خاصة، وترحيل بعض النساء والأطفال من عوائل أعضاء التنظيم، وطرحت مسألة التعامل مع تلك العوائل من بين حاملي الجنسية العراقية، وبضمنه موضوع إعادة دمجهم بالمجتمع بشكل طبيعي[2].

5 ـ كما وجدت تهم بأنّ هناك محاولات لإحداث تغيير ديموغرافي في بعض المناطق التي انتشر فيها التنظيم، من مختلف اطراف النزاع، إذ عمل التنظيم على طرد المجموعات الاثنية والمذهبية المخالفة لاتجاهه في مناطق سيطرته، كما عمدت المجموعات الأخرى إلى التهديد بطرد المواطنين من بعض المناطق بعد طرد التنظيم منها[3].

---

1 آب/أغسطس 2019 على الموقع الإلكتروني:_http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=8447:2018-01-14-06-52-17&lang=ar، تاريخ الزيارة: 2019/9/22.

(1) ينظر مثلًا:

-«Overview on UNHCR's Operations in the Middle East and North Africa», UNHCR-The UN Refugee Agency, September 2017, P: 2-3.

-Serene Murad, **Iraqi and Syrian Refugees in Connecticut: Perceptions of Integration**, Wesleyan University, Connecticut, Middletown, U.S.A., April 2018, P: 8.

-Patricia Weiss Fagen, «Iraqi Refugees», **Occasional Paper,** No. 1, Institute for the Study of International Migration, Georgetown University and Center for International and Regional Studies, 2009, in: https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822558297//CIRSOccasionalPaper1PatriciaFagen2009.pdf?sequence=5, Accessed Date: 242019/6/.

(2) يمان العيسى، "منظمة حقوقية دولية تكشف عن خطة حكومية عراقية للتعامل مع عوائل داعش"، منشور بتاريخ 17 يونيو 2018 على الموقع الإلكتروني: http://www.basnews.com/index.php/ar/news/iraq/519266، تاريخ الزيارة: 2019/1/12.

وايضا: دلوفان برواري، "النساء في «عوائل داعش» يدفعن الضريبة: اغتصاب ودعارة.. وجيل يهدد بتطرف جديد"، منشور بتاريخ 12 شباط/فبراير 2019 على الموقع الإلكتروني:.https://www.nasnews.com/ %D8 %A7 %D9 %84 %D9D8 %BA، تاريخ الزيارة: 2019/7/18.

(3) هشام الهاشمي، "الحشد الشعبي"، مركز صنع السياسات للدراسات الاستراتيجية، منشور بتاريخ 12

6 ـ كما اتهمت وكالات متعددة اطراف الحرب على الإرهاب بحصول انتهاكات، صنف بعضها بأنَّه جسيم، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية[1].

سادساً: فرضت السياسات العراقية الجديدة للتعامل مع الإرهاب الحاجة إلى تصحيح مسار السياسة الداخلية

لقد أدركت القوى السياسية في العراق إنَّ أحداث حزيران/يونيو 2014 كشفت وجود سلبيات في العملية السياسية، ولهذا طرحت ضرورة إجراء إصلاحات شاملة، وإعادة النظر بسياسات الإصلاح الداخلية، عبر التأكيد على النتائج وليس على الإعلانات والدعاية بسلامة مؤشر العملية السياسية، وطرحت مبادرات لإصلاحات متعددة سياسية واقتصادية، ومن ضمنها[2]:

1 ـ العمل على التقليل من حجم المحاصصة السياسية.

2 ـ منح رئيس الوزراء فسحة أكبر لإدارة السياسة، ومن بضمنها فرصة في اختيار الوزراء.

3 ـ إعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة: الرئاسة والحكومة ومجلس النواب والقضاء.

4 ـ إعادة النظر بالعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان[3].

نيسان/أبريل 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.makingpolicies.org/ar/posts/hs.php، تاريخ الزيارة: 2019/7/18.

وايضا: تقرير: "سنجار العراقية بمأزق جديد.. الحشد و"PKK" يسرقان إدارتها"، منشور بتاريخ 6 كانون الثاني/يناير 2019 على الموقع الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net/ %D8 %B3 %D9 %8A %D8 %A7 %D8AA %D9 %87 %D8 %A7%، تاريخ الزيارة: 2020/1/5.

(1) "التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في العراق لعام 2017-السفارة الأمريكية في العراق"، منشور بتاريخ 3 نيسان/أبريل 2019 على الموقع الإلكتروني: https://iq.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/245/IRAQ-2017-IRF-ARA-FINAL.pdf، تاريخ الزيارة: 2020/1/14.

(2) يمكن التوسع: أحمد عبد الأمير الأنبار، "حكومة الدكتور حيدر العبادي: تحديات الاصلاح والفرص المتاحة"، مقال منشور في **مجلة دراسات دولية**، العدد (69)، جامعة بغداد، بغداد، 2017، ص81.

(3) للتوسع ينظر مثلًا: عبد اللطيف جمال رشيد، "العلاقة بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كردستان أزمة لقاءات أم أزمة تفاهمات!؟"، منشور بتاريخ 21 حزيران/يونيو 2019 على موقع الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد الإلكتروني: http://latifrashid.iq/9/?lang=ar، تاريخ الزيارة: 2020/1/18.

سابعاً: فرضت السياسات العراقية الجديدة للتعامل مع الإرهاب الحاجة إلى تصحيح مسار السياسة الخارجية

كان من بين النتائج التي أحدثها تمدد تنظيم داعش في حزيران/يونيو 2014، حاجة العراق إلى إجراء مراجعة للتركة السلبية لسياساته في المدة بين نيسان/أبريل 2003-حزيران/ يونيو 2014، عندما فرضت مجموعة كبيرة من العوامل تأثيرها للقطيعة بين العراق ومحيطه العربي، وعليه اتجه العراق إلى الانفتاح على:

1 ـ التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، الذي تولت قيادته الولايات المتحدة في خريف 2014، بهدف حماية العملية السياسية واستعادة الأراضي العراقية لسيطرة الحكومة الاتحادية، مقابل التزامات من قبل الأخيرة بأحداث إصلاحات في السياسات العامة وإدارة الدولة[1].

2 ـ التحالف الرباعي لمحاربة تنظيم داعش، وهو عبارة عن مركز تنسيق عمليات استخباري وعسكري انشأ في خريف العام 2015، بين العراق وسوريا وإيران وروسيا، بهدف التعامل مع التحدي الإرهابي[2].

3 ـ الانفتاح على إيران، بوصفها أحد اهم الدول التي ساعدت الحكومة الاتحادية على تثبيت وجودها واستمراريتها، إذ شاركت بالأفراد والخبرات والتسلح، رغم إنَّ البعض يشير إلى ان مشاركتها كانت مدفوعة التكلفة من العراق[3].

4 ـ الانفتاح على الولايات المتحدة، إذ طرح العراق الاستعانة بالولايات المتحدة في أعقاب ظهور تنظيم داعش، عملا بأحكام اتفاقية التعاون الاستراتيجية لسنة 2008، إلا أنها لم تستجب للطلب العراقي إلا بعد تعهدات عراقية بإجراء تصحيح لمسار العملية

(1) مثنى فائق مرعي، عبد العليم فاضل وادي، "العلاقات الروسية – التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط (دراسة في التأثير والتأثر)"، مقال منشور في **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد (11)، جامعة تكريت، بغدادن 2017، ص98-99؛ وأيضاً: مصطفى ابراهيم سلمان، ضاري سرحان حمادي، "استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق"، مقال منشور في **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (61)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2018، ص49-50.

(2) المرجع نفسه، ص112-113.

(3) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، "الحشد الشعبي ومستقبل العراق"، موقع إلكتروني سابق، ص15؛ وأيضاً: مايكل آيزنشتات، "إيران والعراق"، موقع إلكتروني سابق.

السياسية ولكنها عادت وقدمت دعماً كبيراً للعراق وبضمنه الغطاء الجوي والتسلح والدعم المالي، وضمان استقرار الاقتصاد العراقي[1].

5 ـ الانفتاح على روسيا، دعمت روسيا العراق في تحالفه ضد الإرهاب، وقدمت روسيا معلومات وتعاونت معه استخبارياً [2].

6 ـ الانفتاح على سوريا، واتجهت الحكومة السورية إلى الانفتاح على العراق، بحكم علاقات كل من الطرفين بإيران، وادراك القوى السياسية في العراق إنَّ جزءاً من استمرار العملية السياسية يتوقف على الوضع في سوريا، وان على العراق ضمان استمرار نظام الحكم فيها، ولهذا وجدت اتهامات بأنّ العراق يخرق العقوبات الغربية ويتغاضى عن تدفق المساعدات إلى سوريا[3].

7 ـ الانفتاح على قطر، ورغم اتهام العراق لقطر بأنَّها وقفت مع الإرهاب ومعارضي العملية السياسية، إلا إنَّ الأمر أخذ يتغير بسرعة بنهاية العام 2015 بعد تسويات جانبية لإطلاق سراح المخطوفين العراقيين من العائلة الحاكمة في صحراء البادية الجنوبية للعراق، ثم بعد الأزمة الخليجية في 2017 أخذت العلاقات العراقية القطرية تنفتح بشكل كبير[4].

8 ـ الانفتاح على السعودية، وهذا ما حصل في نهاية 2014 جراء وساطات أمريكية،

---

(1) لقمان عبد الرحيم الفيلي، "العلاقات العراقية-الأمريكية بين التحديات والفرص"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، منشور بتاريخ حزيران/يونيو 2017 على الموقع الإلكتروني: http://www.bayancenter.org/2017/06/3399، تاريخ الزيارة: 2020/1/21.

وأيضاً: عبد الناصر المهداوي، "مستقبل التواجد الأمريكي في العراق"، مركز العراق الجديد، منشور بتاريخ 6 آذار/مارس 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.newiraqcenter.com/archives/4943، تاريخ الزيارة: 2020/1/28.

(2) مايكل نايتس، **مستقبل القوات المسلّحة العراقيّة**، مرجع سابق، ص49.

(3) "العلاقات السورية-العراقية هل تدخل مساراً جديداً؟"، مركز دراسات كاتيخون، منشور بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018 على الموقع الإلكتروني: http://katehon.com/ar/article/llqt-lswry-lrqy-hl-tdkhl-msran-jdydan، تاريخ الزيارة: 2020/2/3.

(4) مصطفى سعدون، "هل تتنافس قطر مع السعودية للتقرب من العراق؟"، منشور بتاريخ 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 على الموقع الإلكتروني: https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2018/11/iraq-saudi-qatar-pmu-shiite-sunni.html، تاريخ الزيارة: 2020/2/21.

وليحدث تنسيق سعودي-عراقي في مجال دعم العراق والتعاون لمحاربة تنظيم داعش[1].

9 ـ الانفتاح على تركيا، وهو الآخر كانت نتيجة وساطة أمريكية، وأخذت العلاقة بين الطرفين تنفتح على علاقات تعاون[2].

تبقى كل تلك النتائج، هي نتائج مباشرة، إلا إنَّ النتائج غير المباشرة هي التأثيرات الاجتماعية طويلة الأمد على صعيد وجود الكثير من حالات الترمل والأيتام بين أوساط العوائل في محافظات العراق جراء العمليات العسكرية، والإرهاب، وأيضا موضوع إعادة تنظيم وبناء الدولة، بعد ان شعرت كل القوى السياسية إنَّ الخاسر الأكبر في كل ما جرى في العراق بين نيسان/أبريل 2003-وحزيران/يونيو 2014 إنما هو العراق، وانه لا يوجد رابح في النزاعات المختلفة، إلا إنَّ الاختلاف ما زال قائماً على: من يقوم بالإصلاح وكيف يتم ذلك، وهل يتم محاسبة كل الأطراف على ما جرى في العراق بعد نيسان/أبريل 2003، وغيرها من الموضوعات التي جعلت العراق يعاني من شبه ركود وضعف إجراءات الإصلاح بعد حزيران/ يونيو 2014 رغم الاتفاق على أهميته.

(1) "تطور العلاقات السعودية العراقية: الدوافع والتحديات"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، منشور بتاريخ تموز/يوليو 2017 على الموقع الإلكتروني: https://fikercenter.com/position-papers، تاريخ الزيارة: 2020/2/28.

(2) سعيد الحاج، "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء العراق"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، منشور بتاريخ 8 حزيران/يونيو 2018 على الموقع الإلكتروني: https://idraksy.net/turkish-foreign-policy-determinants-about-iraq، تاريخ الزيارة: 2020/3/5.

المبحث الثاني

الجهد الإقليمي والدولي: المضمون والآليات

بفضل تكاتف الجهدين الحكومي والشعبي، استطاع العراق تجاوز ما تعرض له من ازمات بعد نيسان/أبريل 2003، ليستمر في مسيرة بناء الدولة العراقية عبر منظور شامل لإصلاح العملية السياسية.

والى جانب الجهد العراقي، يوجد الجهدان الإقليمي والدولي، فالدول انخرطت بجهود متباينة بقصد محاربة الإرهاب، بعد ان رأت إنَّ نتائجه لن تقتصر على العراق وسوريا وإنما يمكن ان يتمدد التنظيم ليسبب عدم استقرار واسع في النظامين الإقليمي والدولي.

وبقصد تناول الجهدين الإقليمي والدولي، ستتم الإشارة إلى نقطتين اساسيتين وهما: مضمون وآليات الجهد الإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب، ونتائج الجهد الإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب، وذلك عبر المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: مضمون وآليات الجهد الإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب.**
- **المطلب الثاني: نتائج الجهد الإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب.**

المطلب الأول: مضمون وآليات الجهد الإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب

اشتركت في الإرهاب في العراق اطراف متعددة، بوصفه كونه هو استخدام العنف بشكل غير أخلاقي بقصد إكراه الآخر على خيارات محددة[1]، وما جرى في العراق من أعمال عنف اتبعت في اغلبها وسائل غير أخلاقية من تصفيات وتهجير وسرقة أو إتلاف ممتلكات، حتى ان لم تصنف بعض الأنشطة بأنَّها إرهاب، وما يهمنا هنا هو التوصيف الرسمي والدولي اللذان يحصران الإرهاب بتنظيمات محددة وابرزها هما القاعدة وداعش[2].

إنَّ الإرهاب بشكل عام لا يمكن ان يظهر ويتمدد بشكل عفوي إنما عليه ان يستند في ذلك إلى: وجود قبول بشكل أو بآخر في أوساط المجتمعات المحلية، وعليه ايجاد إدارة

(1) حيدر راضي محسن، "مفهوم الإرهاب واتجاهات المشرع العراقي (دراسة مقارنة)"، مقال منشور في **مجلة جامعة المنصور**، العدد (25)، جامعة المنصور الأهلية، بغداد، 2016، ص97.

(2) عمار أحمد رشيد، "استراتيجية أوباما في مواجهة تنظيم داعش في العراق (دراسة في الأهداف والأسباب)"، مقال منشور في **مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية**، العدد (11)، جامعة تكريت، بغداد، 2017، ص353.

وتوجيه وتمويل وتسليح وتدريب من جهات محددة، طالما ان الحدود تحت سيطرة الدولة، وطالما ان العراق لم يكن يعاني من وجود التشدد الديني ولا من وجود التنظيمات الإرهابية قبل نيسان/أبريل 2003، وطالما ان الدول المحيطة بالعراق ظلت هادئة بعد نيسان/أبريل 2003، ولم يأت الإرهاب إلى ارض العراق منها، بهذا يكون الإرهاب قد دخل إلى ارض العراق إما كجزء من نشاط استخباري مباشر أو عبر تجاهل تدفق الإرهاب إلى العراق من قبل بعض الدول بقصد تحقيق غايات محددة وهي التخلص من المتشددين على أراضيها، وإرباك الولايات المتحدة وتوريطها على ارض ثالثة، وغيرها من الغايات[1].

إنَّ المرحلة التي مر فيها الإرهاب في العراق، كانت مرحلة تصاعد فيها تنظيما القاعدة وداعش في المدة بين عامي 2003-2007، وعامي 2014-2016، اللذين تصاعد فيهما أعمال العنف واستهداف المدنيين والمصالح الحكومية والممتلكات العامة والشخصية.

إنَّ الحكومة العراقية انخرطت خلال هذه المرحلة منذ عام 2003 فعلياً بجهود محاربة الإرهاب، حيث انها حصلت على دعم كل من الولايات المتحدة وإيران، في الوقت الذي، لم تنخرط فيه الدول العربية وتركيا بمساعدة العراق في جهوده لمحاربة الإرهاب إلا بعد حزيران/يونيو 2014 وذلك لأسباب متعددة، أهمها التوتر في العلاقات السياسية بين العراق وتلك الدول.

نستنتج من كل ما سبق إنَّ الإرهاب ما كان له ان يأتي إلى العراق إلا بدعم أو بتغاضي إقليمي ودولي، إنَّ هذا ما طرح علامات استفهام كبيرة بشأن قدرة تلك الدول على الاستمرار بتحصين حدودها من عدم انتقال الظاهرة إلى البيئة الداخلية.

أولاً: الجهد الإقليمي

إنَّ تناول الجهود الإقليمية التي استهدفت الإرهاب إنما ينبغي ان تتم منذ ان أخذت الظاهرة بالانتشار. إنَّ إيديولوجية الإرهاب لا ينبغي ان نقرنها بالدين الإسلامي أو أنها أفكار مذهبية محددة، إنما هي نتيجة ممارسات سياسية تعتمد تفسيرات تاريخية، لا يمكنها ان تتعايش مع البيئة القائمة، وهذا ما يطرح أحد الخيارات الآتية:

1 ـ إما ان يكون هناك من يؤمن باستمرار تلك الأفكار، إراديا، ولا يكتفي بذلك إنما يعمل على نشرها داخل المجتمع، ولا يعترف بالحدود السياسية.

(1) شمس عبد حرفش، "العراق في مواجهة الافكار والمخططات الإرهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش"، مرجع سابق، ص145-146.

2 ـ أو ان الأمر يكون على شكل لعبة مخابراتية إقليمية، تستهدف استخدام التاريخ والأفكار المذهبية سياسيا بقصد تسقيط المنافسين.

3 ـ أو ان الأمر لا يعدو عن كونه توظيفاً ناجحاً للقوى الكبرى في استمرار تمزيق المنطقة العربية والمحافظة على كيان إسرائيل المحتل متفوق إقليميا.

والدليل على ذلك إنَّ تعريف الإرهاب ينطبق على تصرفات عدة، أنشطة أو عمليات أو نتائج يتم تنفيذها في العراق، متعددة أطرافها، وهو ما يوصلنا إلى ان الأمر فيه سياسة وليس جوانب عقائدية (دينية)، أو تاريخية، لأنّ أصل الأفكار كانت موجودة ومنتشرة بين الأفراد من غير ان تقود إلى إنكار التعايش والتصاهر.

إذاً، من وجهة نظرنا، سنكون هنا أمام خيارات محددة منها واهمها:

أ ـ انْ كان الإرهاب هو وليد بيئة داخلية ودول الجوار او القوى الكبرى هي التي كشفت فقط عنه. فهو دليل على عدم استقرار المجتمع. وان السلطة كانت تقوم بعملية قسر للتوجهات التي يؤمن بها الأفراد، وهذا غير ممكن لأنّ العراق شهد العديد من السلطات عبر تاريخه ولم يشهد انتشاراً لأفكار إرهابية على أرضه.

ب ـ وان كان الأمر قادماً من دول الجوار، فهذا يدل على ان العمل إما ذو طابع إيديولوجي لدى تلك الدول، ان العراق محاطٌ بدولتين لهما اتجاهات إيديولوجية متناقضة هما: السعودية وإيران، بذلك يكون العمل ذا طابع سياسي، أما الطابع الإيديولوجي فهو مستبعد من وجهة نظرنا لأنّ المجتمع السعودي يعيش فيه نحو 10 % شيعة من غير عمليات انتقام ضدهم، وهو ما يدل على ان الأمر لا يخص الإيديولوجية سعوديا، والأمر نفسه مع إيران حيث يعيش فيها سُنة بنحو 15 % من السكان، ومن غير عمليات تطهير اثني، إذاً الأمر فيه سياسة.

ج ـ وإذا تتبعنا المسألة السياسية نجد ان الأمر مقترن بمشاريع دول الجوار السياسية، التي وجدت الفرصة في العراق ما بعد نيسان/أبريل 2003 مناسبة للتوسع الإقليمي. لأنّ مشاريع دول الجوار: السعودية وإيران هي إيديولوجية سياسية، أما مشروع تركيا فهو سياسي، ومشروع سوريا هو سياسي لذلك أراد كل منهما عرقلة جهود الولايات المتحدة وزيادة توريطها إقليميا، وتعطيل تفرغها للملفات الإقليمية.

وعليه فقد أخذت تلك الدول تتصرف بمنطق مضمونه، عدم الاعتراض على إدارة الإرهاب بواسطة تنظيمات إما محلية سابقة على الدولة (ذات ولاءات وانتماءات ضيقة)، أو أنها إقليمية

ذات ولاءات عابرة لحدود الدولة، وفي كل الأحوال فإن تلك التنظيمات كانت تستند إلى نتائج المشاكل المترتبة على السياسات الحكومية العراقية، فالأخيرة ارتكبت بعض الأخطاء في إدارة التنوع والشأن السياسي الداخلي نتيجة تناقضات عدة منها:

- ضعف الخبرة في إدارة الشؤون السياسية وفي إدارة الدولة.
- الضغط الإقليمي من قبل القوى السياسية بحكم علاقاتها ومرجعياتها الفكرية.
- الدافع الأمريكي، والذي كان يرغب بوجود بدائل عراقية تتحمل ان تكون واجهة لإدارة العمل السياسي وإضعاف المقاومة.
- التنمر لدى بعض الأفراد في القوى السياسية، ورغبتهم بالاستحواذ على السلطة وإنهاء وجود المنافسين، بل إنهاء وجود قواعدهم الاجتماعية.
- ضغط الإرهاب، أي ضغط التنظيمات التي صنفت بأنَّها إرهابية، والتي كانت تربك المشهد السياسي العام.
- التنافس الإقليمي السلبي على العراق.
- الفساد، وهو الإغراء بالأموال والسلطة أمام القوى السياسية، التي جعلتها تبحث عن تحويل السلطة والأموال إلى منافع شخصية وليس إلى إعادة بناء الدولة: دولة المواطنة والمساواة.

لقد ترتب على تلك الأخطاء ظهور نتائج خطيرة، ومنها: تسريح موظفي عدّة وزارات ومؤسسات ومنها: المؤسسة العسكرية والأمنية والإعلام [1]، يقابله ان ضعف الدولة سهّل تحرك عصابات الجريمة إلى جانب تنظيمات الإرهاب وهو ما جعل غطاء الدولة في توفير الأمن ضعيفا، وصار الفرد يؤمّن حمايته عبر مجهوده الفردي أو عبر غطاء القبيلة أو عبر الانضمام إلى التنظيمات المسلحة، واذا ما أضفنا إلى ذلك وجود ضعف في مهنية المؤسستين الأمنية والعسكرية في تعاملها مع المواطنين على أساس المواطنة والمساواة، وهو ما تمثل بالسيطرات ونقاط التفتيش العشوائية، والاعتقالات، واستمرار الخروقات الأمنية رغم الانتشار الأمني الكثيف، فإن الأرضية الاجتماعية صارت مهيأة لتتقبل الإرهاب أو لا تمنعه[2]، ومن ثم

(1) عيادة سعيد حسين، "البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها-وسبل معالجتها"، مقال منشور في **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد (8)، جامعة الانبار، بغداد، 2012، ص91.

(2) دنيا جواد، "الإرهاب في العراق"، مرجع سابق، ص132-13.

اصبح الإرهاب يجد له صدى في العراق بعد نيسان/أبريل 2003، وقابلت بعض التنظيمات المسلحة غير المصنفة إرهابيا ذلك بعنف مضاد، وكان المواطن هو من يتعرض لأعمال العنف المتقابلة، وظهرت اتهامات متبادلة بدعم الإرهاب في العراق بين الدول الإقليمية[1].

لقد عملت إيران على تقديم الدعم إلى بعض المجموعات السياسية والمسلحة التي ترتبط معها بعلاقات تاريخية، كما أنها قدّمت الدعم إلى الحكومة العراقية، ودليله هو دخولها في جولات تفاوض مع الولايات المتحدة عام 2007 بقصد ضبط مستوى العنف لكي تتهيأ الولايات المتحدة للانسحاب من العراق[2].

في تلك المرحلة كانت السعودية لا تقيم علاقات جيدة مع الحكومة العراقية، وكانت من بين الدول المتهمة بأنَّها لا تبذل جهداً ملائماً لمنع تدفق الإرهاب إلى العراق، والأمر نفسه ينطبق على قطر وسوريا، حيث تصاعد التوتر بين العراق وهذه البلدان في حينه وصولاً إلى عام 2008 عندما نجحت الاستراتيجية الأمريكية في احتواء تنظيم القاعدة في حينه عبر تفعيل مبادرة تصدي أبناء القبائل العربية السنية للتنظيم الإرهابي، وحرمانه من قاعدة الدعم الاجتماعية[3].

وأخذت الحكومة العراقية الاتحادية هي الأخرى بالمبادرة في ضرب بعض التنظيمات المسلحة بقصد خفض مستوى العنف، وانتهى الأمر إلى ان الولايات المتحدة والعراق وقّعا عام 2008 اتفاقية سحب القوات واتفاقية التعاون الاستراتيجي، وأخذت تنسحب وتسرع تشكيل القوات الأمنية والعسكرية العراقية، إلا ان الخلافات بين القوى السياسية العراقية بعد العام 2011 وصلت إلى مرحلة هيأت الأرضية مرة أخرى لصعود الإرهاب، فأغلب القوى لم ترغب باستمرار حكومة نوري المالكي الثانية (2010-2014)، وهو ما سمح لتمدد نوع جديد من الإرهاب في العراق، ألا وهو تنظيم داعش بعد ان ظهر في سوريا منتصف عام 2013[4].

---

(1) حميد نفل النداوي، "الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق (النصر) في العراق"، مقال منشور في **مجلة السياسة والدولية**، العدد (6)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006، ص106-107.

(2) خضر عباس عطوان، منعم صاحي العمار، "المصالح في جولات الحوار الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران تجاه العراق"، مقال منشور في **مجلة شؤون عربية**، العدد (133)، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008، ص81.

(3) تقرير: **العراق: الصحوات العشائرية.. أزمة المجتمع السني أم نضوجه؟!**، منشور بتاريخ 27 كانون الثاني/ يناير 2008 على الموقع الإلكتروني: https://www.swissinfo.ch/ara/82--6373304، تاريخ الزيارة: 2020/5/18.

(4) لين إي. دايفس وآخرون، "استراتيجيةٌ لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام كتهديد عبر إقليمي"، مقال منشور في **مجلة مؤسسة راند**، واشنطن، 2017، ص3-4.

لقد استطاع التنظيم ان يتمدد في مرحلة كانت القوى السياسية تتصارع على نتائج الانتخابات البرلمانية في ربيع 2014، وكان الموقف الإقليمي من تمدد التنظيم مربكاً، فكل الدول الإقليمية كانت مشتركة بنمو الإرهاب في سوريا، بشكل أو باخر، وبتمدد الإرهاب في العراق، حتى وان كان الموقف الرسمي لا يعلن ذلك أو لا يتبناه، إنما كانت المؤشرات على الأرض تظهر ان الإرهاب إنما استخدم في أحيان، دعماً مباشراً أو تغاضياً عن التمدد وعدم منعه، كأدوات لإدارة الصراع والتنافس الإقليمي السلبي في المنطقة.

أما بعد ان تمدد التنظيم، وظهرت نشاطاته، وقدرته على التمدد، وفرض نفسه، وجدت دول المنطقة، والعالم نفسها أمام مسؤوليات كبيرة في إدارة هذا الملف، وتحجيمه.

وكانت أول الدول المبادرة لإدارة ملف الإرهاب هي إيران، إذ تدخلت هذه الدولة بسرعة لإنقاذ العملية السياسية، بتقديم الدعم لكلٍ من الحكومتين في العراق وسوريا، فإيران تقوم بدعم العراق منذ نيسان/أبريل 2003، والتي قدمت له الدعم لتمكين الحكومة العراقية من المحافظة على الاستقرار، قد استطاعت بذلك ان تضمن لها تأثيراً كبيراً داخل العملية السياسية بسبب انسحاب اغلب الدول العربية من إقامة علاقات مع العراق، حيث قدّمت إيران دعمها للحكومة العراقية مباشرة، فضلاً عن قوى سياسية عديدة فيه. وكان حدث الاحتلال بالنسبة لإيران فرصة لإحداث تغيير كبير في التوازن الإقليمي لصالحها، وهو ما كان مدخلاً لوقوع توترات سلبية في العلاقات الإقليمية[1].

ولما توسّع تنظيم داعش في العراق، عمدت إيران إلى التدخل السريع، وقدمت للعراق مختلف أنواع الدعم، العسكري المباشر والخبرات، قبل ان تقدم الولايات المتحدة والدول الأخرى دعمها للعراق، وهو موقف يعبر عن حرص لضمان استقرار وتماسك العملية السياسية، واستمرار الحكومة العراقية، بعد ان خرجت اغلب مدن شمال وغرب ووسط العراق من سيطرة الحكومة الاتحادية[2]، ولكن رغم ان إيران أُتهمت، سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر عبر مجموعات ترتبط معها، بأنها ارتكبت بعض الانتهاكات في العراق بعد حزيران/يونيو 2014، إلا ان الواقع انها عملت على اكثر من خط، فإنَّها رسمياً عملت على توسيع المشاركة العراقية في الحرب على الإرهاب، حيث ذهب العقيد مسعود جزائري، المتحدث الأعلى

(1) حيدر علي حسين، "العراق ودول الجوار... أهداف ومصالح"، مقال منشور في **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (33)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011، ص3.

(2) Milani Mohsen, «Tehran Doubles Down, Iran's Plan to Win Iraq's Sectarian War», **Foreign Affairs**, No. 8, Council on Foreign Relations, N. Y, June 2014, P: 37.

باسم القوات المسلحة الإيرانية، للقول بأنه: "من الأفضل أن تساعد إيران العراق من خلال نقل تجاربها الناجحة في الدفاع الشعبي وهذا يتضمن تعبئة جميع المجموعات العرقية"[1].

أما من خلال الخط غير الرسمي فإن إيران اشتركت عبر عدة طرق بالحرب على الإرهاب. أولاً عبر دعم المجموعات التي ترتبط بها إيديولوجيا، وثانيا عبر نشر بعض الوحدات المقاتلة من فيلق القدس في بغداد وسامراء وكربلاء، وقيامها بشحن كميات كبيرة من الأسلحة للعراق، كما نشرت مركز قيادة خاص في بغداد، يوم 19 حزيران/يونيو 2014، ومع 30 حزيران/يونيو منه أرسلت 7 طائرات من نوع سو–25 إلى العراق لمساعدته في محاربة الإرهاب، ومنذ 31 آب/أغسطس أصبحت الولايات المتحدة تؤمّن الغطاء الجوي للعراق، رغم وجود مجموعات مسلحة ترتبط مع إيران بعلاقات إيديولوجية ووجود مستشارين إيرانيين يساعدون العراق في تلك الحرب، على الأرض. وفي 29 أيلول/سبتمبر 2014، هدد الجنرال الإيراني أحمد رضا بوردستان، قائد القوة البرية للجيش الإيراني، بـ"الهجوم عميقاً داخل الأراضي العراقية إذا لزم الأمر لإبعاد مقاتلي الدولة الإسلامية عن الحدود الإيرانية"[2].

لقد استمر الدعم الإيراني للعراق حتى بعد ان تشكّل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في أيلول/سبتمبر 2014، بل اتجهت إيران إلى دعم إنشاء ما عُرف بالتحالف الرباعي، أو ما صار يعرف بمركز تنسيق العمليات الاستخبارية، الذي كان يتألف من: روسيا وإيران والعراق وسوريا في أيلول/سبتمبر 2015، وهو ما ضمن لإيران مركزاً مهماً في أنشطة وجهود محاربة الإرهاب. وجاء انضمام إيران إلى التحالف الرباعي لأنه يعزز من مكانتها الإقليمية لأنها اكثر الأطراف حضوراً في الصراع العراقي والصراع السوري، ومشاركتها المباشرة تضمن لها تقديم دعم مباشر للأطراف التي ترتبط معها بعلاقات متعددة. وبهذا التحالف تكون قد ضمنت إيران وجود روسيا إلى جانبها عبر تحالف وليس علاقات فحسب، وهو جانب مهم، رغم ان حضور روسيا قد يبدو ظاهريا أنها ستكون الطرف الأقوى في المعادلة العراقية والسورية، بحكم قوتها

(1) «Iraq Crisis: Iran Pledges Military Help Against ISIL as Battle for Tikrit Escalates», Daily Telegraph, 22 June 2014, in: http://web.archive.org/web/20180207113504/; http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/iraq/10933934/Iraq-crisis-Iran-pledges-military-help-against-Isis-as-battle-for-Tikrit-escalates.html, Accessed Date: 142020/2/.

(2) تقرير: "إيران تهدد بالهجوم على مقاتلي تنظيم داعش داخل الاراضي العراقية"، فضائية العربية، منشور بتاريخ 30 سبتمبر 2014 على الموقع الإلكتروني:http://;https://web.archive.org/web/20181108065331 english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2014/09/27/Iran-threatens-to-attack-ISIS-deep-inside-Iraq-.html، تاريخ الزيارة: 2019./12/16

إلا ان إيران كانت تلعب على عامل القرب الجغرافي والروابط التاريخية بين أبناء وشعوب المنطقة لتقويه موقفها [1].

والى جانب إيران كانت اطراف أخرى مجاورة للعراق لها تأثير على العراق في مواقفها منها تركيا، وهي الطرف الذي لم يكن له إسهام كبير بالحرب على الإرهاب في المرحلة بين نيسان/أبريل 203-حزيران/يونيو 2014، عن طريق الدعم او الانشطة او المواجهة وإنما ركزت على نقاط محددة، وهي: التبادل التجاري، والعلاقة مع إقليم كردستان العراق، وعدم تحول فدرالية الإقليم إلى انفصال، كما أنها عملت على منع تحول شمال العراق إلى قاعدة لحزب العمال الكردستاني التركي[2].

أما بعد حزيران/يونيو 2014 فإن تركيا اتجهت إلى مواقف فيها بعض التناقض، فمن جهة أصبحت مُتهمة من بعض الأطراف منذ كانون الثاني/يناير 2011 بحصول تغير في سياساتها من: سياسات تصفير المشاكل بعد العام 2002[3]، إلى سياسات التدخل المباشر في المنطقة والبحث عن تعظيم خياراتها في بلوغ مرتبة العثمانية الجديدة[4]، وتقديم (دعم) إلى تنظيم داعش، وهو ما تسبب بتوتر علاقاتها مع العراق، لذلك لم تشارك ابتداءً بالتحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة[5]، ثم أخذت تتبع سياسات مرتبكة، فمن جانب عارضت دعم القوات الكردية في سوريا، وتصادمت مع الولايات المتحدة بسببها[6]، إلا أن

(1) مثنى فائق مرعي، عبد العليم فاضل وادي، "العلاقات الروسية – التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط (دراسة في التأثير والتأثر)"، مرجع سابق، ص114-115.

(2) أفراح ناثر جاسم حمدون، "العلاقات العراقية-التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الإستراتيجي"، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (27)، جامعة الموصل، بغداد، 2012، ص299-300.
وايضا: لقمان عمر محمود النعيمي، "العلاقات العراقية-التركية (2002– 2012)، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (32)، جامعة الموصل، 2013، ص181.

(3) Kürşad Turan, «Changes in Turkish Foreign Policy: A Shift or a Passing Interest?», **Journals Akademik Bakış**, No. 11, Ankara, 2012, P: 66-67.
للتوسع بشأن السياسات التركية مع العراق خاصة ينظر مثلاً:
مثنى علي المهداوي وعلي محمد علوان، "السياسة التركية تجاه إقليم كردستان العراق بعد الانسحاب الأمريكي"، مرجع سابق، ص43-44.

(4) نغم نذير شكر، "الدور التركي والتغييرات في المنطقة العربية"، مرجع سابق، ص169.

(5) تقرير: "أردوغان يعلن تغيير موقف تركيا حول محاربة داعش"، موقع فضائية العربية، منشور بتاريخ 11 حزيران/يونيو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.alhadath.net/pdfServlet/pdf/e8e80b9f-d009-4d0f-adf8-29f8d1f4e398، تاريخ الزيارة: 2020/3/8.

(6) Jim Zanotti, «Clayton Thomas, Turkey-U. S. Relations: Timeline and Brief Historical Context», In **Focus**, No. IF10487, Federation of American Scientists, Washington, January 2019, P: 12-.

ذلك لم يمنع قيام الولايات المتحدة بالتقريب بين العراق وتركيا، لتنسيق الجهد في محاربة الإرهاب، إلا ان موقفها أخذ يتجه إلى التغير السريع بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في صيف 2016، عندما ابتعدت عن الولايات المتحدة وأخذت تنسق مع روسيا وإيران في التعامل مع ضمانات الأمن في سوريا، مع الانفتاح النسبي على العراق[1].

أما بالنسبة إلى اغلب الدول العربية الأخرى فقد صدرت عن العراق اتهامات لها، مباشرة أو غير مباشرة بأنَّها تدعم أو تتغاضى عن حالات الإرهاب في العراق، ولعل اكثر العلاقات التي أظهرت مواقف قريبة أو داعمة للعراق هي مواقف الأردن ولبنان ومصر والكويت، وغيرها، واكثر المواقف تباعدا هي مع السعودية وقطر وسوريا (حتى شباط/فبراير 2011)، أما بالنسبة إلى قطر فإنَّها أُتهمت عراقيا بدعم مباشر للمجموعات المتشددة والإرهابية مالياً وإعلامياً، وهو ما تسبب بتوتر العلاقات معها في اغلب المواقف[2]، أما بعد خطف الصيادين القطريين في البادية الجنوبية الغربية من العراق، نهاية عام 2015، الذي تم الاتفاق على اطلاق سراحهم ضمن صفقة إقليمية تتناول سياسات قطر والعلاقات مع إيران والعراق، والوضع في سوريا، ربيع 2017، تغيرت السياسات القطرية تجاه العراق، وتجاه الإرهاب بشكل عام، إذ أخذت قطر تدعم العراق، في مرحلة شهد العالم تكاتف الجهود لمحاربة تنظيم داعش[3].

أما بالنسبة إلى السعودية فقد اتهمها العراق بأنَّها لا تبذل جهداً ملائماً لمنع تدفق المقاتلين والأموال إلى العراق، في حين كانت السعودية تتهم حكومة العراق بأنَّها تتبنى سياسات تقارب مع إيران على حساب العرب، لقد استمر هذا الحال حتى خريف 2014، عندما أخذت السياسات في المنطقة تتغير بشكل كبير، فمن جهة أعلنت الولايات المتحدة في عهد الرئيس باراك أوباما أنها ستغير من وجهتها وتركز على منطقة شرق آسيا، وانها ليست مستعدة للتضحية في سبيل دول وشعوب المنطقة، وان على السعودية وإيران ان تبذلا

(1) علي حسين باكير، "تركيا في العراق: الثابت والمتحول في الدور والنفوذ"، مقال منشور في **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، حزيران/يونيو 2019، ص3-4.

(2) مصطفى سعدون، "هل تتنافس قطر مع السعودية للتقرب من العراق؟"، موقع إلكتروني سابق.

(3) ينظر مثلًا: بسام صلاح، "العلاقات القطرية-الإيرانية والأمن الإقليمي العربي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، منشور بتاريخ 5 حزيران/يونيو 2017 على الموقع الإلكتروني: http://www.acrseg.org/40533، تاريخ الزيارة: 2020/3/15.

وايضاً: أحمد أمين عبد العال، **العلاقات القطرية- الإيرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي؟**، المركز الديمقراطي العربي منشور بتاريخ 14 آب/أغسطس 2018 على الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=55690، تاريخ الزيارة: 2020/3/24.

جهوداً مشتركة لتقليل مستوى العنف والبحث عن استقرار إقليمي. ومن جهة أخرى، فإن الأوضاع في سوريا كانت قد وصلت بين الأطراف الثلاثة الفاعلة: داعش والمعارضة والحكومة السورية (مع مناصري كل طرف في البيئة الخارجية)، وصلت إلى مرحلة تتطلب إحداث تغيرات كبيرة، فتنظيم داعش توسع حتى إنّه وصل إلى مستوى ينذر بخطر إقليمي، في ظرف لم تستطع السياسة السعودية –التركية في ظل القيود الأمريكية على نوع الحل للأحداث في سوريا، من إحداث تغير على الأرض، في حين كانت الحكومة السورية تحظى بدعم واسع من روسيا وإيران واطراف إقليمية عدة، وهو ما تطلب إحداث تغيرات في التوازنات والتفاعلات والعلاقات الإقليمية، الذي جاء على اثرها انفتاح العلاقات العراقية السعودية، لتكون السعودية طرفاً ناشطاً في تصفية الإرهاب سواء داخل السعودية أو في البيئة الدولية بحيث انها. قدمت الدعم للعراق من اجل ان يتجاوز المرحلة التي وضع بها في حزيران/يونيو 2014[1].

عموماً، لم يحدث تغير يذكر في مواقف تركيا والدول العربية من الإرهاب في العراق، حتى أخذ تعهدات من الحكومة العراقية بتصحيح مسار العملية السياسية، بعد ان عملت الولايات المتحدة على إنشاء التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في العراق. وبعد أيلول/سبتمبر 2014، أخذت السعودية وقطر وتركيا تظهر تعاونا مع العراق في جهود محاربة الإرهاب.

أما الآليات التي اتبعتها الدول الإقليمية العربية وغير العربية في مساعدة العراق في جهوده لمحاربة الإرهاب، فإنَّها يمكن توزيعها منهجيا، من وجهة نظرنا، إلى العناوين الآتية:

أ ـ الدعم السياسي، إذ أقام العراق علاقات جيدة مع كل دول الجوار، بعد ان كانت علاقاته تتجه إلى الانفتاح على إيران فحسب طيلة المدة السابقة على حزيران/يونيو 2014، مع بعض العلاقات التقليدية مع دول عربية بحكم المتطلبات السياسية، إذ اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي إلى إعلان تضامنها مع العراق، وانخرطت في الجهد السياسي للتحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، والتقريب بين القوى العراقية في السلطة وتلك التي حسبت خارجها، وهو ما سمح بإنهاء ملفات بعض العراقيين الذين كانوا محسوبين على المعارضة[2].

(1) حمد جاسم محمد الخزرجي، "العلاقات العراقية– السعودية بعد عام 2003 … اوجه الخلاف والتعاون"، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، منشور بتاريخ 4 آذار/مارس 2019 على الموقع الإلكتروني: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2019/03/04/D9%85-2003، تاريخ الزيارة: 2020/3/23.

(2) **تقرير**: "إيران وقطر وراء تحالف خميس الخنجر وهادي العامري.. حلفاء السعودية يعلقون"، منشور بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2018 على الموقع الإلكتروني: http://www.skypressiq.net/2018/9/5، 2019/2/16.

ب ـ الدعم المعلوماتي-الاستخباري، وهو أحد اهم المصادر لدعم الجهد العراقي والإقليمي في محاربة الإرهاب عامة، وكانت سوريا أحد مصادر دعم العراق بهذا الشأن، وقد نفذ العراق عدة عمليات قرب الحدود العراقية السورية وقبض على بعض قيادات تنظيم داعش، ومنها عملية تمت يوم 19 شباط/فبراير 2019 داخل الأراضي السورية واعتقل فيها القوات العراقية 13 من قيادات التنظيم[1].

ج ـ الدعم بالأسلحة، وهو قطاع آخر شهد مبادرات مهمة لدول الجوار في دعم العراق. فبعد ان أدركت القوات الأمنية والعسكرية العراقية ان معظم انواع التسلح الذي تم قبل حزيران/يونيو 2014 لا تصلح لإدارة عمليات قتالية، إلى جانب وجود أعداد كبيرة من الأسماء الوهمية (غير الموجودة فعلياً والمحسوبة عدداً على المؤسسة الأمنية والعسكرية)، وضعف إجراءات التسلح الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً، فإن دول الجوار قدمت أسلحة إلى العراق، ومنها إيران، ومصر التي وقعت ونفذت عقود تزويد العراق بالسلاح عام 2016،..[2].

د ـ الدعم الاقتصادي والمالي، لقد عانى العراق مالياً لعدة أسباب، رغم عوائده الكثيرة والكبيرة التي قاربت على 1000 مليار دولار طيلة المدة بين عامي 2003-2014، ومنها الفساد الذي استهلك مبالغ طائلة، وخاصة الموازنات الاستثمارية وجزء مهم من المرتبات التي تمنح بطريقة امتيازات للطبقة السياسية، وبعض الوظائف الوهمية (لا يوجد إشغال حقيقي لها)، وفساد في منظومات وآليات المشتريات وخاصة التجهيزات العسكرية والأمنية، والجانب الآخر لضياع أموال العراق هو انخفاض أسعار النفط، والتي نزلت من نحو 130 دولار للبرميل عام 2012-2013 إلى نحو 20 دولار عام 2015، وهو ما جعل الدولة العراقية بحرج كبير إزاء التزامات متعددة، ومنها احتياجات الحرب على الإرهاب وإعادة تأهيل المنظومة الأمنية والعسكرية والمرتبات للموظفين المدنيين

وايضا: **تقرير**: "الخنجر والعامري والمالكي، هل يخرجون العراق من النفق؟"، منشور بتاريخ 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018 على الموقع الإلكتروني: https://kitabat.com/2018/10/03، تاريخ الزيارة: 2019/4/24.

(1) **تقرير**: "العراق يعتقل داعشيين فرنسيين في سوريا"، منشور بتاريخ 21 شباط/فبراير 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.alhurra.com/a481258، تاريخ الزيارة: 2020/2/28.

(2) مصطفى الدليمي، "تفاصيل صفقة "السلاح مقابل النفط" بين القاهرة وبغداد"، منشور بتاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 على الموقع الإلكتروني: https://arabi21.com/story/958405، تاريخ الزيارة: 2018/9/14.

والعسكريين، والتعويضات والديون الخارجية، وهو ما جعل العراق يقترض بدعم أمريكي –خليجي، لتغطية احتياجاته، واستقرار منظومته المالية بما يمكنه من التعامل مع الإرهاب ومحاربته[1].

هـ ـ غلق الحدود، والمساعدة على منع تدفق الموارد للإرهاب. ان الإرهاب غير مستوطن بالعراق أو بسوريا، ودليله التعايش بين أبناء الوطن الواحد لقرون دون إشكالات في الوحدة الوطنية، فالتزاوج والتصاهر والتعايش السلمي أحد اهم المؤشرات على ذلك، والاتجاه المذهبي في العراق بين اتباع المذاهب السنية هو اقرب إلى الاتجاه الصوفي منه إلى السلفي، بينما بين اتباع المذهب الشيعي يغلب عليه الاتجاه الوسطي الذي لا يؤمن بالعنف، بعبارة أخرى ان الإرهاب وافد، وهو اقرب إلى الأنشطة السياسية المخابراتية منه إلى الأنشطة الدينية، ودخل الإرهاب للعراق بفتح القوات الأمريكية للحدود بعد نيسان/أبريل 2003، وتتدفق الموارد للإرهاب من أفراد وأسلحة وأموال وغيره عبر حدود العراق، خاصة مع إيران وسوريا، لأنّ الحدود مع الكويت والسعودية والأردن وتركيا تم ضبطها من قبل السلطات في وقت مبكر، واتجهت الدول المجاورة للعراق إلى تعزيز إجراءات امن الحدود لمنع أي تدفق للموارد بما يدعم الإرهاب، ولعزل الإرهاب داخل العراق والقضاء عليه[2].

و ـ مراقبة محتوى ورسائل وسائل الإعلام، فالإعلام كان أحد الأدوات التي استخدمتها كافة الأطراف للتسقيط ببعض، خاصة مع الانفتاح على الإعلام الفضائي ذي المحتوى الطائفي، والذي يتجه برسائله إلى تسقيط الاخرين وإثارة الاحتقان الطائفي، والاتجاه

(1) فاضل النشمي، "منحة سعودية للعراق بمليار دولار"، مقال منشور في **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد (14737)، لندن، بتاريخ 4 نيسان/ابريل 2019.

(2) في نيسان/أبريل 2006، بدأت السعودية قبول عطاءات لبناء حاجز حدودي على شكل سياج على طول الحدود مع العراق، طوله 900 كلم والسور يكمل الجدار الرملي الذي يبلغ ارتفاعه 7 أمتار، الذي تم انشائه في وقت سابق، وامامه 8 كلم من الأراضي الخالية من أي انشاءات، وبدء بالعمل بالسور في أيلول/ سبتمبر 2014، ويتكون من جدار حاجز متعدد الطبقات محاط بخندق. يضم 78 برج مراقبة، وكاميرات رؤية ليلية، وثمانية مراكز قيادة، ومركبات مراقبة متحركة، وثلاث فرق للتدخل السريع؛ ينظر: **تقرير**: "السعودية تنشر منظومات مراقبة ورصد جوي على الحدود مع العراق لهذا السبب"، منشور بتاريخ 2 تموز/يوليو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.alsumaria.tv/news309816، تاريخ الزيارة: 2020/8/26.

وأيضاً: عمر إدريس، "جدار الكويت. مليار دولار لإنشاء سور دفاعي يحمي الكويتيين من العراق"، مقال منشور في **صحيفة الحياة**، لندن، بتاريخ 31 آب/أغسطس 1993.

إلى استقطاب المؤمنين بالفكر الطائفي، وهو أحد أبرز مداخل نمو الإرهاب في العراق والمنطقة، وتلك الوسائل تكاثرت بسرعة وانْ أخذت تسميات متعددة لإحداث أكبر اثر وعدم ترك أفراد خارج دائرة الاستقطاب الطائفي، ولقد اتجهت الإرادة الإقليمية لمساعدة العراق عبر تقليل محتوى الرسائل الإعلامية التي يمكن ان تولد احتقانا طائفيا يستفاد منه التنظيمات الإرهابية.

ز ـ مراقبة ومنع الفتاوى الدينية التي تروج للعنف، وهذه الفتاوى تصدر من بعض رجالات الطوائف، بلا استثناء، وتحمل إما نصوص صريحة بالتحريض أو نصوص مبهمة تدعو إلى الفتنة، أو سكوت متعمد عن تمدد العنف والإرهاب، وفي كل الأحوال كان هناك مواقف لا يمكن تصنيفها بالإيجابية فيما يخص نمو ظاهرة الإرهاب عراقيا وإقليميا، إما لاعتبارات طائفية أو لاعتبارات سياسية، وبعد تمدد تنظيم داعش أخذت الدول المجاورة تكبح جماح الخطابات الدينية التي تحرض على الإرهاب، في حين أنها ما زالت لا تمارس دورها في السكوت عن دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التماسك والانسجام والتعايش السلمي.

ح ـ مساعدة العراق في مجال مراقبة الإعلام الرقمي، وهذه النقطة مهمة، لأنّ الإرهاب استفاد من الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، في أعمال التجنيد والتمويل والدعاية، وقد اتجهت الإرادة الإقليمية لكبح جماح هذا الاتجاه، وتقليص إمكانية استغلال المعلومات الرقمية لدعم الإرهاب.

ثانياً: الجهد الدولي

أما على الصعيد الدولي، فإن البيئة الدولية شهدت تحولات مهمة في مجال دعم العراق على صعيد تحقيق الاستقرار ومحاربة الإرهاب حيث يمكن توضيح ذلك عبر المواقف الآتية:

1 ـ الولايات المتحدة

قامت الولايات المتحدة في نيسان/أبريل 2003 باحتلال العراق، على اثر اتهامه بأنَّه دولة غير ديمقراطية تنتهك حقوق الإنسان، ونظامها السياسي يهدد السلم والأمن الدوليين ويمتلك أسلحة الدمار الشامل، ويقوم بدعم جماعات إرهابية [1]، إلا إنّه من الواضح ان الأمر مرتبط

(1) ينظر مثلًا: خلف رمضان محمد الجبوري، "الشرعية الدولية والموقف من احتلال العراق"، مقال منشور في **مجلة الرافدين للحقوق**، العدد (40)، جامعة الموصل، بغداد، 2009، ص304-305؛ وأيضاً: حيدر علي حسين، "احتلال العراق وتداعياته الإقليمية"، مقال منشور في **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (17)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005، ص61.

بأحداث وتفسيرات لها علاقة بعمل الولايات المتحدة على ترتيب عالم ما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، الذي على اثره حاولت ان تحصل على تفويض من الأمم المتحدة لاحتلال العراق إلا أنها لم تتمكن من الحصول عليه فاتجهت بديلاً عنه إلى إنشاء تحالف الراغبين، الذي استطاعت من خلاله احتلال هذا البلد، وأخذت تعمل على:

أ ـ إنهاء تشكيلات الدولة السابقة السياسية والأمنية والإعلامية ووجود حزب البعث (المنحل) في الإدارة والسياسة.

ب ـ فتح الحدود من اجل تدفق المتشددين وتصفيتهم على ارض العراق.

ج ـ البدء بخطى تشكيل الحكومة والعملية السياسية العراقية بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

ان هذه الخطوات تكون قد سرعت من تطور ظاهرة الإرهاب، خصوصاً مع إظهار القوات الأمريكية تجاهلا أو عدم جدية في محاربة أعمال العنف، وإنما ركزت على ضرب مجموعتين وإدغامهما بتعريف واحد: المقاومة والإرهاب، وانتهى العنف والعنف المضاد إلى تصاعد الاضطراب وعدم الاستقرار في العراق ووصوله إلى مستوى خطير بعد شباط/فبراير 2005، وهو ما أنذر بتحول العراق إلى دولة تحمل مؤشرات ما عرف بـ(الدولة الفاشلة)[1]، وهددت الولايات المتحدة بالانسحاب منه، كما ظهر اقتراح تفكيك كيان الدولة إلى ثلاثة اقاليم على أسس أثنية، إلا إنّه بعد صدور تقرير مجموعة العراق (بيكر-هاملون) عام 2006، اتجهت الولايات المتحدة إلى الانفتاح على دول الجوار للحوار بشأن العنف في العراق، وإحداث انفتاح محدود على القبائل العربية السُنية وتشكيل مجالس الصحوات لسحب القاعدة الاجتماعية من دعم القاعدة أو التغاضي عن وجودها، والعمل على توقيع اتفاق سحب القوات من العراق، وغيرها من الإجراءات[2].

(1) وهو مؤشر طرح من قبل صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي في الولايات المتحدة منذ سنة 2005، يضم مؤشرات، نتائجها تدل على استقرار الدولة أو عدمه وهي: المؤشرات الاجتماعية، وتضم: الضغوط الديموغرافية والحركة الهائلة للاجئين والمشردين والانتقام وهجرة الأدمغة.

المؤشرات الاقتصادية وتضم: التنمية الاقتصادية غير المتوازنة والتدهور الإقتصادي؛ المؤشرات السياسية وتضم: تجريم أو نزع الشرعية للدولة والتدهور التدريجي للخدمات العامة والانتهاك الواسع لحقوق الإنسان والأجهزة الأمنية تظهر كدولة داخل دولة وصعود النخب المنقسمة وتدخل الدول الأجنبية بالدولة.

Fragile States Index, **Annual Report**, The Fund for Peace, Washington, 2018.

(2) حارث حسن، **الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء**، موقع إلكتروني سابق.

لقد اتجهت الولايات المتحدة بعد انسحابها (بين كانون الثاني/يناير 2012-حزيران/يونيو 2014) إلى عدم التركيز على الأوضاع في العراق، نتيجة اتجاه حكومة العراق إلى تعزيز علاقاتها مع إيران، إلا إنّه بعد تمدد تنظيم داعش، وطلب الحكومة العراقية تدخل الولايات المتحدة عملا باتفاق التعاون الاستراتيجي لعام 2008، تم الاتفاق على إحداث تغيرات في السياسة العراقية، مقابل قيام الولايات المتحدة بتقديم دعم واسع للعراق: معدات عسكرية ومعلومات استخبارية، وغطاء جوي، وانتشار عسكري مباشر، ان هذا ما سمح بأنْ تتعزز قدرات الجيش العراقي والقوى الأمنية فيه. والأكثر منه أنها عملت على:

أ ـ إصدار مجلس الأمن الدولي لأكثر من قرار يدين الإرهاب في العراق وسوريا خصوصاً، وفي العالم عموماً، ومنه القرار 2170 في آب/أغسطس 2014 وغيره[1].

ب ـ تشكيل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في العراق وسوريا في أيلول/سبتمبر 2014، وقيامه بمهام متعددة ومنها: الضربات الجوية، وتقديم الدعم اللوجستي والتدريب والأسلحة والمعلومات إلى العراق[2].

لقد حققت الولايات المتحدة بذلك نتائج واضحة على صعيد دفع العراق إلى الاستقرار بعد حزيران/يونيو 2014، وضمان استقرار المالية العامة، وإعادة إصلاح المؤسستين العراقيتين العسكرية والأمنية.

2- روسيا

تعد روسيا طرفا آخر مشاركا في جهود محاربة الإرهاب في العراق، وسبب ذلك أنها ترتبط مع العراق وسوريا وإيران بعلاقات تاريخية[3]، فاتجهت إلى استعادة مكانتها قوة عظمى عبر

(1) **قرارات الأمم المتحدة – مجلس الأمن** المتعلقة بالعراق مباشرة، ومنها:
القرار 2170 بالوثيقة: S/RES/2170(2014)
القرار 2233 بالوثيقة: S/RES/2233(2015)
القرار 2249 بالوثيقة: S/RES/2249(2015)
القرار 2253 بالوثيقة: S/RES/2253(2015)
وقرارات أخرى ذات صلة بمكافحة بالإرهاب ومكافحته، ومنه:
القرار 2178 بالوثيقة: S/RES/2178(2014)
القرار 2195 بالوثيقة: S/RES/2195(2014)

(2) Christopher M. Blanchard, «Carla E. Humud, The Islamic State and U. S. Policy», op. cit., p. 5-6.

(3) ينظر مثلًا:

عدة مناطق ومنها العراق وسوريا، لذلك وجدت في محاربة الإرهاب فرصة لإظهار نفسها قوة عظمى، ولكي تقوم بتجريب بعض أنواع الأسلحة[1]، وأيضا لمحاربة التجمعات والتنظيمات الإرهابية، خصوصاً إنّ بعض المشاركين بتنظيم داعش هم من الأفراد والاثنيات التي تحمل جنسية روسيا الاتحادية[2].

لقد اتجهت روسيا بعد احتلال الولايات المتحدة العراق عام 2003 إلى استمرار بعض أنشطتها الاقتصادية فيه، والى استمرار العلاقات السياسية، إذ اعترفت بالوضع السياسي الناشئ، وأسقطت جزءاً كبير من ديونها عن العراق ما قبل نيسان/أبريل 2003، كما اتجهت إلى عقد صفقات تجهيز العراق بالسلاح بعد انسحاب الولايات المتحدة منه، والى جانب ذلك تدخلت في سوريا بشكل غير مباشر بعد شباط/فبراير 2011 وصولاً إلى أيلول/سبتمبر 2015 عندما اعلن عن تدخلها الرسمي والصريح، تزامن ذلك مع تشكيل التحالف الرباعي من خلال تشكيل مركز معلوماتي بمشاركة كل من إيران وسوريا، واصبح حضور روسيا في جهود محاربة الإرهاب في المنطقة امراً قائماً، إلا إنّه لم يتجه إلى التدخل العسكري المباشر في العراق، إنما هي دعمت حكومة العراق، والى جانب ذلك دعمت صدور قرارات من مجلس الأمن تدعو إلى محاربة التنظيمات الإرهابية في المنطقة[3].

3 ـ الاتحاد الأوروبي

أما الطرف الآخر الذي اشترك في جهود محاربة الإرهاب فهو الاتحاد الأوروبي كاتحاد وكدول، وذلك بحكم وجود علاقات تاريخية بين دول الاتحاد والمنطقة العربية، وبحكم وجود أقلية

-Paul Salem, «Iraq's Tangled Foreign Interests and Relations», **Carnegie Endowment for International Peace**, Washington, December 2013, P: 7

-James Sladden and Others, **Russian Strategy in the Middle East**, Rand Corporation, Santa Monica, California, 2017, p.3.

(1) بسمة عثماني، **التنافس الأمني الامريكي-الروسي في منطقة المتوسط**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، 2016، ص44-45.

(2) تقرير: "جهاديو القوقاز يعودون إلى الواجهة"، منشور بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2014 على الموقع الإلكتروني:، تاريخ الزيارة: 2018/2/16.

(3) كولن ب. كلارك، "العنف الجهادي في القوقاز"، مؤسسة راند، كاليفورنيا، منشور بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2017 على الموقع الإلكتروني: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/testimonies/CT400/CT483/RAND_CT483z1.arabic.pdf، تاريخ الزيارة: 2019/8/16.

وأيضاً: شيماء سمير عزت محمود، "الموقف الروسي تجاه مكافحة الإرهاب-دراسة حالة: تنظيم داعش (2011 – 2016)"، موقع إلكتروني سابق.

مسلمة ومهاجرين مسلمين هناك، والقرب الجغرافي، وقدرات دوله وعضوية دولتين أوروبيتين في مجلس الأمن، وهما فرنسا وبريطانيا، وهو ما لا يعفي دول الاتحاد من المشاركة بجهود محاربة الإرهاب، لهذا نجد ان اغلبها اشترك مع الولايات المتحدة في التحالف الدولي لعام 2014، ودعمت قرارات مجلس الأمن في التعامل مع التنظيمات الإرهابية التي ظهرت بالمنطقة[1].

4 ـ الأمم المتحدة

ان الأمم المتحدة هي منظمة دولية، تعمل على تحقيق غايتين: حفظ السلم والأمن الدوليين، ورفع حجم التعاون بين الدول والشعوب[2]، وفيما يخص تعاملها مع المنطقة العربية ومع موضوع الإرهاب، يلاحظ ان المنظمة لم تستطع التوصل إلى تعريف موحد جامع للإرهاب. ومع ذلك هي أخذت تظهر اهتماماً بهذا الموضوع في نهاية القرن الماضي، بحكم اهتمام القوى الكبرى داخل مجلس الأمن، ومع أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة أخذت تصدر مجموعة من القرارات الملزمة للتعامل مع هذه الظاهرة، ومنها القرار 1368، والقرار 1373 في أيلول/سبتمبر 2001 [3]، وبعد ظهور تنظيم داعش اصدر مجلس الأمن بوصفه ممثل المنظمة في قضايا السلم والأمن الدوليين العديد من القرارات للتعامل مع الظاهرة، وأدانها، وحدد التزامات الدول في كبحها وإنهائها، وقبلها وضعت الأمم المتحدة قراراً وخطة عمل في توصيات القمة العالمية للمنظمة في أيلول/سبتمبر 2005، وهو عبارة عن مشروع لصك عالمي يهدف إلى تحسين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، لأنّ الإرهاب غير مقبول بجميع أشكاله ومظاهره بل بالعزم على اتخاذ خطوات عملية لمنعه ومكافحته. ان تلك الخطوات العملية تشمل طائفة واسعة من التدابير التي تتراوح من تعزيز قدرة الدول على مكافحة التهديدات الإرهابية إلى تحسين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. ووصولا إلى اعتماد استراتيجية لمكافحة الإرهاب، في أيلول/سبتمبر 2006، والتي حددت اربع عناوين أو ركائز مهمة في التعامل مع هذه الظاهرة وهي[4].

---

(1) ينظر الوثائق: S/RES/1368(2001)، S/RES/1373(2001)

(2) زياد عطا العرجان، **دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة وحتى عام 2012**، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص54-55.

(3) ينظر الوثائق: S/RES/1368(2001)،/RES/1373(2001)
وبشان الوصف القانوني للإرهاب، ينظر مثلاً: جلال خضير الزبيدي، حسن عزيز نور الحلو، **الإرهاب في القانون الدولي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص175-176.

(4) قرار الجمعية العامة 8 أيلول/سبتمبر 2006، الوثيقة: [288/A/RES/60]

أولاً: التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.

ثانياً: تدابير منع الإرهاب ومكافحته.

ثالثاً: التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

رابعاً: التدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب.

ثم عادت الأمم المتحدة وأنشأت: مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في أيلول/ سبتمبر 2011، الذي جاء إنشاؤه في أعقاب توصية صدرت في شباط/فبراير 2005، في أول مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب عقد في الرياض، الذي وجهت فيه الدعوة إلى المجتمع الدولي لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب. وتم في أيلول/سبتمبر 2006 بحث جدوى إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، في إطار الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز مكافحة الإرهاب، وبالفعل أنشأ مركز الأمم المتحدة الدولي لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر 2011 من أجل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ليعمل في ظل مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابع لإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وشجعت الدول الأعضاء على التعاون مع المركز[1]، الذي بدأت نشاطاته في نيسان/أبريل 2012.

أما تحليل الآليات التي اعتمدها المجتمع الدولي لدعم جهود محاربة الإرهاب في العراق، من وجهة نظرنا، فهي التي يمكن ان توضح في العناوين الآتية:

أ ـ الدعم السياسي، وقد حصل العراق على دعم مهم من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين وباقي دول العالم، الذي انتهى بدعم من المنظمة الدولية بسلسلة من القرارات الملزمة الصادرة بموجب الفصل السابع والتي صنفت الإرهاب بوصفه أحد التهديدات للسلم والأمن الدوليين، ومنها القرارات: القرار2249 في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 المتعلق بإدانة الإرهاب والانتهاكات التي تمارس، والقرار 2253 في كانون الأول/ديسمبر 2015 المتعلقة بوقف وكبح تمويل التنظيمات الإرهابية، وغيرها من القرارات[2].

(1) ينظر: الجمعية العامة، الوثيقة: (10/A/RES/66)

(2) القرار 2170 الوثيقة 2014)S/RES/2170)، القرار 2249الوثيقة (S/RES/2249(2015، والقرار 2253 الوثيقة (S/RES/2253(2015، والقرار 2370 الوثيقة (S/RES/2370(2017 (منع تسليح الإرهابيين)،

ب ـ الدعم المعلوماتي-الاستخباري، وهو دعم مهم جداً، حصل عليه العراق إما بصيغة جماعية: التحالف الدولي ضد الإرهاب في العراق وسوريا، والتحالف الرباعي، أو عبر تعاون ثنائي مع الدول واهمها الولايات المتحدة بموجب اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الدولتين.

ج ـ الدعم بالأسلحة، وقد حصل العراق على كم كبير من الأسلحة، التي ساعدته في تدارك النقص في مستوى التجهيز للقوات الأمنية والعسكرية، واستطاع ان يمتلك زمام المبادرة في التعامل مع الإرهاب، خاصة ان القوات المنتشرة على الأرض إنما هي قوات عراقية، والقوات غير العراقية تقدم دعما معلوماتيا واستخباريا وتدريب واستشارات، فضلاً عن الغطاء الجوي.

د ـ الدعم الاقتصادي والمالي، وهو أحد اهم الحلقات التي ساعدت الدولة العراقية على الاستمرارية، بعد ان هددها شبح النقص في الموارد نتيجة العبث بموارد العراق المالية قبل حزيران/يونيو 2014، وبفعل انخفاض إيرادات النفط، وهو ما عملت عليه الولايات المتحدة عبر تقديم قروض وضمانات قروض للعراق لضمان الاستقرار المالي، وبيع أسلحة للعراق بصيغة الآجل أي يكون التسديد لاحقا، وهو ما أعطى استقراراً مالياً للعراق مكنه من ان يدير الأزمة المالية ويدير الأزمة الأمنية، في الأعوام 2014-2017.

هـ ـ المساعدة على منع تدفق الموارد للإرهاب، وعمل المجتمع الدولي على مساعدة العراق على منع تدفق الموارد: أفراد وأموال وأسلحة، وهو جهد تم بتنسيق أممي ودولي، خصوصاً إنّ تنظيم داعش تمكن من ان يجند أفراداً من مختلف الجنسيات، ويحصل على أموال وأسلحة من مصادر متعددة في حينه.

و ـ مراقبة محتوى ورسائل وسائل الإعلام، وصار المجتمع الدولي يفرض قيوداً على النشر الذي يمكن ان يدعم أو يفسر بأنَّه يدعم الإرهاب.

ز ـ مساعدة العراق في مجال مراقبة الإعلام الرقمي، وقدمت للعراق مساعدات تكنولوجية تتيح له تتبع ومنع استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية.

ان ما تقدم إنما يمثل أبرز مضمون الجهد الدولي والإقليمي لمساعدة العراق في محاربة الإرهاب، الذي انتهى إلى نتيجة مفادها: هزيمة تنظيم داعش، وعودة المدن إلى سيطرة الحكومة الاتحادية.

والقرار 2354 الوثيقة S/RES/2354(2017) (مكافحة الخطاب الإرهابي)، والقرار 2368 الوثيقة S/ RES/2368(2017) (الاجراءات والآليات التي يجب اتباعها في التعامل مع الإرهاب، وغيرها من القرارات الأخرى التي يمكن الرجوع إليها في وثائق الامم المتحدة).

المطلب الثاني: نتائج الجهد الإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب

لقد أسفرت الجهود الإقليمية والدولية لمساعدة العراق في التعامل مع أوضاعه الاستثنائية في حزيران/يونيو 2014، نتيجة أخطاء في إدارة الدولة والسياسة أنْ عاد توجه العراق بالتدرج نحو الاستقرار، خاصة على الصعد: السياسية والأمنية والمالية، التي وجد العراق نفسه فيها في المرحلة التي رافقت ظهور وتمدد تنظيم داعش في العراق[1].

ويمكن تتبع النتائج التي أسفرت عنها الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة الإرهاب في العراق، وعموم المنطقة، كالآتي:

أولاً: النتائج الإقليمية

لقد بدأت مسيرة العراق في التعامل أو التعرض السلبي للإرهاب في نيسان/أبريل 2003، ولأسباب ذكرناها في متن هذه الدراسة، ومنها حل مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وفتح الحدود، وغيرها من المسببات الأخرى.

ولكن وبعد ان انتشر الإرهاب في العراق، وتسبب بخسائر كبيرة في الأرواح والأموال، شعرت الدول المجاورة له ان الإرهاب لا يمكن ان يبقى في العراق، بحكم التداخل في البيئة الإقليمية اثنياً وسياسياً وجغرافياً وتاريخياً، وانه ما ان يبدأ في دولة سينتقل بعد حين إلى خارج الحدود، خصوصاً ان العراق كان مهدداً في المدة بين 2005-2007، و2013-2015 بالتفكك، وهو ما جعل دول الجوار تنتقل من إدارة العنف إلى مساعدة العراق على تسوية وإنهاء العنف والإرهاب أو خفضه على اقل تقدير.

تعد إيران من اكثر الدول التي اشتركت بشكل أو بآخر بجهدين: الاول انها كانت طرفاً يساعد العملية السياسية على الاستمرار لإدامة حكم القوى السياسية التي ترتبط معها بعلاقات جيدة، وكانت ثانياً: في المقابل تدعم مجاميع مسلحة أُتهمت ببعض العنف، أو ان الآخرين تعمدوا الدخول معها في علاقات عنف، وما يهمنا هو إسهام إيران في جهود إنهاء الإرهاب.

---

(1) يزيد صايغ، "السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم: ما الآفاق المحتملة للعراق؟"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، منشور بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 2015 على الموقع الإلكتروني: https://carnegie-mec.org/2015/09/01/ar-pub-61209، تاريخ الزيارة: 2019/3/25.

وايضا: تقرير: العبادي: "نحتاج إلى إصلاح جريء للنظام القضائي"، منشور بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2018 على الموقع الإلكتروني: https://www.thebaghdadpost.com/ar/Story/122119، تاريخ الزيارة: 2019/3/25.

لقد بدأت إيران في جهود مساعدة الحكومة العراقية في التعامل مع الإرهاب في مرحلة وجود القوات الأمريكية أي قبل كانون الأول/ديسمبر 2011، إما بعده فإن الأمر شهد تحولاً كبيراً في مستوى الدعم الإيراني للعراق، الذي لا يؤثر فيه سوى بعض التصريحات السلبية التي يطلقها رموز في الدولة الإيرانية بشأن مستوى استقلالية الدولة العراقية.

ان تتبع مساع إيران في مساعدة العراق في مكافحة الإرهاب سنجدها تشمل الدعم السياسي والأمني، صحيح ان كل ما قُدّم للعراق من أسلحة واستشارات كان عبارة عن أنشطة تجارية إلا إنّه كان يعبر عن حصول العراق على دعم غير مشروط، ساعد الحكومة العراقية على الاستمرارية بعد ان ظهر تنظيم داعش عام 2014، في ظل بطء إجراءات استجابة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لجهود محاربة الإرهاب.

ان ما ترتب على الدعم الإيراني من نتائج تجلى في ان العلاقات بين العراق وإيران شهدت ترسخاً أكبر، فالقوى السياسية التي ترتبط بعلاقات جيدة معها أخذت حيزاً أكبر في عملية صنع السياسات العراقية، في حين ان المدن العراقية التي تسكنها مجموعات لا تجد فيها إيران قاعدة دعم لها، شهدت تهجير سكانها وتدميرها، وهو ما يحتاج إلى مدة زمنية حتى يعاد تنظيمها، إلى جانب ذلك فإن حساب المركز السياسي للقوى التي لديها علاقات مع إيران يجعل من إيران تتمتع بمركز قوة إقليمي، وهو ما أدركته الولايات المتحدة خلال المدة التي تلت اتجاه الرئيس ترامب في عام 2018 إصدار قراره بالانسحاب من الاتفاق الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني، إذ أكد مناف الموسوي، مدير مركز بغداد للدراسات الاستراتيجية، أن هناك توجها حكوميا في العراق للعمل على التهدئة بين الأطراف المتصارعة، والتأكيد على التزام الحياد، خصوصاً مع وجود أذرع عسكرية إيرانية متواجدة في العراق. فالوجود الإيراني في العراق هو أمر واضح وأقرت به حتى الولايات المتحدة، كما أن هناك اتفاقيات تعاون مع إيران من الصعب على الحكومة العراقية الإخلال بها، والعراق لن يغامر في السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيه لمهاجمة إيران"[1].

ان الوجود الأمريكي في العراق يعتمد على عوامل متعددة، إلا إنّه ليس بالوجود الراسخ أو له قبول مجتمعي كبير، وقد طالبت الإدارة الأمريكية نهاية عام 2018 من رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي موقفاً واضحاً بشأن مجموعة من التنظيمات المسلحة التي يعتقد ان لها علاقات جيدة مع إيران حيث يقلّد قسم منها مذهبياً المرشد الإيراني علي خامنئي،

(1) **تقرير**: "العراق الحلقة الأصعب في خيارات ترامب في مواجهة إيران!"، منشور بتاريخ 15 أيار/مايو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B9a-48752360، تاريخ الزيارة: 2019/5/1.

ويمكن ان تنخرط في أي صراع أمريكي إيراني، واغلب تلك التنظيمات يعمل تحت مظلة (الحشد الشعبي)، وقد أغلقت مديرية أمن الحشد خلال منتصف شباط/فبراير 2018 عشرات مقرات التنظيمات التي وصفتها بأنَّها وهمية وسط العاصمة بغداد[1].

اذن، ان من ضمن نتائج مشاركة إيران بجهود مكافحة الإرهاب في العراق هو تعزيز حماية نفسها بوضع إقليمي يمثل خط دفاع لها.

أما ما يخص تركيا، فإنَّها لا تركز على العراق إلا بنقاط صغيرة، يدخل الإرهاب من ضمنها وهي[2]:

1 ـ مستقبل كردستان العراق، فهي ترى ان اتجاه كردستان إلى الانفصال سيقود إلى تمزيق وحدة تركيا السياسية، وعليه رفضت الانفصال في العام 2003، ورفضت نتائج الاستفتاء على الانفصال في خريف 2017 الذي أقامته القوى الكردية[3].

2 ـ وضع حزب العمال الكردستاني التركي، إذ ان هذا الحزب تعده تركيا منظمة إرهابية وطاردته تركيا بمختلف الوسائل، ونتيجة العمليات العسكرية والأمنية ضد الحزب فإنَّه أخذ ينسحب إلى شمال العراق مستغلا الفراغ في المنطقة في التسعينات، وحقق الحزب قاعدة صغيرة لوجوده هناك، وظلت تركيا تشن عمليات عسكرية محدودة في شمال العراق، مستغلة اتفاقات عراقية تركية ومنها اتفاقية المطاردة الحثيثة لعام 1984 التي تسمح لقوات البلدين بتتبع التنظيمات الإجرامية والمسلحة عبر الشريط الحدودي[4].

---

(1) **تقرير**: "حرب ترامب على إيران.. معركة النفوذ الأولى على أرض العراق!"، منشور بتاريخ 18 شباط/فبراير 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.dw.com/ar/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D89%82-a-47523651، تاريخ الزيارة: 2019/8/16.

(2) علي حسين باكير، "تركيا في العراق: الثابت والمتحول في الدور والنفوذ"، مرجع سابق، ص5-6.
وايضا: سونر چاغاپتاي وتايلر إيفانز، "علاقات تركيا المتغيرة مع العراق"، معهد واشنطن، منشور بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2012 على الموقع الإلكتروني: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-changing-relations-with-iraq-kurdistan-up-baghdad-down، تاريخ الزيارة: 2019/12/14.

(3) بشأن الخلفية التاريخية للمواقف التركية من كرد العراق ينظر مثلًا: غازي فيصل غدير، "مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية"، مقال منشور في **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (46)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014، ص19-20.

(4) **Report**, «Country Policy and Information Note Turkey», **Kurdistan Workers' Party (PKK)**, No. 3, Annual Fuel Poverty Statistics, London, August 2018, p: 13.

3 ـ الأقلية التركمانية في العراق، ان هذه الأقلية استوطنت العراق منذ عدة قرون، وكانت نسبتها بحدود 8-9% خلال نهاية العهد العثماني في العراق إلا أنها تقلصت بعده حتى وصلت إلى حدود 4-5% في هذا القرن، وانقسمت بعد العام 2003 بين مجموعة شيعية تم تنظيمها سياسيا، ومجموعة قومية لم تستطع تركيا ان تقدم لها دعما يقود إلى تنظيمها سياسيا، إلا انها ظلت تعلن ان واحدة من أهدافها هي حماية التركمان في العراق، ومنع ضم كردستان العراق لمحافظة كركوك، بوصف الأخيرة مركزاً لوجود أغلبية تركمان العراق[1].

4 ـ التجارة، وهو أحد أهداف تركيا المهمة في العلاقة مع العراق، وقد نجحت في تعزيز العلاقات التجارية مع كردستان العراق ومنه مع باقي العراق حتى تجاوزت التجارة سقف 10 مليار دولار في اغلب المدة التي تلت عام 2003، اغلبه يمثل سلع تركية (بنسبة 85% تقريباً)، في حين يصدر العراق جزءاً من احتياجات تركيا من النفط (تقدر بنحو 15% من حجم المبادلات التجارية)[2].

والى جانب ذلك فقد قدمت تركيا دعمها للعراق في مجال محاربة الإرهاب، لكن ظهر اختلاف بين الدولتين بشأن إنشاء تركيا لمركز امني في بعشيقة بالموصل، وهو امر طرح في الحوارات واللقاءات التي عقدت بين السياسيين العراقيين والأتراك في اكثر من مناسبة[3].

أما بخصوص الدول العربية، فلا يوجد موقف عربي موحد بشأن العراق، فسوريا كانت جزءاً من مشكلة الإرهاب في العراق حتى شباط/فبراير 2011، أما بعده فإن الحكومة العراقية دعت رسميا إلى إيجاد علاج لما انتهى إليه الوضع في سوريا بعيدا عن العنف، وجعل الشعب السوري يحدد مصيره بعد استقرار الأوضاع في البلاد، إلا إنّه من الناحية غير الرسمية مارست اطراف عراقية تربطها علاقات جيدة مع إيران الأنشطة العسكرية في سوريا، واستخدمت أحيانا الأراضي والأجواء العراقية لعبور مساعدات إلى الحكومة السورية، وفي أيلول/سبتمبر 2015 أنشأ التحالف الرباعي الذي يضم كل من البلدين مع روسيا وإيران، كنوع من التعاون الأمني لمحاربة الإرهاب.

---

(1) عادل حمزة عثمان، "دراسة قانونية وسياسية لإشكالية مدينة كركوك"، مقال منشور في **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (28)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2009، ص24.

(2) إبراهيم صالح، "العراق وتركيا تبحثان توسيع التجارة والعلاقات الاقتصادية"، منشور بتاريخ 23 كانون الثاني/ يناير 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/1372749، تاريخ الزيارة: 2019/2/13.

(3) علي حسين باكير، "تركيا في العراق: الثابت والمتحول في الدور والنفوذ"، مرجع سابق، ص4.

وترتب على التعاون الثنائي: العراقي لسوريا، حصول البلدين على دعم وتنسيق مضاعف، أي الدعم العراقي لسوريا، والدعم السوري للعراق، وهو ما كان أحد المداخل لدعم استمرار النظام السياسي السوري بعد شباط/فبراير 2011.

أما ما يخص الأردن ومصر فإنَّهما تبنتا خطوات لدعم العراق في محاربة الإرهاب، خصوصاً ان الدولتين تعملان في اطار تنسيق المواقف ضمن الاستراتيجية الأمريكية حيث كان الموقف المصري واضحا في دعم جهود العراق لمحاربة الإرهاب، وقد تعزز الموقف والدعم بعد تغيير النظام السياسي في مصر في عهد عبد الفتاح السيسي، الذي اتخذ موقفا متشددا من تنظيم الإخوان المسلمين، وخلال زيارته إلى مصر في 22 آذار/مارس 2019، أشار رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي في المؤتمر الصحفي مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ان من الأهمية تجفيف المنابع الأساسية لتنظيم الدولة الإسلامية، وإن التعاون في مثل هذا المجال سيكون وثيقاً وأساسياً" بين البلدين[1].

أما المواقف الخليجية فإنَّها كانت متباينة في تورطها بدعم أو التغاضي عن الإرهاب في العراق بعد نيسان/أبريل 2003، والاهم ان علاقاتها مع العراق شهدت تذبذباً كبيراً بسبب العلاقات العراقية الإيرانية، لكن بعد حزيران/يونيو 2014 اتجهت الإرادة الخليجية إلى الانفتاح على العراق، ودعمه في مواجهة الإرهاب، بفعل الضغط الأمريكي، ومنها مواقف السعودية وقطر، ومن بين المواقف المهمة هي مواقف الكويت التي جمّدت دفع العراق لمبالغ التعويضات للمدة بين 2014-2018 لتجاوز الأزمة المالية[2]، وبهذا الانفتاح حصل العراق على قبول جيد في محيطه العربي، وهو ما اسهم في تخفيف الإرهاب إلى ادنى مستوى له.

(1) تقرير: "رئيس الوزراء العراقي في مصر بأول زيارة خارجية والأمن يتصدر محادثاته"، منشور بتاريخ 23 آذار/مارس 2019 على الموقع الإلكتروني: https://arabic.euronews.com/2019/03/23/iraqi-pm-is-in-egypt-in-his-first-foreign-visit-and-security-is-on-top-of-talks-agenda، تاريخ الزيارة: 2019/7/14.

(2) تقرير: غوتيريش: العراق سدد 48.3 مليار دولار تعويضات للكويت حتى الآن، منشور بتاريخ 3 تموز/ يوليو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/1522652، تاريخ الزيارة: 2020/1/3.

ثانياً: النتائج الدولية

لم تتوقف الجهود التي حاربت الإرهاب في العراق والمنطقة على الجهود الإقليمية، إنما كان هناك جهود دولية، وأبرز أطرافه الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة، مع وجود جهد أوروبي وصيني وغيره.

وتلك الجهود تسببت في ظهور نتائج إيجابية على واقع حال العراق والمنطقة، فأما على صعيد العراق فيلاحظ إنّه بالرغم من تعزيز مكانة ومصالح واتساع نفوذ الولايات المتحدة وروسيا إقليميا إلا إنّه بالمقابل فإن حضور دولتين كبيرتين بالشأن الإقليمي والاتجاه إلى منع الصدام بينهما قاد إلى تفاهمات لتحقيق استقرار أكبر في سوريا، في حين ان الولايات المتحدة دعمت استقرار العراق.

إذْ أدرك المجتمع الدولي ان نتائجه لن تبقى قاصرة على العراق وإنما ستنتقل إلى الدول الأخرى بصيغة أو بأخرى، لاعتبارات متعددة ومنها: التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال والتواصل ووجود جاليات وأقليات مسلمة وتداخل اثني بين الشعوب والمجتمعات المختلفة. ومن ثم فإن إرادة المجتمع الدولي، أكدت ضرورة البحث عن آليات فاعلة لإعادة الاستقرار في المنطقة، وهو ما ظهر باتجاه الأمم المتحدة (تمثل إرادة الفاعلين الكبار) إلى إقرار حزم عديدة لمحاربة الإرهاب، عالمياً وبضمنه في المنطقة العربية، وأكدت في اكثر من قرار دعم المجتمع الدولي والمنظمة الدولية للعراق في جهوده للبحث عن استقرار، وقد ذكرت وزارة الخارجية العراقية في بيان لها يوم 3 حزيران/يونيو 2019 ان العراق يتعاون مع الأمم المتحدة في مجالات متعددة ومنها محاربة الإرهاب.

وقد حفزت الحكومة العراقية المجتمع الدولي بتوجيه الرسائل إليه لتشكيل تحالف دولي لمحاربة التنظيمات الإرهابية، ولزيادة التعاون والتنسيق الأمني لدعم وتسليح وتدريب القوات العراقية بصنوفها كافة، للوقوف بوجه الإرهاب، باعتبار ان العراق كان في مقدمة الدول التي تواجه الإرهاب. (ويعمل العراق على) التنسيق الكامل في تنفيذ المراحل الأولى من المشاريع المقدمة والممولة من الأمم المتحدة حول دعم جهود العراق في مرحلة ما بعد داعش، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة العراق في مواجهة التحديات الأمنية ومعالجة ما خلفه الإرهاب. التنسيق عالي المستوى مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، منها (يونامي) و(UNODC) و(المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب) في تنفيذ برامج دولية لدعم العراق في المرحلة المقبلة لدعم إعادة الاستقرار في المناطق المحررة من الإرهاب، كما نّسق العراق مع المنظمة الدولية في المتابعة المستمرة لملف العناصر الإرهابيين الأجانب،

التنسيق والإشراف لكافة زيارات نائب الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لمكتب مكافحة الإرهاب إلى العراق. ومتابعة ملف تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2379 لسنة 2017 المعني بجمع الأدلة وتخزينها وحفظها عن جرائم داعش في العراق. ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المعنية بتجميد أموال الإرهابيين ضمن لجنة جزاءات داعش والقاعدة"[1].

لقد أشرنا في هذا المبحث إلى مضمون الجهدين الإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب، وانه شمل آليات عدة: سياسية (الدعم والقرارات والسياسات)، وأمنية (تقديم معلومات واشتراك قوات وتقديم غطاء جوي وتدريب وأسلحة ومعدات عسكرية للعراق)، واقتصادي (مساعدة العراق مالياً بما يسهم باستقرار البلد)، وثقافيا (مساعدة العراق ببرامج التوعية لمنع التطرف والتشدد)، وتلك الآليات ساعدت على تقوية العراق وقدراته الشاملة.

وفي خلاصة هذا الفصل، يتضح لنا ان هناك جهوداً متعددة مورست في العراق، ساعدته على التعامل مع الإرهاب ومكافحته، وهو ما ساعده على الانتقال من معضلة حزيران/يونيو 2014 إلى واقع اكثر استقرارا سياسيا واقتصاديا وامنيا.

(1) قسم مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية العراقية، "دبلوماسية العراق في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله"، **وزارة الخارجية العراقية**، منشور بتاريخ 3 حزيران/يونيو 2019 على الموقع الإلكتروني:https://www.mofa.gov.iq/D8%A7%D8%A8، تاريخ الزيارة: 2019/9/14.

الفصل الرابع

المواقف الإقليمية والدولية ونتائجها في محاربة الإرهاب في العراق

كنا قد أشرنا في الفصل السابق إلى الجهود التي اتبعت في مساعدة العراق للتصدي للإرهاب، بعد نيسان/أبريل 2003، وسنتناول في هذا الفصل أسباب المواقف التي تم تبنيها من قبل البيئتين الإقليمية والدولية والنتائج المترتبة عليها.

إن ما تعرض له العراق كان له انعكاساته السلبية على البيئتين الإقليمية والدولية، وهذا ما دفع الأطراف المختلفة في كل من هاتين البيئتين إلى خفض الدعم أو عدم تجاهل دخول الموارد الإرهابية (أفراد وأموال وأسلحة ومعلومات) إلى العراق التي تستخدم كنتيجة أو كأنشطة على ارضه. ان هذا ما دفع إلى تغير واقع حال البلد حيث إنّه بعد ان كانت العمليات القائمة على العنف والعنف المضاد، سائدة في العراق، انخفضت تلك الأنشطة إلى مستويات متدنية، من خلال مؤشرات: الوفيات وهدر الموارد، والتهجير ووجود الأسلحة وغياب الحريات وغيرها من مسائل مرتبطة بالإرهاب.

لذلك سنحاول في هذا الفصل، تناول المواقف بالتفصيل من حيث أسبابها ونتائجها، موزعة منهجيا على بيئات ثلاث: عربية وإقليمية غير عربية ودولية، عبر المباحث الثلاثة الآتية، وهي:

- **المبحث الأول: الموقف الإقليمي العربي: الأسباب والنتائج.**
- **المبحث الثاني: الموقف الإقليمي غير العربي: الأسباب والنتائج.**
- **المبحث الثالث: الموقف الدولي: الأسباب والنتائج.**

المبحث الأول

الموقف الإقليمي العربي: الأسباب والنتائج

ان تتبع الجهود التي بذلتها الدول المختلفة في تعاملها مع الإرهاب وما عملته على مكافحته، يلاحظ إنّه يقف خلفها عدد من الأسباب، ويترتب عليها عدد من النتائج.

اما بخصوص الموقف العربي من محاربة الإرهاب في العراق، فإن متتبع ذلك الموقف يرى إنّه يقف خلفه عدد من الأسباب، بحسب تباين الدول العربية، التي قاد موقفها إلى نتائج متباينة، لذلك في هذا المبحث، سنشير إلى أبرز الأسباب التي تقف خلف المواقف العربية في التعاطي مع الإرهاب ومكافحته في العراق، وماهي أبرز النتائج المترتبة على الجهد العربي، وذلك عبر مطلبين وهما:

- **المطلب الأول: المواقف العربية من محاربة الإرهاب في العراق وأسبابها.**
- **المطلب الثاني: النتائج المترتبة من المواقف العربية من محاربة الإرهاب في العراق.**

المطلب الأول: المواقف العربية من محاربة الإرهاب في العراق وأسبابها

لتتبع الأسباب التي قادت الدول العربية إلى تبني المواقف السابقة تجاه أحداث العراق عامة، ومنها إحداث تمدد الإرهاب فيه خاصة يتطلب منا تناول مسببات تلك المواقف في سياقها الزمني، وذلك على مرحلتين زمنيتين، الأولى خلال المدة بين 2003-2011، والثانية بعد 2011.

المرحلة الأولى، وهي مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق المباشر (نيسان/أبريل 2003 – حزيران/يونيو 2004) أو غير المباشر (تموز/يوليو 2004 إلى نهاية العام 2011)، التي شهدت اكثر المراحل توترا في العلاقات العراقية العربية عامة، يستثنى من ذلك بعض الحالات والمواقف. ولتتبع تلك العلاقات، التي كانت سببا وراء امتناع الدول العربية عن مساعدة العراق في التعامل مع الإرهاب ومكافحته يلاحظ الاتي:

ان العلاقات العراقية العربية كانت قد تأثرت بمرحلة ما قبل نيسان/أبريل 2003، حيث كان المد القومي العربي هو ما كانت تقوم عليه السياسات العراقية. ان هذا الخط الذي كان يقترب من التوجه اليساري تسبب بإحداث توتر في العلاقات العراقية العربية وخاصة مع الدول المحافظة ذات الأنظمة التقليدية، التي أدت إلى حرب الخليج الثانية 1990-1991

التي انتهت إلى معضلة في العلاقات العراقية الخليجية[1]، وهذا ما جعل العراق يخضع لنظام العقوبات الدولية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي شرعت بتنفيذه الدول العربية عملا بالتزاماتها الدولية وبحكم خشيتها من السياسة الأمريكية، رغم كل ما تسبب به ذلك النظام من أضرار على العراق. ولكن مع مستهل الألفية الجديدة مع خطط الولايات المتحدة لاحتلال العراق وتغيير نظامه السياسي، اتجهت اغلب الدول العربية إما للمشاركة بهذا الاحتلال أو عدم الاعتراض عليه، كل هذا ما ظهر في تفاعلات مرحلة ما قبل نيسان/أبريل 2003[2].

لقد شاركت بعض الدول العربية أو على الاقل فتحت حدودها وأجواءها أمام القوات الأمريكية، لاحتلال العراق، إلا ان النتائج كانت مختلفة لأغلب الدول العربية، فالذرائع الأمريكية للاحتلال كانت تدعو إلى: إقامة ديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وإنهاء حالة التهديد للسلم والأمن الدوليين، وإزالة أسلحة الدمار الشامل، إلا ان الوقائع على الأرض كانت قد أشرت إلى: ارتفاع مستوى العنف ضد السكان المدنيين إلى مستويات غير مسبوقة على نحو لا يمكن معها تبرير الاتجاه إلى الديمقراطية التي تعد وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية وليست غاية بحد ذاتها. كما ثبت ان ذريعة أسلحة الدمار الشامل غير صحيحة، وان حالة العراق أصبحت مهدِّدة للنظام العام والسلم المجتمعي داخل العراق، وأخذت تداعياتها تهدد السلم والأمن الإقليمي في اخطر اتجاهاتها: زراعة الانقسام على أسس أثنية والبدء بتفكيك المنطقة على أسس طائفية ضمن اجندات غربية تعطي الأولوية لبقاء الكيان المحتل كياناً دينياً، يمثل قوة إقليمية كبرى.
ان السياسات الأمريكية على أرض الواقع، سواء تلك المتعلقة بإدارة العراق حصرا أو المتعلقة بالخطاب القائل ان التغيير بدأ بالعراق إلا إنّه لن ينتهي به، والذي طرح في حينه احتمال احتلال سوريا أو تغيير نظام حكمها[3]، كما جاء ظهور خطاب آخر لقوى سياسية كانت قد تمكنت من تولي السلطة وإدارة الدولة في العراق كان يدعو إلى إلقاء اللوم في كل ما جرى بالعراق قبل نيسان/أبريل 2003 على العرب. قابل هذا الموقف اتجاه بعض الدول العربية

(1) ميثاق خير الله جلود، "مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي"، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (21)، جامعة الموصل، بغداد، 2011، ص348.

(2) ضاري رشيد الياسين، "الأمم المتحدة والاحتلال الأمريكي للعراق"، مقال منشور في **مجلة دراسات دولية**، العدد (25)، جامعة بغداد، بغداد، 2004، ص22.

(3) **تقرير**: "باول يبدأ من سوريا جولة تغيير المنطقة حاملًا 3 مطالب غير قابلة للتفاوض"، صحيفة البيان الاماراتية، منشور بتاريخ 3 أيار/مايو 2003 على الموقع الإلكتروني: https://www.albayan.ae/last-page/2003-05-03-1.1242948، تاريخ الزيارة: 2019/8/23.

يدعو إلى إدارة عمليات تدفق الإرهاب إلى العراق (أفراد وأموال وأسلحة)، أو التغاضي عنه، وفي الحالتين لم يكن هناك إلا نتيجة واحدة: ان الإرهاب تمدد في العراق، وظهرت حالة تداخل كبيرة، بين مقاومة عراقية كان هدفها استهداف المصالح الأمريكية وإخراجها من العراق، وبين إرهاب يهدف إلى زعزعة الاستقرار والحصول على نتائج سياسية، وبين هذين العاملين كان هناك إرهاب من نوع آخر تمثل بأعمال العنف التي تقوم بها قوى سياسية بقصد إرباك الوضع والحصول على امتيازات على حساب خصومها، إلى جانب أعمال عنف تورطت بها جهات أمريكية. امام هكذا وضع فإنَّه ساد خلال المدة التالية لنيسان/أبريل 2003، وهو الاتجاه الذي طغى والمستند إلى التمييز بين أعمال عنف مدانة: الإرهاب وأعمال عنف يتم التغاضي عنها وهي تلك التي تقوم بها القوات الأمريكية ومجاميع مسلحة عراقية أخرى.

اذن، ان التقاطع في وجهات النظر بين سياسات العراق والدول العربية كان في توصيف الحالة العراقية، وفي طرق التعامل مع مرحلة ما بعد نيسان/أبريل 2003. فعدد من القوى السياسية التي مسكت السلطة في العراق اختطت طريق إظهار العداء الصريح للعرب والبعض منها اختط مسار تعزيز العلاقات مع إيران، مع مسار سياسي داخلي لا يشجع على إتيان سياسات يمكنها ان تسرع تطبيق الديمقراطية واهم مبادئها التسامح مع مرحلة ما قبل عام 2003 بقصد تسريع مرحلة إقامة الديمقراطية إنما تم اتباع سياسات أو التغاضي عن أعمال فيها قدر من السلبية: الفساد والمحاصصة وعدم القدرة على ضبط المجاميع المسلحة وغيرها، في حين ان الدول العربية اتبعت سياسات هي الأخرى فيها قدر كبير من السلبية ومنها: الاتجاه إلى عزل العراق وترك إيران تتمدد فيه بلا منافس، وعدم فتح خطوط اتصال مع القوى السياسية العراقية إنما الاكتفاء بالتواصل مع مجاميع سياسية لا تحظى بقبول من الشارع العراقي، والأكثر من ذلك أنها تعاملت مع الولايات المتحدة من منظورين مختلفين: فمن جهة وثقت علاقاتها معها وتركت العراق لها من اجل ترتيب شأنه الداخلي ومن جهة أخرى عملت على التغاضي عن المجاميع الإرهابية بقصد توريط الولايات المتحدة فيه وهي السياسة غير الرسمية العربية ومن ضمنها سياسات سوريا (حيث كان اغلب الإرهابيين حتى شباط/فبراير 2011 يأتون عبر الأراضي السورية)[1].

أما إذا ما استثنينا موقف الأردن والكويت إلى حد ما، ودول المغرب العربي التي كانت بعيدة نسبياً عن الأوضاع والأحداث في العراق، فإن باقي الدول العربية كان ينطبق عليها الوصف الذي اشرنا اليه أعلاه. لذلك كان العراق يعاني بشدة من تجاذبات السياسات الإيرانية

(1) حيدر علي حسين، "العراق ودول الجوار... أهداف ومصالح"، مرجع سابق، ص7، وص16.

والأمريكية لجعله كياناً ملائماً لمصالحهما وتأثيرهما، وهذا ما انتهى إلى نتائج سلبية كبيرة في الداخل العراقي، وخاصة على مستوى وجود: الإرهاب والطائفية والتهجير واللجوء، والمغيبين[1].

أما بالنسبة إلى الأردن فإن انفتاح العراق على العالم الخارجي كان يجري في السنين الأولى عبر الحدود الأردنية، وكان الأردن معبراً مهماً للعراقيين، فضلاً عن تصدير الأردن لجزء من صادراته إلى العراق، إلى جانب حصوله على النفط بأسعار تفضيلية، وهو ما جعله يستمر بإقامة علاقات رسمية جيدة مع العراق، إلى جانب ذلك قدم الأردن مساعدة استخبارية للقوات الأمريكية في حزيران/يونيو 2006، مما مكنها من تصفية أبي مصعب الزرقاوي قائد تنظيم القاعدة في العراق في حينه[2].

أما الكويت فإنَّها تتحمل جزءاً من المسؤولية الأخلاقية مما انتهى إليه الوضع في العراق بعد نيسان/أبريل 2003، حيث ان جزءاً من القوات الأمريكية قد انطلقت من قواعدها، في الوقت الذي فيه لا يمكننا تصور قدرتها على معارضة السياسات الأمريكية الهادفة إلى إحداث تغيير في العراق، وعموما فإن ما يهمنا هنا هو ان الكويت كانت تتعامل مع العراق وصولاً إلى نهاية العقد الأول من هذا القرن بطريقة ترغب معها بضمان حقوقها: الحصول على التعويضات التي تزيد على 52 مليار دولار[3]، حسم مسألة الحدود، وحسم مسائل مثل: المفقودين الكويتيين، وضمان ان لا يتعرض العراق لأمن الكويت مستقبلا، وغيرها من القضايا التي تشغل اهتمام الكويت. وعليه كانت قد اعترفت الكويت في وقت مبكر بالتغيير السياسي في العراق وأقامت معه علاقات دبلوماسية، في الوقت الذي ظلت الكويت أحد اهم القواعد التي تمر عبرها القوات الأمريكية أو وسائل الدعم الأمريكية.

أما إذا تكلمنا عن مستوى دعم الكويت للعراق في قضايا مكافحة الإرهاب فإنَّه يكاد ان

(1) للتوسع بشأن معنى الطائفية ومضمونها: حميد فاضل حسن، "إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية"، مقال منشور في **مجلة العلوم السياسية**، العدد (32)، جامعة بغداد، بغداد، 2006، ص191.

(2) تقرير: "مقتل الزرقاوي في غارة أميركية مهدت لها المخابرات الأردنية"، منشور بتاريخ 8 حزيران/يونيو 2006 على الموقع الإلكتروني: http://www.alriyadh.com/161679، تاريخ الزيارة: 2018/6/16.

(3) تقرير: حرب الخليج 1990: العراق يسدد للكويت تعويضات بقيمة 270 مليون دولار، منشور بتاريخ 24 تموز/يوليو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.france24.com/ar/20190723، تاريخ الزيارة: 2018/6/23.

يكون مقتصراً على الجوانب الإعلامية والسياسية[1]، وكان موضوع الإرهاب في العراق بعيداً عن اهتماماتها، أو إنّه لا توجد بيانات مباشرة عنه، لأنّ الجنوب العراقي المجاور للكويت ذا الأغلبية الشيعية لم يفسح المجال أن تتعرض الكويت لأي أعمال وأنشطة إرهابية من جانب الحدود العراقية باستثناء أنشطة لا تصنف بأنَّها إرهابية ومنها: التهريب، وأنشطة تنظيمات الجريمة المنظمة التي تعمل في تجارة المخدرات، وغيرها.

وربما يقع جزء مهم من تركة المواقف العربية السلبية تجاه العراق قبل العام 2011 على الاخير، لأنه لم يظهر او يلتزم بمواقف تعطي تصوراً وادراكاً لدى الدول العربية ان العراق راغب في التزام سياسات وتحمل التزامات، تلتزم المصالح العربية في اعلى تقدير، او تعكس حفاظا على عدم اثارة الدول والشعوب العربية من نتائج التغيير الحاصل في البلد في اقل تقدير، ومثاله من وجهة نظر عربية ما جرى في اعقاب تفجير مرقدي الامامين العسكريين في سامراء في شباط/فبراير 2005، وضعف الحكومة في تحمل مسؤولياتها في حفظ السلم الاهلي والمجتمعي، ونمو متسارع في البلد باتجاه تعزيز العلاقات مع ايران، وظهور مؤشرات على وجود توجه للصدام مع المصالح العربية عامة، ورغم ان بعض قيادات الحكومة ذهبت إلى مدينة مكة المكرمة في 20 اكتوبر 2006 واعلنت انها ستتحمل التزامات مسؤوليتها في ادارة الدولة لحفظ السلم المجتمعي، وتحقيق المصالحة الوطنية [2]، الا ان التزامها لم يكن كاملا، انما استمر وجود نهج منظم لسياسات سلبية داخل البلد، أخذ صور عدة داخلية وخارجية، ومنها على سبيل المثال: التهجير والتصفيات الجماعية، والخطاب الاعلامي والسياسي المضاد لكل ما هو عربي في عدة وسائل اعلام محسوبة على عدد من القوى البارزة الماسكة بالسلطة، وهو ما كان قابل للملاحظة في العمل السياسي السائد، ولم تتجه الحكومة العراقية إلى تجريمه أو منعه.

(1) أمين الرشيد بن عتبان وآخرون، "الدور الأمريكي في العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003"، مقال منشور في **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد (5)، جامعة ديالى، بغداد، 2016، ص309.

(2) تضمنت الوثيقة التي وقع عليها جمع من علماء العراق من الانتماءات المذهبية المختلفة، عشرة مبادئ نصت على ان المسلم هو من نطق بالشهادة، وهو بهذه الشهادة يعصم دمه وماله وعرضه ويدخل في ذلك السنة والشيعة جميعاً. ودماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم عليهم حرام. وشددت على حرمة دور العبادة من المساجد والحسينيات وأماكن عبادة غير المسلم. ودعت إلى الابتعاد عن إثارة الحساسيات والفوارق المذهبية والعرقية والجغرافية واللغوية. ويذكِّرُ العلماء الحكومة العراقية بواجبها في بسط الأمن، وإقامة العدل بين أبنائه. ينظر مثلاً: رسول محمد رسول، "العراق بعد وثيقة مكة ومفاوضات عمان"، صحيفة الاتحاد، منشور بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2006 على الموقع الإلكتروني: https:// www.alittihad.ae/article/78453/2006، تاريخ الزيارة: 2019/7/14.

أما بعد العام 2011 فقد بدأت تحدث بعض التغيرات في مواقف كل من الطرفين العراقي والعربي، حيث بدأ العراق يتجه إلى إكمال الجزء الأخير من عملية سحب القوات الأمريكية من أرضه بحلول نهاية العام 2011، وفي مستهل عام 2011 حيث أخذت تداعيات ما عرف بالربيع العربي تتسيد المشهد السياسي العربي[1]، الذي أخذت احداثه تستند إلى تراث من الاستبداد السياسي والأنظمة المتسلطة امنيا، والضعف الاقتصادي والتراكمات السلبية اجتماعيا، فإنَّها قبل ذلك كانت تستند إلى مشروع أمريكي-غربي اطلق في العام 2002 يتعلق بتوصيف المنطقة وما تحتاج إليه، والذي انتهى بطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير[2]، الذي دعا على اطلاق اربع إصلاحات: الاولى تداول السلطة سلميا والثانية الليبرالية والثالثة الخصخصة الاقتصادية والرابعة إصلاح نظم التعليم الدينية وتشجيع حرية المرأة، ولكن بالرغم من الاعتراضات العربية على فرض إصلاحات من الخارج، أخذت الولايات المتحدة بإطلاق مشروع "الفوضى الخلاقة"[3]، الذي يقوم على ترك كل قوى المجتمع تتصارع بصعود طرف قوي واحد يمسك البلاد[4].

ومع بروز أحداث سوريا والبحرين، فإن المواقف العراقية-العربية شهدت صداماً، حيث إن بعض الدول العربية كانت إما في موقف متفرج من تلك الأحداث لأنها حدثت في دول تحسب على الخط اليساري أو غير التقليدي، أو أنها كانت متورطة بتنفيذ المشروع الأمريكي وبتسهيل ودعم تدفق الموارد لحصول تغيير في الأنظمة العربية المستهدفة وهي: مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن. كما يلاحظ هنا إن العراق أظهر سياسة تدعو إلى تغليب مصلحة الشعب العربي، ودعم التحول الديمقراطي، مع ملاحظة أننا هنا نتعامل مع عدة تيارات عراقية: الحكومة العراقية، والقوى المساندة للحكومة العراقية التي كانت في اغلبها

(1) عن الربيع العربي ينظر: خلف رمضان محمد الجبوري، "ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة"، مقال منشور في **مجلة الرافدين للحقوق**، العدد (63)، جامعة الموصل، بغداد، 2018، ص183-184.

(2) حسين مصطفى أحمد، "قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الإقليمي العربي"، مرجع سابق، ص96.

(3) نبيل محمد سليم، "الاستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الأمن"، مقال منشور في **مجلة دراسات دولية**، العدد (36)، جامعة بغداد، بغداد، 2008، ص4؛ وايضا: إسراء كاظم الحسيني، "التحولات الجغرافية السياسية والفوضى الخلاقة في العراق"، مقال منشور في **مجلة كلية التربية**، العدد (20)، جامعة واسط، العراق، 2015، ص500.

(4) كرار نوري حميد علي، "مشروع القوة الذكية الأمريكي تجاه ثورات الربيع العربي"، مقال منشور في **مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية**، العدد (8)، جامعة تكريت، بغداد، 2016، ص181.

قوى لها علاقات جيدة مع إيران[1]، والقوى الأخرى التي سمح لها بممارسة العمل السياسي والحضور الشكلي في العملية السياسية وهي قوى علمانية أو محسوبة على الوسط العربي السني، وأخيرا كان الإرهاب الذي يوجد شبه إجماع على كبحه وتحجيمه، إلا إنّه حين وقعت أحداث سوريا والبحرين حدث تباين في المواقف داخل العراق وفي سياساته، والسبب متعلق بضغوط السياسات الإيرانية. ففي حالة البحرين تم دعم حصول تغيير ديمقراطي على اعتبار إنّه يمثل الشعب، في حين إنّه في حالة سوريا تم دعم استمرار النظام السياسي[2].

أما المواقف العربية الاخرى فيلاحظ ان مصر وتونس وسوريا وليبيا واليمن انسحبت من المواقف العربية الرسمية بحكم ما حصل فيها، أما دول المغرب العربي وجيبوتي فأنها ظلت شبه منعزلة ضمن أوضاعها الداخلية والإقليمية، أما السودان والصومال فإنهما كانا يعيشان أوضاعاً صعبة أما الأردن فإنَّه يرى منفعة مما يجري في العراق أو بسببه، وهو لا يمكن ان يبتعد عن الموقف الأمريكي، أما دول الخليج العربية فإنَّها دعمت التغيير باتجاهات متعددة في كل الدول العربية التي استهدفها التغيير إلا في البحرين. وكانت أكثر المناطق التي حدث بشأنها توتر بين العراق ودول الخليج هما احداث سوريا والبحرين.

أما بعد العام 2011 فإنَّه يمكن استحضار مرحلتين يفصل بينهما حزيران/يونيو 2014، فخلال المدة السابقة على يونيو 2014 كان العراق يتورط سياسيا بشكل متزايد في احداث سوريا تتبناه قوى قريبة من السلطة، دون ان يعكس ذلك وجهة نظر حكومية في العراق [3].

والى جانب ذلك، كان هناك خطاب اعلامي وسياسي غير رسمي لقوى قريبة من العملية السياسية يظهر سلبية تجاه المصالح الخليجية، بشأن احداث البحرين، من خلال انتقاد السياسات الخليجية ودعم الدعوة إلى التغيير في هذا البلد.

وتفسير السبب في الحالتين يظهر نقطتين:

---

(1) تتعرض هذه القوى لتأثير السياسات الإيرانية، سواء في العراق أو في البيئة الإقليمية، للتوسع ينظر: هشام داوود الغنجة، **العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016، الفصل الثالث.

(2) عبد الناصر تعتاع، الموقف العربي من الثورة السورية، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، منشور بتاريخ تموز/يوليو 2013 على الموقع الإلكتروني: http://www.umayya.org/featured/1386، ص3-4، تاريخ الزيارة: 2019/7/14.

(3) قارن مع مثنى فائق العبيدي، وإيمان موسى النمس، تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي (دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات)، منشور بتاريخ آذار/مارس 2015 على الموقع الإلكتروني: http://www.beirutme.com/?p=10123، تاريخ الزيارة: 2019/7/18.

الاولى ان العراق ما زال لم يؤسس لبنية سلطة سياسية قوية يمكن للمؤسسات ان تحكم افعال القوى السياسية خارج دائرة احتياجات الدولة ومصالحها

والثانية ان العراق فيه خصوصية التنوع المذهبي والقومي، بحكم تركيبته المجتمعية، ووجدت بعض القوى السياسية ان نوع التغيير الذي كان مطروحا في سوريا، يتعارض مع توجههم العقائدي، والامر في البحرين كان يحمل العكس. أما بعد اندلاع التظاهرات في البحرين، فقد بادر عدد من المسؤولين في الحكومة العراقية وتجمعات حزبية اخرى لإظهار تعاطفها مع مطالب البحرينيين الشيعة، رغم ان الدستور العراقي يشير صراحة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. والسبب في ذلك هو ان العراق من ناحية لم يستطع ان يقدم أنموذجاً ملائماً للحكم خلال المدة التالية لعام 2003 على نحو يقنع الدول والشعوب الأخرى لتقليده. يضاف إلى ذلك إنّه يوجد اختلاف وخلاف بين القوى والتيارات السياسية العراقية بشأنه. كما إنّه خلال تلك الأحداث فقد أبدت كتل برلمانية وبعض الشخصيات السياسية تعاطفها مع الشعب البحريني، ونددت بالسياسات الحكومية في البحرين، فضلاً عن استضافة مؤتمر عن البحرين (عُقد في بغداد في أيار/مايو 2011)[1]، ولكن ما يهمنا هنا هو ان تلك السياسات رفعت من مستوى الفجوة والتوتر بين العراق وبعض الدول العربية أما من جهة العراق فإنَّه لم يتلمس هو الآخر مواقف عربية يمكن الاعتماد عليها في جهوده لمحاربة الإرهاب.

ولكن لم يأخذ منحى التوتر في العلاقات العربية العراقية بالتغيير إلا بشكل متدرج. فعلى صعيد مصر مثلاً فإن التغيير بدأ مع حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي في منتصف عام 2013، بعد الإطاحة بحكم تنظيم الإخوان المسلمين، وانفتاحه على الدول التي تعادي التيارات الإسلامية. وكان من بين الدول التي انفتحت عليها مصر هو العراق[2]، أما دول الخليج

(1) حمزة الحسن، "الموقف الخليجي والعربي من أزمة البحرين:، مركز البحرين للدراسات، لندن، منشور بتاريخ كانون الثاني/يناير 2013 على الموقع الإلكتروني: http://www.bcsl.org.uk/arabic/?author=24، تاريخ الزيارة: 2020/5/14.

وايضا: تقرير: العراق يدعو البحرين للاعتذار رسمياً عن تغريدات اعتبرت مسيئة للزعيم الشيعي مقتدى الصدر، منشور بتاريخ 28 نيسان/أبريل 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.france24.com/ar/20190428، تاريخ الزيارة: 2020/7/14.

(2) عمرو صبحي، "العراق في الاستراتجية المصرية، المركز الديمقراطي العربي"، منشور بتاريخ 25 كانون الأول/ديسمبر 2018 على الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=58241، تاريخ الزيارة: 2020/2/14.

العربية فإن أوضاعها لم تشهد تغيرات كبيرة باستثناء شعورها أنها لم تستطع ان تحقق غايات مهمة خلال أحداث ما عرف بالربيع العربي، بل انها خسرت القيمة الاستراتيجية لكل من اليمن وسوريا، اللتان كانتا ترتبط معهما بعلاقات سياسية جيدة بحيث انها أصبحتا تتعرضان لتأثير ايران[1]، وهذا ما جعل الدول الخليجية تتعرض لانكشاف استراتيجي، مقابل انكشاف آخر تسببت به الخلافات الخليجية-القطرية، لأنّ قطر اتبعت سياسة خاصة بها بشأن اغلب أحداث المنطقة[2].

أما بعد ان أخذت الأوضاع في سوريا والعراق تتجه نحو الاضطراب بفعل تمدد تنظيم داعش اليهما فقد اصبح الموقف الخليجي تجاه الفصائل المسلحة والسياسية التي نالت دعمها في سوريا في موقف ضعف نتيجة تحول الصراع في هذه الدولة من صيغة حرب بالوكالة في أحيان إلى حرب ظاهرة في أحيان أخرى ذات اطراف وأبعاد محلية وإقليمية ودولية، بعد ذلك شهد العراق انقساماً حاداً ومعضلة عميقة بفعل أزمة الحكم فيه في ربيع وصيف 2014 حيث صار الموقف متهيئا، وان الانفراج يأتي بواسطة الولايات المتحدة التي اتفقت مع العراق على إحداث إصلاحات مهمة في السياسات العراقية كمقدمة ضرورية لمساعدته في تصحيح أوضاعه السياسية والأمنية والاقتصادية، ومعه الاتجاه إلى تهيئة بيئة إقليمية مساعدة لمحاربة الإرهاب[3].

المطلب الثاني: النتائج المترتبة من المواقف العربية من محاربة الإرهاب في العراق

بعد انتهاء المعركة العسكرية ضد تنظيم داعش في العراق لعام 2017، أصبح هذا البلد بحاجة إلى استراتيجية شاملة للوصول إلى أمن شامل، امن يلبي احتياجات المجتمع والدولة

(1) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، "مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، منشور بتاريخ تموز/يوليو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8B2-%D8A-%D9%85%D9%8A، تاريخ الزيارة: 2020/2/18.

وايضا: محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، منشور بتاريخ تموز/يوليو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://rasanah-iiis.org/%D9%84%D9%8B9%D8%B187-%D8%85%D9%، تاريخ الزيارة: 2020/2/18.

(2) Jane Kinninmont, «The Gulf Divided the Impact of the Qatar Crisis», **Research Paper**, NO. 5, The Royal Institute of International Affairs, London, May 2019, P: 19-20.

(3) Hussein Ibish, «The Power of Positive Diplomacy: Saudi Outreach in Iraq Since 2014», **Issue Paper**, NO. 1, Arab Gulf States Institute in Washington, Washington, April 2018, P: 4-5.

ولا يقتصر على امن السلطات. فالوضع الأمني في العراق بعد استعادة السيطرة على مدنه من التنظيم، يتمثّل في وجود حالات تهجير ولجوء واسعة، والاهم من كل ذلك هو تسريع معالجة عودة الحياة الطبيعية في المجتمعات المحلية، أي إنّه لا يمكن الاعتماد فقط على المقاربة الأمنية والعسكرية للقضاء على الإرهاب، وإنما القضاء على المسببات والعوامل التي تساعد في خلق بيئة ينمو فيها الإرهاب ويتمدد[1].

وطالما ان تشخيص واقع العراق يتمثل بالانتصار على الإرهاب، بفعل تظافر الجهود العراقية والعربية والإقليمية والدولية، فهذه مسألة مهمة، تقتضى منا الإشارة إلى نتائج ما طبقته ونفذته الدول العربية من جهود وسياسات ومواقف في التعامل مع العراق ومع الظاهرة الإرهابية، وسنشير إلى مرحلتين زمنيتين، على الشكل الآتي:

أولاً: مرحلة ما بين عامي 2003-2011

في تلك المرحلة نلاحظ الآتي:

أ ـ اتجهت القوى التي مسكت السلطة والإدارة في العراق إلى تبني وجهة نظر سلبية تجاه الدول العربية، ولعل الأمر يقف خلفه تراكمات، من الصعب تحديد مصدر واحد لها، فمن جهة فإن اغلبها كان على علاقة جيدة مع إيران، ومن جهة أخرى فإنَّها كانت قد تضررت من المد القومي الذي كان قائما في العراق قبل نيسان/أبريل 2003.

ب ـ ومن جهة أخرى، فإنَّه كان هناك اتجاه لبعض القيادات في الولايات المتحدة إلى الإعلان ان هناك أهدافا أخرى ستكون هدفا لتغيير أنظمتها بعد العراق. وهذا ما جعل الدول العربية تشكك في نوايا الولايات المتحدة الامريكية وسياساتها خصوصاً إنّ الهدف الذي كان متوقعا للتغيير هو سوريا في حينها.

ج ـ اتضح للدول العربية ان هدف الديمقراطية وحقوق الإنسان غير موجود على أجندة الولايات المتحدة، وان الهدف هو تفكيك المنطقة العربية، خصوصاً بعد طرح مشروع "الفوضى الخلاقة"، وظهور خرائط تدعو إلى إعادة النظر بواقع المنطقة السياسي.

د ـ لقد نظرت الدول العربية إلى مجموعة مؤشرات ظهرت على اوضاع العراق وسياساته بعد نيسان/أبريل 2003 وأخذت تتجه إلى عزل العراق مؤقتا، فرغم الضغط الأميركي

(1) ماجد القيسي، "الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب في العراق، في اطار إدراك التحديات والمخاطر"، مركز صنع السياسات للدراسات الاستراتيجية، منشور بتاريخ 17 تموز/يوليو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.makingpolicies.org/ar/posts/strajec.php، تاريخ الزيارة: 2020/3/14.

نظرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى مجلس الحكم المؤقت الذي عيّنه الحاكم المدني الأمريكي في حينه السفير بول بريمر، على أنه امر مرحلي وقصير سينتهي دوره بمجرد تشكيل حكومة عراقية منتخبة، أما جامعة الدول العربية فرغم استقبال أمينها العام وفد العراق في اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة في آب/أغسطس2003، ورغم نجاح المجلس في انتزاع اعتراف مؤقت به من قبل الجامعة العربية في أيلول/ سبتمبر 2003 شغل بموجبه مقعد العراق لديها، فإن هذه الموافقة جاءت مشروطة ومؤقتة إلى حين صياغة دستور وتشكيل حكومة منتخبة تتسلم مقعد العراق بصورة دائمة. وقد نفت الجامعة العربية أن تكون هذه الخطوة اعترافا بشرعية المجلس الذي عينت أعضاءه إدارة الاحتلال الأميركي[1].

هـ ـ لقد تسببت السياسات العراقية في إثارة المواقف الخليجية، ومواقف الأردن ومصر نسبياً، من العراق، والنظر إلى أحداث العراق من زاويتين: حصول تغير في التوازن الإقليمي لصالح إيران[2]، وارتفاع شأن الطائفية وبروزها عامل تقسيم للمنطقة[3]، وهو ما دفعها إلى الدخول في حوار مع الولايات المتحدة في العامين 2005-2008 للتعامل مع حالة العراق ومع وضع إيران، إلا ان الدول العربية لم تخرج بنتيجة ذات قيمة تلبي احتياجاتها الأمنية ومخاوفها السياسية.

و ـ ومن النتائج الأخرى التي اقترنت بالسياسات العربية تجاه العراق، هو ان التعامل مع العراق، رسميا، كان بحده الأدنى، ولم ينفتح العرب على العراق إلا على الصعد التجارية، وتحديداً من قبل الأردن وسوريا والإمارات، وما عدا ذلك فإن العزلة السياسية هي التي سادت خلال المدة السابقة على انسحاب القوات الأمريكية.

ز ـ اتهم العراق الدول العربية بأنَّها ترسل الإرهابيين والأموال والأسلحة إلى العراق، أو أنها لا تلتزم سياسات بمنع تدفق الموارد إلى الإرهاب الناشط في العراق قبل عام 2011، ولعل واحداً من اهم المؤشرات التي تبنتها حكومة العراق، هو ان اغلب من يمارس

(1) للتفاصيل عن: **قرار الجامعة العربية** ينظر: جامعة الدول العربية، "قرار جامعة الدول العربية بشغل مقعد العراق"، الدورة 120، منشور بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2003 على الموقع الإلكتروني: https://www. aljazeera.net/specialfiles/pages/d4fdd124-53e9-41ee-abe0-5ec236b9b4f9، تاريخ الزيارة: 2020/4/8.

(2) حيدر علي حسين، "الصراع في الشرق الأوسط وخارطة التوازنات المقبلة"، مقال منشور في **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (41)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013، ص47.

(3) جيفري مارتيني وآخرون، "مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص12.

العنف ومصنف رسميا بأنَّه من الإرهابيين إنما كان من عرب الجنسية، سواء تم تصفيته أو فجر نفسه أو أُلقي القبض عليه.

ح ـ لم تنظر الدول العربية بجدية إلى مواقف ومخاوف وهواجس العراق بشأن دعم الإرهاب، ولا يمكن تفسير ذلك إلا عبر: إما ان الأمر الذي كان يهم تلك الدول هو إيران، أو ان الولايات المتحدة كانت تقدم للدول العربية تطمينات بشأن واقع وسياسات العراق، أو ان الدول العربية أو بعضها في اقل تقدير كان يقدم دعما للتنظيمات الإرهابية ويعدها أحد أدواته لتحقيق غايات محددة في الملف الإقليمي.

ان التصورات السابقة ما تزال لم تجد إجابات محددة، لعدم وجود وثائق مؤكدة بشأنها، وهذا الواقع أخذ يتغير ببطء بعد العام 2011.

ثانياً: مرحلة ما بعد عام 2011

لقد حدثت سلسلة من الأحداث في مستهل عام 2011 أشرت إلى ما عرف بأحداث الربيع العربي، في مرحلة تزامنت مع إكمال الانسحاب المتدرج للقوات الأمريكية من العراق.

في بدء تلك المرحلة لم تشهد المواقف العربية تغيرات كبيرة من أحداث الإرهاب في العراق، باستثناء اتجاه بعض الدول العربية إلى الفوضى وانسحابها من مشهد التفاعلات العربية، واتجاه العراق إلى المبادرة وإعطاء موقف من بعض الأحداث العربية ومنها أحداث سوريا، في تلك المرحلة الحرجة.

ان تتبع نتائج المواقف العربية من السياسات التي تعاملت مع الإرهاب، من وجهة نظرنا، يلاحظ إنّه حدث الاتي:

أ ـ ان تبني الدول العربية سياسات جديدة في التعامل مع العراق إنما جاء نتيجة مقدمات عدة ومنها: ادراك مخاطر الإرهاب، وادراك ان العراق بدأ يدرك مخاطر الاستمرار بتبني السياسات التي تبعده عن المحيط العربي[1].

ب ـ ان العراق أعطى فرصة للدول العربية لكي تقوم بواجباتها في كبح الإرهاب ومحاربته.

(1) للتوسع ينظر: مزيان مماس، مصطفى ابراهيم سلمان، "الاعتدال في الخطاب السياسي العراقي الخارجي تجاه الأزمات الإقليمية بعد عام 2011"، مقال منشور في **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد (8)، جامعة الأنبار، بغداد، 2018، ص199-200.

ج ـ ان الدول العربية قدمت مساعدات كبيرة للعراق في مجال تحجيم تدفق الموارد للإرهاب، والتصدي له.

د ـ أسهمت سياسات الدول العربية وخاصة الخليجية في محاصرة الإرهاب وسرعة القضاء عليه.

ان تلك النتائج، إنما أشرت إلى ان الإرهاب أخذ يضمحل تدريجياً، وان الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق أخذت تعود إلى أدراجها، بشكل متدرج، رغم استمرار وجود حالات مرتفعة من النزوح واللجوء والفساد ووجود المجاميع المسلحة، إلا ان قوة الدولة العراقية أخذت تظهر، وقابلة للملاحظة.

المبحث الثاني

الموقف الإقليمي غير العربي: الأسباب والنتائج

ان البيئة الإقليمية غير العربية فيها ثلاث دول أو كيانات، وهي تركيا وإيران وكيان إسرائيل المحتل، ولكل منها موقف من قضية الإرهاب أو محاربته في العراق، وسنشير هنا إلى تركيا وإيران فقط، في هذا المبحث عبر العنوانين الآتيين:

- **المطلب الأول: أسباب ونتائج موقف إيران من محاربة الإرهاب في العراق.**
- **المطلب الثاني: أسباب ونتائج موقف تركيا من محاربة الإرهاب في العراق.**

المطلب الأول: أسباب ونتائج موقف إيران من محاربة الإرهاب في العراق

ان إيران هي أحد الفواعل في العراق منذ نيسان/أبريل 2003، ولعل الأسباب في ذلك كثيرة ومن أهمها:

1 ـ الجوار الجغرافي، فإيران تجاور أراضي العراق من الجانب الشرقي للعراق، وعلى طول مسافة تقدر بنحو 1458 كلم، وهي مساحة كبيرة، فيها تنوع في التضاريس، فمن جهة الجنوب فإن الأهوار تمثل امتدادا طبيعياً لأرض العراق جغرافيا وسكانيا، وكانت جزءا من الأراضي التابعة للدولة العثمانية حتى اتفاقية ارضروم الثانية عام 1847، في حين ان الحدود الشمالية تعيش تداخلا بين الاثنية الكردية المستوطنة عبر الحدود المشتركة وكلا المجموعتين الكردية تنتمي لذات القبائل والانتماء المذهبي، وخضع تنظيم الحدود لاتفاقات عديدة ومنها اتفاقيات تعود للعهد العثماني وأخرى وقعت في العهد الملكي وآخرها في عام 1975 إلا ان مشاكل الحدود ما زالت مستمرة بين الدولتين[1].

2 ـ التاريخ يعد عاملا مؤثرا في العلاقات بين الدولتين، وفي المواقف التي تتبناها دولة تجاه الاخرى، فالممالك القديمة في كل من الدولتين شهدت صراعات مستمرة، ومنها آشور وأكد وبابل والدولتين الاخمينية والساسانية وغيرها، حتى الفتح الإسلامي للعراق،

(1) بيداء محمود أحمد، "الحدود العراقية الإيرانية: دراسة تاريخية سياسية"، مقال منشور في **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (21)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006، ص111.

وخلاله كانت بلاد فارس جزءاً من الدولة العربية الإسلامية التي أديرت من دمشق في البداية ثم من بغداد وصولاً إلى عام 1258 ميلادي، حتى أخذت تتنافس على حكم بلاد فارس عدة اثنيات: ومنها السلالة الصفوية وهي كردية الأصل (1501-1736)، ثم الدولة الأفشارية وهي تركمانية الأصل (1736-1796)، ثم الدولة القاجارية وهي سلالة تركمانية الأصل (1796-1925)، ثم الدولة البهلوية وصولاً إلى عام 1979، حيث ظهرت الجمهورية الحالية. أما العراق فإنَّه بعد الفتح الإسلامي اصبح جزءاً من الدولة العربية الإسلامية وصولاً إلى عام 1258 عندما احتل من قبل المغول، وتعرض لعدم استقرار حتى عام 1535 عندما سيطر عليه العثمانيون حتى عام 1917 ليخضع بعدها للسيطرة البريطانية ثم حصل على الاستقلال، وخلال ذلك التاريخ شهدت العلاقات حروبا عدة، وتوسع على أراضي الغير (في الغالب كان من جهة إيران على حساب أراضي العراق)، وما زال هذا التاريخ يُستحضر في العلاقات بين الدولتين رغم ما جرى بعد نيسان/ أبريل 2003 [1].

3 ـ ان هناك تداخلا اثنيا (قومي ومذهبي) بين سكان العراق وإيران، فنحو نصف الشعب العراقي هم من الشيعة (اغلبهم من العرب وجزء من التركمان وكل الكرد الفيلية ونصف الشبك)، ونحو 20 % من المجتمع الإيراني من السُنة (الجزء الأعظم من الكرد والعرب، والتركمان والبلوش وأغلبية الأفغان)، ويوجد الكرد على جانبي الحدود (نحو 15 % من الشعب العراقي ونحو 12 % من الشعب الإيراني؛ مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد السكان في الدولتين)، كما ان العرب في إيران يمثلون بين 4-7 % وهم ينتشرون في الأحواز وطول الشريط الساحلي في الخليج العربي وخرسان والري، كما يوجد في العراق بعض الجاليات والعوائل ذات الأصول الفارسية التي استقرت لأسباب مختلفة، إلى جانب ذلك فإن إيران اتجهت إلى السماح للراغبين من الشيعة بالاستقرار فيها، وهم يمثلون ثقلا سكانيا واقتصاديا، وقسم منهم من العراقيين الذين غادروا العراق أو هُجّروا منه بعد العام 1979، هذا التداخل سمح بأنْ يظهر التأثير الإيراني بشكل واضح

(1) طيبة فواز، "التطور التاريخي للعلاقات العراقية– الإيرانية وآفاقها المستقبلية"، المركز الديمقراطي العربي، منشور بتاريخ 8 تموز/يوليو 2018 على الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=55098، تاريخ الزيارة: 2020/2/14.

بعد العام 2003، خصوصاً ان اغلب من تولى الشأن السياسي هم من العراقيين الذين استوطنوا إيران مرحلياً.

4 ـ يضاف إلى ما تقدم، العلاقات الخاصة بين القوى السياسية العراقية وإيران، بعد العام 1979 حيث غادر العراق مجموعات يتباين في تقديرها، واتجهت إلى استيطان إيران، قسم غادره طواعية وآخر تعرض للتهجير القسري مثل العوائل الكردية الفيلية (بسبب الاشتباه وتوصيف أصولهم بالإيرانية)، ونتيجة للصراع العراقي الإيراني في حينه، أخذت إيران تدعم تنظيم اغلب هؤلاء ضمن مجموعات سياسية ومسلحة، وعندما اتجهت الولايات المتحدة إلى تنظيم المعارضة العراقية بعد العام 1992 لم تستطع إغفال هذه المجموعات التي لها قاعدة دعم في المجتمع العراقي، وعليه أخذت تشركها بالحوارات التي تتناول مستقبل العراق، وعندما حدث الاحتلال لم يستطع التيار العلماني من امتلاك قاعدة دعم في العراق عكس المجموعات المسلحة والسياسية الشيعية التي سيطرت على أغلبية المرافق السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية في جنوب العراق، ومكنتها الولايات المتحدة، مع المجاميع الكردية، من السيطرة على السلطة السياسية والإدارة، حتى تقلل حجم المعارضة لوجودها المسلح في العراق. وقد استطاعت إيران ان تعيد تنظيم هذه المجاميع السياسية والمسلحة نتيجة إيجاد وحدة مركز أو وحدة قيادة، وإدارة التنوعات داخل المجتمع الشيعي في العراق، فعملت على المساعدة في زيادة أعداد ما موجود ليغطي طيف واسع من التوجهات بين الأكثر تشدد والأكثر انفتاحا، وهو ما مكنها من استيعاب الأغلبية الشيعية في تلك المجموعات، التي تحول البعض منها إلى أهم ركائز السياسة الإيرانية في العراق[1].

5 ـ والجانب الآخر من الأسباب التي قادت إيران إلى اتباع السياسة التي تم وصفها فيما

(1) معمر فيصل خولي، "التغلغل الإيراني في العراق...الدوافع والأشكال وأدوات التأثير"، منشور بتاريخ 11 آذار/مارس 2017 على الموقع الإلكتروني: https://kitabat.com/cultural/ %D8 %A7 %D9 %84 %D %88 %D9 %B %D8 %AA %D8 8، تاريخ الزيارة: 2020/2/24.

وايضا: رائد الحامد، "الحشد الشعبي.. خلفيات التشكيل: الدور والمستقبل"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، منشور بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2016 على الموقع الإلكتروني:https:// fikercenter.com/political-analysis/popular-mobilization-forces، تاريخ الزيارة: 2020/4/10.

تقدم في العراق يرتبط برغبتها في التوسع الإقليمي، وهو هدف لا تعلنه إلا إنّه قابل للملاحظة. كما ان بعض القيادات السياسية والمحللين المحسوبين عليها يعلنون بين حين وآخر ان المرحلة تمثل اتجاها إيرانيا لإعادة إحياء أمجاد تاريخية بإيران، وانها تعمل على التوسع. ولا بد من الإشارة إلى أن الدور الإيراني قد فرض نفسه على الساحة العراقية، منذ اللحظات الأولى للاحتلال الأمريكي في عام 2003، حتى أصبح من غير الممكن الحديث عن التطورات السياسية والأمنية وغيرها في هذا البلد دون ذكر التأثير الإيراني فيها. وان تنامي الدور الإيراني في العراق لم يأتِ من عوامل قوة إيران وإنما كان نتاج لمتغيرات عراقية داخلية وأخرى إقليمية ودولية، وليس أدل على هذا الاتجاه من تصريح مستشار الرئيس الإيراني لشؤون القوميات والأقليات الدينية علي يونسي، في منتدى الهوية الإيراني، حينما قال إن: "إيران اليوم أصبحت إمبراطورية، كما كانت عبر التاريخ، وعاصمتها بغداد حالياً، وهي مركز حضارتنا وثقافتنا وهويتنا اليوم كما الماضي. إن جغرافية إيران والعراق غير قابلة للتجزئة، وثقافتنا غير قابلة للتفكك، لذا إما أن نقاتل معاً أو نتحد"[1]. وغيرها من التصريحات التي لا يمكن تفسيرها إلا أنها تمثل رغبة عدد من صنّاع السياسات في توظيف ما جرى في العراق، بوصفه مدخلا لاحتواء جزء من المنطقة العربية والتوسع على حسابه، وهو ما يفسر اتجاه إيران إلى الاستثمار بالمجموعات المسلحة السابقة على الدولة، بوصفه سلاحاً أو أدوات قليلة الكلفة وكثيرة المزايا[2].

6 ـ كما ان التوجه إلى احتواء العراق سياسياً وامنياً واقتصادياً وثقافياً، يعطي لإيران مزايا عديدة أهمها أنها ضمنت ان خط الدفاع عن حدودها الغربية سيكون داخل العراق،

(1) فراس الياس، "الأبوية السياسية الإيرانية في العراق"، منشور بتاريخ 20 تموز/يوليو 2019 على الموقع الإلكتروني:82% D9 %A7 %D8 %A %D8 %84 %D9 %A7 %D8 /http://awajelpress.com، تاريخ الزيارة: 2020/4/16.

(2) ينظر مثلًا: فراس إلياس، "سردية الدفاع عن المقدسات في سياسة الأمن القومي الإيراني"، منشور بتاريخ 16 تموز/يوليو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.noonpost.com/content/28573، تاريخ الزيارة: 2020/4/18.

وايضا: مجموعة الأزمات الدولية، المجموعات شبه العسكرية في العراق تحد لإعادة بناء دولة فعّالة، منشور بتاريخ 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018 على موقع مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام الإلكتروني:https:// annabaa.org/arabic/studies/16101، تاريخ الزيارة: 2020/4/18.

وان ذلك يمثل ضمانة مهمة لأمنها القومي، خصوصاً ان موقع المجموعات المسلحة في تقديرات الأمن والاستقرار في العراق هو اقوى من قوة التشكيلات الحكومية الأمنية والعسكرية، والمعروف ان بعض القوى السياسية تمتلك مجاميع مسلحة ترتبط بعلاقات متباينة مع إيران، وغيرها من الأسباب[1].

7 ـ ولا يمكن إنكار ان العراق تحول إلى أحد اهم المستوردين للصادرات الإيرانية فإيران صدرت ما قيمته 12 مليار دولار سنويا، وتمثل صادرات صافية أي لا يوجد ما يقابله من صادرات عراقية: سواء كانت سلعاً أو خدمات، وهذا الرقم لا يمثل كل التعاملات التجارية بين الدولتين، فإيران تصدّر نفط يتجاوز 250 الف برميل باليوم من حقول (مجنون وأبو غرب وبزركان والفكه ونفط خانه) في المناطق الحدودية التي لم تخضع لاتفاقات ثنائية، وبقيمة تتجاوز 12 مليار دولار سنويا منذ العام 2009، يضاف له أنشطة الاستثمارات الإيرانية في العراق في قطاعات مختلفة، والحديث عن تهريب العملة والتجارة غير المشروعة [2].

ان الأسباب المتقدمة، وغيرها، ترافقت مع قرار إيران بدعم العراق بعد نيسان/أبريل 2003 بشكل عام، ودعمه في محاربة الإرهاب، لقد عمدت إيران على الاعتراف بكل الحكومات التي تشكلت بعد نيسان/أبريل 2003، والضغط من اجل ان يكون اختيار اغلب المسؤولين السياسيين بما لا يتعارض مع مصالحها، في كل الحكومات التي تعاقبت على السلطة عام 2005 و2006 و2010 و2014 و2018، بحكم حجم المصالح التي صارت تلتزم بها، وهي تضغط من اجل التوسع بامتلاك الأدوات التي تتيح لها التأثير والمناورة، بقصد ضمان مصالحها[3].

---

(1) باسل درويش، "ما هي الآثار المدمرة لنزاع أمريكا وإيران على العراق؟"، منشور بتاريخ 3 أيار/مايو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://arabi21.com/story/1178138/FP، تاريخ الزيارة: 2020/4/25.

(2) براء الشمري، "نفط العراق مشتت بين المحاصصة والحقول المشتركة مع إيران والكويت"، منشور بتاريخ 26 شباط/فبراير 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/26، تاريخ الزيارة: 2020/4/28.

(3) للتوسع ينظر مثلًا بشأن السياسة الإيرانية تجاه العراق: سهيلة عبد الأنيس، "السياسة الإيرانية تجاه العراق ما بعد التغير-دراسة في طبيعة الدور الإيراني وتأثيره في العملية السياسية في العراق"، منشور بتاريخ 15 نيسان/أبريل 2007 على الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93984&r=0، تاريخ الزيارة: 2020/6/2.

ان تتبع النتائج التي ترتبت عليها السياسات الإيرانية، في دعم العراق وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب، يلاحظ انها حققت عدداً من النتائج، ومنها الآتية:

أ ـ ان إيران ضمنت وجود مصالح مهمة في العراق، ومنها استمرار الحكم لأحزاب محددة، وانْ كانت العملية تجري بديمقراطية (انتخابات حرة وتنافسية)، فالهدف الإيراني الأبرز هو ضمان حضورها في العراق، وضمان وجود مصالح مهمة لها، وفي المدة السابقة على حزيران/يونيو 2014 كانت تقدم دعمها عبر أدوات ووسائل متعددة، أما في أعقاب تمدد تنظيم داعش فإنَّها تدخلت عبر تقديم المستشارين والأسلحة والمعدات والدعم اللوجستي، وهو ما ضمن استمرار أصدقائها في مواقع مهمة في صناعة القرار السياسي، وتبقى رغبتها بفرض انموذجها الثيوقراطي (المذهبي) في العراق غير مؤكدة، رغم ان هناك قوى سياسية ومسلحة عدة أعلنت تبنيها لذلك الأنموذج [1]، إلا ان العملية السياسية سارت منذ إقرار الدستور على تبني النظام الديمقراطي العلماني، أي فصل الدين عن مؤسسات الدولة، وبقيت اغلب الأحزاب السياسية تعطي مكانة سياسية (غير دستورية) للمرجعية الشيعية، من خلال طلب الرأي بين حين وآخر، في موضوعات السياسة المختلفة بوصفها الاطار المرجعي لتلك الأحزاب، أو هكذا يتم تصوير الأمر بواسطة تلك الأحزاب[2]، ما يهم هنا ان إيران حققت غاية مهمة تتمثل بعدم تغيير مركزها السياسي في العراق بفعل ما قدمته للعراق في محاربة الإرهاب بعد حزيران/ يونيو 2014.

ب ـ ان إيران ضمنت أنها صاحبة النفوذ الأكبر في العراق، فالدول العربية لم تقدم للعراق خيارات مهمة بعد نيسان/أبريل 2003، بل إنها تركت الأمر للولايات المتحدة لتقدم لها أنموذجا في الحكم يتناسب والهدف من مشروعي الشرق الأوسط الكبير

(1) ينظر مثلًا: عبد الناصر المهداوي، "الحشد الشعبي في العراق... مهام ومآلات"، مركز العراق الجديد، منشور بتاريخ 19 سبتمبر 2017 على الموقع الإلكتروني: https://www.newiraqcenter.com/archives/2105، تاريخ الزيارة: 2020/5/19.

وايضا: لقاء مكي، "العراق وحدود التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران"، مقال منشور في **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، أيار/مايو 2018، ص3.

(2) علي طاهر المحمود، **الدولة والامة في مخيال الانتليجنسيا الشيعية في العراق**، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، 2017، ص21-23؛ وايضا: أحمد جودي الجراح، "دور المرجعية الدينية في العراق بين 2003-2015"، مركز الكلمة للحوار والتعاون، منشور بتاريخ 23 آب/أغسطس 2015 على الموقع الإلكتروني: http://al-kalima.iq/?p=541، تاريخ الزيارة: 2020/5/21.

و"الفوضى الخلاقة"، إلا ان النتائج كانت فيها على قدر من السلبية. فالديمقراطية لم تكتمل بفعل الممارسات التي ارتبطت بالفساد والمحاصصة، وضعف القدرة على تبني رؤية سليمة لإدارة الدولة، والتعامل بمنطق المساواة بين المواطنين بمختلف إثنياتهم وانتماءاتهم السياسية، وضعف سياسات التسامح لدى اغلب القوى السياسية، وضعف الولاء للدولة العراقية قياسا بالارتباطات الخارجية والولاءات الإقليمية، وكانت النتيجة ان اغلب الدول العربية عملت على الصدام مع وضع العراق لما بعد نيسان/أبريل 2003، أو انها لم تتفاعل معه إيجابا، وهو ما سمح بتمدد تأثير إيران، وسمح أيضاً بتورط العرب ضمنا أو صراحة بجهود تمدد الإرهاب أو عدم تبني سياسات تكبح تمدده، ومن ضمنها وجود مؤشر تدفق للموارد إلى التنظيمات الإرهابية، وهو امر ساعد على بقاء إيران في وضع الدولة صاحبة النفوذ الأكبر في العراق[1].

ج ـ لقد حددت إيران، ونجحت، في تأطير جزء من اللعبة السياسية الإقليمية في اطار ما ترغب به ان يكون، كما هو الحال في العراق وسوريا واليمن، باستخدام الفواعل المحليين، فرغم ما أنفقته الأطراف الداعمة للتغيير السياسي في سوريا، إلا أنها بقيت مقيدة بحدود ما تسمح به الولايات المتحدة والأخيرة كما تفيد المؤشرات لم تدخل لإجراء تغيير في المنطقة بقدر ما دخلت لإحداث فوضى تسمح لها بإعادة ترتيب خرائط المنطقة العربية بما يسمح بتعزيز مكانة كيان إسرائيل المحتل، ومن ثم كانت إيران على معرفة لما تريد تحقيقه من مصالح في سوريا والعراق، وكان دعمها يعبر عن مجهود حقيقي في مسك الأرض وليس إعلاميا، وتحملت تكاليف مرتفعة في العراق وسوريا[2].

---

(1) ينظر مثلًا:

-Hussein Abdulhasan Moeh, And Kamarulnizam Abdullah, «Iranian Interests In Iraq In The Post-Saddam Era», **International Journal Of Management And Applied Science**, Vol. 2, Issue-5, Institute Of Research And Journals, India, May 2016, P: 4-5.

-The International Crisis Group Report, «Iran In Iraq: How Much Influence?», Report, No. 38, **The International Crisis Group**, Brussels, March 2005, P: 3-4.

(2) "وزير حقوق الإنسان العراقي: الدعم الإيراني للعراق لا يقتصر على المساعدات العسكرية"، منشور بتاريخ 13 شباط/فبراير 2019 على الموقع الإلكتروني:/http://ar.farsnews.com/allstories/news/13931124000342، تاريخ الزيارة: 2020/2/16.

وايضا: **تقرير**: "الدعم الإيراني للأسد: الخلفيات والوسائل"، منشور بتاريخ 21 شباط/فبراير 2013 على الموقع الإلكتروني: https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%A6%D9%84-a-16610169-0، تاريخ الزيارة: 2020/3/14.

د ـ لقد تكيّفت الولايات المتحدة جزئياً ومعها عموم الغرب مع بعض السياسات الإيرانية، مثل ما يخص توصيف بعض الحركات والتيارات الإسلامية الناشطة بالمنطقة العربية ووصمها بالإرهاب، أي إنَّ عموم العالم الغربي لا يتصادم مع إيران فيما يتعلق بالإرهاب إنما اصطدم معها بمضمون آخر ومنه: عدم الاستقرار الإقليمي، ويلاحظ هنا ان خطر تنظيم داعش، وقبله تنظيم القاعدة دفع القوى الدولية والإقليمية إلى الاتفاق على تشكيل تحالف دولي يهدف إلى القضاء على هذا التنظيم وتجفيف منابعه، في كل من العراق وسوريا، على الرغم مما أولته هذه القوى من اهتمام لضم الأطراف الإقليمية كافة التي يمكنها المساعدة في هذا الشأن، فقد تم استبعاد إيران رغم ما تمتلكه من نفوذ على الأرض في سوريا والعراق، غير أن ذلك الاستبعاد من جانب الغرب لها سبقه تحرك على الأرض من قبل إيران، التي استبقت القوى الدولية والإقليمية وقدمت العون العسكري للحكومة العراقية، الأمر الذي يؤكد على أن العراق لا يزال له الأولوية في الاستراتيجية الأمنية لإيران، وكذلك صعوبة اتخاذ قرار الاستغناء عن مساعداتها في هذا السياق في الوقت الذي تؤدي إيران أدواراً منفردة على الأرض في محاربة التنظيم أو من خلال دعم القوات العراقية، لقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري في 11 أيلول/سبتمبر 2014، أنه: "سيكون من غير الملائم أن تشترك إيران في تحالف يسعى إلى قتال مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية"، على الرغم من إعلان كل من الولايات المتحدة وإيران عن إمكانية التعاون فيما بينهما لمواجهة خطر تنظيم داعش، ويمكن القول إن قرار استبعاد إيران عن التحالف قد جاء بناء على عدة عوامل أساسية من وجهة نظره، تتمثل في: أن القوى الدولية التي شكلت التحالف الدولي بهدف إعادة ترتيب الأدوار الإقليمية لدول المنطقة بعيدا عن إيران، وهدفه ضمان وجود مواقف إيجابية من التحالف والمشاركة فيه بشكل فاعل من جانب الدول العربية لاسيما الخليجية، والتي يثير التقارب مع إيران حفيظتها، والعمل على تجنب اشتعال صراع مسلح ذي أبعاد طائفية في المنطقة، بسبب مواقف إيران التي تعتمد الإيديولوجيا في النظر إلى قضايا المنطقة وبشكل خاص موقفها من دعم المعارضة الشيعية في البحرين، ومساندة نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا. وأيضا تأكد للقوى الإقليمية أن إيران ستعمل على استغلال وجودها في التحالف وتوظيف هذا الوجود والمشاركة لخدمة موقفها وعلاقاتها الإقليمية والدولية[1].

(1) رانيا مكارم، "محددات الدور: الإستراتيجية الإيرانية بشأن محاربة داعش"، المركز العربي للبحوث

هـ ـ لقد ساعد الجهد الإيراني في وقف ثم اضمحلال تنظيم داعش، في أعقاب تمدده في العراق بعد حزيران/يونيو 2014، حيث كانت الإجراءات التي اتبعتها القوى الغربية في تحريك قواتها العسكرية بطيئة، أما إيران فإنَّها حركت قواتها وقدمت المساعدة بلا قيود، وذلك لأنها رأت ضمن مبررات أخرى ان تمدد الإرهاب يؤدي إلى خسارتها قبل غيرها المكاسب التي حققتها في أعقاب احتلال العراق عام 2003[1].

ان المجتمع العراقي كان مقسماً إزاء التدخل الإيراني عامة لمساعدة العراق في محاربة الإرهاب، إلى ثلاث مجموعات: الأولى هي من أيّد ذلك التدخل ومعها بعض القوى السياسية الناشطة في العملية السياسية، والثانية تعارضه، والثالثة ترى الأمر مرتبطا بنوع التدخل ومدى فائدته للعراق، وعموما فإن هذا الاختلاف والانقسام كان من الأسباب التي تجعل التدخل الإيراني غير مرن في العراق[2].

لقد تسبب التدخل الإيراني في العراق، ودعمه في جهوده لمحاربة الإرهاب، بإثارة التنافس الإقليمي بين بعض القوى، وهذا ما حاولت الولايات المتحدة التعامل معه عبر التقريب بين العراق وكل من السعودية وتركيا، بقصد موازنة حجم التأثير الإيراني[3].

لقد أشرنا فيما تقدم إلى الأسباب التي كانت تقف خلف المواقف الإيرانية من الإرهاب الذي تمدد في العراق والمنطقة، وما ترتب عليه من نتائج.

المطلب الثاني: أسباب ونتائج موقف تركيا من محاربة الإرهاب في العراق

إلى جانب إيران، يوجد موقف لتركيا من العراق عامة ومن ضمنه جهودها في محاربة الإرهاب، إلا ان لتركيا موقفاً يختلف عن الموقف الايراني بحيث ان لها منظورها بشأن الإرهاب، وأولويات بلادها تختلف عن غيرها، ولها موقف محدد من قضايا محددة في العراق.

والدراسات، منشور بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2015 على الموقع الإلكتروني: http://www.acrseg.org/37873، تاريخ الزيارة: 2020/6/5.

وأيضاً:

Kenneth Katzman, «Iran: Internal Politics and U. S. Policy and Options», CRS Report, No. RL32048, **Federation of American Scientists**, Washington, April 2019, p.2, p: 6.

(1) Zeynab Malakoutikhah, «Iran: Sponsoring or Combating Terrorism?», **Studies in Conflict and Terrorism,** No. 10, Taylor & Francis Group, LLC, London, September 2018, p.29.

(2) علي رضا نـادر، "الدور الذي تضطلع به إيران في العراق"، موقع إلكتروني سابق.

(3) علي رضا نـادر، **الدور الذي تضطلع به إيران في العراق**، موقع إلكتروني سابق.

وكما أشرنا سابقاً ان تركيا لم تكن طرفا فاعلا في موضوع محاربة الإرهاب في العراق أو في اغلب تفاصيل المشهد العراقي بعد العام 2003، فهي دولة لا يوجد لها أرضية كبيرة من الدعم داخل العراق على خلاف إيران.

لقد استمرت تركيا لمدة عدة عقود بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها تعمل جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط[1]، وفي أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991 اشتركت بالجهد الأمريكي لضرب العراق، ثم اشتركت بنظام العقوبات الدولية وبمنظومة حظر الطيران شمال العراق التي فرضتها الولايات المتحدة وبريطانيا (وفرنسا قبل انسحابها منه)[2].

لقد اتجهت تركيا في نهاية العام 2002 ومستهل العام 2003 إلى رفض الاشتراك بالحرب الأمريكية لاحتلال العراق، بعد ان رفعت الحكومة التركية الطلب إلى البرلمان التركي[3]، إلا أنها ما لبثت ان اشتركت لاحقا في جهود تقديم الدعم إلى الولايات المتحدة، حيث تم تسوية اغلب الخلافات التي ترتبت على حدث الاحتلال في قمة إسطنبول الأطلسية عام 2004[4]، وطلبت الولايات المتحدة من تركيا نشر قوات لها في مناطق في وسط وغرب العراق، إلا إنّه لم يتم التوافق على ذلك بفعل رفض القوى الكردية العراقية[5].

وظلت تركيا في مواقفها من العراق قبل عام 2011 مرتبطة بعدة موضوعات، وهذا ما يفسر موقفها من عموم وضع العراق ومن ضمنها سياساتها في مكافحة الإرهاب، وتلك الأسباب التي تقع تحت عدة عناوين ومنها الآتية:

1 ـ العامل الكردي، تضم تركيا نحو نصف الأفراد من الاثنية الكردية، البالغ عددها بين 35–40 مليون، أي إنها تضم بين 18-20 مليون، أو نحو 20-25 % من مواطنيها، ووجه

(1) Jim Zanotti, Clayton Thomas, «Turkey-U. S. Relations: Timeline and Brief Historical Context», **CRS**, No. IF10487, Federation of American Scientists, Washington, January 2019, P: 1-2.

(2) تقرير: **الأزمة العراقية: خرائط الصراع**، منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.bbc.com/arabic/specials/iraqkeymaps، بتاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

(3) Hasan Turunc, **Turkey's Global Strategy: Turkey and Iraq**, London School of Economics and Political Science-LSE Research, London, May 2012, p: 41-42.

(4) هـ آكَن أنقِر، تنشيط الشراكة الاستراتيجية الأمريكية-التركية، المرصد السياسي، العدد (1385)، معهد واشنطن، منشور بتاريخ حزيران/يونيو 2008، على الموقع الإلكتروني: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/invigorating-the-u.s.-turkish-strategic-partnership، ص2، تاريخ الدخول: 2019/9/16.

(5) هنري ج. باركي، "العراق وجيرانه: تركيا والعراق: أخطار (وإمكانات) الجوار"، تقرير خاص، مقال منشور في **معهد السلام الأمريكي**، العدد (141)، واشنطن، تموز/يوليو 2005، ص14.

الخطورة على الأمن الوطني هو تمركزهم في اقصى جنوب شرقي البلاد، واتباع النظام السياسي التركي للهوية الاثنية التركية في تعريف الدولة وهو امر يستبعد الكرد منه، الذي تم وصفهم باتراك الجبل ومنعوا من استخدام لغتهم القومية، ان هذه النقطة تسببت بأنْ يتجه الكرد إلى التمرد على الدولة التركية، ورغم استخدام العنف في التعامل معهم إلا إنّه ظهر حزب العمال الكردستاني الذي استخدم العنف المسلح في البحث عن الحقوق الكردية في تركيا، إلا ان توجهاته شهدت تحولا على مدى العقود الأخيرة واصبح يدعو إلى إعادة تعريف وضع الكرد داخل تركيا وليس الانفصال عنها. ان وجود الكرد في منطقة جغرافية واحدة موزعين بين: تركيا (نحو 45 %) وإيران (نحو 35 %) والعراق (نحو 15 %) وسوريا (نحو 2 %)، (وأقليات منتشرة بين أرمينيا وأفغانستان وغيرها)، هذا الانتشار وعدم وجود دولة قومية تجمع الكرد، كان سببا مهما لاستمرار مطالب الكرد القومية، خصوصاً إنّ كل الدول الإقليمية باستثناء العراق لم تمنح الكرد اغلب حقوقهم القومية. ولهذا وجدنا إنّه في العام 2003 بعد ان طرح صيغة نظام الحكم في العراق، فإن تركيا رفضت انفصال الكرد، وحصلت على تعهدات أمريكية بذلك، وبقي موضوع انفصال الكرد في العراق موضوعاً مطروحاً ومحل اهتمام تركيا، ومنه قضيتا: الاستفتاء الذي طرحته قوى كردية عراقية في خريف 2017 الذي قابلته تركيا بالرفض[1]، ونشاطات حزب العمال الكردستاني الذي تقابله تركيا بين حين وآخر بالتدخل العسكري المحدود في شمال العراق[2].

2 ـ تركمان العراق، والأقلية التركمانية وُجدت في العراق بفعل هجرات طبيعية، التي استقرت في مناطق كركوك وأربيل ونينوى وصلاح الدين وديالى، ونسبة وجودهم بالعراق قلت بشكل كبير بعد انتهاء الوجود العثماني في العراق عام 1917، بعد ان كانت أغلبية مدن كركوك وأربيل تركمانية، والأكثر منه ان المتبقي من وجودهم يعاني تمزقا بالهوية، بين مجموعة تعرف نفسها أنها شيعية، وبين مجموعة تعرف نفسها

(1) عباس فاضل عطوان، "العلاقات العراقية التركية – وتأثيرها على إقليم كردستان (2003– 2017)"، مقال منشور في **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد (15)، جامعة تكريت، بغداد، 2018، ص147.

(2) إرواء فخري عبد اللطيف، "السياسة التركية تجاه العراق وتأثيره في الأمن الوطني"، مقال منشور في **مجلة السياسية والدولية**، العددان (26 و27)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014، ص420-421.

أنها أثنية تركية، وما يهم هنا ان تركيا رغم ادعائها حماية التركمان في العراق إلا ان إجراءاتها ودعمها كان بسيطا[1].

3 ـ عائدية الموصل، وهو مطلب تركي مستمر منذ العام 1918، رغم إقرارها بالحدود العراقية بموجب الاتفاقية الثلاثية (العراقية-البريطانية-التركية) لعام 1926 التي نظمت العلاقات والاعتراف بين الدولتين، ولكن ظهرت مطالب تركية قوية بالموصل ما بين عامي 1990 – 1991[2]، وفي العام 2003، وفي العام 2014 نشرت تركيا قوة عسكرية في بعشيقة في الموصل جزءاً من نشاطها في محاربة المجموعات الإرهابية، إلا ان تلك القوة ظلت موضع خلاف عراقي تركي[3].

4 ـ تصفير المشاكل، تجاور تركيا عدداً كبيراً من الدول، بحكم جغرافيتها، وسعة مساحتها، والمنطقة التي توجد بها، فيها تعدد اثني كبير: شعوب القوقاز والسلاف شمالا،

(1) هنري ج. باركي، "تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار"، مرجع سابق، ص5.

(2) ولا تتوقف المطالبات على مرحلة ما قبل العام 1990 انما استمرت لما بعدها، ينظر مثلًا: سعيد عبد الرازق، "قلق خارجي وغضب داخلي من تصريحات أردوغان حول معاهدة لوزان"، مقال منشور في **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد (13843)، لندن، بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

(3) بدأ التوتر العراقي-التركي بشأن وجود قوات تركية في شمال العراق إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2015، ولم يخلُ من الأبعاد الجيوسياسية والطائفية والاقتصادية، وترجع بداية الأزمة، عندما وصل 150 مجندًا تركيًّا تحت حماية 25 دبابة تركية إلى معسكر بعشيقة في محافظة نينوى بالقرب من مدينة الموصل التي يسيطر عليها تنظيم الدولة (داعش) انذاك، وأكدت تركيا، أن قواتها وصلت إلى العراق بناءً على طلب مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، ويتركز مهامها بشكل أساسي على تدريب قوات البشمركة الكردية، وعشائر سُنية لمواجهة تنظيم داعش، دون مشاركة للقوات التركية في المهام القتالية المباشرة ضد التنظيم. الحكومة العراقية اعتبرت ذلك انتهاكًا صارخًا لسيادة العراق لانه جاء بدون تفويض حكومي عراقي. وأصدر البرلمان العراقي، نهاية سبتمبر 2016 بيانًا عدّ القوات التركية قوات احتلال، واستدعت الخارجية العراقية السفير التركي ببغداد لتبليغه احتجاج البرلمان العراقي على الوجود العسكري التركي شمال البلاد، كما حذر رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي من أن تتحول ما وصفها بالمغامرة التركية إلى حرب إقليمية. أحمد محمد، "الأبعاد الطائفية والجيوسياسية لتجدد أزمة التواجد العسكري التركي في العراق"، منشور بتاريخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2016 على الموقع الإلكتروني: https://www.sasapost.com/conflict-between-turkey-and-iraq-renew، تاريخ الدخول: 2020/3/17.

وايضا: كان كاسابوغلو وسونر چاغاپتاي، "الوجود العسكري التركي في العراق: رادع استراتيجي معقد"، المرصد السياسي، العدد (2538)، معهد واشنطن، منشور بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2015 على الموقع الإلكتروني: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-military-presence-in-iraq-a-complex-strategic-deterrent، تاريخ الزيارة: 2020/4/23.

والشعوب البلقانية غربا، والعرب جنوبا، والكرد والشعوب ذات الأصول التركية في الشرق، وبحكم التاريخ أو الواقع الراهن، شهدت علاقات تركيا وجود مشاكل في علاقاتها الإقليمية ومنها مع اليونان ومع الكرد وأرمينيا وغيرها، وهو ما دعاها بعد العام 2002 إلى اتباع سياسة تصفير المشاكل، التي أعلن عنها (في حينه) مستشار رئيس الوزراء ووزير الخارجية لاحقا احمد داوود اوغلو، ومضمونها ان تركيا ستتبع سياسات تقوم على إنهاء ما موجود من مشاكل في علاقاتها الإقليمية، واستمرت بتبني هذه السياسة وصولاً إلى عام 2011 عندما تخلت عنها في أعقاب اندلاع أحداث الربيع العربي[1].

5 ـ العثمانية الجديدة، لقد استمرت الدولة العثمانية تسيطر على اغلب المشرق العربي وجزء من وسط آسيا والبلقان والقوقاز منذ القرن السادس عشر، وبعد تفكك تلك الدولة بقي جزء من ارثها قائما في التاريخ التركي رغم ان النظام السياسي في عهد مصطفى جمال أتاتورك قد أقر التوجه إلى الغرب ونبذ ماضي تركيا وترك الشرق الأوسط[2]، إلا ان تركيا أخذت تعود إلى الشرق الأوسط وتحديدا إلى المنطقة العربية عبر ثلاث بوابات: القضية الكردية أو الأمن، والتيارات الإسلامية، والاقتصاد، وبعد فوز حزب العدالة والتنمية بالسلطة في عام 2002 وهو تيار محسوب على الإسلام المحافظ، أخذت تظهر دعوات بإمكانية إحياء العثمانية بصيغة جديدة رابطة تربط تركيا بمحيطها التاريخي في القرون بين 16-19، وحظت تلك الأطروحات بردود أفعال متباينة في المنطقة العربية بحكم متغيرات عديدة ومنها: غياب التراكم الإيجابي في السيطرة العثمانية على حياة اغلب شعوب المنطقة خاصة في جانبه الحضاري والاقتصادي، والتوسع في النفوذ الإيراني في

(1) ينظر مثلًا:

-Bulent Aliriza and Stephen Flanagan, «The End of Zero Problems? Turkey and Shifting Regional Dynamics», Global Forecast, No. 24, **Center for Strategic and International Studies,** Washington, 2012, p: 1-2.

-Oleg Svet, Turkey's «Zero Problem Foreign Policy: An Untenable Balancing Act», NIMEP Insights, No. 9, **Institute for Global Leadership**, Medford, United States of America, 2013, p: 73-74.

(2) كمال عبد الله حسن، **استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2013، ص3.

المنطقة العربية وهو نفوذ يحمل بعض التنافس تجاه تركيا[1]، والاتجاه الأمريكي إلى توسيع النفوذ والتأثير والمكانة الإسرائيلية في المنطقة العربية[2].

6 ـ الاقتصاد، وهو عامل آخر تحكم بسياسة تركيا تجاه المنطقة وبضمنها العراق، لأنّ تركيا تميل إلى تغليب الأبعاد الاقتصادية على حساب الأبعاد الإيديولوجية حتى في زمن حكم حزب العدالة والتنمية، لقد عُد العراق واحدة من الأسواق المهمة لتركيا لأنها استوعبت ما يزيد على 10 مليار دولار تجارة مع تركيا خلال اغلب المدة التالية لعام 2003، وكانت تلك التجارة تجري في معظمها مع إقليم كردستان العراق ثم منه إلى باقي العراق، ورغم انخفاض حجمها خلال مدة الأزمة التي شهدتها العلاقات العراقية التركية بين 2012-2014 إلا أنها عادت لترتفع تدريجياً إلى مستوياتها الطبيعية[3].

7 ـ التنافس التركي الإيراني، شهد جزء من ماضي العلاقات التركية الإيرانية تنافسا بين الدولتين على منطقة المشرق العربي ووسط آسيا، وبعد حدث احتلال العراق وتغير التوازن الإقليمي لصالح إيران، أخذ التأثير الإيراني يزداد، ويتسع معه التنافس التركي –الإيراني، إلا ان المحصلة فيما جرى في العراق والمنطقة بعد نيسان/أبريل 2003 ان التأثير الإيراني كان أكبر واكثر فاعلية من التركي في المنطقة، لأنّ الحضور التركي مقيد بقيود التحالف الغربي، كما ان مستوى قبول تركيا في الأوساط الاجتماعية العربية محدود قياسا بمستوى قبول إيران وقدرتها على توظيف البعد الإيديولوجي بين المجموعات العربية التي تقدم الهوية المذهبية على الهويات الأخرى. ان النقاط السابقة ظلت حاضرة في السياسة التركية تجاه العراق، ولهذا وجدنا ان العلاقات العراقية التركية عامة وبضمنه في موضوع الإرهاب كانت تتأثر بجملة من المتغيرات، ومنها حضور المتغير الإيراني، والمواقف من سوريا وغيرها، إلى جانب القضايا المطروحة بالعلاقات الثنائية[4].

---

(1) إسراء شريف الكعود، "الموقفان التركي والإيراني تجاه التحولات السياسية في الشرق الأوسط"، مقال منشور في **مجلة كلية التربية للبنات**، العدد (27)، جامعة بغداد، بغداد، 2016، ص63.

(2) مي سامي المرشد، **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017، ص83-84.

(3) حسين أصلان، "قراءة في الرؤية التركية تجاه العراق ما بعد 2003"، مقال منشور في **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، بغداد، تشرين الأول/أكتوبر 2018، ص13.

(4) المرجع نفسه، ص11-12.

عموماً، فإن الحضور التركي بخصوص الإرهاب في العراق كان محدودا، لأنّ الطرف الذي يمسك بالملف العراقي هو الولايات المتحدة، ولا يمكن تصور ان يكون هناك سياسات تقف ضد مصالح وتوجهات الولايات المتحدة، وتحليل لمدى تورط تركيا بهذا الموضوع يلاحظ ان الأمر يتعلق بالنقاط السابقة الإشارة إليها: العامل الكردي وعائدية الموصل والعامل الاقتصادي وغيره، ولدى تركيا حدود مع العراق عبر كردستان العراق، وهو أحد الأسباب التي أعاقت توسيع حضورها إلى أراضي العراق، وحتى الموصل فإنَّها تمثل لتركيا عامل توازن جيوبولتيكي مع بعض الدول الإقليمية، من حيث موقعها الحيوي، وعموما فإن تركيا تلعب أدوارا متناقضة في العراق، فهي من جهة متورطة في القضية السورية، حيث منذ العام 2012 تجنبت وضع بعض الجماعات المصنفة أمريكيا بأنَّها إرهابية (جبهة النصرة وتنظيم داعش) في خانة الإرهاب، لسببين رئيسين:

الأول: أن تركيا ومنذ انطلاقة الأحداث السورية سعت إلى استغلال هذه الجماعات أداة لإسقاط النظام السوري، فالمعلومات المتاحة تشير إلى ان الاستخبارات التركية تورطت في دعم هذه الجماعات أو تغاضت عن عبورها الحدود التركية أو تغاضت عن تدفق الموارد إلى تلك الجماعات.

أما الهدف **الثاني** فيتلخص في سعى تركيا لتوظيف تلك الجماعات من أجل محاربة أكراد سوريا. فتركيا تعيش حالة قلق تجاه القضية الكردية بعد اتجاه الولايات المتحدة إلى تعظيم الدعم للكرد في سوريا، وقلقها هو من تبلور إقليم كردي بشمال شرق سوريا، يديره حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي القريب من حزب العمال الكردستاني. وبعد عدة هجمات نفذت داخل تركيا، اتجهت الأخيرة إلى تصنيف الجماعات المتواجدة في العراق وسوريا ضمن خانة الإرهابيين. إلا ان ما جرى في العراق بعد حزيران/يونيو 2014 أشّر إلى وجود تناقضات أخرى، فتركيا لم تقدم دعما للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش تلقائيا، بل عملت على تعظيم مكاسبها في أي سياسة تجاه الإرهاب، وخاصة المتعلقة منها بالمواجهة مع قوات حزب العمال الكردستاني، نظراً لاستمرار التوتر في العلاقات التركية العراقية[1].

وترتب على الموقف التركي بشأن العراق وموضوع مكافحة الإرهاب عدد من النتائج، ومنها:

(1) صادق علي حسن، "تركيا بين صراع الحدود وتمدد النفوذ الإقليمي"، معهد واشنطن، منشور بتاريخ شباط/ فبراير 2017 على الموقع الإلكتروني: https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/turkey-between-border-conflicts-and-regional-expansion، تاريخ الزيارة: 2020/3/15.

1 ـ ان تركيا لديها اهتمامات مختلفة عن الإرهاب، فأولوياتها هي الأمن الداخلي، والاستقرار وتنشيط حركة التجارة، وهي ترى ان العراق يعاني بسبب سلبيات موجودة في السياسات الداخلية، وتنافس إقليمي-دولي عاشه هذا البلد بعد نيسان/أبريل 2003، وان اهتمامات تركيا تتحدد بمحاربة التنظيمات الكردية المسلحة، وحماية مصالح تركيا، ورفع حجم التبادلات التجارية وغيرها.

2 ـ ان تركيا ومعها دول المنطقة تعيش حالة من التنافس السلبي، وعدم الرغبة في الوصول إلى مرحلة تأسيس نظام إقليمي، وهو يعكس أما تنفيذها لأجندات خارجية أو أنها ترغب بالهيمنة المنفردة على المنطقة، أي إنها تنفذ استراتيجيات الصراع الصفري المعروفة في العلاقات الدولية[1].

3 ـ حصول توتر في العلاقات الإقليمية، فالأطراف التي مولت ودعمت التيارات الإسلامية عامة، ومنها التي صنفت بأنَّها إرهابية إنما أرادت ان يحصل تغيير في المنطقة العربية بما يضمن مصالحها، وان تكون بمركز اقوى مما هي عليه، خصوصاً إنّ التنظيمات الإرهابية أُستخدمت، بشكل غير مباشر، بوصفها أدوات سياسية، وهو ما فسّر الاتهامات الموجّهة بعدم إعاقة تدفق الموارد للجماعات والتنظيمات الإرهابية من مقاتلين وأسلحة وأموال ومواد مهربة وغيرها عبر حدود دول قوية مثل إيران[2] وتركيا[3]، ودول الخليج العربية[4]، بتصور ان تلك الدول راضية أو مستفادة من توظيف الإرهاب أو

(1) يقصد بالصراع الصفري في العلاقات الدولية ان الاطراف لا ترضى الا بنتيجة الربح، ولا تقبل التوصل إلى حلول وسطية أو توفيقية، وهو ما يعني ان ربح طرف هو خسارة لغيره، والعكس صحيح. ينظر في ذلك الصراع مثلاً:

Johan Galtung, **Theories of conflict Definitions, Dimensions, Negations, Formations,** Transcend International, Transcend University Press, Grenzach-Whylen/Germany, 1993, p.41.

(2) Kenneth Katzman, «Iran's Foreign and Defense Policies», CRS Report, No. R44017, **Federation of American Scientists**, Washington, July, 2019, p.3-4, p. 21.

وايضا: تقرير: "الكشف عن معسكرات في إيران لتغذية داعش بالمقاتلين"، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.skynewsarabia.com/world/1198818، تاريخ الزيارة: 2020/5/2.

(3) تقرير: "كيف تورطت تركيا مع تنظيم داعش؟"، منشور بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2018 على الموقع الإلكتروني: https://www.europarabct.com/ %D8 %AD9 %85، تاريخ الزيارة: 2020/5/5.

(4) تقرير: "زعيم "حزب الله": "داعش" هو صنيعة وتمويل السعودية"، منشور بتاريخ 2 أيار/مايو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201905021040840076-%D 9A9، تاريخ الزيارة: 2020/5/17.

التغاضي عنه لمصالح خاصة، وانتهى الأمر في عام 2014 إلى وصول الإرهاب إلى قوة ذات زخم كبير تدير نفسها بنفسها، حتى شعر معه المجتمعان الإقليمي والدولي إنّه أمام مأزق سياسي وامني وثقافي كبير يقتضي تظافر الجهود لمواجهته.

4 ـ ان اتجاه تركيا إلى استخدام أو التغاضي عن أنشطة تنظيمات إرهابية نشطت في سوريا، ساعد على تمدد تلك التنظيمات، واستنزاف موارد مهمة لدول المنطقة، أهمها تأثر الاستقرار الإقليمي لعدة سنوات.

5 ـ ان حجم حضور العراق في جهد مكافحة الإرهاب بقي محدودا، نظراً لتباين المنظور التركي والعراقي للإرهاب، إلا إنّه في حالة سوريا بقي واضحا حجم الجهد السوري في التهدئة وضبط معدلات واتجاهات الصراع، خاصة بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة التي شهدتها تركيا، وهو ما دفعها إلى التهدئة مع كل من روسيا وإيران بوصفها اهم الضامنين للاستقرار في سوريا[1].

ان تحليل أسباب ونتائج الموقف التركي من العراق ومن جهود مكافحة الإرهاب، تشير إلى ان موقف تركيا قياسا بموقف إيران والنتائج المترتبة على حضورها في جهود محاربة الإرهاب، إنما هو موقف ضعيف نسبياً، والسبب يعكسه نوع الاهتمام التركي بالمنطقة[2]، والتوتر السائد في العلاقات العراقية التركية[3]، والضغوط التي تتعرض لها تركيا لكي يعاد ترتيب سياساتها بما يتفق مع المصالح والسياسات الأمريكية.

(1) Nikolas K. Gvosdev, «Russian Strategic Goals in the Middle East», Marlene Laruelle (ed), Russia's Policy in Syria and the Middle East, **CAP Paper** No. 212, Central Asia Program, George Washington University, Washington, January 2019, p: 9-10.

(2) فولكر برثز، "دور تركيا في الشرق الأوسط"، مقال منشور في **مجلة رؤية تركية**، العدد (1)، مؤسسة مؤسسة ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اسطنبول، 2012، ص99-100.

(3) John M. Roberts, «Turkey and the Kurdistan Region of Iraq», **Turkish Policy Quarterly,** Vol. 17 No. 3, İstanbul, Fall 2018, p: 47-48

المبحث الثالث

الموقف الدولي: الأسباب والنتائج

عُدّ وضع العراق، وظاهرة الإرهاب، موضوعين مهمين في التفاعلات الدولية، نظراً للتحولات الكبيرة التي شغلت المجتمع الدولية بعد العام 1990، والعام 2001، وهو ما يقتضي توصيف ما جرى وأسبابه، والنتائج التي ترتبت عليه.

سنأخذ هنا انموذجين من هذا الموقف، وهما الولايات المتحدة وروسيا، دون التوسع بالإشارة إلى حالات الاتحاد الأوروبي والصين وغيرهما، لأنّ كل من الدولتين كان لهما الأثر الكبير في التعامل مع ظاهرة الإرهاب على اقل تقدير، أما وضع العراق فإن الولايات المتحدة لم تكن بعيدة عنه، واقله منذ العام 2003.

في هذا المبحث سنتناول موضوع أسباب ونتائج الموقف الدولي عبر مطلبين، وهما:

- **المطلب الأول: أسباب ونتائج موقف الولايات المتحدة الأمريكية.**
- **المطلب الثاني: أسباب ونتائج موقف روسيا.**

المطلب الأول: أسباب ونتائج موقف الولايات المتحدة الأمريكية

لتتبع أسباب الموقف الأمريكي من الإرهاب، يجب ان نشرع بالبحث في ثلاثة مسارات متوازية:

الأول: ما تريده الولايات المتحدة من المجتمع الدولي.

والثاني: ما تريده الولايات المتحدة من الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة.

والثالث: ما تريده من العراق خاصة.

أما ما يتعلق بالاتجاه الأول، فإن الأمر يرتبط بسلوك الهيمنة والتفرد بزعامة العالم، وهذا الاتجاه عُرف سلوكا منذ الحرب العالمية الثانية وما زال، ويدعم اتجاهها في هذا الشأن عوامل القوة التي تمتلكها الدولة الأمريكية، فهي وجدت نفسها جغرافيا معزولة عن أوروبا، وانها تمتلك من الموارد ما يكفيها لأنْ تصبح قوة عظمى، وكان توسعها تدريجياً في المجتمع الدولي، ولم تتدخل في التفاعلات الأوروبية حتى الحرب العالمية الثانية، وأخذت موقعها بترتيب نظام عالمي وفقاً لمقاساتها بعد انتهاء تلك الحرب، عندما أسست، مع الدول المنتصرة،

الأمم المتحدة، وأسست لها مكانة مركزية في نظام برتن وودز (النظام المالي العالمي)[1]، وأخذت القيادات الأمريكية كثيراً ما تطلق تصريحاتها بشأن حتمية القيادة الأمريكية للنظام الدولي بعد الانسحاب الذي أصاب كل من المملكة المتحدة وفرنسا بعد الحرب.

من خلال تتبع التصريحات الأمريكية، على سبيل المثال لا الحصر، نلاحظ مثلاً ان جروفر كليفلاند الرئيس الأميركي الثاني والعشرين والرابع والعشرين، كان من أوائل من قال بمعنى ان هناك رسالة على الولايات المتحدة في العالم، إذ قال: "ان دور اميركا تحضير العالم ليصبح أمة واحدة"[2]. والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت الذي قال: "أن قدرنا هو أمركة العالم، تكلموا بهدوء، واحملوا عصا غليظة، عندئذ يمكن أن تتوغلوا بعيدا"[3].

إلا ان الولايات المتحدة أخذت تدرك ان انتصارها بالحرب الباردة، والذي اطلق عليه الكاتب الأمريكي فرانسيس فوكوياما بنهاية التاريخ[4]، إنما لا يماثل حقيقة الواقع العالمي، فالقوة الأمريكية بدأت نسبتها تتضاءل إلى العالم، فأصبحت دون ال 25 % اقتصادياً ودون الـ40 % من الإنفاق العسكري العالمي، والنموذج الثقافي الأمريكي أخذ يتنافس مع النموذج الأوروبي الذي له تاريخ مهيمن على اكثر من نصف مساحة العالم لمدة تقارب أربعة قرون مضت، ومن ثم فإن الحديث اتجه ليس للتحدث عن هيمنة وإنما عن قيادة أو شراكة، وهو ما كان أحد المقدمات الضرورية لصعود المحافظين الجدد في العام 1997 وتأسيسهم لمشروع القرن الأمريكي الجديد [5]، الذي كان يدعو إلى الاعتماد على كل الوسائل ومن أهمها القوة

(1) قحطان عبد سعيد السامرائي، "اقتصاد الفقاعات دراسة في جذور الأزمة في الإقتصاد الرأسمالي مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية 2008"، مقال منشور في **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد (20)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2009، ص224؛ وايضا: جلال عزايز، حاجي العلجة، "آليات اصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الازمة المالية العالمية (2008-2016)"، مقال منشور في **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد (17)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017، ص285.

(2) عمر عبد الستار، "أمركة العالم.. سياقات ودلالات استراتيجية الامن القومي الاميركي"، مركز العراق الجديد، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.newiraqcenter.com/archives/2893، بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2017.

(3) ظاهر عبد الزهرة الربيعي، "أمريكا وإرهاب الدولة بين النظرية والتطبيق"، مقال منشور في **مجلة آداب البصرة**، العدد (55)، جامعة البصرة، بغداد، 2011، ص276.

(4) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص8، وص62.

(5) فارس تركي محمود، "مشروع القرن الأمريكي الجديد"، مقال منشور في **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (37)، جامعة الموصل، 2018، ص95-96.

العسكرية لفرض السيطرة الأمريكية على العالم، كما دعوا الرئيس السابق بيل كلينتون إلى تغيير طريقة تعامله مع العراق واللجوء إلى القوة العسكرية، وهو من المقدمات التي دفعت الولايات المتحدة إلى إصدار قانون تحرير العراق عام 1998، اما بعد وصولهم إلى السلطة احدثوا تغييرات كبيرة، إذ تخلوا عن استراتيجية الردع لصالح الاستراتيجية الاستباقية [1] قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وبعد وقوع تلك الأحداث تحولوا إلى الاستراتيجية الوقائية[2]، وهو ما كان مدخلا لاحتلال أفغانستان ثم العراق، إذ بقي العالم ينظر إلى خيارات الولايات المتحدة التي اعلنها الرئيس جورج بوش الابن بعد تلك الأحداث: "من لم يكن معنا فهو ضدنا"[3].

لكن بعد مرحلة قصيرة من استراتيجيات: الحرب العالمية على الإرهاب، و"الفوضى الخلاقة"، أدركت الولايات المتحدة ان هناك تغيرات كبيرة في النظام الدولي، وهو ما دفع الرئيس باراك أوباما إلى الإعلان بأن موضع اهتمام الولايات المتحدة القادم هو شرق آسيا، إذ رأى في العام 2012 أن الوقت قد حان لترك الشرق الأوسط في سبيل التوجه شرقاً نحو الاهتمام بمنطقة آسيا الباسيفيك، التي بموجبها تلجأ الولايات المتحدة إلى زيادة الانخراط في هذه المنطقة والعمل على تعظيم الفرص المستقبلية وتعبئة مواردها لخدمة التحديات الاقتصادية الجديدة. وقد أشارت سوزان رايس، مستشارة الأمن القومي للرئيس أوباما، في أيلول/سبتمبر 2016 إلى ان الولايات المتحدة أطلقت آليات واستراتيجية التوجه الآسيوي، إذ أعلنت أن الولايات المتحدة ستظل ملتزمة بتوسيع وتعميق مشاركتها وانخراطها في القضايا

(1) استراتيجية الردع، وتفيد بان هناك فارق من القوة يكفي لإحداث اثر في سلوك الاطراف الأخرى، بمنعها من اللجوء إلى خيارات هي تفضلها، أو باجبارها على خيارات لا ترغب هي بها.
اما الاستراتجية الاستباقية فتفيد ان هناك حالات يرصد فيها وجود اعداء، الا ان الولايات المتحدة لن تنتظر مهاجمتها من قبلهم انما ستكون هي من يحدد الوقت والمكان للمبادرة بالهجوم لانهاء حالة اعتداء محتملة أو متوقعة. ينظر مثلاً: زينب عبد العظيم، **الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، لندن، 2013، ص832.

(2) يقصد بالاستراتيجية الوقائية التي اعتمدتها الولايات المتحدة ان الاخيرة تتوقع ان دولة أو موقف ما يمكن ان يشكل تهديد لها مستقبلا، فلهذا تبادر هي إلى الهجوم عليه، منعا لحدوث هكذا تطور. ينظر مثلاً:
نور عوني السبعوي، "حرب الخليج الثالثة 2003: العوامل الدينية والأمنية– العسكرية والاقتصادية"، مقال منشور في **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد (34)، جامعة تكريت، بغداد، 2018، ص244.

(3) تقرير: "بوش: من ليس معنا فهو ضدنا"، منشور بتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 على الموقع الإلكتروني:http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1642000/1642259.stm، تاريخ الدخول: 2020/6/17.

الأسيوية، والعمل على زيادة روابط الصلة بين الولايات المتحدة وجميع الدول الآسيوية، وأنها ستواصل تعزيز تحالفاتها الأمنية في المنطقة. كما وقعت الإدارة الأمريكية مبادرة (الشراكة عبر المحيط الهادي)، 2 شباط/فبراير 2016، في نيوزلندا، وهي اتفاقية تجارية حرة، تهدف إلى تعميق الروابط الاقتصادية بين دول باسيفيك، التي تمثل نحو 40 % من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وستسمح بتصدير ما يقرب من 18 ألف سلعة أمريكية إلى 11 دولة باسيفيكية بلا ضرائب أو رسوم[1].

إن اهم الأدوات الأمريكية في التعامل مع النظام الدولي هي: حلف الناتو، والعلاقات مع روسيا والصين واليابان والاتحاد الأوروبي، والتعامل عبر مؤسسات الحكم العالمي: مؤسسات برتن وودز لضبط النظام المالي العالمي، ومنظمة التجارة العالمية لضبط حركة التجارة العالمية، إلا ان تلك الأدوات التي ساعدت الولايات المتحدة كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية باتت اليوم غير كافية لوحدها لتعزيز المكانة الأمريكية، خصوصاً في ظل انفتاح النظام العالمي على تفاعلات متعددة الأبعاد، بشكل غير مسبوق.

إن منطقة الشرق الأوسط عامة تمتد من باكستان وأفغانستان شرق، مرورا بإيران وتركيا، وصولاً إلى مصر، مع العراق وبلاد الشام، والمنطقة العربية تمتد من العراق حتى المغرب العربي، وتضم منطقة الجزيرة العربية والسودان والقرن الأفريقي، ومركز الثقل كان: النفط وكيان إسرائيل المحتل، وبعد التطورات التي ارتبطت بالنفط الصخري وتطور تقنيات الطاقة المختلفة، فإن مركز اهتمام الولايات المتحدة المنطقة مرتبط بالكيان وضمان امنه، ورغم ما يسببه الأخير من حرج للمصالح الأمريكية إقليميا ودوليا إلا ان التزام الولايات المتحدة به غير قابل للنقاش، ومعها العالم الغربي ككل، وهذا الخط لم يغب عن كل المبادرات والوساطات التي تقدمت بها الولايات المتحدة لإيجاد تسويات للصراع العربي الإسرائيلي، وآخرها ما عُرف بصفقة القرن، إذ قالت المندوبة الأمريكية السابقة لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي إن الخطة الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والمعروفة باسم صفقة القرن تضع أمن الكيان أولاً. وقالت هيلي: "لا ينبغي على إسرائيل أن تقلق.. لأنه من خلال خطة السلام في الشرق الأوسط، فإن أحد الأهداف الرئيسية التي ركز عليها كوشنر (المستشار الاستراتيجي الأول

(1) محمد الطاهر، "استراتيجية أوباما نحو آسيا الباسيفيك: التحديات والإنجازات"، منشور بتاريخ 20 أيلول/ سبتمبر 2016 على الموقع الإلكتروني: https://arabi21.com/story/948027، تاريخ الزيارة: 2019/8/21. وايضا: أحمد عاطف، "عقبات ثلاث: استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادئ"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دبي، منشور بتاريخ 8 تموز/يوليو 2014 على الموقع الإلكتروني:https:// futureuae.com/ar/Mainpage/Item/308، تاريخ الزيارة: 2019/8/25.

للرئيس دونالد ترامب) وجيسون جرينبلات (الممثل الخاص الأمريكي للمفاوضات الدولية) هي عدم الإضرار بمصالح الأمن القومي لإسرائيل، إنهما يدركان أهمية الأمن، ويفهمان أهمية الحفاظ على سلامة إسرائيل.. أعتقد أن الجميع بحاجة إلى الدخول فيها بعقل متفتح"[1].

وقبل نهاية عهد الرئيس أوباما، ظهر وتمدد تنظيم داعش، وهو ما قابلته الإدارة الأمريكية بتشكيل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وتوجد اتهامات عديدة سيقت في تحليل أسباب ظهور التنظيم وتمدده، طالت الولايات المتحدة وكيان إسرائيل المحتل ودول الخليج العربية وإيران وتركيا ونظام الحكم في سوريا، والبعض الآخر قال ان أسباب ظهوره تتعلق بالعوامل الداخلية في المنطقة العربية من فقر وعنف وغيرها والتي أسهمت بظهور هذا التنظيم، إلا ان التركيز على مؤشرات: التسلح والتمويل والتدريب وتدفق المقاتلين والإعلام، ووصوله إلى سوريا والعراق، وهما محاطان بدول مثل: إيران وتركيا والأردن ولبنان والكيان، يجعلنا نقول ان الأمر لا يخلُ من تورط لأطراف إقليمية ودولية، دون الدخول في تفاصيل هذا التورط لأنه لا توجد وثائق تؤكد الأمر أو تنفيه[2].

أما ما تريده الولايات المتحدة من العراق، فإن الأخير بالنسبة لها كان موضع اهتمام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عندما دعمت تشكل حلف بغداد عام 1955، ثم اهتمت الولايات المتحدة بالعراق خلال ثمانينات القرن الماضي وقدمت الدعم له في أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ثم لجأت إلى محاربته في عام 1991 وفرضت عليه عقوبات كبيرة حتى العام 2003، حتى اصبح يحتل مكانة في كل مراجعة استراتيجية أمريكية منذ العام 2001، وكان تصنيفه يقع ضمن: مهدد للسلم والأمن العالمي وتقع كل مراجعاته تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وصنفته الإدارة الأمريكية بأنَّه جزء من محور الشر (مع إيران وكوريا الشمالية) في العام 2002 حسب وصفها، وتم احتلاله استنادا إلى مبررات عدة ومنها: امتلاكه

(1) **تقرير**: "نيكي هيلي: "صفقة القرن" تضع أمن اسرائيل أولًا"، منشور بتاريخ 13 حزيران/يونيو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/1502977، تاريخ الزيارة: 2019/8/16.
وايضا: **تقرير**: "كواليس مشاورات أمنية "غير مسبوقة" بين روسيا وأمريكا وإسرائيل"، منشور بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.dw.com/ar/a-49327130، تاريخ الزيارة: 2019/7/17.

(2) يمكن التوسع بدراسة هذا التنظيم، مثلًا:
صلاح عبد الحميد، **تنظيم داعش وإدارة الوحشية**، أطلس للنشر والإنتاج الاعلامي، الجيزة-مصر، 2015، ص14-15.
وايضا: محمد الشيمي، **التمويل الدولي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص16-17.

أسلحة دمار شامل، وان نظامه غير ديمقراطي، وانه يهدد السلم والأمن الدولي[1]، إلا ان ما جرى يشير إلى ان هناك أهدافا أخرى من وراء الاحتلال، البعض يركز على إنّه النفط، إلا ان المؤشرات القابلة للتحليل لا تجعل النفط ذا أولوية فالولايات المتحدة تنتج ما يزيد قليلا على 6 مليون برميل عام 2003، ووصل انتاجها إلى نحو 8.7 مليون برميل/يوم عام 2016، والى نحو 10.9 مليون برميل/يوم عام 2018، بفضل إنتاج النفط الصخري، وتوقع الخبراء ان يبلغ الإنتاج نحو 12.8 مليون برميل/يوم عام 2020، هذا جانب، في حين ان استهلاك النفط بلغ نحو 20 مليون برميل/يوم عام 2003، و19.3 مليون برميل/يوم عام 2016، ونحو 19 مليون برميل/يوم عام 2018، وتوقعوا ان يبلغ نحو 18 مليون برميل/يوم عام 2020، أي إنَّ هناك عجزاً، شبه مستقر، مع الاتجاه إلى التقلص السريع خلال العقد الأخير بفعل زيادة الإنتاج، وتطور تكنولوجيا كفاءة استخدام الطاقة، والتحول في نمط استهلاك الطاقة، فبعد ان كان النفط يمثل نحو 45 % من الطاقة المستهلكة في الولايات المتحدة عام 1973، تراجع إلى نحو 36 % عام 2016 واغلبه يستهلك في النقل (71 %)، في حين يستهلك في قطاع الصناعات نحو 24 %، ويستهلك في الاستخدامات المنزلية نحو 5 % [2]، إلا ان تحليل مدى حضور النفط في العلاقات الأمريكية العراقية بعد نيسان/أبريل، يلاحظ ان الولايات المتحدة استوردت اقل من مليون برميل/يوم كمتوسط من العراق، وانها لم تحتكر عقود جولات التراخيص النفطية (عقود استثمار في الحقول النفطية وفي الصناعات النفطية العراقية)، وهو ما يعطي تصوراً ان النفط لم يكن العامل المهم في الاحتلال، وإنما العامل المهم من وجهة نظرنا هو ضمان موقع افضل لكيان إسرائيل المحتل في البيئة الإقليمية، والبحث عن إعادة ترتيب المنطقة بما يكفل خدمة السياسة الأمريكية، وهو ما يفسر تغاضي الولايات المتحدة عن تمدد الإرهاب في العراق وعدم العمل السريع على بناء دولة فيه بعد الاحتلال، وعدم العمل الجدي لمنع تمدد العنف والإرهاب، طيلة المدة السابقة على حزيران/يونيو 2014.

---

(1) Christian Peter Hanelt, and Others, **Regime Change in Iraq Cadmus**, Bertelsmann Foundation, Washington, 2004, p.65.

(2) ينظر مثلًا:

Annual Energy Outlook 2019 With Projections to 2050, U. S. Energy Information, Administration Office of Energy Analysis U. S. Department of Energy Washington, January 2019, P: 11.

وايضا: **إدارة الطاقة: إنتاج أمريكا من النفط سيرتفع إلى 12 مليون برميل 2020**، صحيفة اليوم السابع، منشور بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2019على الموقع الإلكتروني:https://www.youm7.com/story/2019/1/15/%D89%84/4106089، تاريخ الزيارة: 2019/8/16.

لقد عَدّ المبعوث الأممي، الأخضر الإبراهيمي، وزير خارجية الجزائر الأسبق، في حديث له في مستهل عام 2016، أن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 غيّر موازين الشرق الأوسط جذرياً. ووصف تنظيم الدولة بأنَّه الابن غير الشرعي للولايات المتحدة وإيران، وقال: "تنظيم الدولة، بات اليوم الأكثر نفوذاً، وهو نتيجة الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. كان العراق دولة ورغم كل العقوبات التي فرضت عليه إلا إنّه كان دولة حديثة،.. في رأيي أن القاعدة هي وليد طبيعي للتدخل الأمريكي، وداعش هي الطفل الطبيعي للأمريكيين والإيرانيين، وهذا هو السبب الذي يجعلني أعتقد أن غزو العراق غيّر التوازن الجيوسياسي في الشرق الأوسط جذرياً،.. لماذا ارتكبت الولايات المتحدة هذا الخطأ؟.. إنّه يبقى سراً،.. أن قضية العراق كانت في ذلك الوقت لدى وزارة الدفاع وليس الخارجية، وفي وزارة الدفاع معروف أن الخبراء الأكثر تأثيراً كانوا من المقربين لكيان إسرائيل المحتل؛ بول وولفويتز، إليوت ابرامز، ريتشارد بيرل، والكيان تعد العراق واحداً من أكبر أعدائها. هذا هو التفسير الوحيد الذي أراه للعمل المجنون الذي قام به بوش في العراق"، أما بشأن الإرهاب في سوريا فيذهب للقول: "أن المعارضة والنظام في سوريا ليسا على استعداد لحل وسط، وأن الاعتماد كله على الرعاة المختلفين؛ روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول المنطقة،.. إذا تم التوافق على حل سياسي والعمل عليه على محمل الجد، يمكن عند ذاك أن نرى بعض الأمل وإلا فلا يوجد شيء يمكن توقعه،.. ان الدعم الروسي ومن قبله الإيراني أسهم في بقاء الأسد ونظامه، وأعطاه دفعة جديدة في التفاوض، في وقت لا تزال التوافقات بين مختلف أطراف الأزمة السورية بعيدة، (فالأطراف تأتي للتفاوض لإرضاء الأطراف الراعية لها، وهو تشخيص، عندما كان الإبراهيمي وسيطاً أممياً في عام 2014)،.. إن النظام السوري يرى إنّه يقاتل إرهابيين جزءاً منهم أجانب، وأن عودتهم إلى ديارهم واجبة، وغير ذلك فليس لدى النظام شيء أكثر من ذلك،.. أن تراكم أخطاء الغرب منذ بدء الربيع العربي زاد من خطورة الأمور في المنطقة ودفع الأنظمة العربية إلى المزيد من الأخطاء"[(1)].

وخلاصة القول في اسباب السياسات الأمريكية تجاه العراق عامة، وبضمنه تجاه ظاهرة الإرهاب، يلاحظ ان تقديرنا للأمر هو ان النتيجة التي ترتبت على حدث الاحتلال هو التأثير على تماسك واستقرار العراق دولة ذات سيادة، بفعل نوع السياسات والأخطاء التي حدثت،

(1) **الأخضر الإبراهيمي: تنظيم الدولة "ابن" أمريكا وإيران**، منشور بتاريخ 10 شباط/فبراير 2016 على الموقع الإلكتروني: https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D9%86/، تاريخ الزيارة: 2020/5/15.

وأعمال العنف، وضعف الدولة الملاحظ من خلال مؤشرات عدم الاستقرار السياسي إنّه يوجد اتفاق اكاديمي عليها[1]، وبعد ان ارتفع مؤشر عدم الاستقرار الداخلي والإقليمي المترتب على حدث الاحتلال، وادراك الولايات المتحدة لمخاطر تمدد الإرهاب وانه يمكن ان يصل إلى مستوى ينخرط به اغلب الفاعلين الدوليين والإقليميين، وهو ما سيقود إلى مخاطر لا يمكن ضبطها، تدخلت الولايات المتحدة للمساعدة في كبحه.

أما ما ترتب على السياسات والمواقف الأمريكية، في جهود محاربة الإرهاب في العراق، فتقديرنا إنّه منها الاتي:

1 ـ استعادة العراق للسيطرة على أراضيه التي سيطر عليها تنظيم داعش في حزيران/ يونيو 2014.

2 ـ تقليل حدة الخسائر التي كان يمكن ان يتعرض لها العراق ان قاد معركة منفردة مع الإرهاب، خصوصاً إنّ مشاركة إيران في اغلب جهود محاربة الإرهاب لم تخلُ من أزمات.

3 ـ ترتب على التدخل الأمريكي لمحاربة الإرهاب في المنطقة، وبضمنه في العراق، ان ضمن العراق الحصول على تدفق كبير للأسلحة والموارد اللازمة لمحاربة الإرهاب، بصيغته: الأسلحة والمعدات والمساعدات الاقتصادية، والمساعدات التكنولوجية اللازمة لمحاربة الإرهاب في جانبه الإعلامي والمعلوماتي[2].

---

(1) الاستقرار السياسي هو قدرة الحكومة أو النخبة الحاكمة على البقاء في الحكم المدة المحددة لها في الدستور، ويخطئ من يعمم أن هناك علاقة وثيقة بين الديموقراطية والاستقرار السياسي. وللاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات، وقد أشرنا إلى مقوماته بإيجاز في الفصل الأول-المبحث الثاني المطلب الأول (الأسباب السياسية والأمنية للظاهرة الإرهابية). وللتوسع يُنظر أيضاً: موسى محمد آل طويرش، **القائد السياسي في التاريخ المعاصر: دراسة سياسية تاريخية**، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2011، ص76-78؛ وايضا: شيماء محى الدين محمود، **تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص31-32.

(2) تقرير: "ما دور الإرهاب الالكتروني بتكوين حواضن داعش وما هو مستوى التنسيق الدولي والوطني لتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية"، منشور بتاريخ 24 تموز/يوليو 2018 على الموقع الإلكتروني: https://iraqiwomensleague.com/mod.php?mod=news&modfile=item&itemid=28701#.XT1iAvIzbIU، تاريخ الزيارة: 2020/3/7.

وايضا: سعد عبد القادر القويعي، "الإرهاب الإلكتروني.. وصناعة التطرف"، منشور بتاريخ 2 تموز/يوليو 2017 على الموقع الإلكتروني:https://www.thebaghdadpost.com/ar/Story/36898/ %D8 %A7D9 %81، تاريخ الزيارة: 2020/4/10.

4 ـ إلى جانب ذلك، ان المساعدة الأمريكية حققت للعراق استقراراً سياسياً وامنياً داخلياً نسبياً، على الأقل في مواجهة التنظيمات الإرهابية، وبقي الجانب المتعلق بوجود المجموعات المسلحة خارج إدارة الدولة، فالحكومة العراقية نظمت وجود العديد من تلك المجموعات ضمن إطار (الحشد الشعبي) إلا ان جماعات أخرى بقيت تدّعي الانتماء إليه وتعمل خارج سيطرة الدولة، وهو ما نلاحظه في شباط/فبراير 2019 عندما شنّت القوات الحكومية حملات لإغلاق مقرات وهمية، داخل المدن العراقية وخاصة بغداد[1]، ثم اطلق رئيس الوزراء في شهر تموز/يوليو 2019 خطابه بإنهاء وجود أي تنظيم خارج القوات الحكومية[2].

5 ـ إلى جانب ذلك، حظي العراق بدعم إقليمي، بعد ان ضغطت الولايات المتحدة عليه لإحداث مراجعة وإصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية داخلية، حتى يضمن الدعم الخارجي، الذي تمثل بانفتاح دول الخليج العربية عليه بعد يونيو 2014 واهمها السعودية.

6 ـ كما ضمن العراق صدور عدة قرارات من مجلس الأمن تدين الإرهاب، وتدعو إلى تنظيم آليات كبحه وإنهائه، ومنها منع التعامل مع تنظيم داعش، وتجريمه، والدعوة إلى تبني أطروحات للحوار الداخلي في العراق بقصد تقليل احتمالات توفر بيئة حاضنة له، وغيرها من الإجراءات الأخرى المرتبطة بقرارات الأمم المتحدة[3].

ان الولايات المتحدة، كانت طرفاً شريكاً مع العراق في جهود محاربة الإرهاب، بعد ان تراجعت في اغلب التزاماتها تجاهه قبل حزيران/يونيو 2014، وتعد هذه الشراكة من الأمور التي مكنت العراق من استعادة حضور الدولة داخلياً وإقليمياً[4].

---

(1) أمير السعدي، "العراق.. إغلاق أكثر من 300 مقر وهمي للحشد الشعبي"، منشور بتاريخ 8 أيار/مايو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/1473762، تاريخ الزيارة: 2020/4/13.

(2) **تقرير**: "رئيس وزراء العراق يحد من نفوذ الحشد الشعبي ويأمر بإغلاق مقراته"، منشور بتاريخ 1 تموز/ يوليو 2019 على الموقع الإلكتروني: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/07/01/iraq-pm-decree-limiting-hashed-shaabi، تاريخ الزيارة: 2020/3/17.

(3) ومنها القرارات الاتي:

القرار 2170 الوثيقة: (2014)S_RES_2170، والقرار 2233 الوثيقة: 2015)S_RES_2233)، والقرار 2299 الوثيقة: 2016)S_RES_2299)، والقرار 2335 الوثيقة: 2016)S_RES_2335)، والقرار 2367 الوثيقة: 2017)S_RES_2367)، والقرار 2390 الوثيقة: 2017)S_RES_2390)، وغيرها من القرارات.

(4) Christopher M. Blanchard, Carla E. Humud, The Islamic State and U. S. Policy, op. cit., p: 5-7.

المطلب الثاني: أسباب ونتائج موقف روسيا

لم تكن الولايات المتحدة لوحدها هي الفاعل الوحيد في المنطقة العربية، وبالأخص في العراق، فكان إلى جانبها دول أخرى، تجد مصلحة لها في التدخل في المنطقة، ومنها روسيا، هذه الدولة لها مصلحة في الحضور إقليميا، حيث ان النتائج التي ترتبت على حضورها لم تكن بعيدة عما إرادته، ومن اهمها عودتها إلى المجتمع الدولي بوصفها لاعبا عالمياً.

ان تحليل وضع روسيا الاتحادية يبين لنا أنها دولة نمت بشكل متدرج خلال القرون الخمسة الأخيرة، وتوسعت في القوقاز ووسط آسيا وشمال آسيا وسيبيريا، وصولاً إلى الساحل الشمالي الغربي للمحيط الهادي، وكان لديها هدف الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والخليج العربي والمحيط الهندي، إلا ان تلك المناطق كانت تهيمن عليها المملكة المتحدة وفرنسا ومن بعدها الولايات المتحدة، لكنها تمكّنت خلال الحرب الباردة من الوصول إلى قيام علاقات جيدة مع العراق وسوريا وغيرها من الدول، إلا أنها لم تعزز من خلالها مكانة الاتحاد السوفيتي في حينه [1]، ولكنها ظلت دولة عظمى حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي عندما أخذ يظهر بعض الضعف داخلها الذي تسارع بشكل كبير، لينتهي بتسريع إجراءات تفكيك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة في العام 1989 بقبوله سقوط جدار برلين، ثم قبوله بالحرب على العراق عام 1990، ليتفكك بسرعة، وتأخذ روسيا الاتحادية اغلب قدراته.

لهذا وخلال المدة اللاحقة على التفكك الروسي، انساقت روسيا وراء الغرب، أثناء عملية تحولها من شيوعية الاتحاد السوفيتي إلى ليبرالية العالم الغربي، طيلة المدة بين 1991-2000، إلا ان التيار القومي الروسي كان ينمو بسرعة، حتى صعد الرئيس فلاديمير بوتين عام 2000 للسلطة، وأخذ يعيد تريب وضع روسيا داخلياً وعالميا، وبالاعتماد على علاقات جيدة مع الغرب، وإيرادات كبيرة من تصدير النفط والغاز إلى أوروبا والصين، أخذت روسيا تنمو بسرعة[2].

---

(1) ظهر الاتحاد السوفيتي بعد حدوث الثورة البلشفية في روسيا القيصرية عام 1917، ليتم ضم عدد من الدول إليه ومنه دول البلطق ودول القوقاز ووسط اسيا، واستمر الاتحاد السوفيتي موجودا إلى عام 1989 عندما أخذ يتعرض للتفكك التدريجي وصولاً إلى نهاية عام 1991 عندما أُعلن عن تفككه، وتوزيع تركته على عدة دول، ومنح العضوية الدائمة في مجلس الامن إلى روسيا الاتحادية.

(2) عصام عبد الفتاح، **القيصر بوتين: التحدي-الإرادة-صناعة عالم جديد**، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص62.

وخلال المدة اللاحقة لعام 2001 أخذت روسيا تظهر بعض التباين في سياساتها الخارجية بشكل متدرج، عن الغرب، فهي لم تعارض عملية احتلال أفغانستان عام 2001، ولا الحرب على الإرهاب، إلا أنها عارضت عملية تشريع الأمم المتحدة لغزو واحتلال العراق بسبب العلاقات الجيدة التي تربطه معها في حينه، فاحتلته الولايات المتحدة دون موافقات أممية[1].

أما بعد احتلال العراق، فأن العلاقات الروسية الغربية بدأت تشهد بعض الأزمات، بسبب انفتاح روسيا على دعم برنامج إيران النووي، وبرامجها التسليحية، ثم حدثت أزمة نشر الدرع الصاروخي، وتلتها الأزمة الجورجية عام 2008[2]، لتنفتح العلاقات الأمريكية الروسية على مساحة واسعة من الصراعات، تمددت على مصراعيها بعد حدوث واقعتين:

- الاولى أحداث الربيع العربي.
- الثانية أزمة أوكرانيا.

وهو ما يقتضي تحليل كل منهما لأنّ أيا منهما كان لها اثر على مواقف وسياسات روسيا الاتحادية تجاه المنطقة العربية وبالأخص اتجاه ظاهرة الإرهاب.

ان طرح الأزمة الأوكرانية، يرتبط بثلاثة موضوعات: توسيع حلف الناتو نحو الشرق، ومحاصرة روسيا، وحرمانها من أوراقها ومنها الطاقة. أما بالنسبة إلى توسيع حلف الناتو فهو مشروع بدأ بعد تفكك حلف وارشو، إذ استمر حلف الناتو ولم يتم تفكيكه بانتهاء الحرب الباردة، وتوسع في نهاية الألفية الماضية، وضم عدة دول بعدها في وسط وشرق أوروبا مما كان يعد مجالا حيويا لروسيا الاتحادية في أثناء الحرب البادرة، أما بالنسبة لمحاصرة روسيا فإن أوكرانيا تقع عند حدود روسيا الجنوبية الغربية، وان ضمها إلى العالم الغربي يفيد بان الغرب وصل إلى تخوم روسيا، واصبح على روسيا الدفاع عن امنها عند حدودها المباشرة، كما ان روسيا تستخدم أوكرانيا ممراً برياً لعبور شحنات النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا، مقابل تجارة الترانزيت التي تمر عبر أراضيها، وهو ما يعطي لروسيا عوامل قوة في وجه أوروبا، طالما ان أوروبا لا تجد بدائل للطاقة من روسيا يمكن ان تستخدمها في المستقبل القريب.

لقد ترتب على أحداث أوكرانيا عام 2013، ودعم الغرب لنظام حكمها، ان اتجهت روسيا

(1) ليث محمود المبيضين، **الاحتلال الأمريكي للعراق من منظور الشرعية الدولية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص65-66.

(2) فتحي ذياب سبيتان، **قضايا عالمية معاصرة**، الدجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص246.

إلى ضم شبه جزيرة القرم إليها، وهذا ما تسبب بأنْ تتطور الأزمة إلى مستويات غير مسبوقة، انتهت بتجميد عضوية روسيا ضمن مجموعة G8، ولم تتجه العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة إلى التهدئة طيلة مرحلة حكم الرئيس باراك أوباما، رغم انهما اجريا عدة جلسات حوار بشأن الأحداث في سوريا[1].

بل الأخطر منه، ان الأحداث في أوكرانيا كانت أحد اهم المداخل لان تتجه روسيا إلى اختيار طرق جديدة في التعامل الدولي: للتأكيد على انفتاحها على سوريا وإيران[2]، والعمل على تطوير برنامجها للتسلح الاستراتيجي[3]، والانفتاح الكبير على الصين[4].

أما ما يتعلق بأزمات وأحداث الربيع العربي، التي وقعت نهاية العام 2010، فقد تسببت بتغيير نظم حكم تونس ومصر، ثم اتجهت إرادة الغرب لإسقاط نظام الحكم في ليبيا وسوريا، وهما دولتان تحسبان ضمن أصدقاء روسيا تقليديا، وبالفعل استخدم الغرب قرارا لمجلس الأمن يحثّ على حماية المدنيين من الغارات الجوية، لينتهي إلى استخدام فعلي لقوات الناتو في إسقاط نظام حكم القذافي، وعندما تطورت الأحداث في سوريا رفضت روسيا استخدام مجلس الأمن ورفضت مشاريع القرارات التي طرحت لإدانة النظام بانتهاك حقوق الإنسان، كما قدّمت له دعما بمختلف الوسائل وضمنه الأسلحة من اجل الاستمرار، وهو ما تسبب بأزمة في العلاقات الروسية الأمريكية، لأنّ الأزمة التي حدثت في سوريا بفعل أحداث الاعتصامات والتظاهرات تحولت إلى حرب محدودة، أخذت تتسع بعد العام 2012، وأخذت روسيا ترسل وحدات عسكرية بشكل غير معلن، فضلاً عن التوسع بإرسال الأسلحة، وسمحت لدول وتنظيمات إقليمية بأنْ تنخرط بالجهد العسكري السوري، وهو ما ترافق مع تطور ظاهرة تنظيم داعش في العام 2013، لتجد سوريا ويجد العالم نفسه أمام ظاهرة غريبة تجتاح سوريا، وهي: ان

(1) تقرير: "مجموعة الـ7 تؤكد تجميد عضوية روسيا في مجموعة الـ8"، منشور بتاريخ 24 آذار/مارس 2014 على الموقع الإلكتروني: http://www.almayadeen.net/latestnews/2014/3/24/445101/ -%80% D9D9%، تاريخ الزيارة: 2019/6/13.

(2) كاظم هاشم نعمة، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة-فرص وتحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، صفحات متفرقة؛ وايضا: تسفي ماغين، **روسيا في الشرق الأوسط: سياسة في امتحان**، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013، ص51.

(3) طارق محمد ذنون الطائي، **الفكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص15.

(4) جانغ يون لينغ، **الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الـ(21)**، ترجمة: آية محمد كمال الغازي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة، 2017، ص115.

هناك حربا محلية-إقليمية –عالمية، في سوريا، وان هناك اطرافا متعددة تتوزع على العناوين الآتية[1]:

- النظام السياسي السوري كان يقف خلفه روسيا وإيران وفصائل وتنظيمات مسلحة متعددة الجنسيات.
- المعارضة السورية المسلحة، كان يقف خلفها تركيا والولايات المتحدة ودول خليجية وغيرها.
- التنظيمات الإرهابية، ومن اهمها داعش، الذي تمكن من الحصول على مصادر متعددة الموارد: المقاتلين والأسلحة والأموال والمعلومات.

إزاء الضغط الأمريكي والغربي لتغيير النظام في سوريا، اتجهت روسيا وسوريا إلى تعزيز علاقاتهما المتبادلة، وذلك بتوقيع عدد من الاتفاقات التي تمنح روسيا حقوقا في عدد من القواعد العسكرية ومنها قاعدة طرطوس البحرية، كما أقامت عدداً من المنشآت التابعة لها في قواعد أخرى. ان قاعدة طرطوس: هي قاعدة إمداد وتموين للسفن الروسية العسكرية في البحر المتوسط، وعلى أثر محادثات مؤتمر جنيف للسلام في سوريا في شباط/فبراير 2016 أقيم في القاعدة مركز للتنسيق بين الأطراف المتنازعة باستثناء ما صنفته الأمم المتحدة منظمات إرهابية.

وفي مستهل تشرين الأول/أكتوبر 2016 كان هناك نحو 4500 عسكري روسي في سوريا، وفق تصريح وزارة الدفاع الروسية، إلا أنها صرحت مرة أخرى في مستهل 2017 ان هناك نحو 6000 عسكري، ما عدا قوات الشرطة الروسية التي أنشئت بموجب مرسوم من الرئيس فلاديمير بوتين في العام 2015، وتنتشر في جنوبي سوريا والعاصمة دمشق وحماه وعفرين في ريف حلب ومناطق خفض التوتر، بينما تشير تقارير استخباراتية غربية إلى أن عدد العسكريين الروس في سوريا قد فاق 20 ألف مقاتل يتبعون للقوى البرية والجوية والبحرية. وتستند هذه التقارير في تقديراتها إلى الآتي: القوات الموجودة في قاعدة أسطامو الجوية الصغيرة شمال حميميم، وجود منطقة إقامة دائمة لفرقة مدرعة روسية في منطقة جورين، ونشر مجموعات صغيرة قوامها ضباط قيادة وسيطرة في بعض مناطق سوريا، وإنشاء محطات رادار متطورة لكشف الأهداف الجوية وانتشار مخابراتي كبير في شمالي سوريا، وتمركز قوات

(1) كمال ديب، **الحرب السورية: تاريخ سورية المعاصر (1970-2015)**، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص11-12؛ وايضا: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير المنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، دار الفارابي، بيروت، 2016، صفحات متفرقة.

روسية في مطار الشعيرات، ونشر وحدات وقطع مدفعية متطورة في الغوطة الشرقية، ونَصب منظومة دفاع جوي جديدة في طرطوس من طراز س300 لتأمين القوات الروسية والأسطول الروسي، وإرسال حاملة الطائرات كوزينتسوف و6 مدمّرات بحرية أخرى، إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط، وكلها تعطي عدداً تقريبيا للقوات المنتشرة[1].

ان الانتشار الروسي في سوريا حقق غايات مهمة، ومنها إنّه كان ميدان لاستعراض قوة السلاح الروسي، وانتشار روسيا في البحر المتوسط، وإفشال مشروع أمريكي-غربي كان يهدف إلى تفكيك الوحدة السيادية لسوريا، أو في اقل تقدير إضعافها، ونجحت روسيا في تثبيت نظام الحكم السوري، رغم ان تنظيم داعش ظهر في مرحلة كانت روسيا تقدم دعمها لسوريا، ومنه تمدد إلى العراق.

اما ما يتعلق بالعراق، فإنّ العلاقات التي تربطه بروسيا (وقبله الاتحاد السوفيتي) تطورت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، الا ان الاتحاد السوفيتي في العام 1990 لم يعق صدور قرارات الامم المتحدة التي تجيز شن حرب على العراق أو استمرار نظام العقوبات عليه، لأنه كان في مرحلة تراجع حادة، وكانت القيادات السوفيتية معنية بتقليل مخاطر ذلك التراجع عبر عدم الصدام مع السياسات الامريكية، وهي سياسة كانت على حساب اصدقاء وحلفاء الاتحاد السوفيتي، رغم ذلك كان العراق وروسيا يصنفان علاقاتهما بالصداقة، ولم تتحول عن هذا الوصف حتى نيسان/ابريل 2003 اي حتى الاحتلال الأمريكي للعراق، الذي حاولت روسيا منعه عبر الاجراءات القانونية الدولية، اي اعاقة صدور قرار من مجلس الامن يفوض باستعمال القوة ضد العراق[2].

أما بعد الاحتلال، كان لروسيا مصالح كبيرة، متمثلة بعقود استثمار لحقول نفطية، ومشاريع صناعية وإنتاجية وخدمية، وهو ما تم اطلاق العمل به، وعادت روسيا بعد ان اتجه العراق إلى إنهاء علاقة وتوصيف الاحتلال في نهاية حزيران/يونيو 2004، والبدء بإجراءات تشكيل الحكومة العراقية والعملية السياسية، إلا ان العلاقات بين العراق وروسيا لم تستقر على تعاون سياسي كبير، إذ كانت الولايات المتحدة وبتفويض من الأمم المتحدة تتولى مسؤولية الأمن ومساعدة العراق في إدارة العملية السياسية بتخويل يتجدد بشكل دوري منذ حزيران/يونيو

(1) أحمد علّو، "القواعد العسكرية في سوريا: من سياسة الجغرافيا إلى جغرافيا السياسة"، مقال بتاريخ حزيران/يونيو 2018 منشور في مجلة الجيش، العدد (396)، منشور على الموقع الإلكتروني: https:// www.lebarmy.gov.lb/ar/content، تاريخ الزيارة: 2020/2/5.

(2) وداد جابر غازي، "طبيعة العلاقات العراقية-الروسية (دراسة تاريخية وسياسية)"، مقال منشور في **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد (21)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006، ص227-229.

2004 وصولاً إلى نهاية العام 2011، ليصدر بعدها قرارات لمجلس الأمن تنظم العلاقة مع الكويت، واهمها القرار 2107 في حزيران/يونيو 2013، الذي ينص على إنّه جزء من التدابير الدولية على العراق، ويدعو العراق إلى استمرار بتعهداته بشأن العلاقة مع الكويت[1]، ثم صدر القرار 2110 في تموز/يوليو 2013 الذي يشير إلى تغير الوصف القانوني الذي عليه العراق، ويقر باستمرار البعثة الأممية لتقديم المساعدة للعراق، وان يكون وضع العراق محل مراجعة الأمم المتحدة[2].

ولم يستطع العراق ان يتخلص من جزء من قيود العلاقة مع الولايات المتحدة إلا بعد العام 2011، وتحديدا بعد صدور القرار 2107 في حزيران/يونيو 2013 الذي أخرج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبعدها اتجه العراق إلى توسيع علاقاته مع روسيا نسبياً إلا إنّه خلال تلك المرحلة الحرجة كان يعاني من عدم استقرار كبير وذلك للأسباب الاتية:

أ ـ من جانب كانت هناك أزمة عدم ثقة، هددت استمرار الحكومة، في ضوء عدم رضا عن الأداء السياسي الداخلي، واندلاع احتجاجات في عدد من المحافظات تطالب بالخدمات والمساواة والمواطنة، وتغيير نهج الحكومة في التعامل مع المواطنين[3].

ب ـ ومن جانب آخر كان الفساد ينخر الدولة العراقية، فمن ميزانية وعائدات تقترب من 100 مليار دولار، لم يتحقق أي عائد تنموي يمكن ان يسند أداء الحكومة، إنما كان الإنفاق الاستثماري يغلب عليه أنشطة الفساد[4].

ج ـ ومن جانب آخر، كانت الحكومة تعاني من التعامل مع أحداث الربيع العربي، في ظل ضغوط إيرانية كبيرة مرتبطة بإدارة ملف الصراع في سوريا، والذي انخرطت به بعض الجماعات السياسية والمسلحة في العراق[5].

د ـ كما ان تنظيم داعش بدأ يستغل ما عليه وضع العراق، وتمدد بسرعة في عدد من المحافظات العراقية، وظهر انكشاف المؤسسات الأمنية، وأخطاء في إدارتها وجاهزيتها

(1) القرار 2107 الوثيقة (2013) RES/2107.

(2) القرار 2110 الوثيقة (2013) S/RES/2110.

(3) حارث حسن، **الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء**، موقع إلكتروني سابق.

(4) موسى فرج، **قصة الفساد في العراق**، دار الشجرة للنشر والتوزيع، دمشق، 2013، صفحات متفرقة؛ وايضا: يونس علي أحمد، "دراسة اقتصادية تحليلية لظاهرة غسيل الأموال وتأثيرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991-2017) الواقع والآفاق"، مقال منشور في **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية**، العدد (45)، جامعة تكريت، بغداد، 2019، ص266.

(5) مثنى فائق العبيدي، وإيمان موسى النمس، **تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي**، مرجع سابق، ص3.

للتعامل مع النزاعات والصراعات المختلفة رغم ما أشيع عن انفاق مبالغ طائلة عليها وعلى تجهيزها[1].

في تلك المرحلة، كان العراق قد اتفق مع روسيا في عام 2012 على عقود تجهيزه بالسلاح بصفقة تزيد على أربعة مليارات دولار، إلا ان شبهات فساد رافقتها دعت إلى إلغائها وإعادة التفاوض عليها في عام 2013، تضمنت الصفقة شراء مقاتلات من طراز سوخوي سو – 25، ومقاتلات سو – 30/27، ومروحيات عسكرية من طراز مي – 28 أن أي، ومنظومة بانتسير أس للدفاع الجوي، وغيرها من الأسلحة[2].

وبعد تمدد تنظيم داعش، وتلكؤ أو تأخر تزويد الولايات المتحدة للعراق بالأسلحة، اتجه العراق إلى تسريع الصفقة مع روسيا، فضلاً عن الاتجاه إلى إيران والصين للحصول على أسلحة، ما يهم هنا ان روسيا كانت أحد مصادر تزويد العراق بالأسلحة، لأنها نظرت إلى العراق بوصفه أحد حلقات محاربة التنظيمات التي تصنفها روسيا أنها إرهابية، ويمتد نشاطها إلى سوريا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ دعم روسيا للعراق بالسلاح إنما يمثل أحد أبرز التحديات للتأثير الأمريكي على العراق، فرغم ما أنفقته الولايات المتحدة وتحملته من تكاليف لاحتلال العراق بقصد تغيير سياساته فإنَّه يعود ليبني علاقات جيدة مع روسيا، والجانب الآخر في تلك العلاقات ان روسيا نظرت إلى المسالة بأنَّها عملية تحوي بعداً تجارياً، تعزز من مكانة روسيا في أسواق السلاح العالمية.

ان ما تقدم، كان أحد المداخل لان توقع روسيا مع العراق وإيران وسوريا في أيلول/سبتمبر 2015 اتفاقية لإنشاء مركز تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات، ويعرف باسم التحالف الرباعي. وهو امر تسبب ببعض التوتر في العلاقات العراقية الأمريكية لأنّ الولايات المتحدة أنشأت التحالف الدولي لضمان وجود وحدة قيادة وتنسيق لكل العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش في العراق وسوريا، إلا ان اتجاه العراق لهذا المنحى اظهر ان العراق أو مجموعات سياسية فيه تعمل خارج إرادة الولايات المتحدة، وهو امر أعيد تنظيمه بأنْ يكون مركز التنسيق اقرب إلى مركز تعاون امني معلوماتي، اجتمع لأكثر من مرة لتنسيق الجهود في مجال مكافحة الإرهاب[3].

---

(1) لينا الخطيب، "استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدُّد"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، منشور بتاريخ 29 يونيو 2015 على الموقع الإلكتروني: https://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-pub-60542، تاريخ الزيارة: 2019/9/16.

(2) **تقرير**: "صفقة أسلحة روسية بمبلغ مليار دولار مع العراق"، منشور بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 2015 على الموقع الإلكتروني: https://arabic.rt.com/news/770386، تاريخ الزيارة: 2019/2/17.

(3) قال وزير الدفاع العراقي عرفان الحيالي في معرض اجتماع مركز التنسيق، واستقباله معاوني رؤساء الأركان

ان تحليل النتائج التي ترتبت على تدخل روسيا بجهد مكافحة الإرهاب، في العراق والمنطقة، يمكن ان نحددها في تصورنا بالآتي:

- استخدام ذلك الجهد لأغراض تجارية عبر تزويد الأطراف المعنية بصادرات الأسلحة الروسية، سواء للعراق أو سوريا أو إيران أو مصر أو تركيا، فكلها رفعت حجم طلبيات شراء السلاح الروسي، طالما ان تزويد الولايات المتحدة بالسلاح فيه قيود كثيرة ولا يتحملها الوضع الإقليمي المضطرب.
- ان تدخل روسيا في جهود مكافحة الإرهاب حقق لها مكانة سياسية في سوريا وإيران على نحو خاص، وبعدها في تعزيز علاقاتها مع تركيا، وفي ضمان وجود علاقات سياسية جيدة مع العراق.
- ان تطوير العلاقات مع دول المنطقة حقق لروسيا وجودا عسكريا في غرب سوريا، في إطلالة مهمة على البحر المتوسط، ضمن قاعدة طرطوس.
- ان دخول روسيا في جهود مكافحة الإرهاب إنما حقق اختراقا لانفراد الولايات المتحدة في التعامل مع المجتمع الدولي وفقاً لما تريد هي ان تصنفه إرهابا منذ أيلول/سبتمبر 2001، وأصبح حضور روسيا فاعلاً عالمياً يحدد ما تقتضيه المصلحة الروسية في تصنيفه إرهاباً.
- لقد أصبحت روسيا طرفاً عالمياً لا يمكن للغرب ان ينكره أو يتجاوزه في أي تسوية سياسية دولية، ولا يمكن ان يتجه إلى محاصرتها كما كان الأمر قبل عام 2011، عندما وسع الغرب من سياسات مضايقة روسيا قرب حدودها.
- أما بخصوص العراق، فإنّ قيادات العراق صارت تفكر بوجود بدائل سياسية وأمنية للولايات المتحدة، في التعامل مع الأزمات الأمنية والسياسية، رغم أنها لم تغامر في الابتعاد كثيراً عن الجهد الأمريكي لأسباب مختلفة.

بعد هذه التقديم لأسباب ونتائج المواقف العراقية والإقليمية والدولية من جهود محاربة الإرهاب في العراق، ما يهمنا هنا، في خاتمة هذه الدراسة، هو الإجابة عن السؤال المهم، إلا وهو:

بالدول المعنية، في سبتمبر 2018، إن: "الانتصار على التنظيم انتصار العالم كله على الإرهاب الذي كان يمثل تهديدا على السلم العالمي،.. كان لزاما على العراق أن يستثمر هذا النصر بتكثيف جهوده الاستخبارية بالتعاون مع دول العالم للقضاء نهائيا على الخلايا النائمة للإرهاب"؛ تقرير: "التحالف الرباعي يجتمع في بغداد لبحث ملاحقة تنظيم الدولة"، منشور بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 2018 على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/9/2/%D8%A%88%D9%84%D8%A9، تاريخ الزيارة: 2020/1/22.

- ما مدى الحضور الإقليمي المباشر في جهود محاربة الإرهاب في العراق؟
- وما مدى تأثير الحضور الدولي في الجهد الإقليمي، أو المنظور الإقليمي، للتعامل مع جهود محاربة الإرهاب في العراق؟

أما ما يتعلق بالإجابة عن السؤال الأول المتمثل بالحضور الإقليمي في جهود محاربة الإرهاب في العراق، فالواضح ان الحديث هنا يتعلق بثلاثة أنواع من الجهود، وهي:

الجهد الإيراني، ويمثل اهم الجهود الإقليمية، بل يعبر عن اهم المواقف الإقليمية، لأنه اتجه إلى مساندة النظام السياسي العراقي والعملية السياسية في العراق بعد نيسان/أبريل 2003 وأسباب ذلك متعلق بما حققته إيران من مكانة في العراق، والنتائج الكبيرة التي تمثلت بتحريك خط الدفاع عن الأمن الإيراني إلى داخل العراق، ولا يمكن للولايات المتحدة ان تُقدِم على عملية عسكرية من داخل العراق، والى جانب ذلك صار لإيران عامل قوة اسهم بإحداث خلل في التوازن الإقليمي لصالح إيران، وهو اهم اختراق تحدثه بلا تكاليف في المنطقة العربية، إنما جاء بفعل عملية الاحتلال الأمريكي للعراق، والأكثر منه ان أي جهد غربي لمحاربة الإرهاب يصب في مصلحة إيران لأنه في المقام الأول يستهدف قوى محسوبة على المنطقة العربية ضمن منطق المباراة الصفرية، فإيران وجدت نفسها رابحة في حدث احتلال العراق، ورابحة في الجهد الإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب، اذن فالعراق صار يقع في القلب من الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية، وبالتالي فإنّ المساس بأمن العراق ومحاولة تغيير أوضاعه السياسية يعد مساسًا بالمصالح الإيرانية، وهو ما يفسر الموقف السريع لإيران في محاربة تنظيم داعش.

والمصالح الإيرانية في العراق لا تتمثل فقط في بقاء القوى السياسية التي وصلت إلى السلطة عام 2003 فقط، إنما تشمل أيضاً: ضمان عدم عودة عراق قوي بعيد عن تأثيرها، واهم أدواتها في ذلك القوى السياسية الصديقة، ويمكن بالمحافظة على تأثيرها في العراق المحافظة على امنها بمساومة الولايات المتحدة بحجم الكلف التي يمكن ان تتحملها المصالح الأمريكية في العراق إنْ أقدمت الولايات المتحدة على مهاجمة إيران، وإلى جانب ذلك ما يمثله العراق لإيران من متنفس بوصفه أقرب الأسواق لتصريف البضائع الإيرانية، كما ان بقاء التأثير الإيراني في العراق يتيح لها فرصة للتواصل مع الأقليات الشيعية في المنطقة العربية، وان كان هذا العامل قد تراجع في السنين الأخيرة قياسا بالمدة التي تلت نيسان/أبريل 2003، بفعل ادراك البعد السياسي للخطاب المذهبي، ولهذا نجد ان إيران حاضرة في كل مفاصل العملية السياسية، بقصد ضمان الوصول إلى النتيجة التي ترغب بها. وفي هذا الخصوص

(موقف ايران من داعش) فقد أشار المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي أن (داعش ما هي إلا صنيعة بريطانيا بهدف القضاء على الصحوة الإسلامية، كما صنعت قبلها القاعدة، وإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها يسعون لبث الفرقة وإيجاد العداء بين المسلمين). وبدخول التنظيم العراق في حزيران/يونيو 2014، سارعت إيران إلى تسليح العراق، وقامت بإرسال مستشارين عسكريين لدعم القوات العراقية، وسرعت بتنظيم المجاميع المسلحة، وإنشاء أخرى، لاستيعاب مقاتلين عراقيين، من اجل توجيه وتنظيم جهد محاربة التنظيم. وانتهى الجهد الإيراني إلى التصريح بحجم الانخراط الإيراني بالشأن السياسي العراقي، فبعد إنكار قيام إيران بشن غارات جوية منفردة على التنظيم شرق العراق خريف ونهاية العام 2014، أقرت بتنفيذها بعد ذلك، على لسان مساعد وزير الخارجية الإيراني إبراهيم رحيم بور. كما أعلن قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء محمد علي جعفري، أن إيران مستمرة بما أسماه (الجهاد المسلح) خارج البلاد لحماية الأمن القومي الإيراني. كما أعلنت إيران في سابقة من نوعها عن مقتل عدد من العسكريين الإيرانيين الكبار التابعين لفيلق القدس، في اشتباكات مع مقاتلين من التنظيم، اذن الجهد الإيراني كان ماسكاً بالأرض، ومدعوماً بغطاء تأييد من قوى سياسية ومسلحة عراقية عدة، ونظرا لأنّ إيران محاطة بدول تحسب على اتجاه أيديولوجي ومذهبي مخالف لها، فإنَّها تدرك أنها لا يمكن ان تقوم هي بمفردها بجهد محاربة الإرهاب إنما قبلت بتعاون ضمني واحيانا صريح مع الولايات المتحدة في جهود محاربة الإرهاب، لأنّ النتيجة ستكون بصالح الجميع طالما ان أي تمدد للإرهاب إلى أفغانستان وباكستان ووسط آسيا فضلاً عن العراق يفيد بمحاصرتها بعدو أيديولوجي لا يمكن توقع نتائج الصراع معه[1].

أما الجهد الخليجي، وهو الجهد الثاني الذي كان فاعلاً في دحر الإرهاب في العراق، فبعد مرحلة طويلة من اتهامات متبادلة بين العراق والدول الخليجية بشأن وجود سلبيات في السياسات الصادرة من كل منهما تجاه الآخر، وبعد ان تمدد تنظيم داعش إلى مرحلة أصبحت تمثل خطرا على كل الأنظمة السياسية في المنطقة، أخذت السعودية ومعها قطر بالانفتاح المحدود والمتدرج على العراق، بقصد تنظيم إصلاح في السياسة العراقية لتكون اكثر توازنا في العلاقات الإقليمية –العربية، مع إصلاحات في السياسة الداخلية للعراق على نحو يضعف فيها تأثير البعد المذهبي على الواقع العراقي، وان تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليات في الداخل العراقي وفي البيئة الإقليمية، مقابل ان تبذل الدول الخليجية مجهودا في مساعدة العراق لوقف وإنهاء الإرهاب، وهو امر تم بعد حزيران/

(1) رانيا مكارم، **محددات الدور: الاستراتيجية الإيرانية بشأن محاربة داعش**، موقع إلكتروني سابق، ص5-6.

يونيو 2014، وشاركت دول الخليج العربية في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، واتجهت إلى الانفتاح على العراق[1].

ان الجهدين المصري والأردني، وما يمثلانه لا يرتقيان إلى مصاف الجهدين الإيراني والخليجي في محاربة الإرهاب في العراق، إلا ان الأردن قدم دعمه السياسي والاستخباري للعراق في التعامل مع التنظيمات الإرهابية، ومصر قدمت مساعدات كبيرة للعراق بهذا الشأن، ما كان منه سياسيا وإعلاميا، وما كان منه متعلقا بتقديم السلاح للعراق، وهو بالمحصلة انفتاح يحسب لرصيد العراق، وان الدول العربية باتت اكثر انفتاحا وقربا من العراق[2].

أما ما يخص تأثير الجهد الدولي على الجهد والموقف الإقليمي من محاربة الإرهاب في العراق، فإنّ الأمر يتعلق بتأثير ضاغطين مهمين: الولايات المتحدة وروسيا، أما الاولى فإنَّها لا تركز على الإرهاب لذاته، إنما على المصالح الأمريكية، وهي تضغط من اجل ان يكون جهدها للتعامل مع الإرهاب مدخلا لتعزيز حضورها وتأثيرها الإقليمي، سواء على العراق أو دول الخليج العربية، أو في سوريا أو في باقي علاقاتها الإقليمية.

يبقى لدينا روسيا، التي هي الأخرى لديها مصالح في المنطقة العربية خاصة وفي الشرق الأوسط عامة، هذه الدولة تمارس أدوارها في محاربة إرهاب في المنطقة من منظور التنافس مع الولايات المتحدة، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، عمدت الإدارة الأمريكية لتوسيع نفوذها في المنطقة، وأخذت تحصر النفوذ والعلاقات الروسية، وأخرجته من العراق عام 2003 وليبيا عام 2011، وقد طورت الولايات المتحدة العديد من السياسات من اجل ان تحتكر إعادة ترتيب المنطقة، وكان واحدة من اهم حلقات السياسات الأمريكية هي ما عرف بأحداث الثورات العربية، وكان واحدة من اهم إحداثه الوضع في سوريا، وسوريا تعد حليفا طبيعيا لروسيا، لقد عملت روسيا على توثيق علاقاتها مع سوريا، ومنعت انهيار النظام السياسي في سوريا، بما ينتهي إلى تعظيم المكاسب الاستراتيجية في مواجهة القوى الغربية،

---

(1) عبد الناصر المهداوي، **مستقبل التواجد الأمريكي في العراق**، موقع إلكتروني سابق.
ولا يمثل الجهد السعودي في محاربة الإرهاب أي اقتران باحداث تنظيم داعش، انما كان لها دور وسياسات قبل تلك المرحلة، ينظر مثلاً: كريستوفر بوشيك، "الاستراتيجية السعودية اللينة في مكافحة الإرهاب"، مقال منشور في **أوراق كارنيغي**، العدد (97)، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، أيلول/سبتمبر 2008، ص3-4.

(2) **تقرير**: "اتفاق مصري أردني عراقي لمواجهة الإرهاب ودعم قضايا العرب"، منشور بتاريخ 24 آذار/مارس 2019 على الموقع الإلكتروني: https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2019/03/24/ %D8 %A7 %9 %D8 %B1، تاريخ الزيارة: 2019/6/11.

وتمثل الدافع الرئيسي للدور الروسي الجديد في المنطقة، وخاصة في سوريا، وفي جهود محاربة الإرهاب، في بعدين أساسيين؛ أولهما: تحقيق مكاسب داخلية على مستوى الاقتصاد الروسي، وثانيهما: هو دعم ومساندة الحلفاء وتشكيل خريطة من العلاقات التي تخدم المصالح الروسية داخل المنطقة، واتبعت في سبيل تحقيق الهدفين العديد من السياسات، ومنها: التأكيد على الانفتاح على المنطقة حتى تضمن التأثير على العديد من الملفات الإقليمية والدولية، وتوريد الأسلحة لتأمين حلفائها، والاهم إنهاك الولايات المتحدة سياسيًا وعسكريًا عن طريق مزاحمتها في العديد من الملفات المثارة في المنطقة، ووسعت من تحالفها مع إيران، وأخذت الأحداث السورية تعطي لروسيا صورة مهمة في الحراك السياسي الدولي، خاصة مع استخدامها للفيتو داخل مجلس الأمن، وهو ما اسهم في تراجع الملف السوري على سلّم أولويات الولايات المتحدة في نهاية 2015، مقابل اهتمامها بملفين آخرين هما الملف النووي الإيراني، ومكافحة الإرهاب من خلال قيادتها التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في العراق. ولعل توجه الرئيس أوباما عام 2016 بان الولايات المتحدة يمكن ان تغادر الشرق الأوسط هو أحد الصور على هذا الواقع، تلاه قرار اتخذته إدارة الرئيس ترمب نهاية عام 2018 بالانسحاب البطيء من سوريا، بمثابة اعتراف بالنفوذ الروسي على الأرض السورية[1].

وخلاصة القول، نلاحظ ان الجهد الدولي في محاربة الإرهاب في العراق، من حيث أسبابه ونتائجه، إنما اسفر في العام 2017 عن تقلص وانتهاء سيطرة تنظيم داعش على الأراضي العراقية، واتجاه المنطقة إلى تحقيق بعض الاستقرار النسبي، لتتجه التفاعلات إلى التهيئة لمرحلة ما بعد النزاع والصراع، وهي مرحلة تطلبت من الحكومات والقوى الناشطة في المنطقة ان تعمل للتهيئة لمرحلة الاستقرار الطويل المدى، والتعامل مع المجتمعات المحلية التي احتضنت الإرهاب أو لم تستطع طرده لعوامل متعددة، ان تتجه إلى دعم السلم والاستقرار المجتمعي، عبر الحوار.

وفي الخلاصة لهذا الفصل، فقد تم تناول المواقف العراقية والإقليمية والدولية، الجهود التي بذلت في العراق، للتصدي للإرهاب، من حيث أسبابها ونتائجها، وكيف انتهت إلى توفير بيئة عراقية وإقليمية، ملائمة لإضعاف ودحر الإرهاب، بحيث مهدت لإطلاق عملية إعادة البناء والإصلاح في الدولة العراقية، بعد ان كان الإرهاب يمثل اهم التحديات في أولويات الحكومة العراقية.

(1) زيد عبد الوهاب، "تداعيات التواجد الأمريكي الدائم في العراق إقليمياً ودولياً"، مركز العراق الجديد، منشور بتاريخ 6 آذار/مارس 2019 على الموقع الإلكتروني:https://www.newiraqcenter.com/archives/4943، تاريخ الزيارة: 2019/6/10.

الخاتمة

يُعد الإرهاب من الظواهر التي استجدت في العراق والمنطقة، بالرغم من إن العنف ومنها الحروب والصراعات هي حالات موجودة في التاريخ السياسي والثقافي لهذه المنطقة.

لقد شهد العراق أوضاعاً غير مستقرة على مدى عدة عقود، انتهت باحتلاله من قبل الولايات المتحدة في نيسان/أبريل 2003، ليتجه إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني التي هيأت البيئة الداخلية لتقبل ظواهر جديدة لم تكن مألوفة فيه، ومما ظهر فيه هي الظاهرة الإرهابية، التي تتمثل بأنواع من العنف السياسي غير المسبوق والتي تهدف إلى التدمير ورفع التكاليف دون وجود غاية أخلاقية أو مشروعة، إلى جانب حالات من العنف السياسي الذي يتداخل مع الإرهاب بطرق مختلفة، وكلها عبرت عن مظاهر لضعف الدولة ومظاهر عدم الاستقرار، التي هيأت لبيئة تمدد فيها الإرهاب، الوافد في اغلب تفاصيله ومضامينه، إلى الداخل، واستفاد من أخطاء سياسية وأمنية ليتمدد ويستمر.

لقد تعرض العراق إلى مخاطر الانكشاف أمام الظاهرة الإرهابية بعد نيسان/أبريل 2003 التي تسببت له بخسائر كبيرة بشرية ومالية ومعنوية، وأخذت كثيراً من واقع ومستقبل الدولة العراقية، سياسياً وامنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، إلى جانب ما تسببت به الأخطاء السياسية والأمنية والتدخلات الخارجية من هدر للموارد العراقية، ليجد العراق نفسه في وسط بيئة مليئة بالتحديات والتهديدات، تتفاعل فيما بينها واحداها يدعم الأخرى بطريقة أو بأخرى.

ان الظاهرة التي ضربت العراق، تسببت بخسائر، ما زال البلد يعاني، إلا انها خفّت كثيراً، في السنين الأخيرة قياسا بالمرحلة التي تلت نيسان/أبريل 2003، ومع كل الدعم الخارجي بعد أحداث حزيران/يونيو 2014، فالآثار والتداعيات مختلفة، واذا امكن التعامل مع التداعيات السياسية والأمنية فإنّ الآثار الاجتماعية والثقافية ستبقى إلى مرحلة قادمة، لما تسببت به من حالة من العنف والأضرار الاجتماعية التي لم يتم معالجتها حتى اليوم.

ان تناول موضوع المحيط الإقليمي وتأثيره أو علاقته بالإرهاب في العراق وسبل محاربته يعد من الموضوعات المهمة، نظراً لحجم الانكشاف الذي تعرض له العراق بفعل اتباع البيئة

الإقليمية لسياسات انتهت إلى تمدد الظاهرة في العراق. بمعنى آخر، العراق وجد نفسه أمام: مواقف البيئة الإقليمية من الإرهاب، ومواقف تلك البيئة من جهود محاربة الإرهاب.

تنتهي هذه الدراسة إلى القول ان المجتمع العراقي لم يعرف العنف الجمعي عبر تاريخه، إنما هنالك حالات للعنف الفردي الذي لا يصنف بأنَّه إرهاب أو عنف موجّه ضد مجموعة اجتماعية، إلى جانب العنف السياسي الذي وجد في تاريخ العراق الحديث إلا إنّه لا يرقى إلى ضرب الدولة والمجتمع إنما كان يستهدف الجماعات السياسية فيما بينها في الغالب، أي إنَّ المجتمع العراقي غلبت عليه ظاهرة التعايش على حالة الصراع والعنف.

لقد بينت الدراسة كذلك ان الإرهاب في العراق كان لأسباب مختلفة، منها داخلية إذ وجد بموقف لا يستطيع ان يكبح ظهوره بعد نيسان/أبريل 2003، بفعل عوامل ومنها عدم الاستقرار، ووجود المحتل الأمريكي، وغياب الدولة، كما وقعت تلك المسببات تحت عناوين سياسية واقتصادية وثقافية، تورط من جرائها أطراف وأفراد. والأخطر من ذلك ان الخط الفاصل بين الإرهاب والعنف السياسي هو خط هش تتضح معالمه في أحيان كثيرة نتيجة وجود نتائج واحدة للظاهرتين، وكانت تبعاتها كبيرة على المجتمع.

أما الأسباب الخارجية لنمو الإرهاب وتمدده في العراق، فهي ترتبط بجهات كانت تقدم دعمها بصيغة أو أخرى لمجاميع حسبت أو صنفت على الإرهاب، أو أنها لم تتخذ جهدا واضحا للحد من تمدد أو وصول الإرهاب إلى العراق. ومبعث خطورة هذه المواقف أنها في الحالتين، تعني ان المجاميع الإرهابية تدخل مواردها أو تقوم بأنشطتها عبر حدود البلد، مستغلة عمق البيئة الإقليمية في تدفق الأفراد والأسلحة والأموال وغيرها من التسهيلات الأخرى، ومن ثم وجد العراق نفسه منكشفاً على طول حدود البيئة الإقليمية، مما أضر بأي مجهود اتبعه تجاه تلك الظاهرة، ورفع من حجم التكاليف التي تسببت بها.

لقد بينت الدراسة ان الإرهاب الذي ضرب العراق، بفعل العوامل الخارجية، إقليمية كانت أو دولية، إنما تمثل بالتغاضي عن التحريض أو استقطاب أو مرور الأفراد والأسلحة والأموال، وكلها عوامل جعلت العراق ينكشف بحدة تجاه هذه الظاهرة، وكان أخطر مراحل نمو الظاهرة هو ما جرى في حزيران/يونيو 2014 بظهور وتمدد تنظيم داعش في سوريا والعراق، في مرحلة كانت الدولة العراقية تعاني من عوامل سلبية عديدة في الأداء الحكومي، وانقسام سياسي داخلي بفعل عوامل مختلفة أهمها تأثير البيئة الإقليمية على الداخل.

لقد كانت الأسباب الإقليمية اهم الأسباب في إطالة أمد حضور الظاهرة الإرهابية، ومنها ما جرى في العراق في حزيران/يونيو 2014، لأسباب تتباين الدول الإقليمية في تقديرها، سواء

كانت سياسية أو غيرها، وهي، أي الأسباب الإقليمية، بكل الأحوال أسباب سياسية، قسم منها يرتبط بما أصبح العراق عليه بعد نيسان/أبريل 2003، وقسم آخر يرتبط بتقاطع المشاريع الإقليمية، وقسم آخر مرتبط بالتقاطع مع السياسات والمشروع الأمريكي في العراق، وكلها انتهت إلى عدم اتباع سياسات تمنع تدفق الإرهاب وضربه لأهدافه في الداخل العراقي.

ان البيئة الإقليمية التي يوجد بها العراق إنما هي بيئة متداخلة ومركبة، ومن ثم فإنّ ما حصل في العراق، وما تسبب به من فراغ في ميزان القوى، إلى جانب النمو في الطائفية السياسية والتنافس السياسي السلبي إقليميا،، كلها قادت إلى ان تصاب السياسات الإقليمية بعدوى العوامل الطائفية، فكانت أول الدول التي تعرضت لتقاطعات السياسات الإقليمية، جزئيا بفعل ما جرى في العراق، هي سوريا، عام 2011، إذ انكشفت بحدة أمام العوامل الإقليمية والدولية، بل ان تنظيم داعش ظهر ونما في سوريا عام 2013، وتمدد للعراق عام 2014، ثم أخذت عموم المنطقة تشهد تقاطعات سلبية حادة مرتبطة جزئيا بما حصل في العراق بعد نيسان/أبريل 2003، وأخذت تظهر مخاطر التعويل على دعم العنف أو التغاضي عن محاربة الإرهاب عراقيا وإقليميا ودوليا.

وبعد عدة سنوات من جهوده المنفردة في محاربة الإرهاب، في ظل انقسام سياسي ومجتمعي داخلي، وفي ظل سلبية البيئة الإقليمية، اتجه العراق بعد حزيران/يونيو 2014 إلى إظهار توحيد أكبر للجهود في محاربة الإرهاب، وحقق نجاحات عسكرية كبيرة، انتهت إلى دحر تنظيم داعش، ولم يكن الجهد عراقياً فقط، إنما كان هنالك تفاعل إقليمي ودولي مهم في الانسجام أو عدم التعارض مع السياسات العراقية في محاربة الإرهاب.

وإذا ما تتبعنا جهود محاربة الإرهاب، سنجد ان العراق تحمل الكلفة الأكبر، لأنّ تلك الجهود كانت تصاحبها كلف كبيرة، أي إنَّ الجهد الحقيقي لمحاربة الإرهاب إنما كان الجهد العراقي، أما البيئة الإقليمية فما يهمنا هنا مدى انخراطها بمنع تمدد الإرهاب للعراق، واتخاذ جهود لمحاربته، أو اتجاهها إلى تقديم دعم للعراق بمحاربة الظاهرة.

ان نتائج ظاهرة نمو الإرهاب على العراق لا تتوقف عند هذا البلد، هذا ما أدركته دول البيئة الإقليمية، وأخذت دول البيئة الإقليمية للعراق بالعمل على التصدي للظاهرة بعد ان اتسعت مع ظهور تنظيم داعش، وتمدده وأصبح خطره لا يصيب العراق فقط إنما يهدد واقع ومستقبل التفاعلات الإقليمية.

ولقد اتجهت الدراسة إلى رصد كل ما جرى واتبع من جهود عامة إقليمية، لمساعدة العراق بشكل مباشر في محاربة الإرهاب، وهو ما يتضح من خلال، توفير أسلحة ومعدات

عسكرية للعراق، أو تقديم الدعم المالي لجهود العراق في محاربة الإرهاب أو لمعالجة تداعياته على ارض العراق، وتقديم الدعم الإعلامي لسياسات العراق في محاربة الإرهاب.

ولا يتوقف الأمر عند تلك الجهود، إنما اتخذت البيئة الإقليمية جهودا لمحاربة الإرهاب ومنع نموه في داخل أو عبر حدود دول البيئة الإقليمية، فاتجهت إلى تقييد إجراءات انتقال الأموال والأفراد ومنع انتقال الأسلحة، ومنع كل ما يمكن ان يكون أداة تساعد الإرهاب إقليميا. وبهذا وجد العراق نفسه في وسط ظاهرة محاصرة إقليميا، وكل ما عليه حشد الموارد المتاحة للقضاء على الظاهرة.

ان الجهود المتقدمة، بصيغتيها، إنما تباينت الدول الإقليمية في اللجوء إليها، وهو يعكس مدى تورطها بالإرهاب أو مدى رغبتها بالتخلص منه، أو مدى رغبتها بالتعاون مع العراق، وهي بكل الأحوال ساعدت العراق في تقليص المدى الزمني للتخلص من تنظيم داعش، وخفضت الكلف، ومثلت استجابات إقليمية جيدة، عكست إدراكا إقليميا بضرورة إحداث تغيرات في تفاعلات البيئة الإقليمية، وهو تغير في صالح العراق، على نحو عكسته مرحلة ما بعد تنظيم داعش.

في الختام، توصلت الدراسة بعد تحليل معمق وعرض شامل تقدم بيانهما في المتن إلى الاستنتاجات الآتية:

1 ـ يوجد اختلاف في توصيف بعض الأفعال بأنَّها إرهاب، والسبب يرجع إلى التباين في توصيف الظاهرة، رغم ان قانون محاربة الإرهاب في العراق لسنة 2005 كان واضحا في تشخيص الظاهرة، والسبب يرجع إلى العوامل السياسية التي استثنت أفعالا كثيرة تثير الرعب والعنف، والانقسام داخل المجتمع العراقي من توصيف الإرهاب، وهو ما كان اهم عامل في استمرار هذه الظاهرة واستمرار تأثيرها في العراق مع ما أنفقته الحكومة وتحمله المجتمع من تأثيرات سلبية للظاهرة.

2 ـ ان القضاء، وتباين الأحكام في توصيف بعض الظواهر والمسميات بأنَّها تمثل إرهاباً ثم يأتي حكم آخر لينقض ما تم البدء به أعطى توصيفاً وتشخيصاً خاطئاً في المجتمع العرقي وفي الوسط السياسي ان الإرهاب يحمل في أحيان مضمونا سياسيا أكثر مما يحمل مضمونا إجراميا وجنائيا.

3 ـ ان أسباب الإرهاب في العراق تباينت بين العوامل السياسية والاقتصادية والجنائية والثقافية، وكل منها كان يدفع لظهور الظاهرة أو عدم الجدية في التعامل معها قبل حزيران/يونيو 2014.

4 ـ ان هناك مسببات كثيرة في البيئة الإقليمية دعمت الإرهاب في العراق أو تغاضت عن تمدده فيه، ولعل أهمها التنافس والصراع الإقليمي.

5 ـ ان البيئة الدولية ممثلة بالولايات المتحدة تتحمل الجانب الأكبر في ظهور وتمدد الإرهاب في العراق لأنها لم تؤسس لمرحلة استقرار العراق في مرحلة ما بعد احتلاله، وإنما تركت حدوده مفتوحة لدخول الإرهاب، ثم جاء الجانب الآخر من سياساتها بأنْ سرحت عدة عشرت من آلاف من الموظفين من عملهم في القطاعات الأمنية والإعلامية، وتركتهم فريسة سهلة للتنظيمات الإرهابية في سبيل استيعابهم، كما أنها لم تستوعب كل العراقيين ضمن العملية السياسية ولم تشجع على تتبع التسامح في التعامل مع مرحلة ما قبل نيسان/أبريل 2003 مما رفع من معدل العداء والانقسام في المجتمع.

6 ـ ان البيئة الإقليمية المحيطة بالعراق تتسم بأنَّها بيئة يغلب عليها التنافس والصراع، وأحيانا الصراع الصفري، وعدم وجود إطار عام للتعاون، فالجامعة العربية إطار غير فاعل، والغرب يلح على تجاوز الجامعة ويركز على ان المنطقة تسمى بالشرق الأوسط، وهو ما لا يمكن احتواؤه بمنظومة إقليمية تقبل التعاون السياسي والأمني والاقتصادي، نظراً لحجم التقاطع في أهداف كل طرف، وتأثير المشاريع السياسية والتاريخ، على سلوكيات اغلب أطرافه، وهي سلوكيات تبدو متعارضة أكثر مما هي متعاونة فيما بينها.

7 ـ ان جوانب التنافس والصراع الإقليمي، إنما عكسته الدول الإقليمية على العراق بشدة بعد العام 2003 نظراً لبروز متغير الاختلال بالتوازن الإقليمي، والذي استثمرته إيران سريعا بمدّ تأثيرها إلى المنطقة العربية، في حين عمدت الدول الأخرى إلى الصراع عبر العراق، وبكل الوسائل المتاحة، مما دفع كل الأطراف إلى الاستثمار بالتنظيمات المسلحة بشكل أو بآخر لإدارة الصراع الصفري فيما بينها.

8 ـ ما تزال الدول المجاورة للعراق تنظر بسلبية للتفاعلات الإقليمية، حيث يغلب على سلوكها التنافس السلبي واحيانا الصراع الصفري "أما منتصر أو منهزم " وهو ما أقحم المنطقة في مشاكل عدم الاستقرار والرجوع إلى أي عامل يمكن ان يحقق كسب سريع في البيئة الإقليمية.

9 ـ بُذلت جهود كبيرة من العراق للحد من الإرهاب، إلى ان وصلت تلك الجهود إلى مرحلة حرجة في حزيران/يونيو 2014 بظهور تنظيم داعش، ورغم ان هناك قصورا كان واضحا في السياسات العراقية تسبب بظهور وتمدد الإرهاب، إلا ان العراق اتجه إلى الاستعانة بمختلف الجهود، واتجه إلى إجراءات الإصلاح الشامل السياسي والأمني والاقتصادي، في سبيل تهيئة بيئة ملائمة لمحاربة الإرهاب

10 ـ بذلت البيئات الإقليمية والدولية جهوداً لمساعدة العراق على احتواء الإرهاب ومحاربته بعد حزيران/يونيو 2014 لإدراكها مخاطر الإرهاب على الاستقرار العالمي

11 ـ ان تحليل أسباب اتجاه البيئة الإقليمية والدولية لمساعدة العراق في جهود محاربة الإرهاب، يتضح ان كل دولة كانت تحمل وراءها مسبباتها الخاصة، واقلها الرغبة المشتركة بحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي بعد ان وصل الإرهاب إلى مستويات خطيرة بظهور تنظيم داعش

12 ـ ان الجهد الإقليمي والدولي لمساعدة العراق تم عبر أدوات مختلفة ومنها الدعم السياسي والمالي والتسلح والتدريب والمعلومات والإعلام، وغيره، وكلها جهود مكنت العراق من التصدي للإرهاب.

13 ـ ان النتائج التي ترتبت على التدخل والدعم الإقليمي والدولي للعراق في جهود محاربة الإرهاب تمثلت باستعادة السيطرة على المدن العراقية، وتحقيق العراق لبعض التوازن في علاقاته الإقليمية بعد حزيران/يونيو 2014.

أما التوصيات التي يمكن ان نقدمها في ختام هذه الدراسة فهي الاتي:

1 ـ ان من الضروري على الدول الإقليمية الاهتمام بدراسة كل ما يرتبط بعوامل عدم الاستقرار: سياسياً وامنياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، لأنّ البيئة متداخلة، اثنياً، ولا يمكن الركون لحالة التنافس السياسي السلبي، ولا الركون إلى الطائفية السياسية في تحقيق إثارة للعوامل ما دون الدولة، في تحقيق الغلبة على اطراف أخرى، لأنّ النتائج بعد ذلك يصعب السيطرة عليها، والأفضل من ذلك الركون إلى مبدأ: ان الترابط الإقليمي يفرض منع الانزلاق إلى حالة عدم الاستقرار أو الصراع، وتجنبه بكل الطرق المختلفة.

2 ـ ان دول المنطقة تعاني لأسباب سياسية من ضعف لغة الحوار، وعدم وتأسيس منظمة إقليمية للتعاون، وهو ما يفرض إطلاق مقدمات أكاديمية وسياسية وثقافية للبدء بدراسة جدوى مثل هذا التأسيس على الأمن الإقليمي بالحاضر، والمستقبل، فالجوار الجغرافي والترابط الاثني والتاريخي لا يمكن إنكارها، والأفضل البناء عليها وليس قطعها.

3 ـ من الضروري البدء باعتماد لغة الحوار مع الواقع السياسي والثقافي والتكوين الاثني للمنطقة، عموماً وفي كل بلد على حدا، من اجل عدم خلق فجوة مع الواقع، يمكن للتنظيمات والمجاميع الإرهابية، أو أصحاب التوجهات السياسية العنصرية، استغلاله، لدفع المنطقة إلى موجة إرهاب جديدة.

4 ـ من الضروري مساعدة العراق ليحقق السلم الأهلي والمجتمعي، وفي اقل تقدير الوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف ليكون العراق جسراً إقليمياً للسلام، وعدم دفعه إلى لغة المحاور، لأنها قد تكون مدخلا لدفعه إلى مرحلة جديدة من العنف.

5 ـ من الضروري ان يقل التوجه السياسي لإثارة الكراهية إقليمياً، سواء الكراهية السياسية أو الاثنية أو الثقافية، وان يقل معها الاتجاه العنصري بدعاوى التفوق أو إنكار الآخر أو تشويه التاريخ أو الاستفادة من الظروف القائمة للتمدد أو استخدام اطراف ثالثة في إدارة حروب لا نظامية،.. فكلها عوامل سترتد تبعاتها على كل البيئة الإقليمية.

6 ـ إنشاء مركز دراسات إقليمي يهتم بمد أواصر التعاون والزيارات المتبادلة بين دول المنطقة وتوحيد لغة الخطاب في مواجهة الإرهاب، كذلك الاهتمام بالإعلام والإعلام الهادف الذي يؤدي إلى تنظيم السياسة الإعلامية وتوحيدها والابتعاد عن الإعلام الطائفي والذي يثير النعرات والشحن الطائفي ومحاربة النزاعات المسلحة وإشاعة السلم الأهلي.

7 ـ التعاون بين المؤسسات الدينية في دول المنطقة وفي مقدمتها المرجعيات الدينية التي يقع على عاتقها العمل على ايجاد مشتركات دينية ومصيرية ونبذ خطاب التطرف والكراهية.

8 ـ إصدار تشريعات نبذ الخطاب الديني المتطرف وإشاعة روح التعايش السلمي.

9 ـ تعزيز التعاون والشراكة الاقتصادية بين دول المنطقة، حيث يكون الاقتصاد سفيراً لضمان الأمن ومكافحة الإرهاب، وان تكون الأسواق مفتوحة في كل بلدان المنطقة لبعضها.

10 ـ خفض التسليح وتصفير المشاكل وإنهاء النزاعات المسلحة كما في حالتي اليمن وسوريا.

يسعى الكتاب إلى البحث في الجهود الخارجية المختلفة التي بُذلت لمحاربة الإرهاب في العراق، سواء أكانت إقليمية أو دولية، والأسباب السياسية والأمنية والتاريخية والإثنية وغيرها من الغايات التي وقفت وراء مساهمات الدول المجاورة المتباينة أصلاً فيما بينها فيما قدّمته بحسب الإمكانات والمواقف السياسية والضغوطات والمصالح، وهو ما جعل العراق وبيئته الإقليمية يتفاعلان تأثيراً وتأثراً. مع التأكيد إن الإرهاب الناشئ في العراق إنما هو مرتبط بالبيئة الخارجية، وليس مستوطناً فيه. كما قام المؤلف بأجراء تحليل لمضمون العلاقات المحيطة بالبلد، بما يسودها من اتجاهات للتوازن وأخرى للصراع والتنافس، وتحديد وصفٍ دقيق لها.

تكمن أهمية الدراسة بشكل عام في كونها تتناول، بعمق، العلاقة بين البيئة الاقليمية للعراق وما جرى من إرهاب خلال المدة التي تلت العام ٢٠٠٣ وجهود مركّبة ومتفاوتة لمحاربته. وتتبعت ما تمّ تقديمه من دعم مباشر وغير مباشر، عسكرياً وماليا وإعلامياً، بالشكل الذي أدى إلى تسريع القضاء على تنظيم إرهابي خطير مثل "داعش".

ISBN 978-9-9227219-2-7

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب 252
مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D
العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية